العلاقـات
الاقتصاديـة المصريـة البريطانيـة
من ١٩٤٥م / ١٩٥٦ م

تأليف
د / أحمد الشربينى

الناشر
المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات
٥ ش مصطفى طموم - المنيل
ت : ٣٦٥٥٤٨٧٠

رقم الإيداع
977 - 5841 - 44 S

الناشر
المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات
٥ شارع مصطفى طموم - المنيل
ت: ٣٦٥٥٤٨٧

إهـــــداء

إلـى أســـتاذى

الأستاذ الدكتور / رؤوف عباس

وفـاءً وعرفانـاً بالجميـل



المقدمــة

هذه دراسة عن العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية في الفترة الممتدة من ١٩٤٥م وحتى ١٩٥٦م والتي نحسبها من أكثر فترات العلاقات بين البلدين دقة على المستويين السياسي والاقتصادي حيث شهدت تلك الفترة على المستوى السياسي تحركًا واسع النطاق على الصعيدين الداخلي والخارجي، لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م، بما يسمح بانسحاب القوات البريطانية من مصر، وتحقيق وحدة وادي النيل. وقد بدأ التحرك في البداية بالأسلوب التقليدي لحل الخلافات المصرية البريطانية، ألا وهو التفاوض، ولكن بعد أن أدرك المصريون أن هذا الأسلوب لم يعد يسعفهم قرروا اللجوء إلى خيار إبراز الطابع الدولي للقضية المصرية باللجوء إلى مجلس الأمن، وعندما خاب أملهم في ذلك، لم يعد هناك مفر من اللجوء إلى المواجهة عن طريق تصعيد عمليات المقاومة والكفاح ضد قوات الاحتلال، وبخاصة بعد إلغاء المعاهدة من طرف واحد في أواخر ١٩٥١م، وما تبعه من تزايد في العنف وأعمال الكفاح المسلح، التي مهدت لحريق القاهرة، وحالة الارتباك السياسي التي عجلت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، والدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني في ظل استمرار أعمال الكفاح المسلح لبحث سبل الجلاء، والتي انتهت إلى اتفاقية الجلاء ١٩٥٤.

ولم يقتصر نضال المصريين على المواجهات مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال السياسي، ولكنهم سعوا أيضاً في أعقاب الحرب العالمية للتخلص من التبعية الاقتصادية لها وذلك من منطلق قناعتهم بأن الاستقلال السياسي، الحقيقى لا يتم إلا إذا ارتبط بالاستقلال الاقتصادي للبلاد ... لأن سلاح المال والاقتصاد أضحى في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، على جانب كبير من الخطورة والأهمية .. وأن النضال في سبيل الحرية لا يمكن أن يقوم إلا إذا كانت اقتصاديات البلاد تساعده على ذلك وتؤازره وتقف إلى جانبه، فلا يمكن لأحد أن يتصور دخول مصر في صراع مع انجلترا، وهي مرتبطة بعجلة الإسترليني، وتعتمد عليها في تصريف معظم أقطانها، وكذا توريد معظم ضرورياتها. من هنا أدرك المصريون بعد الحرب ضرورة نيل الاستقلال الاقتصادي قبل خوض معركة السلاح.

لهذا اهتم المصريون بعد الحرب بالتخلص من كل رموز التبعية، عندما شرعوا في تسوية مسألة الأرصدة الإسترلينية، والخروج من منطقة الإسترليني، وتغيير غطاء النقد المصري، وتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي، والعمل لتنويع أسواق مصر الخارجية من خلال الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع، حتى يجد القطن المصري منافذ أخرى إلى جانب السوق البريطانية، لاسيما بعد أن اتجهت الحكومة البريطانية في أعقاب الحرب إلى التردد في زيادة حصتها من الأقطان المصرية، واستخدامها كسلاح لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية.

ويزيد من أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تلك فترة شهدت تحولات عالمية على المستويين السياسي والاقتصادي، بعد أن ساهمت ظروف الحرب في تغييب أنظمة وأيديولوجيات، وظهور أخرى، واندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، واتجاه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا إلى تحرير التجارة العالمية، وإنشاء منظمات وهيئات دولية لتسهيل لذلك.

وإذا كان اختيارنا لسنة ١٩٤٥م بداية لهذه الدراسة يعود إلى أنها تمثل منعطفًا سياسيًا واقتصاديًا في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية شهد نهاية الحرب، ومعظم الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها بريطانيا إبانها وفي مقدمتها إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط، ورفع القيود عن التجارة المصرية، وعقد اتفاقية العملة الصعبة، فإن اختيار سنة ١٩٥٦م كنهاية للدراسة يعزى إلى أنها شهدت العدوان الثلاثي على مصر، وما ترتب عليه من فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية وممتلكات رعايا الدول الأوربية المتعاطفة معها في مصر، وبعد أن شهدت سنة ١٩٥٥م التوصل إلى تسوية نهائية للأرصدة الإسترلينية.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، ومجموعة من الملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع.

وقد تناول التمهيد الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها بريطانيا في الحرب لتسخير إمكانات مصر لخدمة المجهود الحربي للحلفاء وأثرها في المجتمع المصري، أما فصول الدراسة الخمسة فقد تناولت المستجدات

السياسية والاقتصادية في مصر التي أثرت في العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا في أعقاب الحرب، وسياسة بريطانيا الاقتصادية تجاه مصر بعد الحرب، ومحاولات مصر التخلص من التبعية، واستمرارها بعد أن علقت بريطانيا حل مسألة الأرصدة الإسترلينية، ثم الاستثمارات البريطانية في مصر في أعقاب الحرب، وهيكل التجارة المصرية البريطانية حتى سنة ١٩٥٦م.

والله ولي التوفيق،

المؤلف



التمهيد

" بريطانيا وحصاد التبعية "

١٩٣٩ - ١٩٤٥

عندما وجدت بريطانيا نفسها في أواخر سنة ١٩٣٩ في أتون حرب لا تعلم كم ستستغرق من الوقت، وكم ستستنزف من البشر والمال، في وقت كانت ثرواتها فيما وراء البحار غير كافية لتمويل حاجتها في الحرب، بحثت عن مصادر للتمويل بدول إمبراطوريتها تساعدها على الصمود في هذه الحرب(١).

ولما كانت مصر ومنطقة الشرق الأوسط قد تحولت إلى أحد أهم ميادينها، فقد استغلت بريطانيا علاقتها السياسية والاقتصادية مع مصر في تعبئة فائض مصر الاقتصادي لأغراض الحرب، كما لو كانت مصر جزءًا من إنجلترا.

فبمجرد أن أعلنت بريطانيا الحرب في ٢ سبتمبر على ألمانيا، اتخذ رئيس الوزراء المصري – علي ماهر – عدة إجراءات، وضعت مصر في حالة الاستعداد للحرب، وقدم للحليفة كل ما يمكن من مساعدات وتسهيلات، فاقت التزاماتها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م، عندما أعلن الأحكام العرفية، ووضع تحت تصرف السلطات البريطانية موانى البلاد وطرق ووسائل مواصلاتها، وأشركها في الرقابة على الموانى والمواصلات، بل وفي مراقبة تجارة مصر الخارجية والسيطرة عليها، وكذلك التجارة المارة بقناة السويس(٢).

هذا في الوقت الذي اهتمت فيه بريطانيا بالعمل على استغلال العلاقات بين العملتين المصرية والإنجليزية في تمويل الحرب التي كانت تخوضها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، كما لو كانت داخل حدودها. وهذه العلاقة تعود إلى الحرب العالمية الأولى، عندما تقرر في ديسمبر ١٩١٤م الاحتفاظ في لندن بالغطاء الذهبي للأوراق المالية التي يصدرها البنك الأهلي في مصر لتعذر نقل الذهب إلى مصر بسبب ظروف الحرب، وفي مرحلة تالية – في ٣٠ أكتوبر ١٩١٦م – تقرر الاستعاضة عن هذا الغطاء الذي كان يمثل ٥٠٪ من غطاء الجنيه المصري بأذونات الخزانة البريطانية التي

أصبحت تشكل كل غطاء الأوراق المالية المصرية (البنكنوت)، لتبدأ بذلك مرحلة التبعية النقدية الكاملة للإسترليني، الذي أصبح الجنيه المصري بمثابة طبعة محلية له. وقد استمر هذا الوضع حتى خرجت مصر من منطقة الإسترليني في سنة ١٩٤٧م، وإقدامها في العام التالي على إحلال أذونات وسندات الخزانة المصرية محل أذونات الخزانة البريطانية في تغطية الأوراق المالية المصرية(٣).

وهذا الارتباط بين العملتين المصرية والبريطانية وفر للحكومة البريطانية موردًا غير محدود لتغطية نفقاتها الحربية في مصر، بزيادة إصدار البنكنوت المصري في مقابل إيداع أي كمية من أذونات الخزانة البريطانية في فرع البنك الأهلي المصري بلندن، وكانت الأوامر للبنك الأهلي في مصر بزيادة هذه الإصدارات إبان الحرب تصدر من وزارة الحرب البريطانية ابتداءً من عام ١٩٣٩م(٤).

وإمعانًا في زيادة تبعية النقد المصري للنقد الإسترليني، وتمويل الإنفاق العسكري البريطاني في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، تقرر مد الرقابة على الصرف إلى مصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩م بعد بضعة أسابيع من عمل الحكومة البريطانية به في لندن؛ وذلك للمحافظة على قيمة الإسترليني، والتي قد تتدهور لو ترك حرًا. وكان قبول مصر بفرض الرقابة على النقد الأجنبي باستثناء الإسترليني، ضرورة لا مندوحة عنها لاستمرار عضويتها في منطقة الإسترليني، خاصة أن السلطات المالية البريطانية إبان الحرب ما كان بإمكانها السماح بخروج الأموال البريطانية لتمويل محصول القطن في مصر، ما لم تطمئن إلى عدم هروب هذه الأموال إلى خارج منطقة الإسترليني(٥).

وقد انسحبت الرقابة على النقد الأجنبي – التي امتد العمل بها إلى مصر مع بداية الحرب العالمية الثانية– على التحويلات التي كانت تتم بين مصر والدول التي تقع خارج منطقة الإسترليني، والتي كانت التحويلات بينها وبين دول المنطقة تستقل بها وتنظم أسسها السلطات البريطانية التي حرصت على الاحتفاظ بفائض دول المنطقة من العملات الأجنبية في لندن فيما عرف بمجمع الدولارات أو مجمع لندن، والذي قبلت كل دول المنطقة بأن تضع فيه كل حصيلتها من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولارات، والتي كانت السلطات البريطانية تعيد حصحصتها على دول المنطقة وفق ما

تراه صالحًا[٦].

وكما اهتمت بريطانيا باستغلال التبعية النقدية المصرية للإسترليني، والتي ازدادت بالتزام مصر بقواعد منطق الإسترليني بما فيها فرض الرقابة على النقد في إصدار أوراق نقدية مصرية هائلة للإنفاق على القوات المتحالفة، في مقابل إيداع كميات من أذونات الخزانة البريطانية بفرع البنك الأهلي المصري في لندن، فقد اتجهت إلى التدخل في الاقتصاد المصري لخدمة المجهود الحربى للحلفاء في مصر ومنطقة الشرق الأوسط.

وقد جاء هذا التدخل من خلال " مركز تموين الشرق الأوسط الذي تأسس في سنة ١٩١٤ ليتحكم في تجارة المنطقة بشكل يؤدي إلى الحد من استيراد السلع الكمالية ولاسيما التي تدفع قيمتها بالعملات الصعبة، وتوفير حيز أكبر لشحن الحمولات والإمدادات العسكرية على حساب واردات السلع المدنية إلى المنطقة، بسفن الحلفاء، التي أصبحت تأتي إلى موانى البحر الأحمر والخليج الفارسي عبر طريق رأس الرجاء الصالح، بعد أن فقدت بريطانيا سيطرتها على الشحن عن طريق البحر المتوسط، مع دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، وسقوط فرنسا التام في الحرب[٧].

لهذا أخضعت الواردات المصرية إبان الحرب لنظام تراخيص الاستيراد، التي تولى مهمة إصدارها " مكتب تراخيص الاستيراد " التابع لوزارة المالية، بموجب الأمر العسكري رقم ١٧٧، الصادر في ٢٤ سبتمبر ١٩٤١، والتي تمتع مركز تموين الشرق الأوسط بحق مراجعتها ورفضها أو تعديلها بالتشاور مع الحكومة المصرية إذا وجدها تتعارض مع مصالح المنطقة[٨]، في ضوء الاعتبارات التي كان يراعيها في تقدير حاجات مصر من السلع، والمتمثلة في أن تكون السلع المطلوب استيرادها أساسية، ومن المتيسر تدبير قيمتها بواسطة بنك إنجلترا، بل ومن السهل نقلها على السفن[٩].

وكما فرضت بريطانيا رقابة على الواردات المصرية إبان الحرب من خلال مركز تموين الشرق الأوسط، فقد اهتمت منذ اندلاع الحرب وقبل تأسيس المركز بفرض الرقابة على الصادرات، والتي قررتها حكومة علي ماهر في إطار إظهار التزامها بمعاهدة ١٩٣٦م ، عندما أصدرت القانون ٩٨ في ٢٧ أغسطس ١٩٣٩م، والذي قضى بمنع تصدير بعض المنتجات

والبضائع اللازمة للبلاد إلا بتراخيص من وزارة المالية، حتى لا يؤثر إطلاق حرية التصدير في حاجات مصر من السلع الضرورية أثناء الحرب وبخاصة السلع الاستهلاكية. ولتنفيذ القانون تأسست في أوائل سبتمبر ١٩٣٩م لجنة برئاسة مستر كاسل – المفتش الإنجليزي – في مصلحة الجمارك المصرية للنظر في طلبات التراخيص بتصدير البضائع والمحصولات المصرية. ولما بدأ مركز تموين الشرق الأوسط في ممارسة نشاطه من مراقبة تجارة الصادر المصرية اكتفى بالعمل بقانون الرقابة على الصادرات، الصادر في أواخر أغسطس ١٩٣٩م، هذا في الوقت الذي سمحت فيه الحكومة المصرية لبريطانيا بمراقبة الموانى المصرية، وتجارة المرور بقناة السويس عن طريق مجموعة من الموظفين الذي كانوا يتلقون تعليماتهم من وزارة الحرب في بريطانيا[١٠].

وإذا كانت الرقابة التي فرضت على تجارة الصادر المصرية قد استهدفت التحكم في تصدير الحاصلات الغذائية الضرورية، لسد احتياجات السوق المحلية، بما لا يعطي مبررًا لتزايد السخط والقلق السياسي واحتمالات تهديد بناء جيش الصحراء البريطاني British Desert Army بعد التراجع في الواردات بسبب ظروف الحرب[١١]، فإنها – أي الرقابة على الصادرات – استهدفت كذلك وضع قيود على صادرات القطن، تحول دون تسربه إلى الدول المعادية لبريطانيا في الحرب، باعتباره سلعة استراتيجية، ولهذا ضغطت بريطانيا على الحكومة المصرية بعد اندلاع الحرب مباشرة لوقف تصدير قطن موسم ١٩٤٠/٣٩م لألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، باعتبارها معادية لبريطانيا حتى ذلك الوقت، وكذلك وضع قيود مشددة على تصديره للدول المحايدة، خاصة التي لها علاقات أو حدود مع أعدائها، من خلال إلزام مصلحة الجمارك المصرية بدراسة تراخيص صادرات القطن إلى الدول المحايدة في حدود كميات السنوات السابقة، وإخضاع الموافقة النهائية عليها لقنصل بريطانيا العام في الإسكندرية، هذا في الوقت الذي كان يعاني فيه القطن المصري من صعوبات في التسويق، والنقل والشحن[١٢].

وكما تدخلت بريطانيا لتوجيه تجارة مصر الخارجية، بما لا يتعارض مع جهود تسيير دفة الحرب، وبما يجعل معاملات مصر التجارية لا تنطوي على نفع مادي لدول الأعداء، فقد واصلت الضغط على الحكومة المصرية

للتدخل بشكل واسع في الاقتصاد الزراعي؛ لإحداث تغييرات واسعة في أنواع المحاصيل؛ لمواجهة المشكلات الناجمة عن التضخم المفرط.

فتحت ضغط سقوط فرنسا، ودخول إيطاليا الحرب، ونمو قوة المحور في البحر المتوسط، وقطع الاتصالات التجارية بين مصر وأوربا، وضعف قدرة الشحن للحلفاء، ووقف تصدير القطن، واستيراد الأسمدة بأي شكل على نطاق ما قبل الحرب، وازدياد مشكلة التمويل تعقيدًا(١٣)، علقت الحكومة البريطانية تدخلها لشراء القطن المصري على قبول الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات لزيادة المساحات المزروعة بالقمح على حساب المساحات المزروعة بالقطن؛ حتى يتسنى لها تموين جيوشها الجرارة من جانب وتقليل مشترواتها من الأقطان المصرية من جانب آخر. وقد استجابت الحكومة المصرية للضغوط البريطانية، وحددت – بموجب القانون ٦٦ لسنة ١٩٤١م – المساحة المزروعة قطنًا في انحاء مصر بـ ٢٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية باستثناء منطقة شمال الوجه البحري التي ارتفعت فيها النسبة إلى ٢٧٪. وقد تواصل العمل بتحديد المساحات المزروعة بالقطن حتى عام ١٩٤٥(١٤).

إضافة إلى هذا وسع مركز تموين الشرط الأوسط من إجراءات تجميع الحبوب على نطاق واسع للوفاء باحتياجات قوات التحالف، في الوقت الذى أممت فيه الحكومة تجارة الحبوب طوال سنى الحرب(١٥)، واستولت فيه السلطات البريطانية بأوامر عسكرية وبأسعار زهيدة على مخزون مصر من الأخشاب والحديد والعدد والآلات التي تراكمت في البلاد على مر السنين(١٦).

وإذا كانت السياسة البريطانية إزاء مصر أثناء الحرب العالمية الثانية قد نجحت في تدشين موارد مصر وثرواتها وعوامل إنتاجها لخدمة المجهود الحربي للحلفاء بدرجة مكنت قواتهم في مصر من إحراز أهم انتصاراتهم في الحرب، فقد أدت كذلك إلى تفاقم أزمة مصر الاقتصادية والاجتماعية عندما تسببت فى وجود أزمة حول تسويق القطن المصري، وهدر الطاقة الإنتاجية للأرض الزراعية، ومشكلة الأرصدة الإسترلينية، ثم التضخم، وعجز ميزان مصر التجاري.

السياسة البريطانية وأزمة القطن :

في الوقت الذي فقد فيه القطن المصري بعض أهم أسواقه – ألمانيا، إسبانيا، الشرق الأقصى – باندلاع الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بعد أن سقطت فرنسا فى الحرب تمامًا، ودخلت إيطاليا – في ١٩٤٠م – الحرب إلى جانب المحور الذى ازداد تهديده للحركة التجارية عبر البحر المتوسط، اتجهت الحكومة البريطانية إلى فرض قيود على تصدير الأقطان المصرية والتى امتدت من الدول المعادية إلى الدول المحايدة والتي خشي البريطانيون من أن يتسرب القطن المصري من خلالها إلى الدول المعادية. لهذا بدت نذر أزمة في الأفق حول كيفية تسويق القطن المصري في ظل هذه الظروف، دفع الإحساس بها البرلمان المصري إلى مناقشتها في دورته الاستثنائية التي عقدت في أكتوبر ١٩٣٩م، وتعهد الحكومة أمامه بالعمل لدى بريطانيا حتى تقبل بشراء محصول القطن، في الوقت الذي طالب فيه السفير البريطاني بالقاهرة (لامبسون) حكومته بالتدخل لشراء القطن المصري، بأسعار أفضل منها في السوق باعتبار أن بريطانيا ليست أمام مسألة تتصل بحق المصريين في طلب المساعدة الاقتصادية منها في ظل حرب تورطوا فيها بسبب تحالفهم معها، ولكنها بصدد مسألة سياسية(١٧). ومع ذلك لم تبد بريطانيا مرونة في الأيام الأولى من الحرب نحو حل أزمة القطن المصري، وربما كان هذا وراء تعرضها لهجوم مرير في الصحافة المصرية، وكذلك البرلمان، وأيضاً في الخطاب الذي وجهه الوفد المصري إلى السفير البريطاني في أول إبريل ١٩٤٠م(١٨).

وعندما بدأت أزمة القطن تزداد تعقيدًا بدخول إيطاليا الحرب، وتهديد شحن القطن إلى دول غرب أوربا عبر البحر المتوسط، مما خلق صعوبات في وجه تصريف محصول قطن ١٩٤٠م، والتخوف من أن يؤدي هذا إلى تزايد سخط المصريين بدرجة تعطى فرصة لانتشار دعايات الأعداء الهادفة إلى إقناع المصريين بالانقلاب على البريطانيين باعتبارهم سر شقائهم، لذلك قبلت الحكومة البريطانية مطلب الحكومة المصرية بالمساعدة في شراء القطن المصري بأسعار محددة، وشكلت لجنة إنجليزية B. G. C. (Buying Commission) لشرائه بأسعار حددتها بـ ١٤,٩٥ دولاراً للأشموني و ١٨ دولاراً للكرنك، وبهذه الأسعار اشترت ٨٩٨,٥٩٥ بالة تمثل ٧٥٪ من محصول القطن المصري بتكاليف ٢١,٥٠٠,٠٠ جنيه

مصري، في الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية بتحمل أية خسائر قد تنشأ عن إعادة تسويق الأقطان المصرية، وإعادة الأرباح التي تنتج عن ارتفاع السعر إلى الحكومة لاستخدامها في إعانة المزارعين وتحسين أوضاعهم(١٩). هذا على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لضغوط الحكومة المصرية من أجل رفع الأسعار، وكذلك المطالبة بإلغاء ضريبة الصادر عن الأقطان(٢٠).

وقد تطلعت الحكومة المصرية لأن تواصل بريطانيا شراء محصول ١٩٤٢/١٩٤١م، بعد أن بدا أنه سيواجه صعوبات في التسويق، بيد أن الحكومة البريطانية تمسكت بشراء نصف المحصول الجديد وبنفس أسعار العام السابق، ولهذا اتفقت مع الحكومة على تأسيس لجنة قطن مشتركة إنجليزية – مصرية (Joint A. E. B. C) لشراء المحصول مناصفة وعلى أن يخصص كل منهما نصف حصته من أرباح البيع بعد ذلك لخدمة زراع القطن، ولما صممت الحكومة المصرية على رفع الأسعار عن العام السابق بدولارين للقنطار (الاشموني بـ ١٦,٩٥ دولارا، والكرنك بـ ٢٠,٠ دولارا) تمسكت الحكومة البريطانية بأن تتحمل الزيادة الحكومة المصرية، والتي وافقت إلى جانب هذا على خفض المساحة المزروعة قطنًا(٢١).

وعلى الرغم من التزام الحكومة المصرية بخفض المساحة المزروعة بالقطن، وتحملها الفرق في السعر الناتج عن تدخلها لرفع الأسعار في سنة ١٩٤١م عنها في سنة ١٩٤٠م، فإن الحكومة البريطانية رفضت المشاركة في شراء الأقطان المصرية اعتبارًا من موسم ١٩٤٣/٤٢م، على غرار ما حدث في العامين السابقين وتركت الحكومة المصرية تواجه الموقف بمفردها، وإن كانت قد أسست – بشكل مؤقت – لجنة عرفت بلجنة تنسيق شراء القطن البريطانية Cotton Co. Ordinating Committee ، لتقوم بشراء الأقطان المصرية برسم التصدير إلى بريطانيا أو الهند أو أي بلد آخر يعهد إليها بمهمة شراء حاجتها منها. ولما كان المصريون قد شككوا في عمل هذه اللجنة واعتبروه ضارًا بالمصالح المصرية، كما اعتبروا الإبقاء عليها بعد الحرب يعني استمرار القيود البريطانية على تجارة القطن المصري، لهذا وافقت الحكومة البريطانية على حلها قبل نهاية ١٩٤٥ – ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥م – نزولا على رغبة المصريين، والمستشار المالي البريطاني في مصر، وعلى أن يحل محلها في مصر ممثل لوزارة التموين

البريطانية التي عهد إليها باستيراد الأقطان الخام للمملكة المتحدة، ليقوم على شراء احتياجات بريطانيا من الأقطان المصرية[٢٢].

وقد اعتبر يوسف نحاس أن في إنهاء عمل هذه اللجنة " إطلاق حرية المعاملات التجارية، وفك ما كبلت به من قيود، وأغلال جعلت سوقنا القطنية شبه محتكرة لتلك اللجنة، تتحكم في البيع والشراء ودفع قيمة الصفقات والنقل... "[٢٣].

أما اللجنة الإنجليزية التي تأسست لشراء محصول سنة ١٩٤٠م، واللجنة المشتركة الإنجليزية التي تأسست لشراء محصول سنة ١٩٤١م فقد استمرتا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن تمت تصفيتهما في أوائل سنة ١٩٤٨م، بعد أن لعبتا دورًا في احتكار شراء القطن المصري ومنع التنافس على شرائه – على الأقل في موسمي ١٩٤٠م و١٩٤١م – بعد أن درجتا على الاستعانة بتجار من الداخل لشرائه نظير جُعْل معين اعتمادًا على خبرتهم، وكذلك التأثير في تحريك الأسعار بالأسواق ارتفاعًا وهبوطًا بما يتوافر لديهم من مخزون قطني هائل، بما هدد ثروة مصر القومية بالدمار، خاصة إذا ما لجأت أى من اللجنتين ببيع أقطانها بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق[٢٤].

وبينما توقفت الحكومة البريطانية عن شراء كل الأقطان المصرية المفترض تصديرها للدول المعادية والمحايدة أو بعض منها بعد سنتين من السير على هذا النهج، في الوقت الذي كانت تحتفظ فيه اللجان البريطانية لشراء الأقطان المصرية بمخزون منه داخل مصر وخارجها، جعلها لا تهدد أسعاره وأسواقه فحسب، بل وتهدد الاقتصاد القومي كله، فقد أخذت الحكومة المصرية، وبعد أن تراجعت بريطانيا عن شراء القطن المصري اعتبارًا من موسم ١٩٤٣/٤٢م، في تحمل مسئولية الحفاظ على أسعار القطن، حتى أنها أسست لجنة مصرية لشراء القطن Egyption Buying Commission ، تولت شراء الأقطان لحساب الحكومة بأسعار ارتفعت من عام لأخر بالنسبة للأشموني من ١٦,٩٥ دولاراً في موسم ١٩٤٢/٤١م إلى ٢٠,٧٠ دولاراً في ١٩٤٣/٤٢م ، و٢٤,٨٥ دولاراً في ١٩٤٤/٤٣م ثم ٢٩,٨١ دولاراً في ١٩٤٥/٤٤م، كما ارتفع سعر الكرنك على التوالي من ٢٠ دولاراً إلى ٢٨,٥٠ دولاراً و٣٤,٠٥ دولاراً ثم ٤٠,٢٥ دولاراً. مما أدى إلى ارتفاع

الاسعار في غضون ثلاثة أعوام بنسبة ١٠٠٪[٢٥]، وهذا ما أدى إلى زيادة مخزون مصر من القطن في نهاية الحرب (موسم ١٩٤٥/٤٤م) إلى ما يقرب من ٨,٢٥٠,٠٠٠ قنطار في مقابل ٧٥٠,٠٠٠ قنطار قبل الحرب (موسم ١٩٣٩/٣٨م)، بمعنى أنه ازداد إبان الحرب أحد عشر ضعفًا عما كان عليه قبل الحرب[٢٦]، وهذا ما أدى إلى استمرار أزمة القطن المصري بعد الحرب، وبخاصة بعد أن أخذت بريطانيا تتردد في تثبيت مشترواتها منه بدعوى ارتفاع أسعاره عن غيره من الأقطان الأخرى.

وكما ساهمت سياسة بريطانيا إزاء القطن المصري إبان الحرب العالمية الثانية في احتكار لجانها لتسويقه، وكذا التلاعب في أسعاره، وارتفاع الكميات المخزونة منه لدى الحكومة المصرية واللجان البريطانية على حد سواء، فقد ساهمت في خفض صادرات مصر من القطن إبان الحرب عنها قبل الحرب بنسبة كبيرة، حيث هبطت صادرات مصر القطنية من ٧,٩٠٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٣٨م إلى ٤,١١٨,٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٤٠م بنقص بلغ ٣,٧٨٢,٠٠٠ قنطار بنسبة ٤٧,٩٪ ثم إلى ٢,٦٧٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٤٢م بنقص وصل مقداره ٥,٢٣٠,٠٠٠ قنطار عنه في سنة ١٩٣٨م وبنسبة بلغت ٦٦,٢٪ ، ثم أخذ النقص في التراجع بعد ذلك تدريجيًا عنه في ١٩٣٨م حتى وصلت نسبته ٤٤٪ في سنة ١٩٤٥م بعد أن بلغت صادرات مصر من القطن ٤,٤١٣,٠٠٠ قنطار[٢٧].

السياسة البريطانية وهدر الطاقة الإنتاجية للأرض الزراعية :

عندما ربطت الحكومة البريطانية تعاونها مع الحكومة المصرية في مواجهة أزمة القطن في بداية الأربعينيات بإقدام الحكومة المصرية على اتخاذ إجراءات صارمة لخفض المساحة المزروعة بالقطن سنويًا، بما يعطي الفرصة للتوسع في زراعة الحبوب والخضراوات التي كان الطلب قد اشتد عليها، أقر البرلمان المصري مشروع قانون بتحديد زراعة القطن، وصدر به قانون، بدأ العمل به اعتبارًا من موسم ١٩٤٢م، واستمر الأخذ بمبدأ التحديد السنوي للمساحة المزروعة بالقطن حتى نهاية الحرب، مما يعني أنه تحت الضغط البريطاني لخفض إنتاج القطن – حتى تتجنب شراء مقادير كبيرة منه للتخزينها، وتزايد سخط المصريين إذا ما استحال تصريفه

وانخفضت أسعاره – وزيادة إنتاج الحاصلات الزراعية للوفاء بحاجة السوق المحلية وقوات الحلفاء المتزايدة منها أثناء الحرب، تم اتخاذ إجراءات كان من شأنها إدخال تعديلات جوهرية على الدورة الزراعية المعمول بها، وعلى نظام الزراعة المصرية كان من شأنها إجهاد الأرض الزراعية، وإضعاف قدرتها على الإنتاج، لاسيما أن الأخذ بمبدأ التحديد للمساحات المزروعة بالقطن سنويًا، والإخلال بالدورة الزراعية التقليدية، تزامن مع نقص المعدات الزراعية واستهلاكها، وتراجع واردات الأسمدة بشكل حاد، على الرغم من اهتمام مركز تموين الشرق الأوسط بتعويض النقص فيها بزيادة واردات الأسمدة من شيلي، وتوزيع الحصص المتاحة منها على المزارعين بالبطاقات، وحسب طبيعة الحاصلات الزراعية والتي كان نصيب محصول القطن منها أوفر، ومع ذلك عجز المتاح من الأسمدة عن الحفاظ على الجدارة الإنتاجية للأرض الزراعية في ظل التلاعب بالدورة الزراعية، وظهور سوق سوداء لتجارة الأسمدة، أدت بمعظم المزارعين إلى بيع حصصهم منها، بدلاً من استخدامها في تسميد زراعاتهم(٢٨).

لهذا أخذت الإنتاجية الزراعية للفدان في التراجع إبان الحرب عنها في أواخر الثلاثينات بدرجة ملحوظة، لاسيما بالنسبة للحاصلات الغذائية، فقد هبط إنتاج فدان القطن في ١٩٤٦/٤٥م عنه في سنة ١٩٤٠/٣٩م بنسبة ٢,٦٪(٢٩)، كما هبط إنتاج فدان القمح عنه في سنة ١٩٣٩ بـ ١٨,٩٪ في سنة ١٩٤١م و٢٧٪ في سنة ١٩٤٣م ثم ٣٧,٩٪ في سنة ١٩٤٤م، أما إنتاج فدان الشعير فقد انخفض على التوالي إلى ٩,١٪ و١٧,٢٥٪ ثم ٢٤,٤٪(٣٠).

السياسة البريطانية ومشكلة الأرصدة الإسترلينية :

لقد صنعت الحرب العالمية الثانية دائنًا من البلد الذي بدأت كوارثه بسبب مديونيته، وقد ساعد نظام مصر النقدي عند الحرب والذي كانت أذونات الخزانة البريطانية تشكل كل غطائه على خلق هذه الديون التي عرفت بالأرصدة الإسترلينية، والتي تراكمت على بريطانيا في سنوات الحرب، لحساب مصر، التي تحولت إلى دولة دائنة للدولة المهيمنة بمبالغ كبيرة وصلت إلى ٤٥٠ مليون جنيه عند نهاية الحرب، في مقابل ٤٠ مليون جنيه في نهاية الثلاثينات، مما جعل من مصر ثاني أكبر دائن لبريطانيا

بالأرصدة الإسترلينية في نهاية الحرب[٣١].

وقد كان معظم هذه الأرصدة يتكون من أوراق النقد المصري الهائلة التي أنفقت على القوات البريطانية بمصر طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية بعد أن وجدت بريطانيا في نظام الصرف بالإسترليني المتبع في مصر ما يساعدها على الإنفاق عن سعة على قواتها المرابطة في مصر دونما عناء؛ لأنه يجيز لها الحصول على أي مبالغ من أوراق النقد المصري من خلال البنك الأهلي المصري حال إيداع ما يقابلها من أذونات على الخزانة البريطانية بفرع البنك الأهلي المصري بلندن. كذلك استغلت بريطانيا نظام الصرف بالإسترليني وعضوية مصر في منطقة الإسترليني منذ سنة ١٩٣٩م، وقبولها بتسليم حصيلتها من العملات الأجنبية ولاسيما الدولارات إلى الحكومة البريطانية لتحتفظ بها في مجمع الدولارات بلندن في الإبقاء على عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية في لندن، والتي كانت تنفق على القوات الأمريكية في مصر إبان الحرب، بعد أن أتاح لها الوضع إيداع قيمة هذه الدولارات أذونات على الخزانة البريطانية بفرع البنك الأهلي المصري بلندن، والحصول من فرع البنك بمصر على أوراق مالية مصرية بذات القيمة للإنفاق على القوات الأمريكية في مصر[٣٢]، لتشكل مع المبالغ الضخمة التي أنفقت على القوات البريطانية جزءًا ضخمًا من الأرصدة الإسترلينية المصرية لدى بريطانيا، هذا بالإضافة إلى المبالغ التي كانت تمثل غطاء النقد المصري والمحتفظ بها في لندن، والمبالغ التي كان بعض رجال الأعمال في مصر يؤثرون استغلالها في بريطانيا، والمبالغ الناتجة عن احتكار بريطانيا للصادرات المصرية، وشراء محصول القطن المصري كله بالعملة الورقية المصرية، وذلك من خلال البنك الأهلي المصري، الذي قام بدور تحويل فائض مصر التجاري إلى جنيهات مصرية في أيدي المصريين، وأرصدة إسترلينية مصرية في لندن[٣٣]، تستخدمها بريطانيا في الإنفاق على المجهود الحربي للحلفاء حتى نهاية الحرب، ثم تصحيح أوضاعها الاقتصادية بعدها، وهذا ما جعلها تخوض معركة ضارية مع مصر بعد الحرب، عندما حاولت الأخيرة وضع هذه الأرصدة في خدمة التنمية، والتي انتهت بفرض بريطانيا المدينة شروطها على مصر الدائنة.

السياسة البريطانية وظاهرة التضخم :

وكما أدت سياسة الإصدار الواسع للأوراق المالية المصرية إبان الحرب العالمية الثانية، للإنفاق على قوات التحالف في مصر إلى خلق مشكلة الأرصدة الإسترلينية فقد أدت إلى نشوء ظاهرة التضخم، وهى زيادة المقدرة الشرائية للجماهير دون أن يقابل ذلك زيادة في الثروة المنتجة[٣٤].

وقد ارتبطت الزيادة فى المقدرة الشرائية للجماهير في مصر إبان الحرب العالمية الثانية بإصدار كم هائل من الأوراق المالية المصرية لتمويل الإنفاق التضخمي لقوات التحالف في مصر – والذي أدى إلى زيادة حجم البنكنوت المصري من ٢٨ مليون جنيه في آخر عام ١٩٣٩م إلى ٧٩ مليون في ١٩٤٢م و١٢٢ مليون جنيه في ١٩٤٤م، ثم ١٤٨ مليون في آخر ١٩٤٥م[٣٥] – وما ترتب على ذلك من زيادة القوة الشرائية لشرائح مختلفة بالمجتمع المصرى، سواء ممن عملوا في الورش والمصانع التابعة لقوات التحالف، أو كبار التجار الذين جنوا أرباحًا كبيرة من ارتفاع الأسعار في فترة الحرب، أو حتى المصريين الذين استحال عليهم السفر إلى الخارج بسبب ظروف الحرب، والأجانب المقيمين في مصر الذين تعذر عليهم تحويل أرباحهم أو جزء منها إلى الخارج بعد فرض الرقابة على تحويل النقود إلى خارج منطقة الإسترليني[٣٦].

ولما كان ازدياد المتداول من أوراق النقد المصري وما صاحبه من إنفاق تضخمي قد تزامن مع نقص المعروض من السلع في السوق المصرية نظرًا لعدم زيادة الثروة المنتجة بدرجة مماثلة لزيادة النقد المتداول، وقلة الواردات المصرية بسبب ظروف الحرب، فقد ارتفعت أسعار السلع في السوق المصرية بدرجة أثرت في رفع نفقات المعيشة (التكاليف النقدية لما يستهلكه الفرد المتوسط من سلع وخدمات في وحدة زمن " شهر أو سنة")[٣٧]. فبينما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة عنها في سنة ١٩٣٩م بنسبة ١٠٥,٧٪ في سنة ١٩٤٢م و١٩٣٪ في سنة ١٩٤٥م، ارتفعت الأرقام القياسية بنسبة ٩٩,١٪ ثم ١٧١,٣٪ على التوالي[٣٨].

ولقد أضر التضخم الذي اجتاح البلاد إبان الحرب العالمية الثانية بذوي الدخول المحدودة، وساهم في ازدياد حدة الفوارق الطبقية واتساع الفجوة بين الغني والفقر، خاصة بعد أن تركزت الزيادة الواضحة في الثروة بمصر أثناء

الحرب في أيادي قلة من كبار ملاك الأراضي والصناع والتجار والمقاولين وبعض متوسطي التجار(٣٩).

وفي أعقاب الحرب اشتدت حدة التضخم بدرجة أدت إلى تفاقم مشكلة مصر الاقتصادية الاجتماعية، لأن رفع القيود عن الاستيراد وتدفق البضائع على مصر، واستخدام جانب كبير من الأرصدة الإسترلينية، انطوى على تحويل ثروة مدخرة إلى استهلاك عاجل مع تدهور في الإنتاج المحلي أدى في النهاية إلى ارتفاع متواصل في أسعار السلع، وكذا نفقات المعيشة(٤٠)، بشكل هدد بتفجر الاضطرابات السياسية، والتي رأى المسئولون البريطانيون أن مواجهتها تقتضي الإسراع في التغلب على انخفاض مستوى معيشة الطبقات الفقيرة بخفض الأسعار بشكل منظم، وإيجاد وظائف حضرية على الأقل للعمال الذين سيعفون من وظائف القوات العسكرية البريطانية، والعمل على تشجيع الصادرات لدول العملات الصعبة، وزيادة المساحات الزراعية، وتعزيز التنمية الصناعية، وتحسين الخدمات الاجتماعية(٤١).

* * *

هكذا كانت الحرب العالمية الثانية أعلى مراحل تبعية مصر الاقتصادية لبريطانيا، التي اهتمت إبانها باعتصار إمكانات المجتمع المصري لخدمة المجهود الحربي للحلفاء، بعد أن وجدت بريطانيا نفسها تخوض حربًا ضروسًا، تعجز ثرواتها في الخارج عن تحمل أعبائها. لهذا استغلت تبعية مصر الاقتصادية لها في احتكار إصدار الأوراق المالية المصرية من خلال البنك الأهلي المصري بكميات هائلة؛ للإنفاق بشكل تضخمي على قوات الحلفاء نظير إيداع ما يغطيها من أذونات على الخزانة البريطانية بفرع البنك الأهلي في لندن، كما تدخلت في تجارة مصر الخارجية، وسياستها الزراعية بدرجة تساعدها على توفير حيز على ظهر السفن لشحن العتاد الحربي إلى ميادين القتال في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، والتغلب على النقص في المواد الغذائية بالسوق المصرية، والتخفيف من حدة التزامها بشراء القطن المصري وتخزينه، ثم الاحتفاظ بفائض مصر الاقتصادي في لندن للمساهمة به في دعم المجهود الحربي للحلفاء إبان الحرب، واستخدامه بعدها في إعادة تصحيح أوضاع بريطانيا الاقتصادية.

وإذا كانت الإجراءات الاقتصادية التي فرضتها بريطانيا على مصر

أثناء الحرب لتسخير جميع مواردها وثرواتها وعوامل إنتاجها لخدمة المجهود الحربي قد مكنتها من تغطية جزء من أعبائها العسكرية في الحرب على حساب مصر، وبشكل مكن قواتها من إحراز انتصارات في أحد أهم ميادين القتال خارج أوربا، وتغيير سير أحداث الحرب لصالح الحلفاء، فإن هذه الإجراءات كانت سببًا في تفاقم أزمة مصر الاقتصادية والاجتماعية طيلة سنوات الحرب، ثم استمرارها بعد الحرب، لاسيما بعد أن فجرت أزمة حول تسويق القطن المصري، وأوجدت مسألة الأرصدة الإسترلينية وساهمت في إهدار الطاقة الإنتاجية للأرض الزراعية في مصر، ثم في نشوء ظاهرة التضخم وما ترتب عليها من ازدياد حدة الفوارق الطبقية، ومعاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وهذا ما وفر مناخًا لإطلاق الدعوات والتحركات بعد الحرب في اتجاه قطع خيوط تبعية مصر الاقتصادية لبريطانيا قبل خيوطها السياسية.

الهوامش

(١) F.O. 371/53355, Financial Relations , 1946, p. 1.

(٢) محمد جمال الدين المسدي وآخرون : مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة " بدون "، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٣) زكي أحمد عطا : مشكلة الأرصدة الإسترلينية، ط١، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، الإسكندرية ١٩٤٧م ص ص ١٠-١٢، حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢م ، ص٢٩٩.

(٤) فؤاد المرسي : التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٤٠.

(٥) حسين خلاف : المرجع السابق، ص٣٠٣، محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ١٩٧٨م، ص ٥٤٦، مصطفى السقاف: الرقابة على النقد الأجنبي في مصر، ط١، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤م، ص٩٢.

(٦) حسين خلاف : المرجع السابق، ص٣٠٢، محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

محمد فخري محمد : التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصرية ١٩٥٢م – ١٩٧٦م، "في" الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢م – ١٩٧٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨م، ص٣٢٣.

(٧) Bryson, A.Thomas: Seeds of Mideast crisis, the united states Diplomatic Role in the Middle East During world war 11 , U.S.A, 1981 , P 162.

(٨) مرفت صبحي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥م – ١٩٤٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٩) مجلة غرفة الإسكندرية ، سنة ١٢، عدد ١٣٨ ، مارس ١٩٤٨ ، مصـر والعمـلات الصعبة ، عبد الحكيم الرفاعي ، ص ١٦.

(١٠) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٢٧٩، محمد جمـال الدين المسدي وآخرون : المرجع السابق، ص ص ١٤١-١٤٢.

(١١) Bryson , A. Thomas: op , sit , p 162 .

(١٢) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ص ص ١٢٧-١٣٦.

(١٣) Richards , Alan : Egypt's Agricultural Development 1800-1980, Technical and social change, westview press, U.S.A, 1982.P 168.

(١٤) عبد العظيم رمضـان : تطـور الحركـة الوطنيـة في مصـر ١٩٣٧-١٩٤٨، جـ٢، الوطن العربي، بيروت ، ص١٦١.

F.O, 371/63002, Egyptian Cotton Commission (Disposal of Profits) ;
مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص١٣٤

(١٥) Richards Alan : Op, Cit , p 169; Bryson , A. Thomas : Op, Cit , P.166.

(١٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية، ص١٦٣.

(١٧) محمد جمال الدين المسدي وآخرون : المرجع السابق، ص١٨٥.

(١٨) نفس المرجع، ص١٨٤.

(١٩) F.O. 371/ 63002 , Egyptian Cotton Commissions (Disposal of Profits) ; Ibid , 371 / 45963 , Summary of Result's of H.B.M. Government's Intervention in the Cotton Market , p 1.

(٢٠) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص١٣٠.

(٢١) F.O. 371/ 45963 , Summary of Result's of H.B.M. Government's Intervention in the cotton Market , p 1 ; Ibid , 371/63002, Egyptian cotton commission (Disposal of Profits).

(٢٢) F.O. 371/53345, From British Embassy in Cairo , 16 th July 1946, p 2 ; Ibid , memorandum by British Embassy in Cairo , 4 th March 1946; Ibid , 371/45963, from Killearn to F.O. 1945, pp 1-2;

Ibid from Cairo to F.O, 31 st July 1945, Ibid , 371/ 45964, Great Britain's Approval of Egypt's Demands concerning cotton, 24 – 9-1945.

(٢٣) يوسف نحاس: القطن في خمسين عامًا، دار النيل، القاهرة ١٩٥٤م، ص٤٤٨.

(٢٤) F.O. 371/63002 , from Campbell to F.O. 3 rd June 1947, p2 ; Ibid F.O. , 371/45963 , from the commercial consular at Cairo to British Government , 28July 1945.

(٢٥) F.O. 371/ 45963, Summary of Results of H.B.M. Government's Intervention in the Cotton Market , p1.

(٢٦) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص١٣٦.

(٢٧) مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٠، عدد ١٢٣، أكتوبر ١٩٤٦م، "عجز الميزان التجاري المصري في سنوات الحرب"، ص٧.

(٢٨) بول فان زيلاند : تقرير عن الأرصدة الإسترلينية، قدمه إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية في ٣٠ إبريل ١٩٤٦، ترجمة صليب بطرس، ص ص ٢٢-٢٣؛ مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ٢٨٩.

(٢٩) F.O. 141/1136 , Note by Financial counsellor , British Embassy , Cairo , 20 th March 1946, p 2.

(٣٠) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٢٩١.

(٣١) F.O. 371/53355, 111 , Financial Relations , 1946 , p1.

(٣٢) زكي أحمد عطا : المرجع السابق، ص ص ٣٨-٤٠.

(٣٣) مجلة مصر المالية : عدد ١٥ ، ١٠ إبريل ١٩٤٩م " نهضتنا الاقتصادية في ربع قرن (٢)" عبدالله بك أباظة، ص٩، بول فان زيلاند : المرجع السابق، ص ص ١٤-١٥.

جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٣١١.

(٣٤) زكي أحمد عطا : المرجع السابق، ص ص ١٨،٥٦.

(٣٥) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥، ط٢، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٩٤.

(٣٦) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص ٢٨٢، ٣٠٥.

(٣٧) زكي أحمد عطا : المرجع السابق، ص٥٩.

(٣٨) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٤٩.

(٣٩) F.O. 141/ 113, Note Financial Counsellor British Embassy in Cairo 17 th May 1946 , p 16 .

(٤٠) الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٢٥، ١٥ مارس ١٩٥٢م " الغلاء أسبابه ووسائل مكافحته" محمد علي رفعت، ص٢٦.

(٤١) F.O. 141/ 113, Note Financial Counsellor British Embassy in Cairo 17 th May 1946 , p 17-18 .

الفصل الأول

الظروف التى أثرت فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا

١٩٤٥ -١٩٥٦

الفصل الأول
الظروف التى أثرت فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا
١٩٤٥ - ١٩٥٦

إذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية تمثل مرحلة استثنائية فى تاريخ العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فإن هذه العلاقات قد تأثرت فى فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات بتغير ظروف مصر السياسية ، وكذلك تدخل الدولة المصرية فى الاقتصاد ولا سيما فى توجيه التجارة الخارجية ، وتزايد حدة المنافسة الأجنبية حول مكونات تجارة مصر الخارجية ، ثم الاتجاه نحو استكمال تصنيع مصر . وهذا ما سنتناوله فى هذا الفصل .

تغير ظروف مصر السياسية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :

مما لاشك فيه أن الحرب العالمية الثانية استنزفت إمكانات بريطانيا العسكرية والاقتصادية ، بشكل أفقدها مركزها الدولى الذى شغلته قبل الحرب كدولة من الدول الكبرى وكإمبراطورية مترامية الأطراف. وفى ظل هذا الوضع ولا سيما بعد أن تفاقمت مشاكلها الاقتصادية الداخلية واقتراضها من الولايات المتحدة الأمريكية ، اتجهت إلى خفض قواتها بالمستعمرات ، وإبداء استعدادها لتلبية طلبات الوطنيين فيها حتى لو اقتضى الأمر فى بعض الحالات الاعتراف باستقلالها كما حدث بالنسبة للهند . أما بالنسبة لمصر فقد رفضت حكومة العمال البريطانية المنتخبة فى أعقاب الحرب منحها الاستقلال ، فى الوقت الذى تطلعت فيه إلى وضع ترتيبات جديدة مع السياسيين المعتدلين فى مصر ، لزيادة عدد قواتها بمصر لأكثر من ١٠,٠٠٠ جندى – التى كانت تنص عليها اتفاقية ١٩٣٦ – بعد أن تزايدت التهديدات الروسية للمصالح البريطانية فى المنطقة بعد الحرب . [١]

ويُعزى استثناء مصر من التوجه العام للسياسة البريطانية فى أعقاب الحرب إلى ما أظهرته الحرب العالمية الثانية من أهمية مصر الاستراتيجية للمصالح البريطانية فى الشرق الأوسط ، والتى حدت بالبريطانيين إلى العمل لأن تكون قاعدة قناة السويس قاعدة حيوية لحماية خطوط نقل البترول الأوربى ، وتجميع القوات العسكرية للقيام بهجوم مضاد للدول المعادية للغرب حال تفكيرها فى غزو المنطقة ، وإقامة قاعدة جوية فى " أبوصوير " لقاذفات القنابل طويلة المدى . وقد دفع البريطانيين إلى ذلك تصاعد حدة

الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وقناعتهم بأن تكاليف إقامة هذه القاعدة بمصر أقل منها فى أى مكان آخر فى المنطقة كليبيا – قورينى – والسودان وقبرص أو حتى فلسطين ، نظراً لأن مصر تعد البلد الوحيد فى الشرق الأوسط الذى يتمتع بوفرة فى العمال، والطاقة البشرية الصناعية ، ووسائل الاتصال ، وتسهيلات الموانى والمطارات. (٢)

ولهذا أبدت حكومة العمال البريطانية فور انتهاء الحرب استعدادها لتنقيح معاهدة ١٩٣٦ ، شريطة ألا يأتى ذلك على حساب المسألتين اللتين كانتا شديدتا التعقيد باعتبارهما محور المطالب التى كان المصريون يسعون إلى تحقيقها ، وتكمن المسألة الأولى فى قاعدة قناة السويس التى امتدت إبان الحرب لتستوعب ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ جندى بتكاليف ٥٠٠ مليون جنيه، والتى كان البريطانيون يعتبرونها دعامة أساسية لوجودهم العسكرى فى الشرق الأوسط ، أما المسألة الثانية فتجلت فى معارضة البريطانيين لأى استقرار سياسى فى السودان يتناقض مع رغبات السودانيين ، وهو ما جاء متبايناً مع موقف الوطنيين المصريين الذين طالما تمسكوا بربط السودان بمصر ، باعتبارها تاريخياً جزءاً متمماً لمصر. (٣)

وبينما كانت بريطانيا تتجه لدعم وجود قواتها العسكرية المنتشرة فى مصر بمناطق أوسع من تلك التى حددتها معاهدة ١٩٣٦ ، بدأت الساحة السياسية المصرية تشهد تحركاً – حتى قبل أن تنتهى الحرب – لإعادة النظر فى المعاهدة بما يحقق لمصر الاستقلال الكامل والوحدة مع السودان ، وذلك نظير التسهيلات التى وفرها المصريون لبريطانيا إبان الحرب التى لم يعلنوها على المحور حتى مارس ١٩٤٥ . (٤)

ولما بدا التعارض بين المطالب المصرية واستراتيجية بريطانيا فى المنطقة بعد الحرب ، التهبت الساحة السياسية المصرية عندما تقدم المصريون بمذكرة إلى بريطانيا (فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥) للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى المعاهدة ، وتمسكت بريطانيا فى ردها عليها (٢٦ يناير ١٩٤٦) بأن يكون ذلك فى ضوء التجارب المشتركة مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدوليين . (٥)

فلما بدا من الرد إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بمضمون معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين ، اندلعت المظاهرات والمواجهات بين

المتظاهرين – فى ٩ فبراير ، ٢١ فبراير ، ٤ مارس ١٩٤٦ – وقوات الاحتلال والبوليس والتى راح ضحيتها الكثيرون، وتعالت التصريحات والبيانات التى طالبت المصريين بالجهاد ومقاطعة بريطانيا سياسياً واقتصادياً، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وعرض قضية مصر على مجلس الأمن.[٦] ولم تؤد هذه الأحداث إلى تغيير وزارى فى مصر فحسب – حيث استقالت وزارة النقراشى فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، وتولى إسماعيل صدقى تشكيل وزارة جديدة – بل أظهرت السخط المصرى المتزايد على الممارسات البريطانية فى مصر بدرجة دفعت الحكومة البريطانية إلى العمل على احتواء الموقف بتغيير السفير البريطانى (لورد كليرن) الذى اعتبره المصريون رمزاً كريهاً للاستعمار البريطانى فى مصر ، والإعلان عن الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية فى إبريل ١٩٤٦ ، والإعلان عن تحريك القوات البريطانية خارج المدن المصرية إلى منطقة القناة رغم معارضة الجناح العسكرى فى الحكومة البريطانية .[٧]

وقد وصلت المفاوضات المصرية البريطانية التى بدأت فى إبريل ١٩٤٦ إلى طريق مسدود على الرغم من انتهائها إلى مشروع كان يقضى بإتمام الجلاء فى مدة أقصاها أول سبتمبر ١٩٤٩ ، فى إطار صيغة للدفاع المشترك كانت تمكن بريطانيا من الاحتفاظ بقاعدة حربية فى منطقة القناة فى وقت السلم والحرب معاً ، هذا فى الوقت الذى أبقى فيه المشروع على إدارة السودان كما قررته معاهدة ١٨٩٩ . ونتيجة لهذا الفشل استقالت وزارة إسماعيل صدقى ، وجئ بمحمود فهمى النقراشى ليشكل الوزارة مرة أخرى، وليضع فى مقدمة أولوياتها الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لإنقاذ مشروع صدقى – بيفين أو التوصل إلى اتفاق جديد يحقق الأمانى الوطنية . بيد أن فرص نجاح هذه المفاوضات لم تكن بأفضل من سابقتها لهذا تقرر إنهاؤها ، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن بعد أن توفر لدى المصريين بصيص من الأمل فى إمكانية صدور قرار عن المجلس بجلاء القوات البريطانية عن مصر ، بعد أن صدر عنه قرار بإجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان. [٨]

لكن حظ المسألة المصرية فى مجلس الأمن لم يكن أوفر منه على مائدة المفاوضات الثنائية المصرية البريطانية ، حيث نجحت بريطانيا فى استخدام ثقلها الدولى وتأثيرها فى معظم أعضاء المجلس لمنع مجلس الأمن

من إصدار قرار بإجلاء قواتها عن مصر ، والوحدة بين شطرى وادى النيل ، وإعادة القضية ثانية إلى مائدة التفاوض الثنائى المصرى البريطانى،[٩] مما أصاب الرأى العام المصرى بخيبة أمل ، وتصعيد الحركة الوطنية لنشاطها الموجه ضد قوات الاحتلال ، ورفع شعار الكفاح المسلح ، خصوصاً بعد أن تفاقمت المسألة الفلسطينية ، والإعلان الرسمى عن إنشاء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وفشل الجيوش العربية فى تحريرها ، وهزيمتها بعد أن أشرفت على احتلال تل أبيب . كل هذا ساعد على تدهور أوضاع مصر الأمنية ، بانتشار المظاهرات والإضرابات بشكل شبه يومى فى أنحائها، خصوصاً بعد أن علق المصريون على بريطانيا تدهور أوضاعها ، وما نزل بالشعب المصرى ، وقيام دولة إسرائيل وتعضيدها ، وفقدان مصر لعدد كبير من خيرة شبابها على أرض فلسطين .[١٠]

ومع ذلك جمدت المفاوضات المصرية البريطانية ، ولم تستأنف إلا بعد أن عاد حزب الوفد إلى السلطة بانتخابات ٣ يناير ١٩٥٠ التى فاز فيها بثقة الأمة ، بعد أن أصبح الوجود البريطانى فى منطقة القناة مثار قلق دائم على الساحة السياسية المصرية ، ومبعث ظهور عديد من الجماعات السياسية التى طالبت بإلغاء المعاهدة وتحرير قناة السويس من الاحتلال عن طريق الكفاح المسلح ، وبخاصة بعد أن وعت بعض أجنحة الحركة الوطنية المصرية التى فقدت الأمل فى أى حل سلمى للقضية الوطنية درس أن أعمال العنف التى قام بها الصهاينة ضد بريطانيا فى فلسطين قد نتج عنها رضوخها لمطالبهم فى مواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية .[١١]

وكان مقدراً للمفاوضات التى امتدت لنحو تسعة عشر شهراً (مارس ١٩٥٠- أكتوبر ١٩٥١) ، والتى جرت بين مصطفى النحاس وبيفن ثم موريسن – وزير خارجية بريطانيا بعد بيفين – الفشل منذ البداية ، لتمسك طرفا التفاوض بمواقفهما ، فبينما كانت حكومة الوفد تتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل حتى يمكن لمصر أن تؤدى واجبها لخدمة السلام العالمى، تمسك البريطانيون بقاعدة قناة السويس وصيغة الدفاع المشترك كبديل لمعاهدة ١٩٣٦ ، وفصل مسألة الجلاء عن المسألة السودانية. ولما كان من الصعوبة بمكان على حزب الوفد قبول الثوابت البريطانية فى ضوء متغيرات ما بعد الحرب ، والمعارضة الشديدة للوجود البريطانى فى مصر من كل القوى الوطنية على اختلاف توجهاتها السياسية ، وموجة العداء للإنجليز التى

اجتاحت الصحافة المصرية وساهمت فى تعبئة الرأى العام المصرى لدرجة دفعته إلى الترحيب الشديد بقيام حكومة مصدق الإيرانية بتأميم صناعة البترول من جانب واحد فى منتصف عام ١٩٥١ عندما ألغت امتياز الشركة الإنجليزية – الإيرانية ، وجلاء القوات البريطانية عن عبدان ، لهذا قررت حكومة الوفد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد ومن داخل البرلمان المصرى على لسان رئيسها – مصطفى النحاس باشا – فى ١٨ أكتوبر ١٩٥١ ، لتغير الظروف التى عقدت فيها ، وتكرار إخلال إنجلترا بأحكامها، ومجافاتها ميثاق الأمم المتحدة .(١٢)

وعلى الرغم من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب عليه من تزايد التوتر فى العلاقات السياسية المصرية البريطانية ورفض الوجود العسكرى البريطانى على الأراضى المصرية ، واشتداد حركة الكفاح المسلح التى استهدفت المواقع العسكرية البريطانية فى مصر، باعتبارها مواقع عدوانية غير مشروعة ، فإن وضع المسألة المصرية ظل معلقاً حتى بعد تحرك طليعة الضباط الأحرار فى ليلة ٢٢/ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وإنهائهم حكم أسرة محمد على ، وإقامة نظام سياسى جديد . فبعد أن نجحت مجموعة من الضباط فى تغيير نظام الحكم اتجهت إلى العمل من أجل تحقيق الجلاء العاجل وغير المشروط ولهذا أخذوا يرددون فى أعقاب نجاح ثورتهم عن استعدادهم للتفاوض بشأن الجلاء المؤدى إلى نتائج مشجعة ، وإلا حملوا السلاح وقاتلوا الاستعمار الذى لا يمكن أن تكون له نهاية إلا الجلاء غير المشروط.(١٣)

وإذا كانت المفاوضات المصرية البريطانية التى بدأت بعد أقل من عام من قيام ثورة يوليو قد جرت فى بدايتها فى جو من الشد والتوتر، وكذلك انعدام الثقة بين الطرفين أدى بها إلى التوقف رسمياً فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، واتجاه الجانب المصرى إلى استخدام لهجة تتسم بالصلابة والصرامة عن استعداده لتصعيد المواقف مع بريطانيا ما لم تتراجع عن أسلوب المماطلة والتسويف فى المفاوضات والذى لم يعد مقبولاً من المصريين . وسرعان ما تغيرت مواقف كلا الطرفين من أجل دفع المفاوضات بينهما للوصول إلى تسوية للمسألة المصرية بعد أن أدرك كلاهما أن الظروف المتغيرة التى تجرى فيها المفاوضات تقتضى منهما تغيير مواقفهما من المسائل التى تحطمت عليها المفاوضات السابقة ، حيث رأى نظام ثورة يوليو أن الظروف

تغيرت بما يقتضى التراجع عن بعض المسائل المهمة ، والتى لم يتزحزح عنها المفاوض المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفى مقدمتها مسألة عودة القوات البريطانية إلى استخدام قاعدة قناة السويس فى حال وقوع هجوم على تركيا ، والتخلى عن المطالبة بالسيادة على السودان تسليماً بمبدأ حق تقرير المصير ، هذا علاوة على ضرورة تدخل جهاز المخابرات فى منطقة القناة لوقف نشاط الأعمال الفدائية حتى يمكن التوصل إلى اتفاق نهائى مع إنجلترا . (١٤)

أما الجانب البريطانى فقد رأى – لاعتبارات اقتصادية ، كونتها رؤية الاستعمار الجديد التى ، كانت تدور حول تكبيل المستعمرات وربطها ببريطانيا من خلال تشابك المصالح والمراكز الاقتصادية ، وتغيير الحسابات العسكرية والسياسية – الإسراع بإنهاء المفاوضات مع مصر ، والقبول بترك قاعدة قناة السويس ، خصوصا بعد مراجعة الاستراتيجية العسكرية البريطانية تماماً فى ضوء القوة النووية ، واقتناع مجلس الوزراء البريطانى فى منتصف ١٩٥٤ بإمكانية تحطيم قاعدة قناة السويس الضخمة بقنبلة واحدة، فى حين أن توزيع القواعد الأصغر حجماً فى المنطقة – ليبيا ، الأردن ، قبرص ، عدن ، الخليج الفارسى – سيوفر لها الأمن والحماية المعقولة . ولهذا وافقت الحكومة البريطانية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ على سحب كل قواتهم من مصر فى غضون عشرين شهراً ، فى مقابل احتفاظهم بالحق فى استخدام قاعدة قناة السويس فى حال تعرض المنطقة لأى هجوم من خارجها ، وتعهد الحكومة المصرية بقبول مجموعة من المقاولين البريطانيين المدنيين للعمل معها على جعل القاعدة فى حالة استعداد دائم للاستخدام. (١٥)

والجدير بالذكر أن تأخر تسوية المسألة المصرية حتى منتصف الخمسينات ،وفشل كل المفاوضات التى جرت حولها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية نقل النضال الوطنى إلى مستوى جديد ، أصيبت معه أوضاع مصر الداخلية بالتوتر وعدم الاستقرار الذى بعث الخوف فى نفوس رجال الأعمال البريطانيين الذين كانت لهم مصالح اقتصادية هائلة فى مصر ، لا سيما بعد أن تزايدت أعمال العنف المصاحبة للمظاهرات والإضرابات شبه اليومية ، والكفاح المسلح.

وقد كانت التربة المصرية مهيأة لإفراز هذا العنف فى أعقاب

الحرب، فبينما كانت بريطانيا تسعى لإجهاض محاولات تسوية المسألة المصرية سواء من خلال المفاوضات الثنائية أو المحافل الدولية ، كانت مصر تواجه مشكلة اقتصادية فى أعقاب الحرب زادت من تعقيد مسألتها الاجتماعية خاصة بعد أن تركزت معظم الثروات فى يد طبقة النصف بالمائة فى حين تردت أوضاع الفلاحين المعدمين ، والعمال الزراعيين والصناعيين والبورجوازيين الصغار بصورة كبيرة ، أعطت النضال الوطنى بعداً اجتماعياً خطيراً خاصة بعد أن اتجهت تحركات ذوى الدخول المحدودة لتحسين أوضاعهم تأخذ طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى فى مصر [١٦].

وقد بدأت فترة ما بعد الحرب تشهد إسهاماً أفضل من جانب العمال المصريين فى الحركة الوطنية المصرية خاصة بعد أن تزايدت أعدادهم فى ظل الحرب، واتجهوا للعمل من أجل التحرر وتحقيق الاستقلال الكامل لوادى النيل ، وإلغاء المعاهدة ، وليس من أجل المطالب النقابية أو الاقتصادية فحسب [١٧] ، وزاد من هذا الإسهام وجود اتجاه بين الشباب الوطنى لتوحيد العمل السياسى بين كافة الاتجاهات السياسية فى مصر فى أعقاب الحرب من أجل العمل لتحقيق الأهداف الوطنية ، وهذا ما ساعد على إنشاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى اهتمت بالتنسيق بين المظاهرات والإضرابات بشكل جعلها أكثر فعالية فى الحياة السياسية وبخاصة إذا ما جنحت إلى العنف . [١٨]

وقد ساعد على انتشار أعمال العنف اتجاه جماعات سياسية مصرية – الإخوان المسلمين ،جماعة حسين توفيق ، جماعة شباب الوفد ذات الاتصال بالطليعة الوفدية – إلى حمل السلاح باعتباره الطريق الأكثر فعالية لحل مشكلات مصر ، وتخليصها من المحتل وأعوانه فى الداخل ، بعد أن اقتنع أصحاب هذا الاتجاه بعجز التنظيمات السياسية القائمة فى ذلك الوقت عن الوصول إلى حلول لمشاكل مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[١٩]

ومما شجع هذه الجماعات وغيرها على حمل السلاح توفر الأسلحة والمتفجرات ورواج تجارتها فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتزايد عمليات جمع مخلفاتها فى الصحراء الغربية ، واتجاه التنظيمات السياسية السرية فى مصر بكل توجهاتها إلى تخزينها ، فى الوقت الذى

عجزت فيه سلطات الأمن عن وقف تهريبها .[٢٠]

ثم تزايدت أعمال العنف مع رفع شعار الكفاح المسلح باعتباره ضرورة وطنية بعد أن وقفت الأساليب السلمية عاجزة عن تحقيق المطالب الوطنية ، وقد بدأ طرح هذا الشعار بعد عودة النقراشى من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفشل مسعاه لدى مجلس الأمن ، عندما خاطب الجماهير بأنه ما لم يستجب الإنجليز لطلبكم فهبوا أنفسكم لإرغامهم ، مما يعنى دعوة ضمنية لحمل السلاح لتحقيق المطالب الوطنية . فى الوقت الذى رفع فيه حزب الوفد شعار " الجلاء بالدماء "[٢١] ، وأيدت معظم التنظيمات السياسية الأيديولوجية – الأخوان المسلمين ، مصر الفتاة – استخدام السلاح فى تحرير مصر وفلسطين من المستعمرين والصهاينة على حد سواء .[٢٢]

وقد بلغ اعتراف القيادة السياسية بالكفاح المسلح مداه مع الإقدام على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان فى أواخر سنة ١٩٥١ ، والتدريب العلنى للشباب على الأعمال العسكرية، واتساع نطاق تكوين " كتائب التحرير" ، وإعداد الفدائيين ، وإنشاء معسكرات لتدريب المتطوعين على استعمال السلاح، وحرب العصابات فى القاهرة والمدن والقرى القريبة من منطقة القناة ، وافتتاح مكاتب للتطوع ، فى الوقت الذى نظمت فيه الحملات لجمع التبرعات لتمويل الكتائب والمعسكرات ، وإباحة حمل السلاح للمصريين حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم .[٢٣] هذا فى الوقت الذى أجمع فيه رجال الدين على ضرورة مقاومة المحتل بكل الوسائل الممكنة ، وإباحة دمه ، ودعوة المصريين للجهاد والكفاح المسلح . وقد أثارت هذه الدعوة ثائرة الإنجليز والسفير البريطانى – رالف ستيفنسون – حتى أنه اتصل برئيس الحكومة المصرية وحمل حكومته مسئولية حماية أرواح الإنجليز وممتلكاتهم فى مصر .[٢٤]

إذاً كانت ظروف مصر مهيأة فى أعقاب الحرب لأن تشهد تزايداً فى أعمال العنف بتزايد التحرك الوطنى لتحقيق الاستقلال ، وبشكل لم يؤثر فى العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا فحسب ، بل أقلق رجال الأعمال الأجانب ولا سيما البريطانيين بعد أن أدركوا أن ممتلكاتهم بل وأرواحهم فى خطر . خصوصاً بعد أن لاحظوا الصدامات بين القوات البريطانية والمتظاهرين المصريين، والاعتداءات شبه اليومية على جنود الاحتلال ، والتى أودت بحياة الكثيرين منهم ، وعجز هذه القوات عن حماية نفسها ،

وبخاصة كلما اقتربت الأربعينيات من نهايتها حتى انفجر الوضع بمجرد إلغاء المعاهدة فى أواخر عام ١٩٥١، حيث اجتاحت البلاد سلسلة من المظاهرات المقترنة بالإضرابات وأعمال التفجير منذ اندلاع مظاهرات طلاب الأزهر فى ٨ فبراير ١٩٤٦ ، وطلاب جامعة القاهرة فى اليوم التالى، والتى انتهت بحادث كوبرى عباس الشهير ، والتى لم تتوقف عند الدخول فى مصادمات مع القوات البريطانية والاعتداء على أفرادها فى أماكن لهوهم وسياراتهم ، ونسف معسكراتهم ، والقطارات التى تقلهم ، بل امتدت إلى تفجير الفنادق والمحلات التجارية الكبيرة التى يمتلكها الأجانب لاسيما الإنجليز ، حتى أن المتظاهرين أحرقوا المحلات الأجنبية بميدان لاظوغلى، والسيدة زينب، وزين العابدين، وشارع الخليج، وميدان مصطفى كامل، عندما اندلعت المظاهرات على أثر فشل مفاوضات صدقى – بيفين . كما توالت الانفجارات والحرائق فى محلات الأجانب ومناطق سكناهم ولا سيما اليهود ، وذلك على إثر تصاعد حدة الأعمال العسكرية فى فلسطين ، فبعد الانفجارات التى وقعت بحارة اليهود تم تفجير محلات جاتينيو وبنزايون وداوود عدس وشيكوريل وأوريكو التى كان يمتلكها يهود، وشركتى الإعلانات الشرقية ، وأراضى الدلتا بالمعادى ، فى الوقت الذى تواصلت فيه بعض حوادث الاغتيال وإلقاء القنابل التى أودت بحياة عددٍ من السياسيين المصريين . (٢٥)

ثم تزايد تهديد أرواح وممتلكات الأجانب بما فيهم البريطانيين مع اندلاع المظاهرات التى أخذت تجوب المدن المصرية على إثر إلغاء المعاهدة، والمطالبة بجلاء الإنجليز، وحمل السلاح والتوجه إلى مدن القناة حيث المعركة ، فى الوقت الذى بدأت فيه كتائب الفدائيين فى ممارسة اعتداءاتها على القوات البريطانية والاشتباك معها . وقد بلغ التهديد للقوات البريطانية فى منطقة القناة إبان أحداث العنف فى أواخر سنة ١٩٥١ وبداية ١٩٥٢ حداً دفعها إلى العمل لإحكام السيطرة على منطقة القناة وعزلها عن الدلتا ، وتمشيط المناطق المحيطة بها من الخلايا الفدائية ، وتجريد قوات البوليس المصرى – بلوكات النظام – بالإسماعيلية من أسلحتها، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين القوات البريطانية وقوات الجيش المصرى عندما حاولت السيطرة على موقع كوبرى الفردان ، كما دخلت فى معركة مع قوات البوليس المصرى فى الإسماعيلية انتهت بمذبحة – ٢٥ يناير ١٩٥٢ –

والتى راح ضحيتها عدد كبير من الجنود المصريين. [٢٦]

وكرد فعل لأحداث الإسماعيلية قامت مظاهرات تلقائية فى اليوم التالى (٢٦ يناير ١٩٥٢) بالقاهرة ، غلب عليها طابع العنف الذى استهدف الرموز الرأسمالية الأوربية فى العاصمة من فنادق ودور سينما ومطاعم ومقاهى وبنوك وشركات ،والتى دمرت بعد أن أضرمت فيها النيران ، كما قتل فى هذه الأحداث بعض أفراد الجالية البريطانية وغيرهم من الأجانب ، فيما عرف بحريق القاهرة الذى ما زال الاختلاف حول ملابساته ومدبريه قائم. [٢٧]

وعلى الرغم من محاولات حكومة الوفد احتواء أحداث العنف والسيطرة عليها بعد أن رأت فى تطورها ما يشير إلى إمكانية نقل مركز الثقل السياسى إلى القوة المنظمة لها، [٢٨] إلا أن هذه الأحداث ذهبت بالحكومة ، ومهدت لحالة من عدم الاستقرار عجلت بوثوب مجموعة من الضباط الأحرار على الحكم فى ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ١٩٥٢.

ولا يعنى تغيير النظام السياسى فى مصر أن أعمال العنف قد توقفت بشكل جعل قوات الاحتلال فى منطقة القناة بمنأى عن اعتداءات الفدائيين ، وبشكل أعاد الطمأنينة للرعايا البريطانيين على أرواحهم وأملاكهم ، بل استمرت أعمال العنف ، وكذلك المخاوف من استمرار استهداف الأجانب وممتلكاتهم ، خصوصاً بعد أن شدد أعضاء مجلس قيادة الثورة عمليات الكفاح المسلح المنظم على أفراد القوات البريطانية بمعسكرات منطقة القناة ، فى الوقت الذى أعلنوا فيه عن استعدادهم لحمل السلاح والقتال ضد قوات الاحتلال حتى الجلاء أو الموت ، وأنهم بصدد تكوين جيش مدرب ومسلح يضم كل المصريين لهذا الغرض ، وربما تجسدت التصريحات فى إرسالهم بعثات لعدة دول أجنبية لبحث إمكانية شراء أسلحة خفيفة ، وإنشاء " كتائب الحرس الوطنى " تحت إشراف أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة – كمال الدين حسين – لتنظيم حركة الكفاح المسلح ، وإخضاعها لحكومة الثورة ، حتى تؤدى دوراً أكثر فعالية فى إحراج القوات البريطانية والتصدى لمحاولاتها عزل منطقة القناة عن باقى الأراضى المصرية ، والاستعداد لمواجهة أية تحركات عسكرية بريطانية إلى داخل البلاد . [٢٩]

لهذا ازدادت الهجمات الفدائية على القوات البريطانية بمنطقة القناة

مع بداية عهد الثورة حتى أنها تعرضت فى إبريل ١٩٥٣ وحده لحوالى ثلاثين هجوماً بالأسلحة ، كما تعرضت فى بداية ١٩٥٤ لهجمات مماثلة ولحوادث اختطاف ، وإشعال حرائق بمخازن الأسلحة والذخيرة ، وتفجير أماكن تركزها . وقد امتدت هذه الأعمال إلى المدنيين من الرعايا الإنجليز ، حتى بلغت الحوادث التى دبرت ضدهم فى شهرى يناير وفبراير ١٩٥٤ حوالى ٢٦١ حادثة قتل فيها أربعة عشر شخصاً عدا المصابين بإصابات خطيرة . وقد دفعت هذه الحوادث السفير البريطانى بمصر إلى تقديم عدة احتجاجات للحكومة المصرية التى أبدت عدم مسئوليتها عن حماية جنود الاحتلال ، كما أثارت موجة من الهجوم فى مجلس العموم واللوردات البريطانى على الحكومة البريطانية ومطالبتها باتخاذ إجراءات وقائية لحماية الإنجليز فى مصر ، مما حدا برئيس الوزراء البريطانى إلى التأكيد فى مجلس العموم – ١١ مايو ١٩٥٣ – على أن استمرار هجمات المصريين المدنيين أو العسكريين على القوات البريطانية فى منطقة القناة سيدفعنا إلى مواجهة الموقف بقوة لحماية أنفسنا ، هذا فى الوقت الذى وجه فيه أوامر مشددة للجنود الإنجليز للعمل على حماية أنفسهم والإنجليز المدنيين بمصر من الإهانات والخوف من القتل والاغتيال ، والتى دفعت قائد القوات البريطانية فى مصر – جنرال فرانسيس فيستنج Festing – إلى التهديد باتخاذ إجراءات شديدة لحماية قواته قد تضر بالمدنيين المصريين فى مدن القناة . (٣٠)

ومما لا شك فيه أن أعمال العنف التى شهدتها مصر فى أعقاب الحرب العالمية ، والتى ازدادت حدة بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أواخر ١٩٥١ ، قد غيبت الأمن والاستقرار اللذين توفرا لرجال الأعمال الأجانب وبخاصة البريطانيين فى مصر منذ الاحتلال البريطانى، وتزايد شعور العداء نحوهم والمطالبة بمقاطعتهم ، وقطع العلاقات الاقتصادية مع بلدانهم.

وقد بلغت المخاوف على أرواح هؤلاء البريطانيين أن اتجهت القوات البريطانية إلى حماية المقيمين منهم فى مدن القناة بإجبارهم على الاحتماء بثكناتها العسكرية ، فى الوقت الذى اهتم فيه البريطانيون بإجلاء رعاياهم عن القاهرة والإسكندرية ، وحثهم على مغادرة البلاد ، والسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات رسمية بمسئوليتها عن حماية أرواحهم وممتلكاتهم فى البلاد ، ومنع التحريض على الاغتيال أو الإعلان عنه ،

وتحذير المصريين من أن الأضرار المادية التى ستصيب المصالح البريطانية فى مصر ستخصم من أرصدتهم الإسترلينية لديهم .[٣١]

ولما كانت هذه الإجراءات لا توفر الحماية الكافية لأرواح وأملاك الرعايا البريطانيين فى مصر فقد اتجهت بعض العائلات البريطانية إلى الرحيل عن مصر ،[٣٢] كما أخذ رجال الأعمال البريطانيين يقلصون استثماراتهم فى مصر ، بعد أن اقتنعوا بأن مصالحهم بعيدة المدى فيها قد أصبحت مهددة على الرغم من صيانتها بوجود القوات العسكرية البريطانية.[٣٣]

وكما أثر تعليق بريطانيا لحل المسألة المصرية فى إفراز العنف فى الحركة الوطنية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى توقيع اتفاقية الجلاء بشكل أثار الرعب فى نفوس رجال الأعمال البريطانيين لدرجة دفعتهم إلى الرحيل عن مصر أو خفض استثماراتهم بها ، فقد أدت نفس الظروف إلى طرح مسألة المقاطعة الاقتصادية لبريطانيا.

وقد طرحت هذه الفكرة فى البداية عبر هتافات الجماهير فى المظاهرات التى اندلعت عقب الحرب ، ثم جاء إلغاء المعاهدة ليدخل المقاطعة للسلع البريطانية إلى حيز التنفيذ العملى تلقائياً ، وبخاصة بعد أن عجت الصحف الوطنية بالنداءات للتجار والجماهير بمقاطعة السلع البريطانية بشكل يؤدى إلى خنق إنجلترا فى السوق المصرية . والجدير بالذكر أن تنظيم المقاطعة للسلع البريطانية تم بعيداً عن أجهزة الدولة الرسمية التى كانت لا تريد تأزيماً أكثر للعلاقات السياسية والاقتصادية مع بريطانيا حتى لا تفكر فى مقاطعة الأقطان المصرية ، التى كانت لا تزال من أكبر مستورديها ، ووقف الإفراج عن مبالغ من أرصدة مصر الإسترلينية التى جمدت فى مبالغ هائلة واحتفظ بها فى لندن .[٣٤]

ولم تكن هناك خطة رسمية محددة ولا حتى شعبية لتنفيذ المقاطعة التى اجتهدت الجماهير فى تنفيذها وإن كانت قد اختلفت حول كيفيتها وجدواها ، فبينما كان رئيس الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة – عبدالمجيد الرمالى بك – يرى أن المقاطعة الاقتصادية لبريطانيا تكون بالاستغناء عن الكماليات، والاستعاضة عن البضائع الإنجليزية بما تنتجه مصر أو غيرها من الدول [٣٥]. كان هناك من يرى أن مقاطعة السلع البريطانية لن تكون

مؤلمة لبريطانيا بقدر ما هى مؤلمة لمصر، لأن السلع التى تستوردها الأخيرة من بريطانيا هى سلع مدفوعة الثمن ، وأن مقاطعتها يعنى التنازل عن ديون مصر الإسترلينية ، كما أنه إذا ما أغلق أمام هذه السلع نافذة فإنها ستأتى من نوافذ أخرى ، وقد محيت من عليها العلامة الإنجليزية . ولذا رأى أصحاب هذا الاتجاه بأن تكون المقاطعة بوقف بيع الأقطان المصرية إلى إنجلترا إلا بالدولار ، والامتناع عن شحن البضائع المصرية على البواخر الإنجليزية ، ووقف التعامل مع الشركات الإنجليزية بما فيها شركات التأمين والنقل والبترول ، وحرمانها من أية عطاءات حكومية . (٣٦)

وقد أزعجت المقاطعة المصرية للسلع والشركات البريطانية الشركات الإنجليزية العاملة فى مصر على الرغم من ذهاب بعض المسئولين البريطانيين فى مصر إلى أن محاولات تنظيم المقاطعة للسلع البريطانية فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قد فشلت تماماً وتم التخلى عنها سريعاً . (٣٧)

فبعد أقل من شهر من الشروع فى مقاطعة السلع والشركات البريطانية بعد إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، رفعت شركة الكهرباء الإنجليزية English Electric Company مذكرة فى نوفمبر من نفس العام إلى الخارجية البريطانية حملت ما يفيد بأن مصالحها بمصر فى خطر ، كما أرسلت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية فى مصر Imperial Chemical Industries (ICI) مذكرة أخرى أشارت فيها إلى أن المقاطعة المعمول بها فى مصر أضرت بمبيعاتها ، وأن جيش التحرير المصرى يواصل توجيهاته للصيدليات المصرية بالامتناع عن تسويق المنتجات البريطانية ، وهذا ما عبر عنه كذلك مصدرو المنسوجات الصوفية الإنجليزية إلى مصر . (٣٨)

وإذا كانت الدوائر السياسية البريطانية قد لوحت بإمكانية استخدام السلاح الاقتصادى للضغط على مصر حتى توقف العمليات الفدائية وتتراجع عن إلغاء المعاهدة ، والمقاطعة الاقتصادية لبريطانيا إبان فترة التوتر الشديد (أكتوبر ١٩٥١- فبراير ١٩٥٢) ، وذلك بتجميد أرصدتها الإسترلينية، ووقف شراء أقطانها ، وتمويلها ببترول منطقة القناة الذى كان يوفر لمصر ثلثى احتياجاتها النفطية ، فإن الشركات البريطانية التى كانت لها مصالح بمصر عبرت عن معارضتها لاستخدام أى سلاح اقتصادى للضغط على مصر ، حتى أن أكبر المصدرين البريطانيين إلى مصر استخدموا غرفتى

تجارة مانشستر ولندن – كناطقتين بلسانهم – فى مطالبة الخارجية البريطانية بالحفاظ على تدفق الأرصدة الإسترلينية المفرج عنها إلى مصر حتى لا يتأثر الاقتصاد المصرى وتنهار التجارة البريطانية . كذلك عارضت الشركة الإنجليزية المصرية للنفط التكتيك العسكرى البريطانى الذى كان يستهدف وقف تمويل القاهرة والدلتا ببترول القناة ، لشل الاقتصاد المصرى ، والضغط على المصريين ، وذلك خوفاً من أن يؤدى الإقدام على هذا العمل إلى إغضاب المصريين ، واتجاههم إلى تأميم الشركة . (٣٩)

وقد ذهبت هذه الشركات لأبعد من هذا عندما بدأت تنظر إلى تمسك بريطانيا بقاعدة قناة السويس ، واستمرار وجود القوات البريطانية على أرض مصر ، والسياسات العسكرية ذات الخط المتشدد ، على أنها ستصيب الحركة الوطنية بالتطرف ، مما يجعل من المتوقع وصول الوطنيين المتطرفين إلى السلطة من خلال ثورة سياسية واجتماعية ، سيعملون بعدها على طرد الشركات الأجنبية الخاصة . كما أن استمرار هذه السياسة قد يساعد على مزيد من المصادمات مع الفدائيين المصريين ، ويفقد بريطانيا تأييد الوطنيين المعتدلين بشكل ينذر بمزيد من التهديد لمصالح بريطانيا الاقتصادية فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط . ولهذا بدأت هذه الشركات تطالب بالإنهاء السريع للوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، باعتبار أن أفضل أساس للعلاقات بين البلدين يجب أن يقوم على الهيمنة التجارية التى ستزال معها كل أسباب الهياج فى مصر ، وإن كان هذا الاتجاه قد تعارض مع الخط المتشدد للسياسيين والعسكريين البريطانيين . (٤٠)

ولا يمثل الاتجاه المؤيد لإجلاء القوات البريطانية عن مصر موقف كل الشركات البريطانية ورجال الأعمال البريطانيين الذين لهم مصالح اقتصادية مع مصر ، بل كانت هناك مجموعة تؤيد الجناح العسكرى فى موقفه من استمرار الوجود العسكرى البريطانى فى مصر، وتخوفت من أن تغادر القوات البريطانية فى يوم ما منطقة القناة ، فتواجه الحكومة المصرية دون سند . وقد جاء فى مقدمة هذه المجموعة شركة قناة السويس التى جاء موقفها من الانسحاب متفقاً مع سياسة بريطانيا الرسمية ، نظراً للظروف التى كانت تمر بها منطقة القناة، والتحديات التى كانت تواجهها الشركة هناك، هذا علاوة على أنها كانت هدفاً قومياً واضحاً فى أوائل الخمسينيات ليس من جانب الأجنحة اليمينية واليسارية المصرية المتشددة فقط بل إن

مطلب تأميمها كان يحظى بقبول معتبر من كل الأحزاب المصرية القائمة . كذلك عارضت شركة شل للبترول وشركات الشحن الأوربية بما فيها الإنجليزية ، وبنكا باركليز والكريدى ليونيه فكرة إخلاء منطقة القناة ، حتى أن ممثل المجلس العام للنقل البحرى البريطانى General Council of British Shipping ذهب إلى أن انسحاب القوات العسكرية البريطانية من منطقة القناة سيخضع عمليات الشحن فيها بشكل تام للسياسات الإرهابية ، كما أن اتحاد ملاك السفن الدنمركى اقترح على الخارجية البريطانية أن توضع قناة السويس تحت مسئولية الأمم المتحدة مع المملكة المتحدة ، كقوة منتدبة ، وبأن تدار القناة بواسطة شركة قناة السويس . (٤١)

وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر رجال الأعمال البريطانيين حول انسحاب القوات البريطانية من مصر ، فقد قررت الحكومة البريطانية فى ١٩٥٤ حسم مفاوضاتها مع الحكومة المصرية حول كيفية تحقيقه بعد أن رأت فيه الحل الأفضل للمسألة المصرية وذلك فى ضوء المستجدات العسكرية و السياسية والاقتصادية لتضع بذلك نهاية لفترة توتر فى العلاقات المصرية البريطانية بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكان لها تأثيرها على مصالح بريطانيا الاقتصادية ورعاياها فى مصر، والتى كان استردادها وراء الإقدام على توقيع اتفاقية الجلاء ، بعد أ ن توفرت قناعة لدى مهندسى الاستعمار البريطانى الجديد بإمكانية الحفاظ على دوران مصر فى فلك بريطانيا من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما.

تدخل الدولة المصرية فى التجارة الخارجية

مما لا شك فيه أن ظروف الحرب العالمية الثانية أدت بالدولة المصرية إلى التدخل فى الاقتصاد تحت إشراف مركز تموين الشرق الأوسط، لإعادة النظر فى التعريفة الجمركية عدة مرات – حتى ازدادت فيما بين أكتوبر ١٩٤١ ويناير ١٩٤٣ بنسبة ١٠٠٪ – (٤٢) ومراقبة النقد ، وفرض رقابة على الاستيراد والتصدير ، ناهيك عن تدخلها لإعادة هيكلة سياسة مصر الزراعية إبان الحرب بما وضع قيوداً على زراعة القطن لحساب الحاصلات الغذائية الأخرى ، وتحديد الإيجارات ، وأسعار بعض السلع الأخرى . (٤٣)

وبعد الحرب حاولت الدولة استعادة دورها فى توجيه الاقتصاد

ولاسيما تجارة مصر الخارجية رغم تخليها عن بعض إجراءات التدخل فى الاقتصاد التى اتخذتها إبان الحرب حتى تجاوز تدخلها فى الاقتصاد بعد الحرب حدود إعادة النظر فى التعريفة الجمركية من وقت لآخر ووصل إلى نظام شامل نسبياً للتدخل ينطوى على مجموعة من الأنظمة التجارية التى تتصل بتدفق السلع وانسياب الأموال ، بعد أن استعادت الدولة العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير ، والرقابة على النقد ، لضبط ميزان مدفوعاتها ، وحماية مشروعها الصناعى.

وقد واصلت الدولة فى أعقاب الحرب تدخلها المستمر فى الرسوم الجمركية المعمول بها حتى توفر الحماية للصناعة المصرية التى نمت مع الرعاية التى وفرها لها مركز تموين الشرق الأوسط فى ظل الحماية الطبيعية التى تمتعت بها إبان الحرب ، والتى كان متوقعاً أن تختفى بانتهاء الحرب وعودة التجارة العالمية إلى ما كانت عليه قبل الحرب . وربما كان هذا وراء ارتفاع الأصوات المطالبة للحكومة بالتدخل لحماية الصناعة المصرية ، حتى أن يوسف نحاس ذهب فى إحدى مقالاته بجريدة الأهرام (١٢ مارس ١٩٤٥) إلى أن "الصناعات القائمة . . على قدمين ثابتتين خليقة بأن تعضد برسوم جمركية تفرض بالقدر الذى يقتضيه الدفاع عنها . [٤٤]

كذلك طالبت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ فى ١٩ مايو ١٩٤٧ بضرورة دعم الصناعة المحلية من خلال خفض أو إلغاء الرسوم على المواد الضرورية والآلات الحديثة التى تحتاجها ، وخفض الرسوم على الصادرات إلى أدنى حد ممكن حتى يمكن تصدير المنتجات التى تفيض على حاجة البلاد، وإعادة النظر فى رسوم الإنتاج على المصنوعات المحلية بما يخفض تكاليفها ويجعلها فى متناول معظم المستهلكين فى الوقت الذى يجب أن تتضاعف فيه الرسوم على الكماليات . [٤٥]

وأمام هذا اهتمت الدولة بإدخال تعديلات مستمرة على الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية وخفض الرسوم على السلع الرأسمالية ، والمواد الغذائية ،[٤٦] وإن كان هذا التدخل قد بدا أكثر وضوحاً فى أواخر الأربعينيات مع ظهور أولى علامات الاتجاه إلى تعديل السياسة الصناعية قبيل ١٩٥٢ (١٩٤٩- ١٩٥١) ، والذى أصبح أكثر وضوحاً بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما صاحب ذلك من تفاوت فى الرسوم الجمركية على نوعيات الواردات، والذى بلغ حد الإعفاء لبعض النوعيات والارتفاع الذى وصل إلى

حد المنع لبعضها الآخر ، فى حين فرقت الرسوم بين السلع الأخرى التى تقع بين هذين النوعين على أساس الحاجة إليها، وما ينتج منها فى الداخل، ومدى وفائه بحاجة السوق الداخلية. (٤٧)

ولدعم وحماية الصناعات القائمة وتوفير مناخ مشجع على زيادة الاستثمارات الصناعية اهتمت الدولة بإدخال تعديلات على الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج ولاسيما الآلات والمواد الأولية والوقود أدت فى سنة ١٩٥١ إلى إعفاء معظمها من الرسوم وما لم يعف تم تخفيض رسومه . وقد بدأ هذا الاتجاه فى أعقاب الحرب عندما قرر مجلس الوزراء فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ خفض الرسم القيمى الجمركى المفروض على الآلات الصناعية بنسبة ٨٪ ،(٤٨) وفى ٢٥ يونيه ١٩٥٠ خفضت الرسوم القيمية على مستلزمات الإنتاج ثانية بما يتراوح ما بين ٦- ١٠٪ على الآلات والمولدات والمراجل البخارية والأدوات الميكانيكية، والآلات الثقيلة إلى ٤٪. وفى العام التالى أدخل تخفيض آخر أدى إلى إعفاء معظمها من الرسوم وخفض الرسوم على ما لم يعف منها . (٤٩)

أما بالنسبة للمواد الأولية التى تحتاجها الصناعة فقد اهتمت الدولة بالتدخل لخفض الرسوم الجمركية عليها حتى أن الرسوم القيمية الإضافية المفروضة على عددٍ منها قد انخفضت من ٧٪ فى المدة من ١٩٥٠- ١٩٥٤، فى الوقت الذى أعفيت فيه تماماً من الرسوم الجمركية المواد الأولية التى تحتاجها الصناعات الجديدة التى كان يشرف عليها مجلس الإنتاج.(٥٠) فتشجيعاً لصناعة الإطارات ألغت الحكومة رسم الوارد المفروض على المطاط، وخفضت الرسم القيمى المفروض عليه من ٣٪ إلى ١٪ ، كذلك ألغت الرسم المفروض على النحاس الخام ، وخفضت الرسم القيمى المفروض عليه من ٨٪ إلى ٣٪ لتشجيع صناعة الأسلاك الكهربائية .(٥١)

وفى الوقت الذى خفضت فيه الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج لتشجيع الصناعة وتمكينها من المنافسة بخفض تكاليف إنتاجها ، اهتمت الحكومة برفع الرسوم الجمركية إلى حد المنع على واردات الكماليات، حيث اهتمت منذ نهاية الأربعينيات بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية وتشكيلة كبيرة من السلع الاستهلاكية – كاللؤلؤ، وريش النعام، والتحف ، والمشروبات الروحية ،والحلويات ،والسيجار ، والأثاث – والتى ارتفعت الرسوم المفروضة عليها بما يتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ فى أوائل

١٩٤٩ ، وإلى حد الحظر فى منتصف الخمسينات عندما وصلت إلى ما يتراوح بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ فى سنة ١٩٥٤.(٥٢)

ولحماية الصناعة المحلية اهتمت الدولة بالتدخل لرفع الرسوم الجمركية على الواردات التى تهدد الصناعة المحلية وفى مقدمتها صناعة المنسوجات التى تدخلت بقوة لحمايتها جمركياً ، منذ أن تقرر فى ١١ أكتوبر ١٩٤٩ زيادة الرسوم المفروضة على واردات المنسوجات القطنية بما يتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ ، ثم فرضت فى سنة ١٩٥٤ رسوم قيمية إضافية تراوحت بين ٤٠٪ و ٥٠٪ على المنسوجات الحريرية والقطنية المخلوطة بمواد نسيج أخرى. (٥٣)

وحتى تحمى الدولة صناعة البطاريات الناشئة ، قامت برفع الرسم الجمركى على وارداتها إلى الضعف ، فى حين خفضت الرسم القيمى على أجزاء البطاريات من ٨٪ إلى ٣٪ ، ونفس الشئ ينطبق على صناعة تجميع السيارات التى رأت الدولة حاجتها إلى الحماية والتشجيع ، ولذا رفعت رسوم الوارد عليها فى ١٥ فبراير ١٩٤٩ بنسبة ٢٠٪ ، ثم ضاعفت هذا الرسم فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، فى الوقت الذى خفضت فيه الرسم القيمى الإضافى المفروض على استيراد السيارات المفككة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ . (٥٤) كذلك ارتفعت الرسوم الجمركية إلى ما تراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ على واردات السلع التى يكفى الإنتاج المحلى منها حاجة السوق أو يكاد كالصابون والمسلى الصناعى . (٥٥)

وكما واصلت الدولة تدخلها فى التعريفة الجمركية فقد أبقت العمل بنظام الرقابة على النقد الذى عرفته مصر أثناء الحرب العالمية الثانية ، والذى ألزمها بحكم عضويتها فى منطقة الإسترلينى بالاحتفاظ بوفوراتها من العملات الأجنبية فى مجمع مركزى بلندن ، وعدم تحريكها إلا فى حدود المنطقة ، وذلك من خلال فرض قيود شديدة على تجارتها مع دول من خارج المنطقة ، والتى علقت على الحصول على رخص للاستيراد والتصدير . وقد استمرت مصر فى العمل بهذا النظام حتى خروجها من منطقة الإسترلينى فى سنة ١٩٤٧ ، وشروعها فى إقامة سوق للعملة خاص بها ، واتباع سياسة تجارية مستقلة ،(٥٦) مما أدى بالحكومة المصرية إلى التدخل لفرض رقابة على النقد واستعادة العمل بنظام رخص الاستيراد والتصدير ، حتى تتمكن من عزل الاقتصاد المصرى – قدر الإمكان – عن

تقلبات الاقتصاد البريطاني ، و الحد من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتكوين احتياطيات نقدية أجنبية يمكن توجيهها لتصنيع مصر وإعادة التوازن إلى اقتصادها.

فعندما خرجت مصر من منطقة الإسترليني في يونيه ١٩٤٧ أعلنت فرض الرقابة على النقد الأجنبي بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ حتى تتمكن من تحصيل قيمة صادراتها ، وحصيلة الاستثمارات الخارجية المملوكة لمصريين أو أجانب مقيمين في مصر وتوجيهها ، وبخاصة العملات الصعبة منها، للصرف على القطاعات المنتجة بالاقتصاد المصري،(٥٧) خاصة أن مصر عندما خرجت من المنطقة لم تكن لديها أرصدة أجنبية سوى ٣٥٦ مليون جنيه معظمها كان مجمداً . (٥٨)

وقد تشكلت لجنة عليا للرقابة على النقد ضمت مجموعة من كبار مسئولي وزارة المالية ، وممثلاً للبنك الأهلي المصري ، (٥٩) بحكم توليه مهمة تجميع النقد الأجنبي ، بعد أن ألزمت البنوك العاملة في مصر بعدم الاحتفاظ بأية أرصدة لديها إلا في حدود حاجتها ، وبيع ما يفيض على ذلك أسبوعياً للبنك الأهلي المصري . (٦٠)

ومما لاشك فيه أن العمل بنظام الرقابة على النقد بعد خروج مصر من منطقة الإسترليني قد حال دون تسريب الفائض الاقتصادي إلى الخارج ، وإعادة توجيهه نحو مجالات الاستثمار في الداخل ، بعد أن أصبح الرأسماليون المصريون والبنوك العاملة في مصر ، لا يتمكنون من ترحيل مدخراتهم إلى الخارج بسهولة ، ومن ثم اضطروا لإعادة استثمارها بالداخل،(٦١) إلا أن لجنة الشئون المالية بمجلس النواب قد طالبت باتخاذ مزيد من إجراءات الرقابة على النقد لوقف عمليات تهريب رؤوس الأموال ، بعد أن لوحظ حالات تهرب من القانون بفتح اعتمادات خارجية للاستيراد بقيم فاقت قيم السلع المستوردة بكثير. (٦٢)

كذلك كان العمل بنظام الرقابة على النقد يعد خطوة نحو إنهاء تبعية الجنيه المصري للجنيه الإسترليني الذي خضع للرقابة كغيره من العملات الأجنبية الأخرى ، وما ترتب على ذلك من إنهاء نظام التحويل الآلي بين العملتين المصرية والإنجليزية ، والذي كان يسمح للسلطات البريطانية في مصر بسهولة الحصول على أية مبالغ من العملة المصرية بعد أن أصبح من

غير الجائز للبنك الأهلى المصرى قبول الإسترلينى إلا بعد موافقة اللجنة المصرية العليا للرقابة على النقد ، أو إصدار بنكنوت إلا بعد شراء كمية مماثلة من أذونات الخزانة المصرية ، [٦٣] التى حلت محل أذونات الخزانة البريطانية كغطاء للعملة المصرية .

وقد أبقى نظام ثورة يوليو على العمل بنظام الرقابة على النقد لوقف تهريب الأموال إلى الخارج ، والحد من استيراد السلع الكمالية ، وتنفيذ برنامج الثورة الاقتصادى ولا سيما فى مجال التصنيع . [٦٤]

ونظراً لتزايد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب ازدياد الطلب على الاستيراد للسلع الاستهلاكية والإنتاجية للاستعاضة بها عن المعدات والآلات التى بليت من كثرة الاستعمال إبان الحرب ، ومن ثم زيادة حجم وقيمة الواردات عن الصادرات، فقد اتجهت الحكومة المصرية بعد خروجها من كتلة الإسترلينى إلى فرض الرقابة على الاستيراد والعودة إلى العمل بنظام رخص الاستيراد الذى امتد ليشمل كل السلع الواردة من دول منطقة الإسترلينى بما فيها بريطانيا ، والتى كانت تتمتع بحرية الاستيراد منذ أن ألغت الحكومة المصرية فى أواخر عام ١٩٤٥ رخص الاستيراد تماماً بالنسبة لجميع السلع المستوردة من بلدان الكتلة . [٦٥]

وقد كانت العودة إلى فرض الرقابة على الواردات لخفض العجز فى ميزان المدفوعات ، والوصول باحتياطيات البلاد من النقد الأجنبى إلى الحد الأقصى الذى يمكنها من استيراد احتياجاتها الضرورية وبخاصة السلع الإنتاجية التى يزيد الطلب عليها بدرجة كبيرة لتنفيذ برامج التنمية طويلة المدى فى الاقتصاد المصرى ، والتى قدمت الحكومة تسهيلات لاستيرادها ، إما بمنح تراخيص استيرادها بحرية ، وإما برفعها من قوائم السلع المحظور استيرادها إلا برخص اعتباراً من ٣ فبراير ١٩٤٨ بموجب قرار وزير المالية الصادر فى أواخر يناير ١٩٤٨ .[٦٦]

ولما كان إخضاع واردات مصر من منطقة الإسترلينى لنظام التراخيص قد قلل من استهلاك مصر لمبالغ كبيرة من احتياطياتها الإسترلينية، بل وأدى إلى زيادة أرصدتها المجمدة بشكل أزعج الحكومتين المصرية والبريطانية على حد سواء ، ودفع الأخيرة إلى مواصلة ضغطها

على الحكومة المصرية لإعادة النظر فى نظام الاستيراد المعمول بـه ، حتـى انتهى الأمر بقبولها رفع القيود نهائياً عن استيراد جميع البضائع المنتجة فـى المملكة المتحدة ، وكل الدول التى تتعـامل بالإسـترلينى ، فـى حين اسـتمرت واردات دول العمـلات الصعبـة – القـارة الأمريكيــة ، البرتغــال ، بلجيكــا ، سويسرا – تخضع لنظام رخص الاستيراد . (٦٧)

لكن بعد عدة سنوات وبالتحديد فـى أواخـر عـام ١٩٥٢ ، وبعـد قيـام ثورة يوليو ، عادت الرقابة ثانية على واردات مصر من الدول التـى تتعـامل بالإسترلينى وفى مقدمتها بريطانيا عندما أعاد نظام ثورة يوليو بموجب عدة إجراءات اتخذها قبـل نهايـة عـام ١٩٥٢ – فـى شـهرى أكتوبـر وديسـمبر – إخضـاع جميـع الـواردات لنظـام الـتراخيص ، ووقـف الاسـتيراد مـن منطقـة الإسترلينى إلا لبعض الضروريات وبتراخيص استيراد بعد أن ثبـت للنظـام أن أرصدة مصر قد أنفقت بصورة سيئة بيـن عـامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، منـذ أن رفعت الرقابة عن واردات مصر مـن الـدول التـى تتعـامل بالإسـترلينى . وقد ارتبطت عودة نظام ثورة يوليو لفرض الرقابة علـى كـل الـواردات، بمـا فيها الواردات بالإسترلينى ، برغبة النظام فى وقف عمليات استنزاف أرصدة مصر من العمـلات الأجنبيـة – سـواء بـالحد مـن تهريبهـا أو اسـتخدامها فـى شراء الكماليات والاستهلاك الترفى – وتوجيههـا لخدمـة عمليـة التنميـة بكـل أبعادهـا ، وهـذا جعلـه يعطـى أولويـة لاسـتيراد السـلع الإنتاجيــة، وإخضــاع واردات السلع الكمالية لسلسلة من الإجراءات والتعريفات المعقدة ، بل ووقف كل عمليات الاستيراد تماماً بالعملات الصعبة. (٦٨)

وقد وصفت الحكومة البريطانية القيود التى فرضتها ثورة يوليو على الواردات ، والتى مست الواردات من بريطانيا بالدرجة الأولى ، بأنهـا أكـثر شدة وشمولاً من تلـك التـى فرضهـا العهـد البـائد ، وضربـة خطـيرة للمملكـة المتحدة ، ودول الكمنولث ، التى كان بعضها يتطلع لعلاقات تجارية قوية مع مصر يحقـق مـن ورائهـا مبـالغ ضخمـة مـن الإسـترلينى ، وبخاصـة سـيلان والهند اللتين كانتا تتطلعان إلى بيع كميات ضخمة من الشـاى فـى مصـر فـى مقابل الإسترلينى . (٦٩)

ولشدة تأثير الإجراءات التى اتخذها نظام ثورة يوليـو علـى واردات مصر من بريطانيا اتجهت الحكومة البريطانية إلى ربـط الدخـول مـع مصـر

فى مفاوضات لتسوية الأرصدة الإسترلينية بشكل نهائى فى منتصف الخمسينيات بتخلى الحكومة المصرية عن القيود التى فرضتها على الواردات بالإسترلينى ، وهذا ما استجاب له نظام ثورة يوليو وقبل به عند توقيع اتفاقية الأرصدة النهائية فى عام ١٩٥٥.

وكما تدخلت الدولة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لفرض الرقابة على النقد الأجنبى والواردات فقد تدخلت منذ عام ١٩٤٧ وفرضت رقابتها على الصادرات حتى توجه تجارة مصر الخارجية بما يضمن ضبط ميزان المدفوعات ، وتحصيل قيمة صادراتها بالعملات الأجنبية لا سيما الصعبة منها ، والحد من تصدير بعض السلع المنتجة محلياً للوفاء بحاجة السوق المصرية . فقد تقرر فرض الرقابة على الصادرات بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، والتى ألزمت كل من يرخص له بتصدير بضاعة أن يسترد قيمتها فى غضون ستة أشهر من تاريخ الشحن ، ووفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية ، ما لم يقرر إعفاءه من ذلك بإذن خاص ، هذا إلى أن تدخلت حكومة ثورة يوليو وعدلت المادة بما يعفى من شرط استرداد القيمة العينات غير ذات قيمة تجارية والهدايا التى ترسل إلى الخارج . وبموجب العمل بنظام رفض التصدير استطاعت الدولة حظر تصدير بعض السلع تماماً ، وتصدير أخرى فى حدود معينة بعملات مختلفة، فى الوقت الذى أطلقت فيه صادرات القطن والغزل وبعض المنسوجات والسجاير والكتان والملح بدون تراخيص،(٧٠) وهى السلع التى شجعت الحكومة تصديرها وتوجيهها – قدر الإمكان – إلى دول العملات الصعبة ، وبخاصة بعد أن طالبت لجنة الشئون المالية بمجلس النواب بتوجيهها – وفى مقدمتها القطن – نحو مناطق العملات الصعبة – كما تفعل الدول بما فيها دول منطقة الإسترلينى – لأن ترك الصادرات المصرية تتجه نحو السوق البريطانية لسهولة تحويل العملة ، وثبات سعر الصرف ، أدى إلى ارتفاع حجم الأرصدة الإسترلينية الحرة من ٣٤ مليون جنيه فى آخر ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٧١ مليوناً فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٨ ، وبشكل معطل لقوتها الشرائية ، لعدم استعمالها إلا فى حدود التعامل مع منطقة الإسترلينى فى أغلب الأحيان، والتى تخضع صادراتها وبخاصة بريطانيا للرقابة المحكمة.(٧١)

ولضمان الاستفادة المثلى بقيمة الصادرات وتشجيعها أنشأت الحكومة

فى سنة ١٩٤٩ ما يعرف بحسابات التصدير Export Account التى كانت تسمح بإجراء مبادلات تجارية بين مصر ودول أخرى دون حاجة إلى سيولة نقدية من العملات الصعبة أو السهلة ، وقد اتخذت عدة إجراءات فى سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ لتوسيع حجم التعاملات من خلالها ، فى الوقت الذى أدخل فيه نظام آخر – فى فبراير ١٩٥٣ – عرف " بحسابات الاستيراد" والذى أصبح بموجبه للمصريين الحق فى استعمال عائدات الصادرات التى كانت فى معظمها من القطن ، إما فى شراء السلع التى يرغبون فى استيرادها أو التنازل عنها لمستوردين آخرين ، ويسقطحقهم فى هذا الاستخدام بعد مضى ستة أشهر على عمليات البيع ، وقد سرى هذا النظام على الواردات من منطقة الإسترلينى والدولار والمارك الألمانى والبلاد التى لا تربطها بمصر اتفاقات دفع ، ثم ألغى نظاما حسابات التصدير والاستيراد فى يناير وأغسطس ١٩٥٥ على الترتيب . (٧٢)

وهكذا تدخلت الدولة بعد خروج مصر من منطقة الإسترلينى بفرض قيود على تجارة مصر الخارجية ، أخذت تتسع حيناً وتضيق أحياناً أخرى حتى منتصف الخمسينيات ، وذلك فى محاولة من جانب الدولة لضبط ميزان المدفوعات ، والحد من هروب رؤوس الأموال ، ودعم وحماية الصناعة المصرية ، وحصد الفائض ، وتوجيه تجارة مصر الخارجية بشكل يضع حداً لعلاقة التبعية الاقتصادية التى كانت تربط مصر ببريطانيا.

تزايد المنافسة الأجنبية حول مكونات تجارة مصر الخارجية

إذا كانت بريطانيا قد استمرت فى هيمنتها على السوق المصرية ، واستئثارها بمعظم تجارة مصر الخارجية حتى الحرب العالمية الثانية بحكم سيطرتها على معظم حركة السوق العالمية ، واحتكار سفنها لنقل أكثر من نصف تجارة العالم ، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية جاءت لتقلب هذا الوضع رأساً على عقب ، ولتنجح فيما لم تنجح فيه الحرب العالمية الأولى ، حيث لم تتأثر بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بظهور الولايات المتحدة وألمانيا كقوتين صناعيتين تفوقتا على بريطانيا فى كثير من مجالات الصناعة ، ولا سيما الصناعات الأساسية الثقيلة ، وذلك بسبب تفوق بريطانيا فى ميادين النقل ، واحتفاظ لندن بمكانتها كسوق مالية للعالم بلا منازع. (٧٣)

لكن الحرب العالمية الثانية هزت بل هزمت بريطانيا اقتصادياً رغم

انتصارها عسكرياً بشكل أفقدها ثقلها فى السوق العالمى ، وقدرتها على الاستمرار فى الهيمنة على أسواقها بعد أن تضعضعت صناعاتها ، ونضبت رؤوس أموالها المستثمرة فى الخارج ، وتحطمت بواخرها التجارية التى كانت تدر عليها دخلاً كبيراً من وراء الهيمنة على معظم أسواق العالم، ثم تلقيها قروضاً ومساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بها فى إعادة تشغيل طاقاتها الصناعية ، وتحسين مستويات المعيشة ، حيث تلقت من الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٦ قرضاً قيمته ٣,٧٥٠ مليون دولار ، ثم استفادت من مشروع مارشال " الأمريكى " الذى بدأ تطبيقه فى إبريل ١٩٤٨، والذى قررت الولايات المتحدة بموجبه منح مساعدات لدول غرب أوربا بما فيها بريطانيا لمحاربة الفاقة والجوع تحاشياً لتفشى الشيوعية، وتحويلها إلى أسواق للمنتجات الأمريكية بعد إنهاض صناعاتها ووقوفها على أقدامها .(٧٤)

فى ظل هذه الظروف عجزت بريطانيا عن الوفاء باحتياجات مصر المتزايدة من الواردات وبخاصة السلع الإنتاجية ، فى الوقت الذى كانت فيه صناعة النسيج البريطانية فى حالة لا تسمح لها باستهلاك مخزون مصر من القطن ،والذى تراكم جانب منه بسبب ظروف الحرب . لذا كانت الفرصة مهيأة أمام مصر لإعادة توجيه تجارتها بعيداً عن بريطانيا ، وبما يقلل من استمرار احتفاظها بمعظمها ، والحد من تبعية مصر الاقتصادية لها ، خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة سياسياً واقتصادياً اهتمت بالاستفادة القصوى من وضع بريطانيا الحرج فى أعقاب الحرب فى دعم مصالحها الاقتصادية فى مصر والشرق الأوسط ، فى إطار مساعيها لتحرير التجارة العالمية وتخليصها من آثار الحرب.(٧٥)

وقد هيأت ظروف الحرب العالمية الثانية الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لزيادة نفوذها الاقتصادى فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، بعد أن انقطعت تجارة مصر بأوربا مع اندلاع الحرب ، وانشغالها بما فيها بريطانيا بشئونها ، واتجاه الولايات المتحدة لمد الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير إلى مصر ، ومشاركتها مع بريطانيا فى مركز تموين الشرق الأوسط منذ ١٩٤٢ ، والذى راح موظفوها به يهتمون بجمع معلومات وإحصاءات مفصلة عن تجارة مصر الخارجية ، ولا سيما الواردات ،

وإعداد تقارير مطولة عنها اعتبروها ضرورية لتطلعاتهم المستقبلية نحو المنطقة ، (٧٦) بعد أن بدأوا فى السعى لأن يكون لهم نفوذ ومسئوليات كبيرة فى المناطق التى للبريطانيين مصالح خاصة بها ، (٧٧) مما أثار مخاوف البريطانيين .

وقد جاء جمع هذا البيان والتقارير فى وقت نمت فيه العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة ، نظراً لأن الصناعة الأوربية كانت خارج المنافسة لتوقفها ، ولأن الإنتاج البريطانى عملياً كان محدوداً وموقوفاً على احتياجات بريطانيا الداخلية والعسكرية (٧٨)، فبعد أن كان نصيب الولايات المتحدة إلى إجمالى الصادرات المصرية فى سنة ١٩٣٩ لا يتعدى ٣,٢٪ ، ارتفع فى سنة ١٩٤٥ إلى ٦,٤٪ ، كما ارتفع نصيبها إلى إجمالى الواردات المصرية من ٢,٧٪ إلى ٨,٤ ٪، بعد أن كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى الصادرات فى سنة ١٩٤١ إلى ١١,٥٪ ،و إلى ٨,١٪ إلى اجمالى الواردات في سنة ١٩٤١ ثم ١٣,٢ ٪ فى سنة ١٩٤٢. (٧٩)

وقد أعطى ارتفاع نصيب الولايات المتحدة فى تجارة مصر الخارجية فى الوقت الذى واصل فيه مسئولوها بمركز تموين الشرق الأوسط جمع بيانات وإعداد تقارير عن أوضاع مصر الاقتصادية ، إيحاءً للبريطانيين بأن الأمريكان يعدون العدة لمنافستهم فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، لذا تطلعوا لأن تتناول المباحثات بين بلديهما حول الشرق الأوسط مستقبل علاقاتهما الاقتصادية فى المنطقة بعد أن تضع الحرب أوزارها، (٨٠) والتى يجب أن تقوم على أساس الاعتراف للولايات المتحدة بنصيب من المصالح فى المنطقة لا يتعارض مع المصالح البريطانية وتفوقها فيها . (٨١)

وقد تكون رغبة بريطانيا فى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن علاقاتها الاقتصادية فى مصر والشرق الأوسط بعد الحرب هى التى حدت ببريطانيا – حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها – إلى بحث مستقبل علاقاتهما فى المنطقة ، ومركز تموين الشرق الأوسط بعد الحرب ، وطرح فكرة تأسيس مجلس اقتصادى للشرق الأوسط يكون امتداداً للتعاون بينهما إبان الحرب. (٨٢)

لكن خروج الولايات المتحدة من الحرب قوية وقادرة على المنافسة فى السوق الرأسمالية العالمية ، وسعيها إلى تحرير التجارة العالمية ، ودفعها

إلى التحرك نحو تحويل منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر إلى منطقة مفتوحة أمام الدول بما فيها الولايات المتحدة، بدلاً من الاعتراف بها مرتعاً للنفوذ البريطاني وحده . ومن هنا رسم الأمريكان سياستهم تجاه المنطقة والتى قامت على إزالة القيود التجارية والهيمنة ، وكل أشكال المعاملة التفضيلية التى تعرقل حركة دخول السلع وخروجها من المنطقة لاسيما أن أغلب دولها وفى مقدمتها مصر تجد صعوبة فى امتلاك أرصدة دولارية تمكنها من إقامة علاقات تجارية متكافئة كعلاقاتها مع بريطانيا ، والتى رأى الأمريكان أن تحقيقها لدول المنطقة يحتاج إلى إجراء تعديلات فى التعريفة الجمركية بأى شكل كان لمساعدة دولها فى زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة . (٨٣)

لهذا راح الأمريكان فى إطار سعيهم للتخلص من الهيمنة والقيود على الأسواق ، والعودة إلى سياسة الباب المفتوح ، يعملون للتخلص من القيود التى فرضت على تجارة مصر والمنطقة إبان الحرب من خلال مركز تموين الشرق الأوسط ، بعد أن تغيرت الظروف بعد الحرب وأصبح ممكناً توفير المتطلبات السلعية بزيادة الواردات ، مع تحسين وسائل النقل، وشحن السلع المدنية. (٨٤)

لذلك لم يحبذ الأمريكان استمرار التعاون مع الإنجليز من خلال مركز تموين الشرق الأوسط أو مؤسسة بديلة له بعد الحرب ، بل ألزموا بريطانيا بالموافقة على إلغائه ، والعودة إلى سياسة الباب المفتوح ، وهذا ما عبر عنه البيان المشترك الذى صدر عن الحكومتين الأمريكية والبريطانية عند الإعلان عن حل مركز تموين الشرق الأوسط اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٤٥ ، والذى أكد على " رغبة . . . الحكومتين فى أن تستأنف التجارة العادية الخاصة فى أقرب فرصة ممكنة ، وفى معاونة حكومات . . " المنطقة " . . خلال مدة الانتقال من قيود زمن الحرب إلى الأعمال التجارية العادية فى زمن السلم " . (٨٥)

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد نجحت فى تحرير تجارة مصر و المنطقة من قيود الحرب ، وتهيئتها للتجارة متعددة الأطراف التى تخدم مصالحها كأكبر قوة رأسمالية فى عالم ما بعد الحرب . ولما كان تزايد مصالحها الاقتصادية فى مصر مرهوناً بامتلاك مصر لأرصدة من الدولارات تمكنها من الإقبال على شراء السلع الأمريكية ، فقد تدخلت

الولايات المتحدة لدى بريطانيا حتى قبلت بتسوية الأرصدة الإسترلينية ، وتحويل الإسترليني الذى تحصل عليه مصر اعتباراً من ١٥ يوليو ١٩٤٧ إلى دولارات ، عند تلقيها القرض الأمريكي فى أواخر عام ١٩٤٦. (٨٦)

هذا فى الوقت الذى اهتمت فيه الولايات المتحدة بالعمل على تشجيع مصر على زيادة صادراتها إلى الأسواق الأمريكية ، وزيادة وارداتها من الأقطان طويلة التيلة المصرية ، برفع حصة الوارد التى تقررها لجنة الولايات المتحدة للتعريفة الجمركية U.S. Tariff Commission . (٨٧)

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى الشروع فى تقديم منح وقروض للحكومة المصرية، وتشجيع رأس المال الأمريكى الخاص على العمل بمشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر ، حتى أن المنح التى تلقتها مصر من الولايات المتحدة فى المدة من يوليو ١٩٤٥ إلى ٣١ مارس ١٩٥٢ بلغت ٥٠٠,٠٠٠ دولار ، فى حين وصلت قيمة القروض ١٨ مليون دولار ، أما الاستثمارات المباشرة فى مصر والسودان فقد ارتفعت من ١٧ مليون دولار فى سنة ١٩٤٣ إلى ٤٠ مليون دولار فى سنة ١٩٥٠. (٨٨)

وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل فى أعقاب الحرب على زيادة مصالحها الاقتصادية فى مصر والحد من الهيمنة البريطانية على تجارة مصر الخارجية ، كانت الحكومة المصرية قد بدأت فى العمل على تنويع أسواق صادراتها ، ومصادر وارداتها، خصوصاً مع استمرار تزايد المخزون القطنى ، وعدم إبداء الحكومة البريطانية أية مرونة نحو شراء كميات منه ، إما لأسباب تتعلق بظروفها الاقتصادية بعد الحرب ، وإما لأسباب سياسية تتصل باستخدام القطن للضغط على المصريين من أجل تحقيق مكاسب فى المفاوضات المتعددة التى دارت بشأن المسألة السياسية والأرصدة الإسترلينية.

فتحت ضغط المطالبة بفتح أسواق جديدة للصادرات المصرية ، بعيداً عن السوق البريطانية للحد من تراكم الأرصدة الإسترلينية ، بدأت الحكومة المصرية تتحرك فى كل اتجاه لزيادة صادراتها القطنية، والحفاظ على أسعارها ، والتى حدت بها إلى إيفاد بعثات من المصدرين والخبراء الحكوميين لزيارة المغازل الأجنبية، وحثها على شراء الأقطان المصرية، وعقد صفقات المقايضة على الأقطان المصرية، والمعاهدات الثنائية للتجارة والدفع . (٨٩)

وقد كان الاتحاد السوفيتى فى مقدمة الدول التى عقدت معها الحكومة المصرية اتفاقية فى مارس ١٩٤٨ لمقايضة ٣٨,٠٠٠ طن قطن فى مقابل آلاف الأطنان من المواد الغذائية . بعد ذلك تواصلت صفقات المقايضة على الأقطان مع الاتحاد السوفيتى من عام لآخر وبكميات كبيرة أثارت مخاوف بريطانيا التى خشيت من أن تؤدى العلاقات القوية بين مصر والاتحاد السوفيتى إلى مساعدة الشيوعية على الانتشار فى مصر ، على الرغم من عدم تدخلها لوقفها طالما أن هذا كان يقتضى من بريطانيا التدخل لحل أزمة الأقطان المكدسة ، وتوفير احتياجات مصر من القمح على حساب منطقة الإسترلينى ،والذى كان الإنجليز يرونه صعباً . (٩٠)

كذلك اهتمت الحكومة المصرية بعقد المعاهدات الثنائية للدفع والتجارة ، لتحقيق أهداف مزدوجة ألا وهى توفير أسواق للقطن المصرى ، وإمداد مصر باحتياجاتها من السلع الضرورية ، وقد بدأ العمل بهذه المعاهدات فى سنة ١٩٤٨ عندما أبرمت اتفاقات مع فرنسا وسويسرا ومناطق ألمانيا الغربية . (٩١) ثم توالى عقد اتفاقات مماثلة بعد ذلك مع دول أخرى، حتى أنه لم يمر عام إلا وشهد عقد عددٍ منها ، حتى أن عام ١٩٥٣ وحده شهد عقد أكثر من عشر معاهدات. (٩٢)

ومما لا شك فيه أن إقامة علاقات تجارية بين مصر وعددٍ كبيرٍ من الدول على أساس معاهدات التجارة والدفع ، كان له أثر كبير فى إخراج مصر من الحصار الذى فرضته بريطانيا على تجارتها الخارجية ، وفتح الباب أمام كثير من الدول للدخول فى منافسة حول مكوناتها بشكل أدى إلى تراجع نصيب بريطانيا فى تجارتى الصادر والوارد المصريتين تدريجياً حتى وصل إلى درجة هددت الوجود البريطانى فى السوق المصرية فى منتصف الخمسينيات ، ومن ثم إنهاء ما تبقى من علاقة التبعية البريطانية؛ حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تراجعاً مستمراً فى حصة بريطانيا من الواردات المصرية حتى أنها أصبحت لا تمثل سوى ١٣٪ منها فى منتصف الخمسينيات فى مقابل ٢٢,٨٪ قبل الحرب و ٣٠٪ بعدها ثم ١٩,١٪ فى سنة ١٩٥٠ . ونفس الشئ ينسحب على نصيبها من الصادرات المصرية والذى تراجع من ٣٢,٩ ٪ قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٢١,٧٪ فى سنة ١٩٥٠ ثم ٥,٧ ٪ فى سنة ١٩٥٥. وبينما كان نصيب بريطانيا فى تجارة مصر الخارجية قد تراجع بشكل ملحوظ لا سيما مع مطلع

الخمسينيات، تحسنت أنصبة دول كثيرة فيها بشكل ملحوظ كالولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا وألمانيا حيث ارتفعت حصة الولايات المتحدة إلى جملة الواردات المصرية من ٦،٦ ٪ قبل الحرب إلى ١٠,٩٪ بعدها و ٢٣,٣٪ في سنة ١٩٥١ ، ثم ١١,٩٪ في سنة ١٩٥٥ ، في حين ارتفعت إلى جملة الصادرات من ٢,٤٪ في أواخر الثلاثينات إلى ٨,١٪ بعد الحرب، و٨,٨٪ في سنة ١٩٥٠ ثم ٦,٥٪ في منتصف الخمسينيات ، وإذا كانت أنصبة فرنسا وإيطاليا في جملتي تجارة الصادر والوارد المصريتين في أعقاب الحرب قد حافظتا تقريباً على مستوى متقارب لما قبل الحرب مع ارتفاع ملحوظ في أوائل الخمسينيات ، فإن حصة ألمانيا إلى جملة تجارتي الصادر والوارد المصريتين قد ارتفعت بشكل ملحوظ لاسيما مع مطلع الخمسينيات حتى استعادت مستوى ما قبل الحرب بالنسبة لتجارة الوارد ، وإلى ما هو أقرب منه بالنسبة لتجارة الصادر ، ولكن ما يلفت النظر أن مركز الهند في تجارة مصر الخارجية قد تحسن بشكل ملحوظ، حتى أن حصتها إلى جملة الصادرات المصرية ارتفعت من ٥,٣٪ قبل الحرب و ١٢,٨٪ بعدها إلى ٢٠,٣٪ في سنة ١٩٤٨ ثم ٩,٣٪ في سنة ١٩٥٥ ، وهذه الزيادة لا تقارن بالزيادة في حصتها إلى جملة الواردات المصرية التي كانت أبطأ ، حيث ارتفعت من ٢,٣٪ قبل الحرب إلى ٢,٨٪ بعدها ، و ٣,٧٪ في سنة ١٩٤٨ ، ثم ٤٪ في سنة ١٩٥٥ . وكما تحسن مركز الهند في تجارة مصر الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات ، فقد تحسن مركز دول الكتلة الشرقية ، لاسيما الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، بعد أن اتجهت الحكومة المصرية إلى أسواقها لتصريف أقطانها ، واستيراد ما يتوفر من احتياجاتها لديها ، إما عن طريق المقايضة أو المعاهدات الثنائية للدفع والتجارة،[٩٣] وذلك بعد أن تجاوزت دول الكتلة الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي سياستها التجارية التاريخية ، وبدأت تتجه إلى زيادة مبادلاتها التجارية الخارجية إلى أقصى حد ممكن، والاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ولكن بما لا يتعارض مع نظامها الاجتماعي والاقتصادي.

هكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تنوعاً في أسواق صادرات مصر ، ومصادر وارداتها ، بشكل قلل من اعتماد مصر على السوق البريطانية في توريد جل احتياجاتها واستهلاك معظم أقطانها ، ومن ثم عدم الاكتراث بتراجعها عن التوسع في شراء الأقطان المصرية كلما تفجرت بينهما أزمة بسبب تعثر المفاوضات السياسية أو حتى الأرصدة

الإسترلينية ؛ حيث أدى تنوع الأسواق الخارجية للقطن المصرى فى فترة ما بعد الحرب إلى عدم تأثر مصر بتراجع بريطانيا عن شراء الأقطان المصرية إبان أحداث العنف والاضطراب السياسى التى اجتاحت البلاد فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، لأنها لم تعد تعتمد عليها فى تصريف أقطانها بالدرجة التى كانت تعتمد عليها من قبل . (٩٤)

الاتجاه نحو استكمال تصنيع مصر

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توجها نحو استكمال تصنيع مصر ، أثر بوضوح فى هيكل تجارتها الخارجية بصفة عامة ، وتجارتها مع بريطانيا بصفة خاصة ، ومما لا شك فيه أن هذا التوجه لم يكن لحظياً أو نتاج ظروف الحرب العالمية الثانية ، بل جاء نتاجاً لظروف متشابكة مر بها المجتمع المصرى فى علاقته بالدولة المسيطرة عليه " إنجلترا " منذ بداية القرن العشرين ، وإن كانت مصر لم تعرف الصناعة الرائجة فى ظل الاحتلال البريطانى قبل الحرب العالمية الأولى ، لعدم توفر الحماية للسوق المصرية ، وإحجام المصريين عن الاستثمارات غير الزراعية ، والنظر إلى المشروعات الصناعية بعين الريبة والشك ، (٩٥) وربما كان هذا وراء ما عانته صناعة النسيج التى ظهرت فى بداية القرن العشرين بعد أن " لاقاها الجمهور بعدم اكتراث ، وعاملها القائمون على الأمر بعداء فظلت تناضل للتغلب على المزاعم الباطلة . . . بقوة ومثابرة وتحملت تضحيات باهظة . . (حتى) انتصرت . . . واسترعت انتباه الجمهور " (٩٦)

وبعزل مصر – مؤقتاً – عن السوق العالمية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وظهور بعض الصناعات الصغيرة التى سدت جانباً من حاجات المجتمع المصرى المتزايدة ، أدرك المجتمع عندئذ حاجته إلى التصنيع ، والذى أسست لمتابعته لجنة حكومية للتجارة والصناعة (١٩١٧) ، كما أنشئ فى غضون خمسة أعوام من ذلك الحدث بنك مصر (١٩٢٠) ، ليقوم على رعاية الصناعة ضمن مهامه الأساسية ، كما أنشئ فى ذات الوقت اتحاد الصناعات المصرية . (٩٧)

وبعد الحرب العالمية الأولى ، وفى ظل وجود بنك مصر واتحاد الصناعات ، تواصل الاتجاه نحو التصنيع ولكن ببطء ، وفى طريق محفوف

بالصعاب ، بسبب استمرار المنافسة الأجنبية ، مع انعدام الحماية الجمركية ، نظراً لأن النظام المعمول به عندئذ كان يقضى بتحصيل رسم جمركى قيمى على الواردات قدره ٨٪ ، ورسم إنتاج بنفس القيمة على جميع المنتجات الصناعية المحلية . [٩٨]

وعندما بدأت تتوفر الحماية للصناعة المصرية مع مطلع الثلاثينات ، واستقلال مصر بنظامها الجمركى ، أخذت الصناعة فى الانتعاش خاصة أن الحكومة اتجهت إلى دعمها بخفض أجور نقل منتجاتها على خطوط السكك الحديدية ، وتفضيلها فى المناقصات الحكومية، هذا فضلاً عن القروض التى جرت على تقديمها للمشروعات الصناعية من خلال بنك مصر.[٩٩]

لذلك أخذ عدد المؤسسات الصناعية فى التزايد من ٧٠,٣٠٠ مؤسسة فى سنة ١٩٢٧ إلى ٩٢,٠٠٠ فى ١٩٣٧ ، توزعت على اثنى عشر قطاعاً صناعياً استهلاكياً – الحلج، العصر ، النسج ، مواد البناء ، السكر ، المشروبات ، السجاير ، النسيج ، الورق ، الطباعة ، الجلد ، البلاستيك، المطاط ، الكيماويات ، الهندسة – زاد إنتاج بعضها بدرجة ملحوظة ، كاد معها أن يفى بحاجة السوق المحلية ، حيث تضاعف إنتاج الأقمشة القطنية من ٨ مليون متر فى سنة ١٩٢٠ إلى ٩٣ مليون فى سنة ١٩٣٨ ، وغزل القطن من ٣,٠٠٠ طن فى ١٩٢٨ إلى ٢١,٠٠٠ فى ١٩٣٨ ، والأسمنت من ٢٤,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٠ إلى ٣٧٥,٠٠٠ فى سنة ١٩٣٨، ثم السكر من ١٠٩,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٨ إلى ١٥٩,٠٠٠ فى سنة ١٩٣٩.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتهيئ الظروف أكثر لتصنيع مصر بدرجة أكبر، ليس لأنها وفرت للصناعة حماية أفضل مما كانت تتمتع بها بعد الاستقلال الجمركى فى الثلاثينات، بل لأنها وسعت من حجم السوق المصرية، وفتحت أسواقاً جديدة أمام المنتجات المصرية بأقطار الشرق الأوسط التى عانت من نقص فى الواردات كمصر ، فى الوقت الذى اهتم فيه مركز تموين الشرق الأوسط بالصناعة المصرية ، وقدم لها ما تحتاجه من استشارات تقنية ومواد خام وقطع غيار ، كان يصعب توفيرها فى ظل الحرب ، حتى تتمكن من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية ، والوفاء باحتياجات منطقة الشرق الأوسط ومصر العسكرية والمدنية ، وتوفير مساحات بالسفن التى تتردد على المنطقة بصعوبة لشحن المعدات والمؤن التى تخدم المجهود الحربى للحفاء . [١٠١]

لهذا شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية اتساع حجم عددٍ من الصناعات التى كانت فى معظمها استهلاكية ، بدرجة تستحق الاعتبار ، كالمنسوجات ، وتعبئة وحفظ المواد الغذائية، والزجاج، والجلود ، والأسمنت، وغيرها من مواد البناء ، والبترول ، والصناعات الميكانيكية والكيماوية ، هذا فى الوقت الذى تأسست فيه عدة صناعات جديدة كتجفيف وتعليب الخضراوات ،والسلع المطاطية ،والجوت ، وقطع الغيار والآلات ، ونوعيات متعددة من الأدوية والكيماويات . (١٠٢)

وقد أدى وجود هذه الصناعات إلى زيادة الإنتاج الصناعى أثناء الحرب ١٩٣٩– ١٩٤٥ بحوالى ٣٨٪ ، وإلى تأكيد البعض على أن الاقتصاد المصرى أصبح به قطاع صناعى ضخم ، جعله يعتمد بشكل أقل على تصدير القطن عما كان فى سنة ١٩١٤ على الرغم من أن مصر كانت أبعد ما تكون عن التمتع بالاكتفاء الذاتى. (١٠٣)

لكن بانتهاء الحرب وضيق حجم السوق بتراجع نفقات القوات المتحالفة ، وعودة المنافسة إلى السوق المصرية ، أخذت الصناعة المصرية تواجه صعوبات ، أدت بالأضعف منها إلى الإغلاق ، وبمن أفلت منه إلى تحسين نوعية إنتاجه ، وخفض تكاليفه ، حتى يكون أقدر على منافسة المنتجات الأجنبية ، الأدق جودة ، والأعلى سعراً ، والتى كانت تفضل مع ذلك لدى قطاع من المستهلكين ، لهذا نشطت فى فترة ما بعد الحرب حركة تجديد المصانع القائمة، كما كثر تأسيس الشركات الصناعية الجديدة فى مجالات الغزل والنسيج ، وحلج القطن، والشحن ، وحفظ المواد الغذائية ، والأسمدة الآزوتية ، والبلاستيك ، والحرير الصناعى (الريون) ثم الحديد والصلب . (١٠٤)

وقد شهدت السنوات الثلاث الأول بعد الحرب إنشاء عددٍ لا بأس به من الشركات الصناعية الجديدة بلغ فى سنة ١٩٤٥ حوالى إحدى عشرة شركة ، ثم ثمانى عشرة شركة فى ١٩٤٦، واثنتى عشرة شركة فى سنة ١٩٤٧، وإن كان عدد الشركات الجديدة قد أخذ فى التراجع بعد ذلك ، إلا أنه لم يصل إلى مستوى أقل مما كان عليه أثناء الحرب إلا فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ، بسبب تدهور الموقف السياسى فى مصر فى نهاية حكم الملك فاروق، وانحسار موجة الرخاء التى ارتبطت بالحرب الكورية (١٩٥٠– ١٩٥١) . (١٠٥)

وكما شهدت فترة ما بعد الحرب تزايداً فى عدد الشركات الصناعية الجديدة ، فقد شهدت كذلك إعادة تجهيز وتجديد كثير من المصانع القديمة لا سيما الكبيرة منها ، فى محاولة لتطويرها بما يمكنها من فرض هيمنتها على السوق ، بعد أن ضعفت قدرتها الإنتاجية لطول فترات العمل وضعف الصيانة أثناء الحرب ؛ حيث اهتمت كبرى شركات النسيج فى مصر – وهى من أكثر الصناعات المصرية هيمنة – بإعادة تجهيز مصانعها القديمة بأحدث الآلات والأنوال ، حتى تحافظ على شهرتها فى إنتاج أفضل نوعيات الغزل والنسيج فى الشرق الأوسط ، وقد بلغ هذا الاهتمام حد أن سنة ١٩٤٦ وحدها شهدت استيراد آلات وأنوال للنسيج بأكثر من مليون جنيه مصرى.[١٠٦]

وقد تواصل الاهتمام بالإسراع فى تصنيع مصر ، وبناء قاعدة صناعية متنوعة ، مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى كان مشروعها لاستكمال تصنيع مصر منذ البداية يعد انحرافاً واضحاً عن العقلية الزراعية التى ميزت الدوائر الحاكمة المصرية منذ انهيار نظام محمد على باشا فى سنة ١٨٤٠.[١٠٧]

فبعد شهور قليلة من قيام الثورة تم تأسيس " المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى" لدراسة مشروعات التنمية الشاملة ، وتقديم – بصورة أساسية – سياسات للتنمية الصناعية ، فى الوقت الذى اهتم فيه النظام بتقديم أشكال مختلفة من التشجيع للمستثمرين الأجانب والمصريين من خلال قوانين الاستثمار والتعدين التى أقرت منذ سنة ١٩٥٢ ، والتى أثرت بوضوح فى زيادة الاستثمارات الصناعية حتى بلغت ٢٣,٨٪ من جملة الاستثمارات فى الفترة من ١٩٥٢– ١٩٥٦ ، رغم التغييرات السياسية التى ربما أثرت فى حجم الاستثمارات الخاصة .[١٠٨]

ولحماية الصناعة ودفعها فى كل اتجاه كثف نظام ثورة يوليو من تدخله فى التعريفة الجمركية والسيطرة على الصرف ، ورخص الاستيراد، للحد من استيراد السلع المُصنَّعة التى لها نظير بالداخل ، وتسهيل إجراءات استيراد الآلات وقطع الغيار والمواد الأولية التى تحتاجها الصناعات المحلية.[١٠٩]

ولما كانت الإجراءات التى اتخذها نظام ثورة يوليو لتشجيع رجال الأعمال الأجانب والمصريين على المساهمة برؤوس أموالهم فى مشروعه

الصناعى لم تضع حداً لتثاقل وربما إحجام رأس المال الخاص عن المشاركة فى الصناعات الثقيلة التى اهتم النظام بتنميتها ، والتى كان الاستثمار فيها لا يحقق أرباحاً سريعة ، ويتعذر القيام فيها بتجارب حذرة على نطاق ضيق ، وتبدو المجازفة ضخمة بالنسبة إلى الاستثمارات البديلة فى الأراضى والعقارات والصناعات الخفيفة ، لذا اتجه النظام ، على الرغم من معارضة اتحاد الصناعات المصرية ، إلى المساهمة – بناء على توصية المجلس الدائم للإنتاج – فى رأس مال المشروعات الصناعية الثقيلة ، حتى أن الدولة ساهمت بـ ٧٤٪ من جملة رأس مال الشركات المساهمة العاملة فى هذا المجال ، والتى تأسست فى الفترة الممتدة من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨، (١١٠) حيث ساهمت فى ١٩٥٤ بنصف رأس مال مصنع الحديد والصلب فى حلوان، وفى العام التالى " ١٩٥٥ " ساهمت بأكثر من ٥٠٪ من رأس مال مصنع إنتاج عربات السكك الحديدية . (١١١)

وعلى الرغم من الاهتمام منذ نهاية الأربعينات بتنويع البناء الصناعى المصرى ، بما يسمح بإيجاد موطئ قدم داخله للصناعات الإنتاجية، فإن نمط البناء الصناعى المصرى ظل حتى منتصف الخمسينيات يغلب عليه كبر الوزن النسبى للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، وفى مقدمتها صناعة النسيج، التى ثبتت أقدامها كواحدة من الصناعات المهيمنة فى مصر، حيث ظلت الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية تمثل أكثر من ٧٠٪ من جملة المؤسسات الصناعية ، فى حين كانت المؤسسات المنتجة للآلات ومعدات النقل ضئيلة جداً حتى أنها كانت لا تمثل ٣٪ من جملة الصناعات المصرية. (١١٢)

وقد أثرت هذه التركيبة للصناعة المصرية منذ نهاية الحرب وحتى منتصف الخمسينيات فى هيكل تجارة مصر الخارجية بصفة عامة ، وتجارتها مع إنجلترا بصفة خاصة، حيث أدى تزايد عدد المنشآت الصناعية المزودة بأحدث الآلات والمعدات ، والمتخصصة فى الإنتاج الاستهلاكى ، إلى زيادة اعتماد مصر على السوق الرأسمالية العالمية فى توفير السلع الإنتاجية من آلات وقطع غيار وخلافه ، حتى أن نسبة الوارد من الآلات ارتفعت إلى جملة الواردات المصرية من ٢٪ فى سنة ١٩٤٥ إلى ٥٪ فى سنة ١٩٥٠ ثم ١٠٪ فى سنة ١٩٥٥ ، جاءت فى معظمها ولا سيما آلات النسيج من بريطانيا فى أعقاب الحرب ، ثم أخذت نسبة ما توررده منها إلى

جملة واردات مصر من الآلات فى التراجع تدريجياً حتى فقدت بريطانيا مركزها المرموق فى سوق الآلات المصرية عند منتصف الخمسينيات بعد أن أصبح ممكناً لمصر تنويع مصادر وارداتها من الآلات فى السوق الرأسمالية العالمية .[١١٣]

وكما ساهم الاهتمام بتطوير الصناعة المصرية بعد الحرب فى ازدياد الأهمية النسبية لواردات السلع الإنتاجية ، فقد أثر تركزها حول الصناعات الاستهلاكية فى واردات مصر من السلع الاستهلاكية وبخاصة المنسوجات ، التى ثبتت صناعاتها أقدامها فى مصر ، حتى أصبحت واحدة من الصناعات المهيمنة بعد الحرب ، بعد أن أصبح إنتاجها يغطى بعد الحرب ما تراوح بين ٦٥٪ و ٧٠٪ من حاجة السوق المحلية، ثم ٩٠٪ فى منتصف الخمسينيات،[١١٤] وهذا ما جعل واردات المنسوجات القطنية التى تأتى فى معظمها من بريطانيا تتراجع إلى جملة الواردات المصرية من ٩٪ فى سنة ١٩٣٨ إلى ٥٪ فى سنة ١٩٤٣ ، ثم ٣٪ فى سنة ١٩٤٩ .[١١٥]

ولم تؤد صناعة المنسوجات المصرية إلى الحد من استيراد المنسوجات فحسب بل مكنت مصر من أن تستبدل تدريجياً تصدير القطن بالمنسوجات وغزل القطن بعد أن استوعبت صناعة النسيج المحلية جزءاً منه، وبشكل أدى إلى التأثير فى مقدار صادراته،[١١٦] وهيكل الصادرات المصرية ، وبخاصة إلى بريطانيا التى كانت واحدة من أهم مستهلكى القطن المصرى .

وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية متغيرات سياسية واقتصادية جعلت علاقات مصر الاقتصادية مع بريطانيا تختلف فيها عن سابقتها ، خصوصاً أن هذه المتغيرات كانت تصب فى الاتجاه المؤدى إلى وضع حد لعلاقة التبعية السياسية والاقتصادية لبريطانيا من خلال السعى لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وبما يحقق الجلاء ووحدة وادى النيل ، ثم إلغاء المعاهدة من طرف واحد بعد أن فشلت كل محاولات حل المسألة المصرية بالطرق التفاوضية ، أو حتى عن طريق المحافل الدولية ، وما صاحب ذلك من أحداث عنف خضبت بالدماء – فى الغالب – واستهدفت إجلاء قوات الاحتلال، والدعوة إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا. هذا فى الوقت الذى تدخلت فيه الدولة المصرية فى الاقتصاد وتوجيه تجارة مصر الخارجية بشكل لا يجعلها تجرى فى معظمها مع بريطانيا ، وفتح

الباب أمام مصر للتعامل مع أطراف متعددة فى الغرب والشـرق ، فـى وقت كان التنافس قد بدأ على أشده حول مكونات تجارة مصر الخارجية ، ثم جـاء الاهتمام بتصنيع مصر ليؤثر فى حجم وطبيعة معاملات مصر التجاريـة مـع الخارج ، وتحديدا مع بريطانيـا ، بعد أن نشطت صناعـة النسيج المصريـة بدرجة كادت تغلق سوقها أمام المنسوجات الأجنبية ، وبخاصـة البريطانيـة ، فى الوقت الذى استوعبت فيه جانباً كبيراً من الأقطـان المصريـة ، وإن كـان نمو هذه الصناعة وغيرها قد أدى إلى تزايد اعتماد مصر علـى الخـارج فـى استيراد تكنولوجيا التصنيع التى كـانت مصـر أبعد مـا تكون عن إنتاجهـا ، والتـى تنافست دول صناعيـة كثـيرة علـى توريدهـا وبخاصــة مــع مطلــع خمسينيات القرن العشرين .

هوامش الفصل الأول

١- هدى جمال عبدالناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦/ ١٩٥٢ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٤٠٦- ٤٠٧ ،

Tignor L. Robert: Decolonization and Business the case of Egypt, - the Journal of Modern History, the University of Chicago Press, Vol. 59, Se. 1987, P. 504.

٢- Tignor L. Robert: Decolonization, PP. 486, 489.

٣- Ibid, P. 484.

٤- هدى جمال عبدالناصر : المرجع السابق ، ص ص ١٩٩ ، ٤٠٤ ؛ طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٩٧.

٥- محمد زكى عبدالقادر : أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ، ص ص ٤٥١- ٤٥٢ ، على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر " العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٢٠٥ ؛ رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٨٨.

٦- طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٨.

٧- هدى جمال عبدالناصر ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٤- ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨.

٨- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : محمد زكى عبدالقادر : المرجع السابق، ص ص ٤٧٨، ٤٨٠ ، على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، طارق البشرى : المرجع السابق، ص ١٤٠ ؛ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٨٣- ٤٨٤ ؛ محمد عبدالحميد أحمد الحناوى : معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥ - ١٩٥٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٠١.

٩- هدى جمال عبدالناصر : المرجع السابق، ص ص ٢٩٥، ٢٩٦ ، ٢٩٨، ٣٠٣ ؛ طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦٦ ، ٤٧٧ ؛ محمد عبد الحميد الحناوى : المرجع السابق ، ص ص ١١٥ ، ٢٠١.

١٠- سامى أبوالنور : دور الفكر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٠١ ، محمد عبدالحميد الحناوى : المرجع السابق ، ص ٢٦٦.

١١ هدى جمال عبدالناصر : المرجع السابق ، ص ١٨١.

١٢- نفس المرجع ، ص ص ٣٥٥ ، ٤٠٥ ؛ طارق البشرى: المرجع السابق ، ص ص ٣٣٠ ، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٧٧ ؛ يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٥٠٧.

١٣- محمد عبدالحميد الحناوى : المرجع السابق ، ص ٣٦٩.

١٤- نفس المرجع ، ص ص ٣٢٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٣.

١٥- Tignor L. Robert : Decolonization, PP 486, 500, 503.

١٦- لمزيد من التفاصيل ، رؤوف عباس : الطريق إلى الثورة ، فى: أربعون عاماً على ثورة يوليو ، دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٣، هدى جمال عبدالناصر: المرجع السابق ، ص ص ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٩٧ ، عبدالعظيم رمضان : الإخوان المسلمون والتنظيم السرى ، ط١ ، روزاليوسف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٦١؛

F.O. 141/ 113, Note Financial Counsellor British Embassy in Cairo, - 17th May 1946, PP. 16-18; Richards : Egypt, P 168.

١٧- رؤوف عباس : الحركة العمالية ، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠.

١٨- طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٠٠- ١٠١ ، عبدالعظيم رمضان: الإخوان المسلمون ، ص ٦٧.

١٩- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: اغتيال أمين عثمان ، إشراف: نبيل عبدالحميد ، وآخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٧٣ ؛ طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٢٧٠.

٢٠- خيرى طلعت : الاغتيالات والعنف السياسى فى مصر ١٨٨٢- ١٩٥٢ ،ط١ ، دار حراء ، المنيا ١٩٩١ ، ص ص ٢٦١، ٣٠٥، طارق البشرى : المرجع السابق، ص٢٧٢ ، ٢٧٣.

٢١- طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٧٢- ١٧٥ ، محمد عبدالحميد الحناوى: المرجع السابق ، ص ١٥١.

٢٢- طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٧٥ ، ٣٥٩- ٣٦٠.

٢٣- نفس المرجع ، ص ص ٥٠١ – ٥٠٦ ؛ هدى عبدالناصر : المرجع السابق ، ص ٣٥٩ ، على الدين هلال : المرجع السابق، ص ص ٢٧٦- ٢٧٧.

٢٤- محمد عبدالحميد الحناوى : المرجع السابق ص ص ٣٠٥ ، ٣٠٧.

٢٥- يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ص ٤٦٠ ، ٤٧٤، ٤٨٧، ٤٨٩ ؛

خيرى طلعت : المرجع السابق، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٥ ، ٣٠٠ ؛ طارق البشـــرى: المرجع السابق ، ص ص ٢٢٠ ، ٢٧٠؛

- Tignor L. Robert : Decolonization, P 489.

٢٦- هدى عبدالناصر : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٣ ، ٣٦٥ ؛ طارق البشـــرى : المرجع الســـابق ، ص ص ٤٩٠- ١٩١ ، ٤٩٦- ٤٩٨ ، ٥٠٣- ٥٣١ ؛ ســـامى أبوالنور: المرجع السابق ، ص ٤٠٥ ؛

- Tignor L. Robert : Decolonization, PP 491- 492.

٢٧- طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ٥٣١- ٥٣٣ ؛ هدى عبدالنـــاصر : المرجع السابق ، ص ٣٩٣ ؛

- Tignor L. Robert : Decolonization, P. 493

٢٨- مضبطة مجلس الشيوخ ، جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ، ص ٧٥.

٢٩- محمد عبدالحميد الحناوى : المرجـــع الســـابق ، ص ص ٣٦٧ ، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٩- ٣٨٠ ، ٣٨٣- ٣٨٤، ٣٨٦- ٣٨٩.

٣٠- نفس المرجع ، ص ص ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٣- ٣٩٦.

٣١- نفس المرجع ، ص ص ٣٠٧، ٣٨٠، ٣٨٨، ٤٠٧ ؛

- Tignor L. Robert : Decolonization, P 492.

٣٢- محمد عبدالحميد الحناوى : المرجع السابق ، ص ٣١١.

٣٣- Tignor L. Robert : Decolonization, P 493.

٣٤- الاقتصاد والمحاسبة ، العدد ٢٠ ، أول يناير ١٩٥٢.

٣٥- نفس المصدر ، عدد ٢١ ، ١٥ يناير ١٩٥٢ " مسألة مصـــر الاقتصاديـــة عـــام ١٩٥٢، ص ١٧.

٣٦- نفس المصدر ، عدد ١٧ ، ١٥ نوفمبر ١٩٥١ " كفاحنا الاقتصادى فـــى الوقـــت الحاضر" ص ص ١٦- ١٧ ؛ مجلة مصر المالية ، سنة ٣ ، عدد ١٠٧ ، ٤ نوفمبر ١٩٥١ " المقاطعة الاقتصادية ، وكيف يجب أن تكون " ص ٣ ، وعـــدد ١٠٩ ، ٢ ديسمبر ١٩٥١ " كيف نقاطع الإنجليز مقاطعة فعالة ؟" ص ٣.

٣٧- F.O. 371/ 96845, No. 18572, Egypt, annual Review from 1951, from Mr. Crewell to Eden, 3rd July 1952, P 8.

٣٨- Tignor L. Robert : Decolonization, P 493.

٣٩- مجلة مصر المالية ، سنة ٣ ، عدد ١٠٦ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ " بعد إلغاء المعاهدة ، الموقف المالي بين مصر وبريطانيا " ص ١٠، نفس المصدر، ونفس العدد ، قلق الأوساط الصناعية في لانكشير ، ص ١١ ؛

- Tignor L. Robert : Decolonization, PP. 492- 494; Tignor L.Robert Egyptian Textiles and British Capital 1930- 1956, American University in Cairo, 1989, P 97.

٤٠- Tignor: Decolonization, PP.493-497,505; Tignor: gyptian Textiles, p 67.

٤١- Tignor : Decolonization, PP 495, 497-498,505

٤٢- F.O. 371/ 96845, No. 18572, Egypt, Annual Review for 1951, from Mr. Crewell to Eden, 3rd July, 1952, P 8;

البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣، عدد ٢ سنة١٩٥٠، ص ٢٠٩.

٤٣- عبدالحكيم الرفاعي : الاتجاهات الاقتصادية في الخمسين سنة الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ – ١٩٥٩ ، مطابع الإعلانات الشرقية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ص ٨٥- ٨٦، روبوت مابرو ، وآخر : التصنيع في مصر ، ١٩٣٩ – ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٧٦.

٤٤- نقلا عن : يوسف نحاس : المرجع السابق ، ص ٤٤٦ .

٤٥- مجموعة ملاحق الانعقاد العادي ٢٢ لمجلس الشيوخ ، ١٩٤٦/١١/١٤ ١٩٤٧/٧/١٠ ، ملحق ١٥٥ ، جلسة ١٩ مايو ١٩٤٧ " تقرير لجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة ٤٧/ ١٩٤٨ ، ص ص ٥٠٤ – ٥٠٨.

٤٦- F.O. 371/ 96845, No 18572, Egypt , Annual Review for 1951, from Mr. Crewell to Mr. Eden, 3rd July, 1952, P 8.

٤٧- روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ٩١.

٤٨- مجلة غرفة القاهرة ، سنة ١٢ ، عدد ١ يناير ١٩٤٧ ، ص ٨٥.

٤٩- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٢٣ ، عدد ٢ ، سنة ١٩٥٠، ص ٢٠٩ ؛ نفس المصدر ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، سنة ١٩٥١ ، ص ١٤٨.

٥٠- نفس المصدر ، مجلد ٣، عدد ٢، سنة ١٩٥٠ ، ص ٢٠٩ ؛ ومجلد ٧ ، عدد ٢، سنة ١٩٥٤، ص ١٣٤ ، ومجلد ٧ ، عدد ٤ سنة ١٩٥٤ ، ص ٣٢٨.

٥١- نفس المصدر، مجلد ٧، عدد ٢ سنة ١٩٥٤، ص ١٣٤؛ وعدد ٤ سنة ١٩٥٤، ص ٣٢٩.

٥٢- نفس المصدر ، مجلد ٧ ، عدد ١ ، ١٩٥٤ ، ص ص ٤٤ ؛ روبرت مـــابرو : المرجع السابق ، ص ص ٨٥ ، ٩١.

٥٣- جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، ط١ ، لجنة البيان العربى ، الإسكندرية، سنة ١٩٥٠ ، ص ١١١ ؛ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلـــد ٧ ، عدد ٤، ١٩٥٤ ، ص ٣٢٨.

٥٤- Cumberbatch, A.N: Egypt "Economic and Commercial Conditions in Egxpt" Oct. 1951, London, 1952, P. 17.

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلـد ٧ ، عـدد ٢ ، ١٩٥٤ ، ص ١٣٤ ؛ وعدد ٤ ، ص ٣٢٩.

٥٥- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٧ ، عـدد ١ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٤.

٥٦- باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشـروعات الخاصـة إلى الاشتراكية ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، القـاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٧٩- ٨٠ ؛ روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ٦٣.

٥٧- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب ، ٢٩ إبريل ١٩٤٧ " تقريـــر لجنـة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة الماليـة ٤٧/ ١٩٤٨، ص ١٧٧٣ ؛ مجلـة غرفة القاهرة، سنة ١٣ ، عدد ١٤ ، عدد ٢ فبراير ١٩٤٩ " سياسة الحكومة الماليـة فى بيان النقراشى باشا عن ميزانية الدولة" ، ص ٢٦٨.

٥٨- مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ١٢٥.

٥٩- الأهرام ، ١٩٤٧/٧/١٥.

٦٠- مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ١٠٩.

٦١- على الجريتلى : تطور النظام المصرفى فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسى والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسـينى ١٩٠٩- ١٩٥٩ ، شـركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٤٢.

٦٢- ملحق مضبطة الجلسة " ١٩ " لمجلس النواب ، ١٤ مارس ١٩٤٩ " تقرير لجنـة الشئون المالية عن مشروع الميزانية للسنة المالية ٤٩/ ١٩٥٠ ، ص ٦٦٣.

٦٣- مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ص ١٠٣، ١٢٤.

٦٤- روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ٦٣.

٦٥- باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ٨٠ ؛ مجلة غرفة القاهرة ، سنة ١٠، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ١٠٣٣؛ الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٣١ ، ١٥ يونيو ١٩٥٢، " تطور احتياطيات مصر من الأرصدة الأجنبية " ص ١٤ ؛ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١ ، عدد إبريل ١٩٤٨ ، ص ٤٧.

٦٦- مجلة غرفة القاهرة سنة ١٣ ، عدد ٣ مارس ١٩٤٨ ، " فى تجارة الواردات " ص ٣١٤ ؛ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١ ، عدد إبريل ١٩٤٨ ، ص ٤٧.

٦٧- الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٣١ ، ١٥ يونيو ١٩٥٢ " تطور احتياطيات مصر من الأرصدة الأجنبية " ص ١٤ ؛ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١، عدد إبريل ١٩٤٨ ، ص ص ٤٧- ٤٨ ؛ مجلة غرفة القاهرة ، سنة ١٣ ، عدد ٤ أبريل سنة ١٩٤٨ ، ص ٤٦٣.

٦٨- باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ٩١ ؛ الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٧٢، أول مارس ١٩٥٤ " تجارة مصر مع الشرق الأوسط" ١٩٥٣ ، ص ٨.

٦٩- F.O. 371/ 102788, Meeting with the Angle- Egyptian Chamber of Commerce on 21st Jan 1953, to Discuss Trade with Egypt, P 3.

٧٠- مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ص ١٤٣ ، ١٨٧، ١٩٣، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١ ، عدد أبريل ١٩٤٨ ، ص ٤٧.

٧١- ملحق مضبطة مجلس النواب ، جلسة ١٩ ، ١٤ مارس ١٩٤٩" تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع الميزانية للسنة المالية ٤٩/ ١٩٥٠ " ص ٦٦٢.

٧٢- مصطفى السقاف : المرجع السابق ، ص ص ١٤٢- ١٤٥ ؛ روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ٢٩٥.

٧٣- الاقتصاد والمحاسبة ، العدد ٧٧، ١٥ مايو ١٩٥٤ " فؤاد محمد شبل: تطور التجارة الدولية" ، ص ٢٥.

٧٤- مجلة غرفة الإسكندرية ، سنة ١٤ ، عدد ١٦٤ ، مايو ١٩٥٠ ، محمود حسن "أمريكا واتجاهاتها الاقتصادية " ص ١٣.

٧٥- من أجل تحرير التجارة العالمية تقدمت الولايات المتحدة فى أواخر ١٩٤٦ بمشروع منظمة التجارة الدولية ، ودعت ٢٢ دولة فى أوائل ١٩٤٧ لمناقشة الأمر فى جنيف ، واتفقوا فيما بينهم بعد شهور على عقد اتفاقات لخفض الرسوم الجمركية

عرف بالجات General AgreeMents on Trade and Tariffs GATTS ، وبعد ذلك شجعت على تأسيس منظمة للتجارة الدولية كمنظمة تابعة للأمم المتحـــدة، وحث الدول الموقعة على اتفاقات الجات على تنفيذها ، ومنع الدول من إدخال قيـــود على التجارة ، هذا فى القوت الذى بدأ يعمل فيه الأمريكان ببرنامج النقطة الرابعة – من خطاب الرئيس ترومان الذى ألقاه بمناسبة تقلده الرئاسة فى يناير ١٩٤٩ – الــذى كان أشبه بمشروع مارشال ، ولكن للدول الفقيرة بالعالم ، ولا ســـيما دول الشـــرق الأوسط ، لرفع مستوياتها الاقتصادية ، ومنع تفشى مبادئ الشيوعية بـــها . مجلـــة غرفة الإسكندرية ، سنة ١٤ ، عدد ١٦٤ ، مـــايو ١٩٥٠ ، "أمريكـــا واتجاهاتـــها الاقتصادية " ، محمود حسن ، ص ص ١٥- ١٦.

٧٦- F.O. 141/ 978, American " Activities, 15th May, 1944.

٧٧- 732/ 88/ 26, Telegram,From Secretary of State for India, to Viceroy, 13th Oct. 1943, P1.

٧٨- F.R.U.S, 1947, Vol. v, the Near East and Africa, Washington Department of State Washington 1971, Memorandum Prepared in the Undated , p 549.

٧٩- مرفت صبحى غالى : العلاقات الاقتصادية بيـــن مصـــر والولايـــات المتحـــدة الأمريكية ١٩٤٢- ١٩٥٧ ، دار الآفاق العربية ، القـــاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ٦٠- ٦١.

٨٠- F.R.U.S, 1943, Diplomatic Papers British Proposals for Conversation, Between Officials of the American and British Government Concerning the Near East, from the British Embassy to the Department of State, Washington, Oct 30, 1943, P 6.

٨١- مرفت صبحى غالى : العلاقات الاقتصادية بيـــن مصـــر والولايـــات المتحـــدة الأمريكية ، ص ٦٦.

٨٢- Aug. 1943, C.O. 732/88/26, from Eden to Viscount Halifax, 8 P 4.

٨٣- F.O. 371/ 452567 Executive Committee on Economic policy, American Economic Policy in the Middle East, 20 April 1945, PP 53-54.

٨٤- Bryson, A. Thomas, op, Cit., PP 168- 170.

٨٥- مجلة غرفة القاهرة سنة١٠، عدد ١٠، ديسمبر ١٩٤٥ "الاستيراد من الولايات المتحدة بعد حل مركز تموين الشرق الأوسط " ، ص ١٠٦٩.

٨٦- مجلة غرفة الإسكندرية ، السنة ١١ ، عدد ١٣٠ ، مايو ١٩٤٧ " لا خوف من عدم توفر العملات الصعبة" ، ص ٤٢ ؛ وعدد ١٣٢ ، يوليو ١٩٤٧ ، ص ٩ ، ونفس المصدر ، سنة ١٢ ، عدد ١٣٨، مارس ١٩٤٨ " مصر والعملات الصعبة "، عبدالحكيم الرفاعى ، ص ١٧.

٨٧- F.R.U.S. 1947, Vol. v, the Near East and Africa, Washington, 1971, Memorandum Prepared in the Department of State Washington Undated , p 550.

٨٨- مجلة غرفة الاسكندرية ، سنة ١١ ، عدد ١٣٢ ، يوليو ١٩٤٧ ، " العالم وأزمة الدولار " ص ٨ ؛

- Issawi, Charles: Egypt at Mid-Century " An Economic Survey, London, 1954, P. 207.

٨٩- F.O. 371/ 53346, from Johnson to Jones, 15th No. 1946, P 2;

- مجلة غرفة الإسكندرية ، سنة ١٠ ، عدد ١١٤ ، يناير ١٩٤٦ " التجارة الخارجية وما يعترض سبيلها من صعوبات " محمود أبو السعود ، ص ١٥ ؛ نفس المصدر ، عدد ١١٧ ، ١١٨، أبريل ومايو ١٩٤٦ " الوقائع الاقتصادية الرئيسية فى مصر" ١٩٤٥، ص ٢٨.

٩٠- F.O. 371/ 80494, from British Embassy to F.O. Alexandria, 21st June 1950, P 4; Ibid, from Stevenson to F.O. No. 518, 22nd June. 1950, P 1;

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣ ، عدد ٤ ، سنة ١٩٥٠ ، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

٩١- مضبطة الجلسة ١٥ لمجلس النواب ، ٢٨ مارس ١٩٥٠ " بيان وزير المالية عن السياسة المالية والاقتصادية " ، ص ٢٤.

٩٢- الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٦١ ، ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ " سياسة مصر فى عقد الاتفاقات التجارية " ص ٤.

٩٣- ملحق ٢ ، وملحق ٣.

٩٤- الاقتصاد والمحاسبة ، عدد ٢١ ، ١٥ يناير ١٩٥٢ " حالة مصر الاقتصادية فى عام ١٩٥٢ ، ص ١٧.

٩٥- شارل عيسوى ، التـــاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة سعد رحمى ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٢٩٧.

٩٦- مجلة غرفة الإسكندرية ، سنة ١٢ ، عدد ١٤٥ ، أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ١٥.

٩٧- Issawi ; Charles: Egypt at Mid-Century, P 140.

٩٨- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٤ ، عدد ٢ ، ســنة ١٩٥١ ، ص ١٠٤.

٩٩- نفس المصدر ، مجلد ١ ، عدد ٣ ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٥ ؛ عبدالمنعم القيســونى : بعض مظاهر التجارة الخارجية للإقليم الجنوبى فى نصف قرن ، الجمعية المصريـــة للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمســينى ، ١٩٠٩- ١٩٥٩ ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١٣٦.

١٠٠- البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، مجلد ١ ، عــدد ٣ ، ١٩٤٨ ، ص ص ١٤٥- ١٤٦ ؛

- Issawi, Chales : Egypt at Mid- Century, P 141, Radwan, Samir: Capital formation in Egyption Industry & agriculture 1882- 1967, London 1974, PP 84, 191.

١٠١- Radwan, Samir: Op. Cit, PP 192- 193; Issawi, Charles: Egypt At Mid- Century, PP 141- 142; F.O. 141/ 1136 Note by Financial Counsellor, British Embassy in Cairo, 17th May 1946, P 13.

١٠٢- Issawi, Charles : Egypt at Mid-Century, P 142; Radwan, Samir, Op, Cit, P 193.

١٠٣- Tignor: Decolonization, P 480; Radwan, Samir, Op., Cit., P 198.

١٠٤- F.O. 371/ 63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, from Campbell to Bevin, 7 Aug 1947, P1; Ibid, 141/ 113, Note by Financial Counsellor British Embassy in Cairo, 17th May 1946, P 16; Ibid, 371/ 53352, Report, Anglo- Egyptian Chamber of Commerce July 1946, P1; Ibid 371/ 69129, Egypt, Annual Economic Report. 1949, P 10; Cumberbatch, A.N: Op, Cit., P 56.

١٠٥- روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ١١٧.

١٠٦- Tignor: Egyptian Textiles, PP 53- 54.

١٠٧- Radwan, Samir, Op. Cit., P 203.

١٠٨- Ibid, P 204, Issawi, Charles: Egypt at Mid- Century, P 19;
روبرت مابرو : المرجع السابق ، ص ص ٦٢ ، ٩٤.

١٠٩- Issawi, Charles : Egypt Since 1800. A Study in Lop- Sidded Development, in, the Journal of Economic History, March, 1961, P 19.

١١٠- باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨، ٣٧٥.

١١١- Radwan, Samir, Op., Cit., P 204.

١١٢- Ibid, PP 210- 212, Issawi, Chares: Egypt at Mid- Century, PP 148- 153; Cumberbatch, A.N: Op. Cit., PP 56, 57.

١١٣- F.O. 371/ 69129, Egypt, Annual Economic Report, 1949, P 11; Tignor, : Egyptian Textiles, P. 54;
- حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٢٤٥.

١١٤- F.O. 371/ 53352, Report,Anglo- Egyptian Chambere of Commerce July 1946, P 2; Tignor : Egyptian Textiles, P 49;
- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب ، ١٩٤٧/٤/٢٩ "تقرير لجنة المالية عـــن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ٤٧/ ١٩٤٨" ، ص ١٧٦١.

١١٥- Tignor; Egyptian Textiles, P 49.

الفصل الثانى

سياسة بريطانيا الاقتصادية تجاه مصر
فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

الفصل الثانى

سياسة بريطانيا الاقتصادية تجاه مصر

في أعقاب الحرب العالمية الثانية

ظلت بريطانيا حتى الحرب العالمية الثانية تمثل أهم دولة تجارية فى العالم، حتى مع ظهور قوى اقتصادية عالمية بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت تنافسها بضراوة فى الأسواق العالمية، نظراً لاستمرار هيمنة بريطانيا على اقتصاديات مستعمراتها، وعددٍ لا بأس به من الدول التى كانت تتحرك فى فلكها منذ أن ربطت نفسها بالاسترلينى(١).

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتنهك بريطانيا عسكرياً واقتصادياً، وتقلص مركزها ليس فى التجارة العالمية فحسب، بل وفى مستعمراتها، على الرغم من انتصارها فى الحرب عسكرياً وسياسياً. ويعزى هذا الإنهاك إلى اندفاع بريطانيا فى الإنفاق على مختلف انواع الأسلحة إنفاقاً لم يسبق له مثيل فى التاريخ، حتى بلغ بها الأمر أنها كانت تنفق في الأيام الأخيرة من الحرب يومياً ما يعادل خمسة عشر مليوناً من الجنيهات(٢).

وقد أغرق هذا الإنفاق الضخم على المجهود الحربى بريطانيا فى كم هائل من الديون سواء لدول كتلة الاسترلينى، أو الولايات المتحدة الأمريكية، التى حصلت منها بريطانيا فى سنوات الحرب الأولى على حاجتها من الدولارات نظير بيعها وتنازلها لها عن جانب كبير من ثرواتها الثابتة والمنقولة، حتى بدئ العمل بنظام الإعارة والتأجير الذى ابتدعه الرئيس الأمريكى روزفلت ليساعد انجلترا فى الحصول على سلع أمريكية بالأجل(٣).

كذلك أدت ظروف الحرب إلى عزل انجلترا عن السوق العالمية بدرجة أفقدتها أكثر من ٧٠٪ من تجارة صادراتها، خصوصاً بعد أن أصيبت آلتها الإنتاجية بضربات وخسائر موجعة، مما جعل من غير المنتظر بُروزها من آثارها إلا بعد سنوات حتى مع المساعدات الخارجية(٤)، وجعل الصناعة البريطانية فى أعقاب الحرب عاجزة عن استرداد مكانتها فى السوق العالمية، بل وحتى مواجهة الحاجات الضرورية للمملكة المتحدة، رغم تحول إنجلترا السريع بعد الحرب نحو إعادة بناء صناعتها التى كانت تمثل جزءاً مهماً فى تجارة الصادر البريطانية، فى ظل الرقابة الحكومية عليها(٥).

ومما زاد وضع بريطانيا تعقيداً فى عالم ما بعد الحرب الأزمة المالية الحادة التى خلفتها الحرب، والتى برزت مظاهرها مع إلغاء نظام الإعارة والتأجير، وإبقاء الحكومة البريطانية على سعر مبادلة الاسترلينى بالدولار فى مستواه الرسمى،مع استمرار سياسة التوسع فى الإنفاق التى اقترنت بسياسة التضخم النقدى، وهبوط القوة الشرائية للجنية الاسترلينى تبعاً لذلك[٦]، مما أدى إلى أزمة عنيفة فى أواخر الأربعينات روعت الدوائر المالية فى بريطانيا والعالم، وكان من المتوقع أن تتحول إلى أزمة اقتصادية قد تمتد من أوروبا إلى أكثر أنحاء المعمورة، إلا أنها انتهت بتراجع انجلترا أمام الضغوط الأمريكية وقبولها خفض قيمة الاسترلينى بنسبة ٣٠٪ إلى الدولار لتكون أقرب إلى الواقع عن ذى قبل[٧].

وقد ارتبط بأزمة بريطانيا المالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تصفية جانب كبير من احتياطياتها الخارجية التى اعتمدت عليها فى الإنفاق على جيوشها التى اشتركت فى الحرب، وقلة أرصدتها من الدولارات التى انخفضت من ١٧١٠ ملايين فى سه ١٩٤٨ إلى ١٥٣١ مليوناً فى سه ١٩٤٩، وارتفاع أسعار السلع، بسبب الإقبال المتزايد عليها للتغلب على آثار التخريب والدمار التى سببتها الحرب، ثم العجز فى ميزان المدفوعات البريطانى والذى تراجع من ٦٠٠ مليون جنيه استرلينى فى ١٩٤٧ إلى ١٠٥ مليونا فى سه ١٩٤٨ ثم ٧٠ مليوناً فى سه ١٩٤٩[٨].

على كل حال كانت الظروف الاقتصادية التى تعيشها بريطانيا فى أعقاب الحرب جديرة بإضعاف مركزها فى السوق العالمية، وكذا قبضتها على الاقتصاديات التابعة لها، والتى كانت تعيش أزمة أشبه بأزمة بريطانيا المهيمنة، لأن توقف الصناعة ولو جزئياً فى بريطانيا ترتب عليه تراجع فى وارداتها من المواد الأولية للدول التابعة، ومن ثم نقص صادرات هذه الدول بدرجة لا تمكنها من زيادة وارداتها من السلع المنتجة فى بريطانيا.

لكن بريطانيا لم تكن لتقبل بسهولة تراجع مركزها فى السوق العالمية، وكذا قبضتها على الاقتصاديات التابعة لها فى أعقاب الحرب، ولذا اهتمت بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها بإعادة بناء اقتصادها، وتجديد مصانعها، واستعادة مركزها فى الاقتصاد العالمى. ولما كان وضعها لا يسمح لها بالقيام بهذا دون الاعتماد على الخارج بعد أن فقدت تقريباً مركزها المالى الرفيع الذى تمتعت به زهاء أكثر من قرن فقد اتجهت إلى الولايات المتحدة

الأمريكية بحثاً عن قروض تمكنها من تجاوز أزمتها، باعتبارها الدولة الوحيدة التى خرجت من الحرب بنفوذ اقتصادى يمكنها من إقراض الدول التى تحتاج إلى عملات صعبة لتمويل التنمية الاقتصادية(٩).

وقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لطلب بريطانيا، وقدمت لها قرضاً قيمته ٣٧٥٠ مليون دولار، اعتبره الأمريكيون وسيلة لا مفر منها لزيادة قدرة السوق البريطانية الاستيعابية للسلع الأمريكية، وحل عقدة التجارة الدولية، وإزالة القيود التى تعرقل حريتها. ولذا تضمنت شروط القرض ما يؤكد على رفع القيود المفروضة على التجارة بين دول منطقة الاسترلينى، والولايات المتحدة الأمريكية، وبما يعطى لدول المنطقة الحق فى التعامل مباشرة معها بعملاتها دون حاجة إلى تحويلها إلى استرلينى، وكذلك رفع القيود التى تفرضها أمريكا وبريطانيا على البضائع التى تستوردها البلدان الأخرى منهما. هذا علاوة على إلزام بريطانيا بإجراء تسويات عاجلة للأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لديها إبان الحرب لدول المنطقة، وعلى أن يكون جزء من المبالغ المفرج عنها قابلاً للتحويل إلى عملات أخرى. وإذا كان البرلمان الأمريكى قد تأخر فى الموافقة على القرض لوجود دوائر قوية كانت تعارضه، وتعتبره تبذيراً فى مساعدة انجلترا على حساب الشعب الأمريكى، فإنه قد وافق عليه فى النهاية بعد أن اقتنع بوجهة نظر الإدارة الأمريكية التى اعتبرته ضرورة لاستقرار بريطانيا الاقتصادى، وإنعاش التجارة العالمية، وأن رفضه سيجعل كندا تعيد النظر فى القرض الذى قررت منحه لبريطانيا، وتقسيم العالم اقتصادياً إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض ستؤدى حتماً إلى فرض قيود وحواجز واحتكارات ستعوق حرية التجارة العالمية(١٠).

ولما كانت قيمة هذا القرض عاجزة عن إقالة إنجلترا من عثرتها، فقد طالبت بريطانيا الولايات المتحدة بقرض آخر قيمته ألف مليون دولار، أخذت تساومها على الإسراع فى إنهاء محادثاته، وذلك بالتلويح لها بخفض وارداتها منها ، والتى بلغت فى سه ١٩٤٧ حوالى ٤٥٪ من جملة وارداتها فى مقابل ٣٣٪ فى سه ١٩٣٨، بدعوى عدم امتلاكها الدولارات الكافية لتغطية قيمة مشترواتها الأمريكية. ولما فشلت المحادثات فى الحصول الموافقة الأمريكية وإقناع بريطانيا بالعدول عن خفض مشترواتها من السلع الأمريكية، ثم وقفها تحويل الاسترلينى إلى دولارات مؤقتاً فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧، عجلت

الولايات المتحدة، بعد أن ادركت حرج الموقف الاقتصادى فى بريطانيا وأمريكا[١١]، من تنفيذ مشروع مارشال – وزير الخارجية الأمريكى – الذى كان يقضى بتقديم قروض للدول الأوربية باتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة، لمساعدة هذه الدول على الخروج من الحالة التى ترددت إليها منذ الحرب العالمية الثانية، وخفض العجز فى موازين مدفوعاتها، وتنشيط تجارتها وإنمائها، وإزالة الحواجز الجمركية أو تخفضيها، وقد وضع هذا المشروع تحت تصرف بريطانيا فى النصف الثانى من عام ١٩٤٨ وحده ١٨٣ مليوناً من الجنيهات[١٢].

وإذا كانت القروض التى قدمتها الولايات المتحدة لانجلترا حتى نهاية الأربعينات قد مكنتها من تجاوز ظروفها الاقتصادية الصعبة بعد الحرب، إلا أنها هزت موقفها الدولى فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تعمل منذ نهاية الحرب لإزالة القيود التى وضعت إبان الحرب، وتعترض التجارة الدولية وترسيخ أسس التجارة متعددة الأطراف، التى كانت الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الرأسمالية المستفيدة منها.

وكما إهتمت بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالاقتراض للتغلب على أزمتها المالية وإعادة بناء اقتصادها، فقد اهتمت بوضع سياسة تجارية تقوم على مراقبة الواردات وتشجيع الصادرات لاسيما لمناطق العملات الصعبة حتى تعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، وتوفر احتياجاتها من المواد الغذائية والأولية، حيث أبقت الحكومة البريطانية على مراقبة الواردات بعد الحرب، حتى تتدخل للحد من استيراد الكماليات لحساب الضروريات من المواد الغذائية والأولية، فى الوقت الذى اهتمت فيه بتخفيف القيود عن الصادرات، إما بزيادة عدد السلع المسموح بتصديرها، وتسهيل إجراءات منح تراخيص الإصدار، خصوصاً بعد ان وضعت خطة لزيادتها حتى أواخر ١٩٤٨ بنسبة ١٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب مع العمل على زيادة الصادرات إلى مناطق العملة الصعبة، وتقليص الواردات منها إلى أدنى حد[١٣].

ولما كانت الصادرات البريطانية تقوم فى معظمها على المنتجات الصناعية فقد اهتمت الحكومة البريطانية بإعادة بناء الصناعة بعد الحرب، مع التركيز على صناعة المنسوجات، حتى تعوض النقص الذى طرأ على الصادرات من جراء تعثر صناعة الحديد والصلب، والتى كان بالإمكان

تصريف كميات كبيرة منها فى السوق العالمية(١٤). وربما كان هذا وراء إعلان الحكومة البريطانية عن استعدادها للمساهمة بـ ٢٥٪ من تكاليف تجديد مصانع الغزل شريطة تجميعها فى وحدات كبيرة، تضم الواحدة منها ٥٠٠ ألف مغزل(١٥)، حتى تصبح قادرة على الوقوف فى وجه المزاحمة الشديدة التى تلقاها فى جميع الأسواق بما فيها أسواق الدول حديثة العهد بتلك الصناعة، والتى يتوفر لديها موادها الدولية. ولم يتوقف اهتمام بريطانيا بصناعة النسيج عند هذا الحد بل تعداه إلى دراسة وسائل توزيع المنسوجات فى الأسواق الخارجية وتحسينها(١٦)، ومع ذلك ظلت صناعة النسيج الإنجليزية تعانى من قلة الأيدى العاملة – لتأخر تسريح جانب كبير من الجيش البريطانى – ونقص الفحم وأنواع الوقود الأخرى، هذا فضلاً عن قلق بريطانيا الدائم من الحالة الدولية(١٧).

وفى إطار مساعى بريطانيا لتجاوز ظروف الحرب العالمية الثانية، واستعادة مركزها بالسوق الرأسمالية العالمية، اهتمت باستعادة هيمنتها الاقتصادية على مصر، والتى كانت قد استمرت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، لدرجة أن نصيبها إلى جملة تجارتى الصادر والوارد المصرية قد بلغ على التوالى ٣٥٪ و ٢٣٪ فى ١٩٣٨/٣٦، رغم اشتداد حدة منافسة ألمانيا وإيطاليا واليابان وحتى فرنسا لها حول مكونات تجارة مصر الخارجية فى النصف الثانى من الثلاثينات(١٨).

وبهزيمة دول المحور فى الحرب، واختفاء المنافسة الألمانية والإيطالية واليابانية، تطلعت بريطانيا إلى تحويل مصر إلى مركز تجارى رئيسى لها فى منطقة الشرق الأوسط، ولهذا سارعت إلى إدراجها بقائمة الدول المرغوب فى التعامل معها، والعمل على تخفيف القيود المفروضة على وارداتها من بريطانيا حتى تزداد قيمتها إلى ٤٠ مليون جنيه سنوياً فى الخمسينيات(١٩)، لاسيما بعد أن أعلنت الخارجية البريطانية فى أحد المؤتمرات التى عقدت بلندن فى سبتمبر ١٩٤٥ عن ضرورة شروع انجلترا فى استخدام كامل قوتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل بسط هيمنتها على مصر، بعد فشل العسكرية البريطانية، والوسائل السياسية فى تحقيق هذا، وذلك بالعمل على خلق مركز مالى بريطانى فى مصر من خلال كبار الرأسماليين المصريين أمثال : أحمد عبود – الذى أصبح يلعب دوراً رئيسياً فى سوق المال المصرى – والذى اعتبروا نجاحهم فى توظيفه لخدمة التجارة

البريطانية سيؤمن وضع انجلترا فى مصر، ويجعل من الصعب مهاجمته[٢٠].

ولما أدرك البريطانيون صعوبة استعادة هيمنتهم الاقتصادية على مصر، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فى ظل وجود المنافسة حول السوق المصرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب متبوئة مركز الصدارة الاقتصادية فى العالم، بعد أن ارتفع نصيبها إلى جملة صادرات العالم من ١٧٪ قبل الحرب إلى ٤٦٪ فى سه ١٩٤٦ فى حين تراجع نصيب أوربا فيها إلى ٣٠٪ بعد أن كان يعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الأمريكية فى نهاية الثلاثينات، وما تبع ذلك من ازدياد مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط بعد أن دخلت أسواقهما إبان الحرب لسد العجز الناتج عن انشغال الدول الأوربية بما فيها بريطانيا بشئون الحرب، حتى أن حجم مبادلاتها التجارية مع مصر زادت بدرجة ملحوظة جعلتها تحتل المركز الأول بقائمة الدول الموردة إلى مصر فى سنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ متجاوزة بذلك مركز انجلترا، كما ارتفع مركزها بقائمة الدول المستوردة للسلع المصرية من المركز السابع فى سه ١٩٣٩ إلى المركز الثانى فى سه ١٩٤٢[٢١].

وقد دفع تزايد مصالح الأمريكيين الاقتصادية فى مصر إبان الحرب بهذا الشكل، الولايات المتحدة إلى التحرك – حتى قبل انتهاء الحرب – للحفاظ عليها، وتحويل مصر إلى نقطة بؤرية حيوية لمصالحهم فى منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها من أغنى أسواق منطقة الإسترلينى[٢٢].

لذلك سعت بريطانيا إلى التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن مستقبل مصالحهما الاقتصادية فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب خاصة بعد أن اقتنع البريطانيون بصعوبة استرداد نفوذهم فى أسواقهم إلى حد الهيمنة كما كان الأمر فى الماضى، فى ظل المصالح الأمريكية المتزايدة، وأن قبولهم بدور الشريك الثانى سيكون أفضل بالنسبة لهم من إبعادهم عن مصر والمنطقة بالكامل[٢٣].

لهذا دخل الإنجليز مع الأمريكيين فى أواخر سنى الحرب العالمية الثانية فى مفاوضات لبحث كيفية الحفاظ على مصالحهم فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط بعد الحرب، وقد أبدى الجانب البريطانى فى هذه المفاوضات رغبة فى استمرار التعاون الإنجليزى الأمريكى من أجل الحفاظ على هذه

المصالح وتنميتها من خلال الإبقاء على مركز تموين الشرق الأوسط وتوسيع نشاط مركزه بالقاهرة، او من خلال مؤسسة أخرى إنجليزية أمريكية بديلة تعرف 'بالمجلس الاقتصادى للشرق الأوسط Middle East Economic Council، هذا فى الوقت الذى اتفق فيه الطرفان الإنجليزى والأمريكى على إرسال بعثة اقتصادية مشتركة إلى القاهرة لدراسة أوضاع المنطقة، ووضع أسس الحفاظ على مصالحهما فيها بعد الحرب على أساس تحرير تجارتها، ورفع أو تعديل الإجراءات التى اتخذت إبان الحرب لتقييدها. وفى هذا الإطار تم بحث مستقبل مركز تموين الشرق الأوسط، فى ضوء تقرير كان قد أعد بالقاهرة فى ١٥ نوفمبر سنه ١٩٤٤، وفى النهاية تقرر إلغاؤه بمجرد انتهاء الحرب، وإحلال السلام، باعتبار أنه كان مشروعاً ناجحاً أثناء الحرب، وأن دوره بدأ فى التراجع، وسيستمر كذلك مع التغلب على مشاكل النقل والشحن(٢٤).

وبإلغاء مركز تموين الشرق الأوسط دونما اتفاق أمريكى إنجليزى على بديل له يتم التعاون والتنسيق بينهما من خلاله لرعاية مصالحهما فى المنطقة، واحتفاظ أمريكا بمكتب المستشار الاقتصادى الإقليمى للشرق الأوسط بالقاهرة لرعاية مصالحها فى مصر والمنطقة(٢٥)، أقدمت الحكومة البريطانية – وقبل نهاية عام ١٩٤٥ – على تأسيس المكتب البريطانى للشرق الأوسط بالقاهرة، ليقوم برعاية مصالحها الاقتصادية فى مصر والمنطقة ضمن مهامه الأخرى، هذا فى الوقت الذى احتفظت فيه لجنة التموين البريطانية للشرق الأوسط Mission (Middle East) British Supply بجزء من المهام التى كان يؤديها مركز تموين الشرق الأوسط لمصر، والخاصة بالإشراف على استيراد عددٍ من السلع المهمة كالأسمدة والفحم ومعظم المواد الغذائية. وإذا كان عمل هذه اللجنة قد توقف فى نهاية الأربعينيات فإن السكرتارية التجارية Commercial secretariat ظلت تضطلع بوظائفها التى كان من بينها تنظيم استيراد مصر للأسمدة، بما يمكنها من زيادة إنتاجها للحاصلات الغذائية بدرجة تسمح لها بتحقيق فائض منها للتصدير(٢٦).

وحرص بريطانيا على استمرار مركز تموين الشرق الأوسط أو أى مؤسسة أخرى تقوم بمهامه أو بعضها جاء مرتبطاً بالتغيرات التى طرأت على سياستها إزاء مستعمراتها – ولاسيما مصر – فى أعقاب الحرب، بعد أن

اقتنع البريطانيون بأن احتفاظهم بنفوذهم ومصالحهم الاستراتيجية في مصر يجب أن يقوم على الأداة الاقتصادية[٢٧]، لا الحاميات العسكرية التي لم تعد تكفي وحدها لصونهما في مصر بعد الحرب خصوصاً أن "الاستراتيجيات" في الصراع الدولي لم يعد أمرها متروكاً للاعتبارات العسكرية وحدها، وأن "التوازن" لم يعد يعني المساواة بين الدول أو تحالفها مع بعضها البعض، مما يعني أن البعد الجديد لسياسة الاحتواء باعتبارها استراتيجية مانعة كان بعداً اقتصادياً اجتماعياً تنموياً معاً[٢٨].

لهذا تمحورت سياسة بريطانيا الاقتصادية تجاه مصر في أعقاب الحرب حول العودة بأوضاعها إلى ما كانت عليه قبل الحرب، والتغلب على حالة التضخم التي اعترت الاقتصاد المصري بعد الحرب، من خلال رعايتها مشروعاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر يسعى إلى تحقيق أهداف مزدوجة للبريطانيين والمصريين على حد سواء، وفي مقدمتها الحفاظ على نسيج مصر الاقتصادي والاجتماعي، وحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بالتطور والاستقرار الاقتصادي، وليس بالطرق المتطرفة التي تحبذها الأيديولوجيات الثورية التي نمت في مصر بعد الحرب، وأرجعت أزمتها الاجتماعية والاقتصادية إلى سيطرة بريطانيا على مصر وممارساتها بها[٢٩].

وقد جاء المشروع البريطاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار مشروع بريطاني شامل استهدف النهوض باقتصاديات دول الإمبراطورية، وبخاصة مستعمراتها، لزيادة قوتها الشرائية، وتنمية ومضاعفة مبادلاتها التجارية معها، وإيجاد فرص كبيرة لإمداد بريطانيا ومنطقة الاسترليني بالحاصلات الغذائية التي كانت تدبرها باحتياطياتها من العملات الصعبة، وإيجاد فرص بأسواق هذه الدول لتصريف السلع الرأسمالية، خصوصاً إذا ما شملت التنمية في هذه الدول قطاع الصناعة[٣٠]، وهذا ما عبر عنه وزير الإنتاج البريطاني "مستر لتلتون" عندما ذهب إلى أن تنمية الصناعات في الدول النامية، كبلدان الشرق الأوسط، سيؤثر كثيراً في تقدم التجارة الدولية، وزيادة الطلب على السلع الرأسمالية والآلات وغيرها، ولذا يجب على انجلترا تشجيع هذه الصناعات في هذه البلدان إلى جانب حثها على الاهتمام بالزراعة"[٣١].

لعل هذا ما جعل بريطانيا تغير موقفها من تصنيع مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي كانت ترى في إنجازه إضراراً بمصالحها في

مصر، حيث بدأت بعد الحرب تتعاطف مع تصميم مصر على المضى قدماً فى تنمية قطاع الصناعة حتى أنها أبدت رغبة فى مساعدة المصريين والشعوب الأخرى التى لديها قدرة على تنفيذ برامج تصنيع مماثلة، والتى سيساعد إنجازها على زيادة الإنتاج ورفع مستويات معيشة الشعوب، واتساع حركة التجارة العالمية(٣٢).

وقد تجلت المساعدات التى قدمتها بريطانيا لتصنيع مصر بعد الحرب فى توفير الآلات والخبراء الأجانب، بل وإعداد خبراء مصريين، هذا فضلاً عن المساعدات المالية التى قُدمت لذات الغرض من خلال دعم الطلبات المصرية للحصول على قروض من البنك الدولى لإعادة البناء والتنمية، وكذا تقديم القروض المباشرة، وتحرير مبالغ ضخمة من الأرصدة الإسترلينية لتغطية قيمة السلع والخدمات التى تشتريها مصر من بريطانيا أو غيرها من الدول (٣٣)، وذلك للإسراع فى تصنيع مصر الذى أصبح ينظر إليه كحل أساسى للمشكلة السكانية التى كان متوقعاً سرعة انزلاق مصر إليها(٣٤).

والجدير بالذكر أن معظم هذه المساعدات قدم من خلال مكتب الشرق الأوسط البريطانى الذى لم يهتم مركزه الرئيسى فى القاهرة بتوفير الخبراء والتقنيين للصناعة المصرية فحسب، بل انشغل كذلك بوضع عددٍ من خطط التنمية الصناعية على أساس التعاون بين رجال الأعمال البريطانيين والمصريين لإنشاء شركات صناعية، وبخاصة فى مجال تصنيع الأسمدة الكيماوية(٣٥).

ومع ذلك كان البريطانيون يرون أن تصنيع مصر يجب ألا يتعدى إدخال الصناعات التى تتوفر مقومات نجاحها فى الداخل، بدعوى ان التوسع المنطقى للصناعة المحلية يجب أن يقتصر على تحويل المواد الخام الزراعية والمعدنية إلى سلع لمواجهة احتياجات السوق المحلية ثم التصدير إلى الخارج، لأن إدخال صناعات أخرى لا تتوفر موادهاالأولية بالداخل سيحتاج إلى تعريفة جمركية حامية، ورأس مال ضخم، وعمالة تقنية ماهرة، قد يستغرق توفيرها عشرات السنين(٣٦).

وفى الوقت الذى غير فيه الإنجليز موقفهم من تصنيع مصر، وتعاطفهم مع مشروعات تنمية الصناعات التى اوجدتها الحرب، حثوا المصريين على مواصلة الاهتمام بالزراعة، والعمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية

بما يعادل ١,٥ مليون أكر Acre (الفدان = ١,٦٥ أكر) حتى سنة ١٩٦٠[٣٧]؛ وذلك من خلال دراسة عدة مشروعات لتنظيم التقلبات الموسمية فى مستوى مياه النيل، منها مشروع بحيرة تانا، وتطوير عدة مشروعات للرى فى أوغندا، وخطط أخرى لرفع مستوى بحيرتى فيكتوريا وألبرت، التى أعد لها أحد خبراء مياه النيل البريطانيين – هورست Hurst – خطة كبيرة للنهوض بها، باعتبارها الخزان الرئيسى لحصة مصر من المياه، بيد أن المصريين تخوفوا من أن يؤدى تنفيذ هذه المشروعات بواسطة البريطانيين إلى تزايد هيمنتهم على حوض نهر النيل، واستخدامه بطريقة تقنية ضد مصالح مصر، ولهذا عملوا للحيلولة دون تنفيذ هذه المشروعات[٣٨].

ولما كانت مشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر، والتى شجعها البريطانيون، قد استهدفت مساعدة مصر فى التغلب على مشكلتها الاقتصادية الاجتماعية التى تفاقمت بعد الحرب، والتى كان متوقعاً زيادة تفاقمها مع انفجار المشكلة السكانية المصرية، لهذا طرح البريطانيون مشروعاً للتخفيف من حدة هذه المشكلة يقوم على توفير منافذ بالخارج للسكان المصريين، وتحريك عائلات مصرية إلى مناطق مختلفة بمنطقة الشرق الأدنى، فى مقدمتها العراق، هذا علاوة على تحسين الأوضاع فى مصر العليا[٣٩].

ولم تتراجع بريطانيا عن دعمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بعد يوليو ١٩٥٢ – ولو من الناحية الشكلية – تجنباً لإظهار عدائها للنظام الذى أظهرت دعمها له فى أولى سنى حياته التى كان يواجه فيها مخاطر لا تهدد طموحه فحسب، بل ووجوده بالكامل، وذلك بمساعدته على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى، من خلال الإسراع فى الإفراج عن المبالغ التى كان قد تقرر الإفراج عنها بموجب اتفاق الأرصدة لسنة ١٩٥١، بل والدخول معه فى مفاوضات – بعد ذلك – لتسوية الأرصدة المجمدة لديها بشكل نهائى. فبعد ثلاثة شهور من الثورة وبالتحديد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢ أعلنت الحكومة البريطانية عن تحرير خمسة ملايين من الجنيهات الإسترلينية من أرصدة مصر المجمدة لديها، وذلك بموجب البند الثالث من اتفاق الأرصدة لسنة ١٩٥١، وفى أول يناير ١٩٥٣ أعلنت عن الإفراج عن عشرة ملايين جنيه أخرى، كان مقرراً الإفراج عنها فى سنة ١٩٥٣ لمساعدة نظام نجيب – على حد قول الإنجليز – فى مقابل تأكيد نظام

يوليو على حق رجال الأعمال الأجانب فى تحويل الاعتمادات المالية والأرباح إلى الخارج، والعمل لرفع القيود الجديدة التى فرضت على الورادات، ولاسيما البريطانية، لإنقاذ مصدرى منطقة الاسترلينى[٤٠].

هذا فى الوقت الذى قبلت فيه الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لتسوية الأرصدة المجمدة، والتى لم يتناولها اتفاق ١٩٥١، للتوصل إلى صيغة للإفراج عنها فى مبالغ تتماشى مع مستوى الإنفاق على التنمية، وبما يضمن عدم تبديد الأرصدة، بل وإنفاقها فى مشروعات إنتاجية تفيد الاقتصاد المصرى[٤١].

وبينما كانت بريطانيا تبدى اهتماماً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لزيادة الإنتاج، وتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق الاستقرار، وزيادة مبادلات مصر التجارية معها، فقد واصلت إرسال البعثات التجارية إلى مصر لبحث سبل دعم مصالحها الاقتصادية فى مصر كلما وجدتها فى خطر.

فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، وتقرر إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط دون أن تحل محله مؤسسة إنجليزية أمريكية مشتركة، ورفعت الإجراءات التى قيدت التجارة المصرية تماماً زمن الحرب، وبدأ تدفق الواردات الأجنبية على السوق المصرية مع التحسن الجزئى فى وسائل النقل والشحن، خشيت بريطانيا من أن يؤثر كل ذلك على مصالحها الاقتصادية بمصر ولهذا قررت – بالاتفاق مع الحكومة المصرية – ارسال بعثة تجارية إلى مصر فى أواخر عام ١٩٤٥ عرفت بـ "بعثة النوايا " ـه التجارية البريطانية 'British Goodwill Trade Mission لبحث سبل زيادة العلاقات التجارية المصرية البريطانية على أسس جديدة، تراعى ظروف بريطانيا بعد الحرب وحاجتها إلى بعض الوقت لإعادة بناء صناعتها[٤٢].

وبعد نجاح المفاوضات المصرية البريطانية فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ فى التوصل إلى اتفاقية الجلاء (١٩٥٤) التى أنهت الخلاف حول وجود القوات البريطانية فى مصر، ووضعت أسساً لإقامة علاقات سياسية مصرية بريطانية سليمة، أرسلت الحكومة البريطانية بعثة تجارية أخرى إلى مصر فى أول عام ١٩٥٥ لبحث سبل إعادة العلاقات التجارية بين البلدين إلى سابق عهدها، ولاسيما بعد أن ازدادت حدة المنافسة حول السوق

المصرية مع مطلع الخمسينيات، وظهور منافسين جدد لبريطانيا فيها، وكذلك الوقوف على حاجات مصر من السلع والخدمات البريطانية(٤٣).

ولما كانت أهداف البعثتين البريطانيتين اللتين زارتا مصر فى توقيتين حرجين بالنسبة لمصالح بريطانيا الاقتصادية فى مصر - قد تركزت حول بحث سبل دعم العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية، بما يمكن بريطانيا من استعادة مصالحها الاقتصادية المتفوقة فى مصر، لذا اهتمتا بجمع المعلومات التى تكفل لهما تشخيص التحديات التى تعترض سبل دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وإعداد توصيات حول إمكانية التغلب عليها، وزيادة التعاون الاقتصادى بين البلدين، وذلك من خلال الاتصال بكبار المسئولين المصريين فى مجالى التجارة والصناعة بمختلف الهيئات المصرية، وزيارة كثير من المصانع والمنشآت الاقتصادية بالقاهرة وغيرها من المدن المصرية، وإجراء مقابلات مع ممثلى الغرف التجارية والصناعية فى مصر(٤٤).

وقد جاء موضوع القطن المصرى فى مقدمة الموضوعات التى اهتمت البعثتان البريطانيتان بدراستها، خاصة أن البعثة الأولى التى زارت مصر فى سنه ١٩٤٥ جاءت فى وقت كانت فيه الحكومة المصرية تبحث فى كيفية تسويق الأقطان المخزونة لديها، والتى تراكمت إبان الحرب بسبب صعوبات النقل والتسويق، والقيود التى حدت من حرية مصر فى تسويقه عندئذ، ثم اتجاه الحكومة البريطانية إلى تحديد الكميات المتوقع أن تشتريها منه بعد الحرب بدعوى ارتفاع أسعاره عن غيره من الأقطان بما فيها الأقطان الأمريكية. وقد حاولت البعثة تحميل الحكومة المصرية المسئولية عن صعوبة تصريف الأقطان المصرية فى الأسواق البريطانية بعد الحرب بسبب ممارساتها التى أدت إلى ارتفاع أسعارها من علم لآخر. وحتى يجد القطن المصرى فرصاً أوفر بالسوق البريطانية أوصت البعثة بتشكيل لجنة مشتركة مصرية بريطانية من المتخصصين فى شئون القطن لوضع سياسة جديدة لزراعة القطن المصرى وتسويقه فى المستقبل، تجعله يحتل مكانة مرموقة فى السوق البريطانية(٤٥).

كذلك حملت البعثة التجارية البريطانية التى زارت مصر فى سنه ١٩٥٥ الحكومة المصرية مسئولية انخفاض مشتروات بريطانيا من الأقطان المصرية منذ سنوات، عندما طولبت بتقديم تبرير لهذا الانخفاض، فى الوقت

الذى ذهبت فيه إلى أنه بوسع الحكومة المصرية زيادة صادراتها من الأقطان إلى بريطانيا إذا ما بذلت جهوداً أكبر فى الدعاية لها ولنوعيات منسوجاتها(٤٦).

وكما اهتمت البعثتان بتبرئة ساحة بريطانيا من تهمة التخلى عن شراء الأقطان المصرية حتى فى الأوقات التى تراكمت فيها بسبب الحرب التى لم تكن لمصر مصلحة فيها، فقد اهتمتا بالعمل على زيادة الحركة التجارية بين مصر وبريطانيا، وان اختلف أسلوبهما حيال هذا الأمر باختلاف الظروف التى زارت فيها كل منهما مصر. فقد تزامنت زيارة بعثة سنة ١٩٤٥ التجارية البريطانية لمصر مع إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط، والتخلى عن القيود المفروضة على التجارة المصرية، وبدء تدفق السلع الأجنبية على مصر، لهذا رأت أن استعادة بريطانيا لعلاقاتها التجارية القوية مع مصر يقتضى إنشاء مركز تجارى بريطانى رئيسى فى القاهرة، وفرع له بمدينة الإسكندرية لتوفير المعلومات الكافية للبريطانيين والمصريين عن أسواق كل منهما، وذلك تمهيداً لتحويل مصر إلى مركز تجارى بريطانى فى منطقة الشرق الأوسط، يقوم على ترويج السلع البريطانية فى مصر والمنطقة، وتقديم المعلومات الكافية للتجار البريطانيين الذين يرغبون فى الاستعلام عن أسواق المنطقة، وترويج سلعهم فيها. هذا فى الوقت الذى عرجت فيه البعثة على إمكانية مساهمة الصناعة البريطانية فى تطوير الصناعة المصرية، وذلك بتوفير احتياجاتها من الآلات وقطع الغيار والخبرات، ومشاركتها فى تأسيس مشروعات صناعية مصرية بريطانية مشتركة(٤٧)، مما يعنى ربط الصناعة المصرية ببريطانيا فى أعقاب الحرب، وجعلها أسيرة التكنولوجيا والخبرة البريطانية، ومن ثم توجيهها بما لا يتعارض مع مصالح بريطانيا فى مصر.

وإذا كانت بعثة منتصف الأربعينيات قد ذهبت إلى أن تقوية العلاقات الاقتصادية المصرية البريطانية بعد الحرب يقتضى تحويل مصر إلى مركز تجارى بريطانى شرق أوسطى، ودعم الصناعة المصرية، فإن بعثة منتصف الخمسينيات (١٩٥٥) رأت أن دعم هذه العلاقات يتوقف على التخلص من القيود التى فرضتها الحكومة المصرية على واردات منطقة الإسترلينى بما فيها بريطانيا، وتسوية مسألة الأرصدة الإسترلينية؛ حيث علقت البعثة عودة العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا إلى سابق عهدها على إلغاء نظام

تراخيص الاستيراد، وحق الاستيراد، لإتاحة الفرصة أمام السلع البريطانية للتواجد بالسوق المصرية على أساس المساواة بينها وبين غيرها من السلع الأجنبية الأخرى، هذا فى الوقت الذى بحثت فيه مع مسئولين مصريين أرصدة مصر الإسترلينية المجمدة، وإمكانية زيادة المبالغ المفرج عنها سنويا، كما بحثت سبل تشجيع الاستثمارات البريطانية فى مصر، والدور الذى يمكن أن يلعبه رجال الأعمال البريطانيين فى تنفيذ مشروعات اقتصادية فى مصر، لاسيما أنهم أبدوا اهتماماً بالغاً بالتطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة فى مصر وباحتمالات زيادة المبادلات التجارية بين مصر وبريطانيا(٤٨).

وقداعتمدت الحكومة البريطانية على التقرير الذى أعدته بعثتها التجارية إلى مصر فى منتصف الخمسينيات فى التوصل إلى تسوية بشأن المسائل التى تعرقل التبادل التجارى بين مصر وبريطانيا عند توقيع الاتفاق النهائى للأرصدة الإسترلينية فى سه ١٩٥٥، والذى قام على إيجاد حلول متوازنة لأرصدة مصر المجمدة لدى بريطانيا، والقيود التى فرضتها مصر على التجارة البريطانية، عندما ربط بين التسوية النهائية للأرصدة، وإلزام مصر بإلغاء نظام رخص الاستيراد، وحق الاستيراد، وكذا منح تسهيلات للتجارة البريطانية(٤٩).

وجدير بالذكر أن الجانب المصرى قد أبدى ترحيباً بالبعثتين التجاريتين البريطانيتين، وتجاوباً معهما اذهل رئيسيهما، حتى أن رئيس بعثة ١٩٤٥ أكد فى أحدى أحاديثه الصحفية "أن المصريين أبدوا للبعثة استعداداً للتعاون ورغبة فى تنمية التبادل بين الدولتين لم تكن البعثة تأمل أن ترى مثلهما. ولاشك فى أن النزاع السياسى الذى قام بين الدولتين لم يترك أى أثر فى النفوس"(٥١).

وقد ارتبط ترحيب المصريين بهذه البعثة برغبتهم فى توثيق العلاقات التجارية مع بريطانيا على أسس جديدة، وتسوية المسائل الاقتصادية المعلقة بينهما، وبخاصة مسألة الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت على بريطانيا إبان الحرب بسبب الارتباط بين عملتيهما، والتى كان المصريون يتطلعون للاستفادة بها فى زيادة وارداتهم من بريطانيا للسلع الإنتاجية بعد الحرب، هذا فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا ما تزال اكبر شريك تجارى لمصر، التى علقت على تدخله التغلب على العقبات التى تعترض سبل تصريف أقطانها

المتراكمة منذ الحرب[٥١].

لهذا ذهب رئيس غرفة القاهرة التجارية – عبد المجيد الرمالى – إلى أن الحكومة البريطانية قد أنصفت بإرسالها إلى مصر هذه البعثة لبحث توثيق العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا مع أصحاب الشأن من المصريين، لأهميتها للبلدين، وقد بلغ ترحيبه بالبعثة حد أن خاطب أعضاءها بقوله "لو لم تأتوا إلى بلادنا كبعثة، لكان واجبنا أن نوفد إلى بلادكم بعثة تجارية للغرض الذى جئتم من أجله... (وهو).... وضع علاقتنا ببلادكم على أسس جديدة"[٥٢]. أما وزير المالية المصرى "مكرم عبيد" فبعد أن أبدى ترحيبه بالبعثة، دعاها إلى العودة لمصر ثانية بأسرع ما يمكن "إن لم يكن لظمأ... نحو العلم والمعرفة، فعلى الأقل لظمأ إلى ماء النيل"[٥٣].

وكما رحب المصريون بالبعثة التجارية البريطانية التى زارت مصر فى منتصف الأربعينيات، فقد أبدوا تجاوبا أكثر مع بعثة منتصف الخمسينيات، حتى أن الرئيس عبد الناصر ووزيره عبد المنعم القيسونى أبديا استعدادهما فى مقابلتيهما مع أعضاء البعثة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة القيود التى تعرقل الاستيراد من بريطانيا، وفتح السوق المصرية أمام السلع البريطانية، ومعالجة كافة قضايا التعاون الاقتصادى بين البلدين، وبحث سبل إقامة مشروعات استثمارية بريطانية فى مصر، فى مقابل اقتناع الجانب البريطانى بالتسوية النهائية للأرصدة الإسترلينية[٥٤] وهذا ما ربط بين توقيع الاتفاق الأخير للأرصدة الإسترلينية فى ١٩٥٥/٨/٣٠ وقرار الحكومة المصرية بإلغاء نظام رخص الاستيراد ثم نظام حق الاستيراد للإسترليني فى أول سبتمبر ١٩٥٥[٥٥].

وبينما اهتمت الحكومة البريطانية بإرسال بعثات تجارية إلى مصر لبحث سبل تعزيز علاقاتها الاقتصادية معها، فقد نشطت الغرف التجارية البريطانية المصرية فى البلدين للعمل من أجل زيادة المبادلات التجارية بينهما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وإذا كانت غرفتا التجارة البريطانية بالقاهرة والإسكندرية قد انشغلتا بالعمل لزيادة حجم التجارة الإنجليزية مع مصر، ورعاية مصالح رجال الأعمال البريطانيين، حتى بلغ بهما الأمر إلى حد الاعتراض على قانون الشركات باعتباره معوقا للاستثمارات الأجنبية فى مصر، ولاسيما البريطانية[٥٦]، فقد اهتمت الغرفة التجارية الإنجليزية المصرية بلندن بالعمل على توثيق العلاقات التجارية المصرية البريطانية،

وذلك بتذليل الصعاب التى كانت تواجه التجار فى استخراجهم لرخص التصدير الإنجليزية، وتسهيل إجراءات الشحن، ومساعدة رجال الأعمال البريطانيين على زيارة مصر، وأمثالهم من المصريين على زيارة انجلترا(٥٧).

إضافة إلى هذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات بريطانية لعقد معاهدات تجارية مع الحكومة المصرية تتضمن بنوداً تمكنها من الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى مصر، وتعود هذه المحاولات إلى أواخر أيام الحرب عندما حاولت السفارة البريطانية بالقاهرة فى نهاية عام ١٩٤٤ ثم فى أكتوبر ١٩٤٥ فتح ملف مشروع المعاهدة التجارية المصرية البريطانية الذى أعد فى سه ١٩٣٨ وأسقط مع اندلاع الحرب، بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل بعد أن ربط المصريون النظر فى مسودة المعاهدة التجارية بتقدم المفاوضات السياسية، والتى رأوا أن نجاحها فى تسوية المسألة المصرية سيمهد السبيل لتقوية أواصر الصداقة بين مصر وبريطانيا، وازدياد علاقاتهما التجارية(٥٨).

وبفشل محاولات التوصل إلى اتفاق تجارى وبخاصة بعد أن طالب رجال الأعمال البريطانيين بالحاجة إليه عقب إخفاق مفاوضات صدقى – بيفن، ليحمى حقوق الأجانب وامتيازاتهم بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، اتفق الطرفان الإنجليزى والمصرى على تجديد العمل بالاتفاق التجارى المؤقت الذى عقد بينهما فى يونيو ١٩٣٠، عاماً بعام، بموجب مذكرات تتبادلها حكومتيهما. وقد تواصل تجديد هذا الاتفاق فى أعقاب الحرب لعدة سنوات، تمتعت خلالها البضائع البريطانية فى مصر بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذى عوملت على أساسه البضائع المصرية فى بريطانيا(٥٩).

كذلك كان لإخفاق بريطانيا فى التوصل إلى اتفاق تجارى مع مصر فى أعقاب الحرب أكبر الأثر فى حرصها على تجديد العمل باتفاق العملة الصعبة الذى وقعته حكومتا البلدين فى يناير ١٩٤٥، حتى بدأ العمل باتفاق الأرصدة الأول فى ١٥ يوليو ١٩٤٧، وخروج مصر من منطقة الإسترلينى، والذى كان قد أبقى على معظم معاملات مصر التجارية مع انجلترا ومنطقة الإسترلينى، بعد أن قيد الاستيراد من بلاد العملة الصعبة، رغم إطلاقه تجارة مصر الخارجية من معظم قيودها(٦٠).

وقد استغلت بريطانيا المفاوضات التى جرت مع الحكومة المصرية لتسوية الأرصدة الإسترلينية، ورغبة الأخيرة فى زيادة المبالغ المفرج عنها، وضمنت اتفاقات الأرصدة بنوداً من شأنها مساعدة بريطانيا على الاحتفاظ بمركزها فى السوق المصرية، ومن ثم كانت تقوم مقام المعاهدات التجارية التى استحال على بريطانيا توقيعها مع مصر، بعد أن ربط المصريون التوقيع على مثل هذه المعاهدات بحلحلة المسالة السياسية.

ففى اتفاق الأرصدة الأول لسه ١٩٤٧ استطاعت بريطانيا أن تحتفظ لنفسها بتوريد سلع إنجليزية لمصر بما قيمته ٣٦ مليون جنيه، وبموجب اتفاق ١٩٤٩ ارتفع هذا المبلغ إلى ٤٧ مليون جنيه استرلينى(٦١)، ثم استغلت اتفاق الأرصدة الأخير فى سه ١٩٥٥ فى الحصول على بعض التسهيلات لصادراتها إلى مصر، وإلغاء نظام حق الاستيراد من منطقة الإسترلينى(٦٢).

لكن هذا لا يعنى تخلى بريطانيا عن مساعيها لعقد اتفاق تجارى مستقل مع مصر، ففى أثناء إعادة النظر فى الاتفاق المالى لسه ١٩٤٨ بين الحكومتين المصرية والبريطانية، من أجل الإبقاء عليه لعام ثان أو إدخال تعديلات عليه، أثارت بريطانيا موضوع الاتفاق التجارى مع مصر، لكن المسألة عندئذ لم تخرج عن إبداء كلا الحكومتين استعدادهما للدخول فى مشاورات لإنجاز اتفاق مالى وآخر تجارى لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتثبيت الحد الأدنى من حصص السلع الضرورية التى تصدرها المملكة المتحدة إلى مصر(٦٣).

وبعد قيام ثورة يوليو مباشرة تطلع البريطانيون إلى توقيع اتفاق تجارى مع مصر يفتح السوق المصرية امام سلعهم، فى مقابل تسوية الأرصدة الإسترلينية بشكل نهائى، لكن الظروف لم تسمح باتخاذ إجر[illegible]نجاز مثل هذا الاتفاق لوجود معارضة فى بريطانيا للإفراج عن مبالغ إضافية من أرصدة مصر الإسترلينية المجمدة، بدعوى أن السلع البريطانية ليست فى حاجة إلى اتفاقية حتى تجد مكاناً بالسوق المصرية، بل إن المصريين سيتطلعون فى المستقبل للحصول عليها ولو من أسواق أخرى(٦٤).

* * *

هكذا حاولت بريطانيا فى ظل ظروفها الاقتصادية والعسكرية الصعبة، وكذا تغير موازين القوى السياسية والاقتصادية فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، استعادة هيمنتها الاقتصادية على مصر بعد أن اقتنعت معظم الدوائر

المالية البريطانية بل والسياسية بأن الهيمنة فى ظل الاستعمار الجديد لا تقتضى وجود حاميات عسكرية بقدر ما تقتضى مصالح اقتصادية قوية تربط الدول المستعمرة بالدولة الأم المهيمنة.

لهذا اهتمت بريطانيا فى أعقاب الحرب بزيادة مصالحها الاقتصادية فى مصر من خلال العمل للعودة بأوضاع مصر الاقتصادية إلى مستوى ما قبل الحرب، من خلال دعم مشروعات التنمية الصناعية والزراعية التى من شأنها زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة التبادل التجارى بين مصر وبريطانيا. هذا فى الوقت الذى اهتمت فيه الدوائر المالية البريطانية بإرسال بعثات تجارية إلى مصر لدراسة سبل دعم العلاقات التجارية بين البلدين والتى قامت عليها كذلك الغرف التجارية الإنجليزية المصرية فى لندن والقاهرة والإسكندرية.

كذلك واصلت الحكومة البريطانية مساعيها لعقد اتفاق تجارى مع مصر يسمح لها باستعادة مركزها الاقتصادى فيها، ولما علقت مصر التوصل إلى اتفاق من هذا النوع مع بريطانيا على حلحلة المسألة السياسية سعت بريطانيا لتجديد اتفاق العملات الصعبة، واستغلال حاجة مصر إلى تسوية الأرصدة الإسترلينية، والإفراج عن مبالغ منها بموجب اتفاقات قصيرة الأجل، فطويلة الأجل مع مطلع الخمسينيات، وضمنت اتفاقات الأرصدة ما يمكن أن يقوم مقام المعاهدات التجارية، من حيث ضمان إجراء مبادلات تجارية مع بريطانيا سنوياً فى حدود مبالغ معينة، لكن هذا لم يكن كافياً لبريطانيا حتى تسترد مكانتها الاقتصادية فى مصر بعد الحرب فى ظل تزايد حدة المنافسة لبريطانيا حول تجارة مصر الخارجية، وعمل الحكومة المصرية على تقليص مصالح بريطانيا الاقتصادية فى مصر حتى تضع حداً للتبعية الاقتصادية لها.

هوامش الفصل الثانى

١- جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا، الأنجلو المصرية، القاهرة بدون تاريخ، ص٥٧.

٢- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٣ مارس ١٩٤٨ "حول الاتفاق التجارى بين بريطانيا وروسيا" محمد مصطفى، ص ٢٦٩.

٣- قدرت ديون بريطانيا لدول كتلة الإسترلينى فى آخر عام ١٩٤٦ بحوالى ٣,٧٠٠ مليون جنيه استرلينى، كما بلغت ديونها قصيرة الأجل فى منتصف ١٩٤٥ حوالى ١٣,٥ مليون دولار فى مقابل ٣,٧ مليون فى سنة ١٩٣٨، لمزيد من التفاصيل جاد لبيب: المرجع السابق، ص ٩٥؛ الاقتصاد والمحاسبة، عدد ١٧، ١٥ نوفمبر ١٩٥١ "مشكلة العملة الصعبة فى مصر" محمد على رفعت، ص٦.

٤- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٠، عدد ١١٦، مارس ١٩٤٦ "حالة التجارة العالمية وتأثرها بمركز انجلترا التجارى" ص١٨.

٥- نفس المصدر، عدد ٣ مارس ١٩٤٥ "تجارة الواردات والصادرات الإنجليزية ومشاكلها بعد الحرب "محمد مصطفى، ص ٢٤١،

F.R.U-S, 1947, vol V, The near East and Africa, Washington 1947, Memorandum prepared in the Department of State, Washnigton, Undated, p 549.

٦-الاقتصاد والمحاسبة، عدد ١٧، ١٥ نوفمبر ١٩٥١ "مشكلة العملة الصعبة فى مصر" محمد على رفعت، ص٦.

٧- مجلة مصر المالية، عدد ٢٨، ١٠يوليو ١٩٤٩ "أزمة الإسترلينى، الاقتصاد البريطانى والاقتصاد المصرى" ص٥، نفس المصدر، عدد ٢٧، ٣ يوليو ١٩٤٩ "أزمة الإسترلينى وأثرها فى مصر، ص ص ٤-٥.

٨- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ٢، سنة ١٩٥٠ "البيان الاقتصادى للمملكة المتحدة لسنة ١٩٥٠ " ص١٢٩، مجلة مصر المالية، عدد ٢٧، ٣ يوليو ١٩٤٩ "أزمة الإسترلينى وأثرها فى مصر" ص٤، نفس المصدر، عدد ١١٥، ٢٤ فبراير ١٩٥٢، ص١٢؛ مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٥، مايو ١٩٤٨ "الحالة المالية والاقتصادية فى بريطانيا "محمد مصطفى، ص ص ٥٥٩-٥٦٠؛ الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٤، أول مايو ١٩٥١ "رفع سعر الإسترلينى" ص١.

٩- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٩ نوفمبر ١٩٤٧ "أزمة النقد المصرى" هلال الببلاوى ص ١١٠٤، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٥، العدد١، ١٩٥٢ "الاستثمار الأمريكى الضرورى فى الخارج" ص٦٥.

١٠- مجلة غرفـة الإسكندرية، سنة ١٠، عدد ١١٦، مـارس ١٩٤٦ "حالـة التجـارة العالميـة وتأثرها بمركز انجلترا الاقتصادى" ص ص ١٩، ٢٠؛ وعدد ١٢٠ يوليو ١٩٤٦ "الاتفـاق المالى الإنجليزى الأميركى ومدى أهميته لمصر" ص ص ٦-٧؛ نفس المصـدر سـنة١١، عدد ١٣٠، مايو ١٩٤٧، "لا خوف من عدم توفر العملات الصعبة" ص٤٢.

١١- مجلة غرفة الاسكندرية، سنة ١١ ، عدد ١٣٤، سـبتمبر ١٩٤٧ "المحنـة الاقتصاديـة فـى أوربـا وانجلـترا" ص ٣١-٣٢؛ مجلـة غرفـة القـاهرة، سـنة ١٣، عـدد ٩ نوفمـبر ١٩٤٨ "تجارة بريطانيا الخارجية وتطوراتها الأخيرة "محمد مصطفى ص ص ١٢٢٩-١٢٣٠.

١٢- مضبطة مجلس النواب، جلسة ١٩، ١٤ مارس ١٩٤٩ "تقرير لجنة الشئون الماليـة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ٤٩/١٩٥٠، ص ٦٦٤؛ مجلة غرفـة الإسكندرية، سـنة ١٢، عدد ١٤٧، ديسمبر ١٩٤٨ "مشروع مارشال وكيف يمكن أن تستفيد مصـر منـه" ص ص ١٨-٢١.

١٣- مجلة غرفة القـاهرة، سـنة ١٢، عـدد ١ ، ينـاير ١٩٤٧، ص ٥٢، نفس المصـدر، سـنة ١٣، عدد ٧ اغسطس مسبتمبر ١٩٤٨ "أهداف انجلترا التجارية ١٩٤٨" احمد الشـنتناوى، ص ص ٨٥٤-٨٥٥.

١٤- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٧ أغسطس/ سبتمبر ١٩٤٨ "أهداف إنجلترا التجارية ١٩٤٨"، أحمد الشنتناوى ص ٨٥٣.

١٥- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١١، عدد ١٣٠، مايو ١٩٤٧ "متاعب الصناعة القطنية فـى انجلترا" ص٢٧.

١٦- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٢ فبراير ١٩٤٧، صناعة القطـن الإنجليزيـة" محمـد مصطفى، ص١٧٦.

١٧- نفس المصدر، عدد١، يناير ١٩٤٧ "الحالة الاقتصادية بعد الحـرب "عبـد الحليـم محمـود علـى" ص ٥٠-٥١، مجلـة غرفـة الإسـكندرية سـنة ١٠، عـدد ١١٧، ١١٨، أبريـل/مـايو ١٩٤٦ "الوقائع الاقتصادية الرئيسية فى مصر" ص٣١.

١٨- F.O. 371/53355, VI, Anglo -Egyptian Trade, P1; Ibid, 371/45267, file No 456, from war cabinet office, 23rd march 1945, United States possibilites in Middle East, p 12;

باتريك أوبريان: المرجع السابق، ص ١٧٦.

١٩- لم تعد المنافسة من ألمانيا واليابان إلا فى أوائل الخمسـينيات وبشـكل أكـثر حـدة، بعـد أن درج المصدرون الألمان وغيرهم من الأوربيين على بذل محاولات شديدة للاستيلاء علـى أسواق الشرق الأوسط، وعرضهم قروضاً على عملائهم فى المنطقة لآجال أطول من تلك التى يعرضها زملاؤهم البريطانيون.

F.O. 371/63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, From Campbell to Bevin 7 Aug 1947, p.5, Ibid, 371/69186, Economic policy towards Egypt Report by the Overseas Negotiations Committee Dec 1948, pp 7,9-10;

الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٧٢، أول مارس ١٩٥٤، النشاط المصرفى فى الشرق الأوسط ١٩٥٣، ص٦.

٢٠- F.O. 371/53352, Anglo-Egyptian Chamber of Commerce, oct 1946, p.6;

مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٠، عدد ٥ مايو ١٩٤٥، ص ٤٦٨.

Tignor : Decalonization, pp 486-487.

٢١- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٠، عدد ١١٧، ١١٨، أبريل /مايو ١٩٤٦ "الوقائع الاقتصادية الرئيسية فى مصر سنة ١٩٤٥ "المشكلة البارزة وصعوبات المرحلة الانتقالية، ص ٢٨؛ نفس المصدر، سنة ١١، عدد ١٢٩، أبريل ١٩٤٧ "بيان وزير المالية عن الميزانية الجديدة، ص١٦؛ مجلة مصر المالية، سنة ١٩، عدد ٨ مايو ١٩٤٩ "حول الاقتصاد العالمى " ص ١٧.

F.O 371/45267, file No 456, From war cabinet office, 23rd March 1945, United States trade Possibilities in Middle East, p 12,

مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، ص٦٠.

٢٢- F.O. 371/45267, file No 456, from war cabinet office, 23rd March 1945, United States possibilities in Middle East, pp 11-13; Ibid 371/63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, From Campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p 2.

٢٣- F.O. 371/45267, to campbell, 9 th july 1945, p 58; Ibid, 141/1222 Despatch from Ronald to F.O, 25, June 1947 p 7.

٢٤- F.O 371/45267, from Hilfax to campbell, 15th march 1945, pp 1-2, Ibid, Minute sheet, 8 march 1945, p 24, Ibid, from campbell to F.O 22 march 1945, p 26; C.o 732/87/10, Middle East Long Policy, Undated, p2, Ibid, Extract from conculsions of meeting of the war cabinet held in the prime Minister's Rome, House of Commons, 14, The July 1943. pp.1-2.

٢٥- مرفت صبحى : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، ص٥١.

٢٦- F.O 371/53355, Commercial Relation 1946, p 1, Ibid, 371/63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, from campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p2, 6; Ibid, 371/69129, Egypt Annual Report Economic, 1949, p 2.

٢٧- C.O, 732/87/10, Middle East Long Termpolicy, Undated, p 2

٢٨- هليموت مايشر: مصر وعالم البحر المتوسط فى الحرب العالمية الثانية دراسة لمركز تموين الشرق الأوسط، "فى" مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص ص ١٧٣-١٧٤.

٢٩- F.O, 141/1315, Summary Memorandum of Informal Conversation Relating to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington 23-30 oct 1947, p 5; Ibid, 371/61114, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Subversive activities in the Middle East, 1947, p 59.

٣٠- F.O, 141/1378, Middle East Development; Immediate objectives 1949, pp.7-8; F.R.U.S, 1949, Talks at Washington between the U.S and U.K on political and Economic Subjects Concerning The Near East, 4 April 1949, p 51;

مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٧، أغسطس /سبتمبر ١٩٤٨" أهداف إنجلترا التجارية ١٩٤٨، أحمد الشنتناوى، ص ٨٥٥، ملحق مضبطة مجلس النواب، جلسة ١٩، ١٤ مارس ١٩٤٩، تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية ٤٩/١٩٥٠ ص ٦٦٥.

٣١- ملحق مضبطة مجلس النواب، جلسة ٢٦، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧ يونية، ٢،٣،٤ يوليه ١٩٤٥ "تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع الميزانية للسنة المالية ٤٥/١٩٤٦، ص ١١٠٢.

٣٢- F.O, 371/53355, Extracts From a speech by the secretary for overseas trade, 7 th Nov 1946, p 1.

٣٣- Ibid, 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10 the Aug 1949, p 2; Ibid, Middle East Development, Immediate objectives, 1949, p 9.

٣٤- F.O, 141/1136, Note by Financial counsellor, British Embassy in Cairo, 17th May 1946, p 13.

٣٥- Ibid, 371/53355, Commercial Relations, 1946, p 1.

٣٦- F.O, 141/1136, Note by Financial Counsellor , British Embassy in Cairo 17 th May 1946, p 14.

٣٧- F.O, 141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, 1949, p 5.

٣٨- F.O, 371/ 68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of oct 27, 1947, pp 9-10, 13-14.

٣٩- Ibid, pp 5,9.

٤٠- Ibid, 371/102788, Meeting with the Anglo-Egyptian Chamber of Commerce on 21 st Jan 1953, to discuss trade with Egypt, pp 2-3.

فادية سراج الدين: الأبعاد السياسية لاتفاقية الأرصدة الإسترلينية ١٩٥٥، مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة، العدد ٦٤، يوليو ١٩٩٤، ص ص ٢٦٢، ٢٦٨.

٤١- فادية سراج الدين، المرجع السابق، ص ص ٢٧٥، ٢٧٧.

٤٢- F.O, 371/53355, Commercial Relations 1946, p 1; Ibid, Extracts from a speech by the secretary for overseas trade, 7th Nov 1946, p 1.

٤٣- الأهرام، ١٩٥٥/٢/١ "إعادة بحث العلاقات التجارية مع بريطانيا ودعمها"

٤٤- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١١، عدد ١، يناير ١٩٤٦ "البعثة التجارية البريطانية" ص٣٠؛ نفس المصدر، عدد ٦ يونيه/يوليه ١٩٤٦ "حول تقرير البعثة التجارية البريطانية" عبد المجيد الرمالى، ص ٦٩١؛ الأهرام ١٩٥٥/٢/١ "إعادة بحث العلاقات التجارية مع بريطانيا ودعمها".

٤٥- مجلة غرفة القاهرة سنة ١١، عدد٦، يونيه/يوليه ١٩٤٦ "تقرير البعثة التجارية البريطانية" ص٧١١، مرفت صبحى : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٨٢.

٤٦- الأهرام، ١٩٥٥/٢/١ " إعادة بحث العلاقات التجارية مع بريطانيا ودعمها".

٤٧- مجلة غرفة القاهرة سنة ١١، عدد ٦ يونيه/يوليه ١٩٤٦" تقرير البعثة التجارية البريطانية" ص ص ٦٩٣، ٧١٢.

٤٨- الاهرام ١/٢/ ١٩٥٥ ، " مقترحات البعثة الاقتصادية البريطانية"، وعدد ٩ مارس ١٩٥٥ "الصادرات البريطانية إلى مصر".

٤٩- فادية سراج الدين: المرجع السابق، ص٢٧٨.

٥٠- الأهرام ، ٩ مارس ١٩٥٥ "الصادرات البريطانية إلى مصر"

٥١- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١١، عدد١، يناير ١٩٤٦ "البعثة التجارية البريطانية" ص ص ٣٣-٣٨.

٥٢- نفس المصدر، ص٣٧.

٥٣- نفس المصدر، ص٣٠.

٥٤- الأهرام ، ١٩٥٥/٢/١ "إعادة بحث العلاقات التجارية مع بريطانيا"؛ فادية سراج الدين : المرجع السابق، ص٢٧٣.

٥٥- الأهرام، ١٩٥٥/٨/٣١ "حل مسألة الأرصدة حلاً نهائياً"؛ وعدد ١٩٥٥/٩/٢ "اتفاق الأرصدة وإلغاء حق الاستيراد".

٥٦- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٢، عدد ١٤٠، مايو ١٩٤٨ "حالة مصر الاقتصادية فى سنة ١٩٤٧ تقرير الغرفة التجارية البريطانية فى مصر" ص٨؛ نفس المصدر، سنة١٠، عدد ١١٧، ١١٨، أبريل/مايو ١٩٤٦ "تقرير الغرفة التجارية البريطانية سنة ١٩٤٥، ص ص ٣٤، ٣٥، مجلة غرفة القاهرة سنة ١٢، عدد ١ يناير ١٩٤٧، ص٨٠؛ الأهرام، ٢٣ مايو ١٩٥٥. "التبادل التجارى بين مصر وبريطانيا فى تقرير الغرفة التجارية البريطانية بالقاهرة.

٥٧- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٣، عدد ١٥٢، مايو ١٩٤٩، استعراض الاتفاقات المالية الثلاثة بين مصر وانجلترا، مذكرة وزير الخارجية المصرية، ص٤٩؛ مجلة غرفة القاهرة سنة ١٢، عدد ١ يناير ١٩٤٧، ص٨١.

٥٨- F.O, 371/63004, Annual Economic (A) report on Egypt 1946, fram campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p2; Ibid, 371/53355, Commercial Relations 1946, p 2.

٥٩- Ibid 371/53352, Report, Anglo Egyptian chamber of commerce, July 1946, p 5,

جمال الدين سعيد: التطور الاقتصادى فى مصر، الطبعة الأولى، مطابع رمسيس، الإسكندرية ١٩٥٤، ص٢٩٣، مرفت صبحى غالى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ص ص ٢٠-٢١.

٦٠- جاء هذا الاتفاق أساساً لإلغاء معظم رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على واردات مصر، عندما سمح لها بزيادة عدد الأصناف المستوردة، وكذلك مقدارها بنسبة ٥٠٪،وإعطائها الحق فى الترخيص باستيراد ما تراه من سلع كافة الدول باستثناء دول العملات الصعبة، التى كان لمصر بموجب الاتفاق الحق فى التعامل معها فى حدود المبالغ المخصصة للاستيراد من دول العملات الصعبة، لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : مجلة غرفة الإسكندرية سنة ٩، عدد ١٠٢، ١٠٣، يناير/ فبراير ١٩٤٥، خطاب

العرش..." ص٣٨؛ و "اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية، ص٤٦، مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٠، عدد١، يناير ١٩٤٥ "عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية" ص٢٥؛ الاقتصاد والمحاسبة، عدد ١٥، ١٥ أكتوبر ١٩٥١ "الغلاء.." محمد على رفعت، ص١٠؛ وعدد ١٧، ١٥ نوفمبر ١٩٥١ "مشكلة العملة الصعبة فى مصر" محمد على رفعت، ص ص ٦-٧.

٦١-البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٢ ، عدد ١ ، سنة ١٩٤٩ " الاتفاق المالى مع المملكة المتحدة، لسنة ١٩٤٩"، ص ١٣.

٦٢-الأهرام، ١٩٥٥/٨/٣١ "حل مسألة الأرصدة حلا نهائيا"

٦٣-F.O, 371/69186, Economic Policy Towards Egypt, Report by The overseas Negotiations Committee, Dec 1948, p.17.

مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٤، عدد١، ١٩٤٩، ص٨٢.

٦٤-F.O 371/102788, Meeting with the Anglo – Egyptian Chamber of Commerce on 21st jan 1953, to discuss trade with Egypt, p 4.



الفصل الثالث

محاولات الاستقلال النقدى وتعليق الأرصدة

واستمرار التبعية

الفصل الثالث

محاولات الاستقلال النقدى وتعليق الأرصدة واستمرار التبعية

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية واتجاه كل القوى السياسية المصرية للمطالبة بإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل، ظهر من بين المصريين من يرى أن استقلال وادى النيل من الوجهة السياسية أو القانونية الدولية لن يكون تاماً صحيحاً إلا إذا كان استقلالاً "عملياً" يدعمه ويسنده استقلال اقتصادى، خصوصاً أن هناك مسائل اقتصادية مهمة لا تكون مصر مستقلة تماماً بدونها؛ منها ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى، وتبعية البنك الأهلى لانجلترا، واحتكار انجلترا لمحصول مصر الرئيسى، ثم مسألة الأرصدة الاسترلينية. ومن هنا جاءت المطالبة بضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر باعتباره لا يقل شأناً عن الاستقلال السياسى، وإزالة كل عقبة تقف فى طريقه، ومحو كل شائبة تشوبه[1]، حتى لا يظل الاقتصاد القومى خاضعاً لعوامل خارجية لا تمت إليه بصلة[2].

وكخطوة أولى نحو هذا الاستقلال انضمت مصر فى عام ١٩٤٥ لصندوق النقد الدولى الذى أنشئ بموجب الاتفاقيات التى انتهى إليها فى المؤتمر الدولى للنقد الذى عقد فى "بريتون وودز" لإعداد وإقامة نظام مالى قصد به تمكين العالم من إعادة بناء اقتصادياته على أساس التجارة متعددة الأطراف بعد الحرب. وقد انحصرت مهمة صندوق النقد الدولى فى السعى لتمكين الدول، فى إطار السوق الرأسمالية العالمية، من تثبيت عملاتها وأسعار صرفها بالخارج، على أساس التعادل "قيمتها" مع الذهب والدولار الأمريكى[3].

وانضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى كان يعنى أنها قبلت قاعدة أخرى غير قاعدة الإسترلينى، بعد أن أصبحت قيمة الجنيه المصرى ثابتة بالذهب لا الإسترلينى، ومن ثم خروجها "أوتوماتيكيا"– ولو من الناحية النظرية – من منطقة الإسترلينى، كما أصبح الجنيه المصرى لا يتبع العملة الإنجليزية فى تقلباتها[4].

ولما كان انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى فى أعقاب الحرب لا

يضع حداً للعلاقة القوية بين الجنيهين المصرى والإنجليزى، واستقلال مصر المالى، باعتبار أن رصيد مصر النقدى ظل مقوماً بالإسترلينى، رغم أنها أصبحت رسمياً بانضمامها إلى الصندوق على قاعدة الدولار الذهبى، لذا تقرر الخروج من منطقة الإسترلينى وتصفية الأوضاع الخاصة بالأرصدة الإسترلينية، وتعديل نظام الغطاء النقدى، وإيجاد بنك مركزى تكون له من السلطة والإقدام والمكانة ما يمكنه من الإشراف على توجيه سياسة الائتمان الداخلى.

وقد استغلت مصر توقيع أول اتفاق مالى حول الأرصدة الإسترلينية مع بريطانيا فى ٣٠ يونية ١٩٤٧، وتفاهمت معها على الخروج من منطقة الإسترلينى – الذى أعلن عنه فى ١٥ يولية ١٩٤٧– بعد أن أدركت من خلال المباحثات التمهيدية للاتفاق أن مركز بريطانيا الاقتصادى لم يعد يسمح لها بالقيام بالدور الرئيسى الذى كانت تلعبه سابقاً فى الاقتصاد العالمى، وأنها فى وضع لا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه منطقة الإسترلينى كما كان الحال قبل الحرب، خاصة بعد أن اتجهت إلى تجميد الأرصدة المدينة بها لدول المنطقة، والوفاء بها على آجال طويلة وفى شكل سلع لا نقد، الأمر الذى يضع نهاية لاستفادة مصر بمزايا السحب من أرصدتها الإسترلينية دون قيد، فى الوقت الذى كانت لا تحصل فيه على العملات الصعبة إلا بالقدر الذى توزعه الحكومة البريطانية. مما يتجمع لديها من العملات على بلاد المنطقة – وإن كانت بريطانيا قد أسقطت هذا الحق بإلغاء مجمع العملات الصعبة ابتداءً من ١٥ يولية ١٩٤٧ – أما خروجها من المنطقة فسيمكنها من عقد الاتفاقات المباشرة مع الدول المختلفة، وزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية، بعد أن يصبح من حقها تحصيل قيمة صادراتها مباشرة، حتى من بريطانيا، هذا علاوة على حصولها من المملكة المتحدة على مبالغ من الأرصدة المجمدة التى سيسمح بالإفراج عنها سنويا، والاستفادة من حرية تداول الجنيه الإسترلينى(٥).

والجدير بالذكر أن قرار خروج مصر من منطقة الإسترلينى لم يلق قبول كل المصريين، بل عارضه البعض، بعد أن تأثرت التجارة المصرية مع بلاد الكتلة ودول العملة الصعبة بعد الخروج من المنطقة بدرجة دفعت البعض – ومنهم مسئولون بوزارة المالية – إلى المطالبة بالعودة السريعة إلى الكتلة بعد الانفصال الرسمى عنها، حتى يمكن للتجارة المصرية أن

تنشط مع مجموعة الدول التى اتخذت الإسترلينى أساساً لمعاملاتها التجارية، علاوة على البلاد الغنية بالإمبراطورية البريطانية، وحتى يمكن الحصول على قدر أوفى من الدولارات والعملات الصعبة الأخرى[٦]. وقد اعتبر هؤلاء أن العودة إلى الكتلة لا تعرقل مسيرة مصر نحو الاستقلال المالى، لأن من بين الدول المنضمة لكتلة الإسترلينى بلاداً مستقلة تماماً سياسياً ومالياً كالبرتغال والدانمرك وغيرها[٧].

وربما كان هذا وراء ذهاب الدوائر البريطانية إلى أن القرار المصرى المتسرع بترك منطقة الإسترلينى كان خطأ كبيراً باعتراف المصريين وأنهم يأملون فى التراجع عنه، لكن الحكومة الحالية غير قادرة على التقدم بطلب لقبولها بالمنطقة من جديد حفاظاً على ماء وجهها ومكانتها[٨]، هذا فى الوقت الذى أعربت فيه صحيفة التايمز البريطانية عن أملها فى ألا يكون انسحاب مصر من عضويتها فى الكتلة الإسترلينية انسحاباً دائماً[٩]، بينما ذهبت صحيفة الإيكونومست إلى أن الباب سيظل مفتوحاً على مصراعيه أمام مصر للعودة المتوقعة إلى منطقة الإسترلينى[١٠].

وبينما كان خروج مصر من منطقة الإسترلينى قد وجد معارضة من بعض المصريين، وتشكيكاً إنجليزياً فى إمكانية استمرار مصر خارج المنطقة، وتوقع عودتها إليها إن آجلا أو عاجلاً، اهتمت الدوائر الحكومية المصرية بالدفاع عن قرار ترك المنطقة، والذى اعتبرته ضرورة اقتضتها مصلحة مصر القومية العليا، وبأنه جاء متأخراً، بعد أن فكت دول كثيرة – كالدانمرك، والسويد – ارتباطها بالإسترلينى والذى حان الوقت أمام مصر لأن تتحرر منه، حتى تتمكن من تحصيل قيمة صادراتها من العملات الصعبة، والتى تحتاج الاستفادة القصوى بها فرض رقابة على النقد بما فيها الجنيهات الإسترلينية، وما سيترتب على ذلك من التأثير فى تحويل الإسترلينى آلياً إلى العملة المصرية بأذونات الخزانة البريطانية فى البنك الأهلى[١١].

وقد أدى خروج مصر على منطقة الإسترلينى، وفرض رقابة على النقد بما فيها الإسترلينى إلى توقف التحويل الآلى بين العملتين المصرية والبريطانية على أساس سعر الصرف الثابت، وتوقف حرية المدفوعات بين البلدين، بعد أن أصبح الإسترلينى بالنسبة للعملة المصرية عملة أجنبية نادرة سعت مصر إلى الاستغناء عنها فى التسويات الدولية[١٢].

ولتعزيز استقلال النقد المصرى عن نظيره الإنجليزى أقدمت الحكومة على تغيير نظام الغطاء النقدى للعملة المصرية، وإحلال أذونات الخزانة المصرية محل أذونات الخزانة البريطانية فى تغطية أوراق البنكنوت التى تُصْدَر لتمويل محصول القطن أو لسد حاجات التداول، ووقف تزايد السندات البريطانية، وذلك بموجب القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٨، الذى أنهى العمل بنظام الغطاء المتبع منذ أكتوبر ١٩١٦، عندما قضى بأن تغطى سندات الخزانة المصرية نسبة ٥٠٪ من غطاء ما يصدر من بنكنوت، والذى كان يغطى بالذهب، أما الـ ٥٠٪ الأخرى والتى كانت تغطى بأوراق مالية فقد أقر القانون بأن تغطى بسندات حكومية، أو سندات تضمنها الحكومة، أو أذونات على الخزانة المصرية[١٣].

ولدعم الغطاء النقدى للجنيهات المصرية اتجهت الحكومة لشراء كميات من الذهب والصكوك المقومة بالذهب، حتى بلغ ما اشترته منها حتى منتصف ١٩٥١ ما قيمته ٥٠ مليونا من الجنيهات، أودع منها ٢٢ مليونا من غطاء الإصدار، و ٢٠ مليونا مقابل إخراج ما يعادلها من أذونات بريطانية[١٤] خاصة بعد أن اقتنعت الحكومة بأن استقلال الجنيه المصرى لا يكون بإحلال أذونات الخزانة المصرية محل أذونات الخزانة البريطانية فى غطائه، بل بالاستعاضة عن هذه وتلك بذهب أو بعملات قابلة التحويل إلى ذهب[١٥]. ولهذا ارتفعت نسبة الذهب إلى جملة غطاء البنكنوت المصرى من ٤٪ فى آخر ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٥٪ فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ و٢١٪ فى يونية ١٩٥١، وفى المقابل تراجعت نسبة السندات والأذونات البريطانية من ٨٨,٣٪ فى آخر ديسمبر ١٩٤٧ إلى ٦٣٪ فى آخر ديسمبر ١٩٥٠ ثم ٥٠,٣٪ فى يونية ١٩٥١[١٦].

ولما كان الاستقلال النقدى بل والاقتصادى لأى بلد لا يقوم إلا فى وجود بنك مركزى ذى سلطة وإقدام ومكانة تمكنه من الإشراف على توجيه سياسة الائتمان الداخلى، فقد تعالت الأصوات المطالبة فى أعقاب الحرب بإنشاء بنك مركزى مصرى، والذى اعتبر عدم وجوده منذ فترة سبباً فى التضخم النقدى الذى أصاب البلاد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتزايد الأرصدة الإسترلينية، بعد أن اتخذت انجلترا من البنك الأهلى المصرى أداة طيعة لنيل قروض من مصر دون أن يكون لها رأى فى منحها، مما يعنى أن الحاجة إلى بنك مركزى يعمل تحت إشراف الحكومة ولصالح مصر وحدها

دون تدخل أجنبى أصبحت لا تحتمل الإرجاء، وذلك للقيام على مراقبة النقد وتوجيهه الوجهة الصحيحة صوناً للائتمان واستقراره، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى[١٧].

لهذا طرحت فى أعقاب الحرب فكرة إعادة النظر فى تنظيم العلاقات بين الحكومة المصرية والبنك الأهلى المصرى، كما طرحت فكرة إنشاء بنك جديد أو تحويل أحد البنوك الأخرى العاملة فى مصر إلى بنك مركزى[١٨]، حتى وقع الاختيار قبل نهاية ١٩٥٠ على البنك الأهلى ليحول إلى بنك مركزى[١٩]، وتم التوصل معه فى العام التالى إلى اتفاقية تجعل أمر الجنيه المصرى فى مصر لا فى بريطانيا، وعندئذ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ يجعل البنك الأهلى بنكا مركزيا للدولة لتتحقق بذلك الأمنية التى طالما رددها المصريون فى كل مناسبة بعد الحرب العالمية الثانية[٢٠].

وبتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى تكونت له لجنة عليا تختص بشئون النقد والائتمان المصرفى برئاسة وزير المالية، كما ألزمت البنوك التجارية العاملة فى مصر بأن تحتفظ لديه – بصفته بنكاً مركزياً – برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من ودائع بدون فوائد[٢١]، هذا علاوة على اعادة النظر فى سياسة الغطاء النقدى، حتى تغطى كل زيادة فى الإصدار إما بالذهب أو بالأوراق القابلة للصرف بالذهب (كالدولار الأمريكى) أو بالأوراق المصرية، ومن ثم وقف استخدام الإسترلينى لضمان أية زيادة فى الإصدار[٢٢].

وهكذا اتخذت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية سلسلة من الإجراءات لفصم عرى الارتباط بين العملتين المصرية والإنجليزية بدءاً من الانضمام إلى صندوق النقد الدولى، ومروراً بالإعلان عن الخروج من منطقة الإسترلينى، وتغيير الغطاء النقدى، وانتهاءً بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى بنك مركزى فى أوائل الخمسينيات. ولما كانت هذه الإجراءات قد تمت والاقتصاد المصرى ما يزال يخضع فى جوهره للاقتصاد البريطانى، بحكم احتفاظ بريطانيا بمعظم احتياطى مصر النقدى فى شكل أرصدة إسترلينية بلندن، واعتماد مصر بشكل أساسى على الأسواق البريطانية فى بيع أهم حاصلاتها الزراعية "القطن"، لهذا كان الإصلاح النقدى فى مصر، واستكمال فصل الجنيه المصرى عن الإسترلينى، يقتضى التوصل إلى حل نهائى لمشكلة الأرصدة الإسترلينية، ووضع حد للاعتماد

المتزايد على السوق البريطانية فـى تسويق الأقطـان المصريـة، بـل وإجـراء تغيير شامل لبناء الاقتصـاد المصـرى.

الأرصدة الإسترلينية بين التجميد والتحرير:

طرحت مسألة الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت لمصر لدى بريطانيـا فى الحرب العالمية الثانية نفسها على عدة مستويات من أجل إيجـاد حـل لهـا يرضـى طرفيها، ويخدم تحرير التجارة من القيود التـى فرضـت عليهـا زمـن الحـرب، ولهـذا تحولـت قضيـة الأرصـدة المصريـة البريطانيـة إلـى قضيـة مصرية بريطانية أمريكية.

فقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها بـدأ المصـريـون يبحثـون عن حلول لمشكلة الأرصدة، حتى أن أحد نواب البرلمان المصرى - إبراهيم بيومى مدكور - ذهب إلى أن المرحلة التى تعيشها البـلاد والتـى تقـرر فيهـا المصائر السياسية والاقتصادية تقتضى وضع حد للأرصدة الإسترلينية التـى تزداد عاما بعد عام، وإيجاد حل لها قبـل نهايـة عـام ١٩٤٥، لتضييـق دائـرة المساومة إن دعا الأمر إلى ذلك مستقبلا[٢٣]، كذلك ذهبت لجنة الشئون المالية بمجلس النـواب إلـى ضـرورة الدخـول فـى مفاوضـات مـع بريطانيـا حـول الأرصدة لبحث كيفيـة تسـويتها، والحـد مـن زيادتهـا، وذلـك بإقنـاع بريطانيـا بضرورة موافاة مصر بجانب من الذهب وفاءً لبعض الأرصدة، للمساعدة فى الاستقرار الاقتصادى وزيادة نسبة غطاء النقد، والتنـازل عـن الأصـول التـى تمتلكها فى مصر سداداً لجانب من الأرصـدة - كأسهم قناة السويس - ودفعها لحصـة مصـر فـى صنـدوق النقد الدولـى، ثـم وقـف إجـراءات تدبـير السـلـع والخدمات للقوات الأمريكية فى مصر بالإسترلينى، ليؤدى ثمنها مباشرة إلـى مصر بالدولار الأمريكى، والعمل على تعديل الميزان التجـارى المختـل مـع بريطانيا، وخصم قيمـة مـا يسـتورد مـن بريطانيـا مـن الأرصـدة، خاصـة أن الحرب قد انتهت وأصبـح حتمـا علـى مصـر أن تجـدد قوتهـا الإنتاجيـة التـى أجهدت إجهاداً شديداً خلال سنى الحرب، وأن تعود بحياتهـا الاقتصاديـة إلـى وضع يقربها من الثبات والاستقرار[٢٤].

ولما كانت ظروف بريطانيا فى أعقاب الحرب لا تسمح لهـا بـالتصدير إلى الدول الدائنة خصماً من قيمـة الأرصـدة، إمـا لأن إنتاجهـا لـم يصـل إلـى الدرجة التى تسمح له بمقابلة الطلب المتزايد عليه بعد الحرب رغم تحوله من

أغراض الحرب إلى السلم، وإما لأنها اتجهت إلى تكثيف صادراتها لدول العملات الصعبة، حتى يتوفر لها النقد الذى يسهل من مهمتها فى الاستيراد من خارج امبراطوريتها، فقد اتجهت إلى الحد من حقوق الدول الدائنة فى السحب من أرصدتها، وبخاصة العملات الصعبة – طبقا لنظام مجمع الدولارات Pool – وذلك من خلال تجديد اتفاق العملة الصعبة الذى كانت قد وقعته مع مصر فى أول سنة ١٩٤٥، والذى جدد أكثر من مرة حتى توقف العمل به فى ١٥ يولية ١٩٤٧، والذى بموجبه حصلت مصر على عملات صعبة بما قيمته ٣٢،٠٢٦،٠٠٠ جنيه مصرى[٢٥].

وقد ارتبط وقف العمل بمد اتفاقات العملة الصعبة فى منتصف يولية ١٩٤٧ بتوصل الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية إلى اتفاق بشأن الأرصدة، بعد أن التزمت الأخيرة أمام الولايات المتحدة الأمريكية حال التوقيع على القرض الإنجليزى الأمريكى بتسوية مشكلة الأرصدة الإسترلينية، على الرغم من عدم استعدادها لذلك، حتى أن إحدى الصحف الإنجليزية "التايمز" ذهبت إلى أن مشكلة الأرصدة الإسترلينية قد ازدادت تعقيداً بما فرضه عقد القرض الأمريكى من الوفاء بها على بعض الأسس التى لا تتفق مبادئها مع الظروف السياسية والاقتصادية القائمة[٢٦].

وقد جاء تدخل الولايات المتحدة لحل مشكلة الأرصدة الإسترلينية فى إطار مساعيها لتحرير التجارة العالمية. وتخليصها من القيود التى فرضت عليها إبان الحرب، والعمل على إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد البريطانى حتى تجد السلع الأمريكية فرصاً أكبر للتوزيع فى الأسواق البريطانية. ولهذا وافق الكونجرس الأمريكى على منح بريطانيا قرضاً قدره ٣٧٥٠ مليون دولار، يسدد على خمسين عاماً ابتداءً من أول عام ١٩٥٢ وبفائدة لا تتجاوز ٢٪، فى مقابل تعهد بريطانيا بإلغاء جميع القيود المفروضة على التبادل النقدى أو التجارى مع بلاد منطقة الإسترلينى (بما فيها مصر) وذلك فى غضون عام من التصديق على القرض، مما يعنى أن تكون الأرصدة الإسترلينية معدة للتداول العادى فى جميع المناطق دون تمييز اعتباراً من ١٥ يوليو ١٩٤٧، إلا إذا أرجئ هذا باتفاق آخر بعد الاستئناس برأى الولايات المتحدة[٢٧].

ولما كانت السياسة الأمريكية إزاء مصر فى أعقاب الحرب تقوم على توسيع نطاق تجارتها مع مصر، والاستفادة من ظروف الحرب، وما لحق بمكانة بريطانيا فى مصر من اضمحلال، لذا واصلت الضغط على بريطانيا

لحل مشكلة الأرصدة بما يساعد على فتح الطريق أمام السلع الأمريكية إلى السوق المصرية، وزيادة حجم تجارة مصر مع الولايات المتحدة، ولهذا عندما تراجعت بريطانيا عن مبدأ قابلية تحويل الإسترليني إلى عملات أخرى بعد فترة وجيزة من العمل به لم تتجاوز خمسة أسابيع - ١٥ يولية/ ٢١ أغسطس ١٩٤٧ - أعلنت الولايات المتحدة عن مواصلة الدراسة لحل مسألة الأرصدة، وأنه لا يمكن الجزم بأن الكونجرس الأمريكى سيعفى المملكة المتحدة من التزاماتها، ولذا ستظل المسألة باقية على ما كانت عليه موضوعاً للبحث بين المدين ودائنيه(٢٨).

هذا فى الوقت الذى واصلت فيه الولايات المتحدة تقديم يد العون لبريطانيا من خلال مشروع مارشال حتى تقبل بالعودة إلى تحويل الإسترلينى إلى العملات الأخرى، فى الوقت الذى أثارت فيه موضوع الأرصدة بمؤتمر وزراء مالية بريطانيا وأمريكا وكندا الذى عقد بواشنطن فى سبتمبر ١٩٤٩، حتى أن البيان الختامى للمؤتمر والذى أكد على تضافر جهود الدول الثلاث لتحسين وضع إنجلترا الاقتصادى على المدى البعيد، قد تناول مسألة أرصدة الدول الدائنة لبريطانيا، وذهب إلى أن ظروف بريطانيا الاقتصادية عندئذ لا تسمح بمواجهتها، مما أثار مخاوف المصريين من أن تكون بريطانيا قد استندت لمقررات هذا المؤتمر وأضمرت سوءاً للأرصدة الإسترلينية المجمدة لديها، والتى لمصر جزء كبير فيها(٢٩). ثم أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع الخمسينيات لبريطانيا بضرورة إنهاء مسألة الأرصدة الإسترلينية، بدعوى أن العالم على أبواب حوادث خطيرة تقتضى حسمها، ولو بإقناع بريطانيا لأصحاب المصارف الأمريكية بمساعدتها فى تصفية حسابات الإسترلينى المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية من أجل مصلحتهما معاً(٣٠).

وأثناء المفاوضات المصرية البريطانية لتسوية الأرصدة فى مطلع الخمسينيات لمّحت الولايات المتحدة لبريطانيا بضرورة التوصل إلى تسوية شاملة للأرصدة الإسترلينية مع مصر، عندما أكدت لها أن مصر لأسباب سياسية واستراتيجية يجب أن تعامل معاملة خاصة تماماً دون غيرها من الدول الدائنة الأخرى كالهند، واستراليا، فى الوقت الذى رفضت فيه حضور المفاوضات المالية المصرية البريطانية التى جرت من أجل التوصل إلى اتفاق أرصدة لسنة ١٩٥٠، لا بالمراقبة أو المشاركة حتى لا يضر ذلك

بسمعة وشعبية الولايات المتحدة فى العالم العربى، ما لم يكن الاتفاق فى صالح مصر[٣١]. وتواصلت بعد ذلك الضغوط الأمريكية على بريطانيا حتى قبلت التفاوض مع مصر لتسوية مسألة الأرصدة الإسترلينية بشكل نهائى فى سنة ١٩٥٥[٣٢].

وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت اهتماماً بحل مسألة الأرصدة الإسترلينية، ولاسيما المصرية، لا يقل عن اهتمام الدول ذات الشأن بها، لصلة الأرصدة الوثيقة بسير التجارة العالمية، التى أصبحت أمريكا مع نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر على جزء كبير منها[٣٣].

وبينما كان الأمريكان يدفعون بريطانيا لتسوية الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت عليها إبان الحرب، والتى كان للهند منها ١٤٠٠ مليون جنيه ومصر ٤٥٠ مليون جنيه، كان البريطانيون يتجهون صوب تسوية الأرصدة مع مصر حتى يتجنبوا الدخول فى حرب اقتصادية معها، قد تؤدى بهم إلى دفع نفقات قواتهم بمنطقة القناة، وقيمة وارداتهم من مصر، وفى مقدمتها القطن بالدولار وكذلك تجنبا لأن تحذو مصر حذو الهند فى الخصم على أرصدتها الإسترلينية بإنجلترا بدرجة لا تتناسب مع احتياطيات إنجلترا المخصصة لتسوية حساباتها الدولية، وبشكل يفوق مقدرة بريطانيا العظمى المالية[٣٤].

لهذا كان على بريطانيا البدء فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لتسوية الأرصدة على الأسس المتفق عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تمحورت حول التمييز بين أرصدة قابلة للتحويل إلى عملات أخرى للاستخدام فى العمليات الجارية، وأخرى تحول إلى أية عملة بالتقسيط على سنوات تبدأ من سنة ١٩٥١، وثالثة تخفض وتحذف كمساهمة فى تسوية ديون الحرب وما بعدها[٣٥]. وفى هذا إشارة ضمنية للدول الدائنة للقبول بالتنازل عن جزء من أرصدتها فى مقابل تحقيق تسوية للأرصدة.

وربما كان هذا وراء الحملات المنظمة التى خاضتها الدوائر السياسية والصحفية البريطانية للمطالبة بإلغاء الأرصدة أو تخفيضها كلما قررت الحكومتان البريطانية والمصرية الدخول فى مفاوضات لبحث مسألة الأرصدة، من أجل التوصل إلى اتفاق جديد بشأنها أو تمديد أجل الاتفاق القائم، فى محاولة للتأثير فى مواقف ومعنويات المفاوض المصرى وإقناعه

بالتنازل عن جزء من ديون مصر لدى بريطانيا.

وقد بدأت هذه الحملات فى سنة ١٩٤٦ عندما شرعت الدوائر السياسية والصحفية البريطانية فى إطلاق التصريحات والدعاوى المطالبة بإلغاء الأرصدة أو تخفيضها، حتى أن المانشستر جارديان رغم اعترافها بأحقية الدائنين فى الأرصدة، ذهبت إلى أن ظروف بريطانيا عندئذ لا تسمح لها بتسديدها إلا فى حدود خاصة أن هذه الأرصدة تعادل ستة أضعاف المبالغ التى اقترضتها بريطانيا بعد الحرب(٣٦). أما وزير المالية البريطانى – المستر دالتون – فقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما أكد على أن الأرصدة الإسترلينية عبء على بريطانيا لا يقره العدل ولا سند حقيقى له، وأن حلها يتوقف على قبول الدول الدائنة بالتنازل عن بعضها، وقد بلغ تمسك الوزير البريطانى بمبدأ التخفيض حد أنه هدد الدول التى ترفضه بالإبعاد من منطقة الإسترلينى، بما سيترتب على ذلك من عزلها اقتصاديا عن أسواق المنطقة والمناطق الأخرى(٣٧)، هذا فى الوقت الذى نادى فيه البعض – وعلى رأسهم الاستعمارى الشهير تشرشل – بوجوب إلغاء الأرصدة بقرار من جانب الحكومة البريطانية، ودونما رجوع إلى الدول صاحبتها(٣٨).

وقد استند البريطانيون فى المطالبة بخفض الأرصدة وإلغائها إلى مجموعة من الحجج التى رأوها قوية لدعم موقفهم، منها أن الأرصدة ما هى إلا جزء من المساهمة فى المجهود الحربى لضرب الفاشية والنازية لترسيخ أسس الديمقراطية فى العالم(٣٩)، وهذا ما جعل وزير المالية البريطانى – هيودالتون – يصرح فى مجلس العموم البريطانى – ٢٠ فبراير ١٩٤٧ – بأنه سيؤخذ فى الاعتبار عند التفاوض حول الأرصدة الإسترلينية الجهود الحربية النسبية لجميع الدول(٤٠)، بمعنى أن كل دولة من الدول الدائنة التى كانت متضامنة فيما بينها بحكم انتمائها لمنطقة الإسترلينى ستساهم بجزء من أرصدتها فى الحرب، وهذا الجزء سيتفاوت بتفاوت دورها فيها. أما الحجة البريطانية الثانية لإلغاء أو تخفيض الأرصدة فتمثلت فى ادعائهم أن السلع والخدمات التى قدمت لقوات الحلفاء جاءت بأسعار مرتفعة أكثر مما ينبغى، وأن المصريين حققوا ثروات طائلة من وراء ذلك، وهذا ما يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تسوية الأرصدة المصرية(٤١).

ولما انتقلت هذه الحجج من مجرد التلميح والتصريح فى المحافل والصحف البريطانية إلى أن أصبح يرددها وفد التفاوض البريطانى فى

مباحثاته مع الوفد المصرى حول الأرصدة، أدرك وفد التفاوض المصرى ومن ورائه الكتاب والصحفيون المصريون أن من واجبهم العمل على دحض الحجج البريطانية سواء على مائدة المفاوضات أو تحت قبة البرلمان، أو على صدر صفحات الصحف، ولهذا قامت فى وجه الحملة الإنجليزية الداعية إلى إلغاء الأرصدة أو تخفيضها حملة مصرية مضادة تؤكد على تمسك مصر بحقها الكامل فى الأرصدة والرافض لأى إلغاء أو خفض لها، حتى أن الموقف المصرى اعتبر أن التمسك بأى من الفكرتين لن يؤدى إلا إلى إفساد أية محاولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا[٤٢].

ولم يقف المصريون عند هذا الحد بل اهتموا بتفنيد بطلان حجج ومزاعم بريطانيا والرد عليها، ودحض المطلب البريطانى الخاص بخفض الأرصدة باعتبارها دين حرب بين شريكين فيها للقضاء على النازية والفاشية التى كانت تهددهما بالفناء، بدعوى أنه من العبث القول بأن مصر يجب أن تشارك فى نفقات حرب لم تخضها ولم تجن من ورائها مغنماً، كما أنه من العبث أن يقال بأن مصر يجب عليها أن ترد جزءاً من نفقات الدفاع عنها[٤٣]، لأن مصر لم تكن طرفا فى الحرب، كما أنها ظلت طوال سنواتها على الحياد، وإذا كانت قد هوجمت فإن الهجوم عليها كان بسبب وجود القوات البريطانية على أراضيها، والتى خاضت الحرب ليس دفاعاً عن مصر، ولكن دفاعا عن مصالحها وكيان إمبراطوريتها ضد الفاشية والنازية التى احتضنتها فى يوم من الأيام[٤٤]. ومع ذلك ساهمت مصر فى الحرب بمجهود تجاوز التزاماتها فى معاهدة ١٩٣٦، حتى أنها قدمت منحاً وإعانات وإعفاءات جمركية وصلت قيمتها أرقاما خيالية لخدمة القوات البريطانية فى مصر، فى الوقت الذى سلمت فيه مساحات شاسعة من الأراضى الحكومية للقوات البريطانية بدون مقابل، ناهيك عن التسهيلات الضخمة التى منحت لتصدير مقادير هائلة من المواد الغذائية المصرية لخدمة المجهود الحربى للحلفاء[٤٥].

أما عما كان يردده الجانب البريطانى بشأن خفض الأرصدة بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات التى قدمت لقوات الحلفاء إبان الحرب بدرجة أدت إلى زيادة حجم الأرصدة، وزيادة ثروات المصريين، فقد ذهب الجانب المصرى إلى عدم صحة هذا الإدعاء لأن قرارات الاستيلاء التى اتخذت فى بداية الحرب لم تنتفع بها إلا السلطات البريطانية التى وضعت يدها على سلع

كثيرة بأسعار محدودة، حتى أنها كثيراً ما أعادت بيعها للحكومة المصرية بأسعار أعلى بكثير مما اشتريت به(٤٦). أما الارتفاع الذى بدا واضحاً فى الأسعار فى سنوات الحرب الأخيرة، فقد تسبب فيه الإنجليز أنفسهم الذين كانوا وراء التضخم الهائل فى النقد المصرى، والطلب المتزايد على السلع المصرية، رغم قلة المعروض منها بسبب محدودية الإنتاج وتوقف الواردات، ومع ذلك فإن المجتمع المصرى بكل شرائحه قاسى أضعاف ما قاسته القوات البريطانية فى مصر من الغلاء الذى زاد سواد المصريين فقراً على فقر(٤٧).

كذلك أكد الجانب المصرى على أن ظروف الحرب لم تؤد إلى إثراء المصريين على حساب بريطانيا - كما يردد البريطانيون - وإذا كانت قد ساهمت فى إثراء فئة قليلة من المصريين والأجانب، بشكل زاد من حدة الفروق الطبقية، فإنها أهلكت بنية مصر الأساسية؛ بسبب تزايد الضغط عليها من قبل قوات الحلفاء، حتى أن المصانع والطرق والكبارى وخطوط السكك الحديدية أصيبت بضرر بالغ إبان الحرب بسبب تزايد هذا الضغط ووقف عمليات الصيانة والتجديد، هذا فى الوقت الذى هبطت فيه القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية فى ظل عدم انتظام الدورة الزراعية ونقص واردات الأسمدة. وبذلك تكون مصر قد تحملت الكثير بسبب الحرب، وأن الأرصدة التى تكدست لحسابها فى لندن ما هى إلا مقابل لثمن قاس دفعه المجتمع المصرى، ولاسيما طبقاته الفقيرة(٤٨).

وعلى هذا الأساس طالب الجانب المصرى بريطانيا برد أرصدة مصر بلا مساس بكميتها أو تغيير فى قيمتها(٤٩) لتجديد أدوات الإنتاج والنقل التى استهلكت، وسد النقص فى حاجة الاستهلاك، وإتمام ما عطلته الحرب من مشروعات ضرورية، ورفع مستوى معيشة الشعب على وجه العموم.

وفوق هذا راح المصريون يطرحون حلولا لاستهلاك أرصدتهم الإسترلينية لدى بريطانيا، وذلك بالسحب عليها سنة بعد أخرى، والحرص على أن يكون هناك عجز مستمر فى ميزان المدفوعات مع بريطانيا، وإذا تأثر هذا بخروج بريطانيا على تقاليد سياستها الخاصة بحرية التجارة، وإشرافها على صادراتها فى أعقاب الحرب(٥٠)، فلا أقل من ضرورة تمسك المصريين بتخلى بريطانيا ورعاياها عما يتملكونه فى مصر من أوراق مالية، فى مقدمتها أسهم قناة السويس، والمؤسسات التى تباشر نشاطها فى

مصر[٥١]، لأنه من التناقض البين أن يكون الإنجليز مدينين لمصر وممتنعين عن دفع ديونهم لها، فى حين أن لهم بها شركات ومشروعات تعمل وتربح، ففى إمكانهم إذا صدقت نياتهم أن يتنازلوا عن أسهم هذه الشركات وفاء بديونهم [٥٢].

وقد أثار هذا المطلب الأخير مخاوف البريطانيين على مصالحهم بمصر والتى خشوا من تعرضها للتأميم أو المصادرة استيفاءً للديون، حتى أن الدوائر البريطانية أعلنت أن الصراع حول الأرصدة بين الدول الدائنة وبريطانيا المدينة، لن يسفر إلا عن تنشيط حركة سافرة فى البلاد الدائنة مغزاها الاستيلاء على الممتلكات البريطانية[٥٣].

على أية حال، فى هذا الجو بدأت أولى جولات المفاوضات الخاصة بالأرصدة الإسترلينية بين مصر وبريطانيا بالقاهرة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٧، ثم نقلت بعد ذلك إلى لندن، وانتهت بعد أقل من شهر إلى اتفاق مؤقت يقضى بالإفراج عن ٢٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى حتى نهاية ديسمبر ١٩٤٧، وعلى أن يعاد خلال هذه المدة البحث بين الطرفين عن التوصل إلى اتفاق آخر للأرصدة تكون مدته أطول[٥٤].

وكان الجانب البريطانى فى المفاوضات يؤثر التوصل إلى اتفاق نهائى أو أطول أمداً بشأن الأرصدة التى طالب بتخفيضها، بيد أن الجانب المصرى الذى أبى إلا أن يتمسك بالأرصدة كاملة، أبدى عدم استعداده لعقد اتفاق طويل المدى بدعوى أنه ليس من مصلحة مصر وضع اتفاق نهائى لتصفية الأرصدة فى وقت كان فيه الموقف المالى الدولى ما زال غامضا، وميزان المدفوعات البريطانى مرتبكا بشكل قد يؤدى إلى إثارة مسألة خفض الديون لضعف مقدرة بريطانيا المالية، ثم عدم وجود متسع من الوقت لحل كثير من المسائل الشائكة التى طرحها كلا الطرفين وفى مقدمتها تخفيض الأرصدة، وسعر الفائدة على الدين المجمد، وتسوية المسائل الفنية الناشئة عن نقل مسئولية مراقبة النقد إلى السلطات المصرية، ووضع أساس سليم للتجارة المصرية[٥٥].

وقد اختلفت المواقف حول هذا الاتفاق، فبينما كان له معارضوه ممن وجهوا له انتقادات وعلى رأسهم حزب الوفد الذى كان عندئذ خارج السلطة، وبنى معارضته للاتفاق على أساس أنه جاء جزئيا، ولم تعط الحكومة إبان

التفاوض بشأنه لنفسها فرصة لبحث موضوع تسديد ديونها لدى بريطانيا بالكامل[٥٦]، فقد كان هناك من أيدوه واعتبروه أفضل ما يمكن الحصول عليه عندئذ لضيق الوقت، ولأن المسائل الاقتصادية لا تسوى بالطريقة التى تسوى بها المسائل السياسية لأنها تتطلب قدراً أكبر من المرونة والاعتراف بالأمر الواقع، وأنه إن لم يكن مرضيا للغاية فهو يعطى – على الأقل – للبلاد مزايا جزئية لها قيمتها فى مقدمتها، إتاحة الفرصة لاستيراد الضروريات التى تدفع البلاد نحو زيادة الإنتاج، وسد النقص فى حاجتها من المواد الغذائية[٥٧]، ولهذا اعتبره وكيل وفد التفاوض المصرى (محمود درويش) "حدثاً فريداً فى تاريخ مصر الحديث سيترتب عليه من الآثار البعيدة ما يجل عن الحصر"[٥٨]. هذا فى الوقت الذى ذهبت فيه الصحف البريطانية إلى أن مصر قد خرجت من المفاوضات بنصيب من الربح، وأن بريطانيا كانت معها أسخى كثيراً مما توقعه الجميع فى ظل ظروفها الحرجة، لأن المبلغ الذى تقرر الإفراج عنه أكبر من أن تطيق بريطانيا تحمله[٥٩].

وقبل انتهاء اتفاق يونية ١٩٤٧ دخلت الحكومتان المصرية والبريطانية فى مفاوضات دامت أربعة أسابيع وانتهت إلى اتفاق مالى مؤقت آخر فى ٥ يناير ١٩٤٨ ولمدة عام (ينتهى فى آخر ديسمبر ١٩٤٨)، جاء على غرار الاتفاق السابق، وإن كان قد تضمن بعض التعديلات التى فرضتها الظروف المتغيرة، والتى أدت إلى زيادة المبالغ المفرج عنها بموجبه إلى ٣٢ مليون جنيه[٦٠]. وعندما تقرر تمديد العمل بهذا الاتفاق لعام ١٩٤٩ أدخلت عليه بعض التعديلات التى جعلته يختلف عن سابقه فى مقدار المبالغ التى صرح بالإفراج عنها، والتى لم تتجاوز ١٧ مليون جنيه استرلينى، منها ٥ ملايين محولة إلى دولارات، و ١٢ مليون قابلة للتحويل، بالإضافة إلى ٥ ملايين ثمنا للبترول. ولما فشلت المفاوضات التى جرت بين الطرفين المصرى والبريطانى حتى سبتمبر ١٩٥٠ فى التوصل إلى اتفاق يغطى سنة ١٩٥٠ تقرر تمديد اتفاق ١٩٤٩ لعام آخر، بعد أن بدا حرص البريطانيين على ألا يتورطوا فى توقيع اتفاقات طويلة الأمد للأرصدة الإسترلينية مع مصر قد تطالب بمثلها الدول الأخرى التى تداين بريطانيا كالهند واستراليا والعراق وغيرها[٦١].

ثم بدأت فى أواخر نوفمبر ١٩٥٠ مفاوضات مصرية بريطانية للتوصل إلى تسوية طويلة الأمد لحل مسألة الأرصدة الإسترلينية حلا حاسما،

وقد دخل الجانب المصرى هذه الجولة للعمل من أجل الاحتفاظ بمبلغ الأرصدة كاملا، وتحريرها فى مجموعها، أو على الأقل أجزاء كبيرة منها بالدولار أو الإسترلينى القابل للقطع والتحويل حتى يمكن استعماله فى الصفقات التجارية التى تعقد مع مختلف البلدان، أما الجانب البريطانى فكان مهتما بالتخلص من عبء الأرصدة إلى أدنى حد، وذلك بخفضها، وتأخير دفعها، وحصر قابلية الإسترلينى للتحويل فى نطاق منطقة تحويل الإسترلينى، والتنازل عن كمية قليلة من الدولارات حتى لا يؤثر ذلك على أرصدة إنجلترا منها[٦٢]. وربما كان هذا التباين فى مواقف الطرفين وراء صعوبة المفاوضات وتعثرها، بل واستغراقها وقتا طويلا – سبعة أشهر – حتى أن البعض اعتبرها أصعب مفاوضات جرت فى هذا الشأن منذ عام ١٩٤٧[٦٣].

ومهما كان الأمر فقد انتهت المفاوضات فى أول يوليو ١٩٥١ إلى توقيع اتفاقيتين إحداهما للدفع ولمدة سنة، وأخرى لتحرير الإسترلينى، أقرت بالإفراج عن ٢٥ مليونا من الجنيهات الإسترلينية حال توقيع المعاهدة، وعشرة ملايين سنويا ابتداء من عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٠، بالإضافة إلى خمسة ملايين سنويا فى حال هبوط رصيد الحساب الإسترلينى الحر "رقم ١" عن ٤٥ مليون جنيه، وعلى ألا تزيد جملة المبالغ المفرج عنها بموجب الاتفاق على ١٥٠ مليون جنيه من جملة الأرصدة البالغة عند التوقيع ٢٣٠ مليون جنيه استرلينى، وعلى أن تجرى مفاوضات بعد سنة ١٩٦١ لتسوية المبالغ التى لم يشملها اتفاق ١٩٥١ والبالغة ٨٠ مليون جنيه[٦٤].

وقد جاء اتفاق ١٩٥١ مرضيا لمصر من عدة وجوه، فبتوقيعه تكون إنجلترا قد تخلت نهائيا عن المطالبة بخفض الأرصدة، وتكون مشكلة الأرصدة الإسترلينية المصرية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحسم، بعد أن أبقى منها – خارج الاتفاق – ٨٠ مليون جنيه تقرر التفاوض بشأن الإفراج عنها بعد عشر سنوات[٦٥]. وقد يكون هذا وراء الحملة التى شنها المحافظون فى مجلس العموم البريطانى وبصحفهم على الاتفاق الذى اعتبروه إسرافا فى الكرم البريطانى نحو مصر[٦٦].

ثم جاء نظام يوليو ١٩٥٢ ليعجل فى إجراء مفاوضات مصرية بريطانية لتحديد كيفية سداد المبلغ الذى لم يتضمنه اتفاق ١٩٥١ قبل انتهائه، عندما طالب الحكومة البريطانية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ بالدخول فى

مفاوضات لتعديل اتفاق الأرصدة الأخير بما يسمح بسداد الـ ٨٠ مليون جنيه التى لم يشملها قبل انقضاء مدته، ولما قبلت الحكومة البريطانية هذا المطلب دخلت فى مفاوضات مع الحكومة المصرية لتسوية الأمر انتهت فى ١٩٥٥/٨/٣٠ إلى توقيع اتفاق نهائى للأرصدة الإسترلينية، أعاد توزيع الـ ٨٠ مليون جنيه التى لم يشملها اتفاق ١٩٥١ على المبالغ التى كان قد تقرر الإفراج عنها سنويا بموجبه، وبما يساعد على تسوية كل الأرصدة بشكل نهائى فى سنة ١٩٦٣، عندما قرر اتفاق ١٩٥٥ الإفراج مباشرة بعد توقيعه عن خمسة ملايين من الجنيهات ليرتفع بذلك المبلغ المفرج عنه فى سنة ١٩٥٥ إلى عشرين مليوناً من الجنيهات، وزيادة المبالغ المفرج عنها بعد ذلك سنويا فى المدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ إلى عشرين مليونا بدلا من عشرة ملايين حسبما كان يقر اتفاق ١٩٥١، ثم الإفراج عن عشرين مليونا مناصفة فى سنتى ١٩٦١ و١٩٦٣، أما ما يتبقى بعد ذلك فقد تقرر تسديده قبل نهاية ١٩٦٣[٦٧].

وبذلك تكون فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت محاولات عديدة لإنهاء تبعية مصر الاقتصادية لبريطانيا، وفصل الجنيه المصرى عن نظيره الإنجليزى، وذلك بانضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى وخروجها من منطقة الإسترلينى، بل وإخراج الجنيه المصرى عن قاعدة الإسترلينى بتغيير غطائه النقدى، ثم السعى لتسوية الأرصدة الإسترلينية بموجب اتفاقات قصيرة الأجل حتى نهاية الأربعينيات، فطويلة الأمد فى النصف الأول من الخمسينيات، أدت فى النهاية إلى وضع إطار زمنى للتسوية النهائية للأرصدة ينتهى قبل نهاية عام ١٩٦٣.

وإذا كانت هذه الإجراءات قد أدت بمصر إلى الخروج من منطقة الإسترلينى، واستقلال الجنيه المصرى عن الجنيه الإنجليزى من الناحية النظرية والشكلية فإن الحال كان مختلفاً من الناحية العملية عن ذلك بكثير، حيث ظل الجنيه المصرى مرتبطا وبشكل أقوى بالجنيه الإسترلينى، كما ظلت مصر أشبه ما تكون بواحدة من دول المنطقة، لاسيما بعد أن جمدت بريطانيا أرصدتها الإسترلينية، وعلقت حلها على إفراجات محدودة سنويا غير قابلة للتحويل فى معظمها إلى عملات أخرى لاسيما العملات الصعبة، مما صعب من مهمة مصر فى الانفصال التام عن منطقة الإسترلينى.

وصعوبة استقلال مصر عن منطقة الإسترلينى وبريطانيا تحديداً بعد

الحرب العالمية الثانية، تعزى إلى أن غطاء مصر النقدى ظل فى معظمه مكوناً من سندات وأذونات بريطانية، أما السندات والأذونات المصرية فظلت تشكل نسبة محدودة من هذا الغطاء حتى بداية الخمسينيات، وإن كانت نسبة السندات والأذونات البريطانية إلى جملة الغطاء قد أخذت فى التراجع من ٩٠٪ تقريبا عند انفصال مصر عن المنطقة[٦٨] إلى ٧٥,٨٪ فى نهاية عام ١٩٤٨ و٦٩,٥٪ فى ١٩٤٩ و٦٣٪ فى سنة ١٩٥٠ ثم ٥٠,٣٪ فى يونية ١٩٥١، مما يعنى أن السندات والأذونات البريطانية ظلت تغطى أكثر من نصف العملة المصرية حتى مطلع الخمسينيات[٦٩]، وهذا ما جعل الجنيه المصرى يتأثر بالتقلبات التى كانت تطرأ على الإسترليني، حتى أنه لم يتأخر عنه فى الإنخفاض فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٩ وبنفس النسبة[٧٠]، حتى لا يساعد الحكومة البريطانية فى التخلص من ٣٠٪ من قيمة أرصدة مصر الإسترلينية لديها، والتى كانت تمثل معظم غطائه.

وكما كان الجانب الأكبر من غطاء النقد المصرى ما يزال مقوما بالإسترلينى، كانت المبادلات التجارية المصرية البريطانية بعد الحرب ما تزال كبيرة، نظراً لتمسك بريطانيا بالحفاظ على مركزها فى السوق المصرية باعتبارها أحد أهم أسواقها فى الشرق الأوسط، رغم أن سياستها فى أعقاب الحرب كانت تتجه إلى إيثار التصدير إلى دول العملات الصعبة على حساب الدول التى تدفع بالإسترلينى أو خصما من أرصدتها لدى بريطانيا. واتجاه مصر إلى تشجيع حركة الاستيراد من إنجلترا، بمنح المستوردين أرباحا بلغت ٢٥٪ من تكاليف السلع المستوردة، فى حين انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠٪ بالنسبة لما يستورد من بلاد العملة الصعبة لوضع حد لتضخم الأرصدة، واستيراد حاجات مصر من السلع الإنتاجية والاستهلاكية البريطانية لتغذية الطلب المكبوت الذى ظل طوال سنوات الحرب دون إشباع[٧١].

هذا فى الوقت الذى عملت فيه الحكومة البريطانية على استخدام أرصدة مصر الإسترلينية فى الحفاظ على ارتفاع معدلات التبادل التجارى مع مصر، وكذلك الإبقاء على الارتباط بين عملتيهما رغم خروج مصر من منطقة الإسترلينى، واستقلال الجنيه المصرى عن نظيره الإنجليزى من الناحية الرسمية.

فبعد أن أقر الاتفاق المالى الأنجلو – مصرى الأول فى يونيو ١٩٤٧

بتجميد الجزء الأكبر من أرصدة مصر الإسترلينية، جاءت الاتفاقات الأخرى التى وقعتها مصر مع بريطانيا بعد ذلك وحتى منتصف الخمسينيات لتقر ذات المبدأ، وتسمح بالإفراج عن أجزاء من الأرصدة سنويا مع تحديد كيفية استخدامها. وإذا كانت الاتفاقات المؤقتة والمحدودة المدة التى عقدت حتى نهاية الأربعينيات – ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩ – قد أفرجت عن ٧٢ مليون جنيه إسترلينى زيادة على الإفراجات الأخرى غير المقدرة مبدئيا، فإن الاتفاق طويل الأجل الذى عقد فى يونيو ١٩٥١ والذى عدل بموجب اتفاق آخر فى ١٩٥٥/٨/٣٠ جاء ليمكن مصر من استرداد المتبقى من أرصدتها المجمدة والبالغة ٢٣٠ مليون جنيه على أقسام صغيرة وفترات طويلة تنتهى فى سنة ١٩٦٣[٧٢].

وتسوية الأرصدة بهذا الشكل الذى فرضته بريطانيا لم يمكنها من استهلاك الأرصدة دون عناء فحسب، بل ساعدها فى الاحتفاظ بوجود مصر داخل منطقة الإسترلينى واستمرار تبعيتها لبريطانيا، فبصرف النظر عما ترتب على تجميد الأرصدة – بما فيها أذونات الخزانة البريطانية التى كانت مودعة بلندن كغطاء للنقد المصرى – من إضعاف قيمتها، وتجميد معظم غطاء النقد المصرى بشكل جعل من الصعوبة بمكان على الجنيه المصرى الانفصال كليا عن الجنيه الإسترلينى، فقد عملت بريطانيا على توظيف المبالغ المفرج عنها من أرصدة مصر الإسترلينية فى الإبقاء على معظم معاملات مصر التجارية داخل منطقة الإسترلينى وبريطانيا تحديداً، حيث اهتمت بريطانيا من خلال التسويات باستهلاك جزء كبير من المبالغ المفرج عنها فى تسديد قيمة سلع وخدمات بريطانية وبما لا يعطى الحكومة المصرية فرصة لتسلم مبالغ كبيرة نقداً تمكنها من دفع قيمة مشترياتها مباشرة من أسواق أخرى، هذا فى الوقت الذى جاءت فيه المبالغ المفرج عنها بموجب كل اتفاق محدودة، ورفضت الحكومة البريطانية الدخول فى أية مشاورات لزيادتها بأى حال من الأحوال. ففى أواخر الأربعينيات أعلنت الحكومة البريطانية مقاومتها لأية اقتراحات مصرية تطالبها بإفراجات إضافية، نظراً لتوافر مبالغ كبيرة من الإسترلينى الحر لدى مصر بلغت فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ حوالى ٤٠ مليون جنيه، ثم ارتفعت إلى ٧٢ مليون فى آخر أغسطس ١٩٤٩[٧٣].

وفى أوائل الخمسينيات وتحديداً بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ رفض البريطانيون مطلبا مصريا بالإفراج عن مبالغ إضافية من الأرصدة فى مقابل تخفيف القيود المفروضة على واردات مصر من بريطانيا، خوفا من أن يؤدى الإفراج عن مزيد من المبالغ لمصر إلى خلق صعوبات فى سبيل الحفاظ على مستوى المعيشة فى بريطانيا خاصة أن عقد اتفاق إضافى لتحرير مبالغ من أرصدة مصر الإسترلينية سيدفع الدول الأخرى – كالهند – التى لها أرصدة لدى بريطانيا إلى المطالبة بالمثل، وصعوبة مقاومة طلباتها[٧٤].

وإذا كان صغر حجم المبالغ المفرج عنها من أرصدة مصر الإسترلينية، واستهلاك أجزاء منها فى سداد قيمة سلع وخدمات بريطانية قد أبقى على معظم معاملات مصر التجارية داخل منطقة الإسترلينى ومع بريطانيا تحديداً، فإن تسويف بريطانيا ومماطلتها فى سداد المبالغ المفرج عنها، ووضعها العراقيل والعقبات أمام تسهيل استخدامها من جانب مصر قد حد من قدرتها على زيادة حجم وارداتها من خارج منطقة الإسترلينى[٧٥].

فعندما تراجعت بريطانيا عن تغطية قيمة احتياجات مصر من البترول فى سنة ١٩٤٨، حسبما جاء باتفاق الأرصدة لذلك العام، وُضعت الحكومة المصرية فى مأزق دفعها إلى البحث عن دولارات تغطى احتياجاتها من البترول[٧٦]، وفى سنة ١٩٤٩ أوقفت الحكومة الإفراج عن ستة ملايين من الجنيهات الإسترلينية التى كان مقرراً الإفراج عنها بموجب اتفاق الأرصدة لسنة ١٩٤٩[٧٧]، كذلك أعادت تجميد عشرة ملايين جنيه إسترلينى كان مقرراً الإفراج عنها حتى يونيو ١٩٥٤ بعد أن قررت المؤسسة العسكرية البريطانية الانسحاب من مصر[٧٨].

ومما زاد من بقاء معظم تجارة مصر الخارجية داخل منطقة الإسترلينى اتجاه اتفاقيات الأرصدة إلى التأكيد على دفع المبالغ المفرج عنها بالإسترلينى، وإلزام مصر بقبوله فى المعاملات الجارية، وتراجع بريطانيا عما نص عليه الاتفاق الأول – يونيو ١٩٤٧ – بشأن قابلية تحويل الإسترلينى إلى أى عملة أخرى، من طرف واحد، بعد خمسة أسابيع فقط من العمل به (١٥ يونية ١٩٤٧– ٢١ أغسطس ١٩٤٧)، عندما وجد الإنجليز أن استمرار تحويل الإسترلينى إلى العملات الأخرى سيزيد وضعهم حرجاً، وسيؤدى إلى استنزاف احتياطيهم من الدولارات التى رأوا قصر استخدام

المتوفر منها على شراء السلع الضرورية للبلاد خاصة بعد أن انتهز أصحاب الأرصدة الإسترلينية الفرصة وحولوا أرصدتهم الإسترلينية إلى دولارات بعد أن فقدوا الثقة بلندن والإسترلينى فى آن واحد[٧٩].

وهناك قرائن تشير إلى أن وقف تحويل الإسترلينى جاء ليضيق الخناق الاقتصادى على مصر، لأنه إجراء اتخذته الحكومة البريطانية – عندما قررت مصر عرض قضيتها على مجلس الأمن الدولى– لإرباك مالية مصر وشل حركتها الاقتصادية خاصة أن وزير المالية البريطانى أكد فى بيان له على أن التراجع عن قابلية تحويل الإسترلينى منصب على البلدان التى خرجت من كتلة الإسترلينى، فى حين أن التى مازالت بها ستمنح حاجتها الضرورية من الدولارات[٨٠].

ويعزى خص مصر بوقف تحويل الإسترلينى إلى اتجاهها كغيرها من الدول الدائنة لبريطانيا إلى تحويل المبالغ المفرج عنها من الأرصدة إلى دولارات لاستيراد حاجتها المتزايدة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية من الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت مهتمة بالعمل لكسب مزيد من المصالح والنفوذ فى السوق المصرية بشكل أثار مخاوف بريطانيا ودفعها إلى وقف تحويل الإسترلينى لإرباك الاقتصاد المصرى، وإعادته إلى حظيرة الاقتصاد البريطانى، وهذا ما تجلى فى أحد التقارير البريطانية عن الاقتصاد المصرى والتى ذهبت إلى أن "وقف تحويل الإسترلينى إلى دولارات فى ٢٠ أغسطس (١٩٤٧) قلب الخطط المصرية التى كانت قد اتجهت لتحويل كل الإمدادات والعقود إلى الولايات المتحدة كخطوة أخرى للحد من الاعتماد على المملكة المتحدة، لكن قرار ٢٠ أغسطس خيب آمال المصريين، وسيجبرهم على الحصول على كل شئ ممكن من منطقة الإسترلينى ولو بأعلى الأسعار[٨١] خاصة أن الأسابيع الخمس لم تشهد سوى تحويل ٣/٤ مليون جنيه إسترلينى إلى دولارات، كما أن بريطانيا لم تضع تحت تصرف مصر بعد وقف التحويل إلا ستة ملايين دولار فقط كانت غير كافية لسد حاجة مصر المتزايدة فى أعقاب الحرب[٨٢].

وعلى الرغم من أن وقف تحويل الإسترلينى قد جاء فى وقت كانت فيه التزامات مصر الواجبة السداد بالدولار قد تزايدت لشراء البترول من فروع الشركات الأمريكية فى مصر، ولدفع نفقات نقل الأسمدة على شركات نقل أمريكية بعد أن تعذر نقلها بواسطة سفن إنجليزية، فإن الحكومة

البريطانية لم تعاود العمل بنظام تحويل الإسترلينى فى الاتفاقات المالية التى تلت اتفاق ١٩٤٧، بل التزمت ببيع مبلغ من الدولارات الأمريكية بالإسترلينى – بلغ ٦ ملايين دولار فى سنة ١٩٤٨ و ٥ ملايين فى سنة ١٩٤٩، ثم بقيمة ١٤ مليون جنيه إسترلينى فى سنة ١٩٥١ – وتقديم تسهيلات لاستخدام الإسترلينى فى سداد قيمة بعض السلع الدولارية كالأسمدة ومنتجات البترول(٨٣).

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات المقيدة للتجارة المصرية اتخذت الحكومة البريطانية بموجب اتفاق عام ١٩٤٩ إجراء جعل الإسترلينى بالنسبة لمصر غير قادر على تمويل التجارة متعددة الأطراف، ومن ثم استمرار احتفاظ مصر بمبالغ ضخمة من الإسترلينى غير المرن فى السوق العالمية – باستثناء منطقة الإسترلينى – جعلت مصر تخضع للكتلة وقوانينها رغم خروجها منها رسميا، والقبول بأسعارها الاحتكارية، والحد من تعاملات مصر التجارية بالإسترلينى خارجها إلا بموافقة بريطانيا وقد تمثل هذا الإجراء فى عدم تحويل الإسترلينى إلى البلاد ذات الحسابات الإسترلينية القابلة للتحويل لشراء بضائع ليست من منتجاتها إلا بموافقة بريطانيا، فى محاولة من جانب بريطانيا لوقف العمليات التجارية الثلاثية التى مكنت مصر من تمويل وارداتها من منتجات مناطق العملات الصعبة بالإسترلينى عن طريق استيرادها من بلاد أخرى تقبله فى معاملاتها(٨٤).

وكما وظفت بريطانيا اتفاقات الأرصدة الإسترلينية فى إخضاع تجارة مصر الخارجية لرقابتها المباشرة، وتوجيه معظمها نحو منطقة الإسترلينى من خلال القيود التى فرضت على الإفراج، وتحويل الإسترلينى، فقد استخدمت ذات الاتفاقات فى الحفاظ على مركزها بالسوق المصرية من خلال تضمين بعضها بنوداً تمكن مصر من استيراد سلع بريطانية فى حدود مبالغ معينة سنويا، فى الوقت الذى اتجهت فيه لاستغلال المفاوضات حول حجم المبالغ المفرج عنها فى الضغط على الحكومة المصرية للتخلى عن القيود التى وضعتها على الواردات البريطانية بعد خروجها من منطقة الإسترلينى. ففى المفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت إلى اتفاق الأرصدة لسنة ١٩٤٩ اتفق الطرفان على زيادة قيمة واردات مصر من بريطانيا خصما من أرصدتها من ٤٧ مليون جنيه إسترلينى فى سنة ١٩٤٩ إلى ٥٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠، منها ٤٣ مليونا لاستيراد السلع

الضرورية، مما يعنى ارتباط السوق المصرية بالتعامل مع بريطانيا فى حدود هذه المبالغ، والتى بلغت فى سنة ١٩٤٨ حوالى ٣٨ مليون جنيه إسترلينى(٨٥).

والنص باتفاقيات الأرصدة على استيراد مصر لسلع بريطانية ضرورية بهذا الحجم يعنى أن بريطانيا تخلت عن وقف توريد السلع الأساسية لمصر بلا عوض – أى صادرات بلا مقابل من الواردات – والتى كانت ترى عدم التوسع فيها حتى لا تتفاقم المشاكل الاقتصادية لبريطانيا ومنطقة الإسترلينى فى وقت اهتمت فيه بتوجيه معظم صادراتها إلى منطقة العملة الصعبة(٨٦).

هذا فى الوقت الذى اتخذت فيه الحكومة البريطانية الأرصدة كسلاح للضغط على الحكومة المصرية حتى تتراجع عن مواقفها التى كانت تعرض مصالح بريطانيا الاقتصادية فى مصر للخطر، فبعد أن تزايدت القيود التى فرضتها الحكومة المصرية على الواردات والعملة بعد خروجها من منطقة الإسترلينى، وامتدادها إلى واردات منطقة الإسترلينى، علقت الحكومة البريطانية تمديد العمل باتفاق ١٩٤٧ لعام آخر على اتخاذ الحكومة المصرية مجموعة إجراءات من شأنها تخفيف القيود المفروضة على استيراد السلع المنتجة فى منطقة الإسترلينى، وقد وافقت الحكومة المصرية على منح رخص عامة مفتوحة للاستيراد من منطقة الإسترلينى، وعلى نطاق واسع لكثير من السلع التى وزعت على مجموعتين (A.B.) ، وفى مارس ١٩٤٨ ألغت كافة القيود المفروضة على السلع المنتجة فى منطقة الإسترلينى، والدول التى تقبل الدفع به(٨٧).

كما استخدمت الحكومة البريطانية الأرصدة الإسترلينية فى الضغط على نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ لتخفيف القيود المفروضة على الواردات البريطانية، عندما ربطت بين تحرير مبالغ إضافية من الإسترلينى الذى لم يشمله اتفاق عام ١٩٥١، ورفع القيود المفروضة على الواردات البريطانية رغم الصعوبات التى قد يسببها ذلك للحكومة البريطانية فى مقاومة مساعى الدول الدائنة الأخرى لزيادة المبالغ المفرج عنها من أرصدتها(٨٨).

وقد يكون هذا الربط بين الإفراج عن المتجمد من الأرصدة ورفع القيود عن الواردات البريطانية وراء تأكيد وزير المالية والاقتصاد المصرى

– عبد المنعم القيسوني – فى أكثر من مقابلة مع مسئولين بريطانيين – وزير التجارة البريطانى، ومندوب الخزانة البريطانية فى الشرق الأوسط – عن استعداد بلاده لإلغاء القيود المفروضة على الاستيراد من منطقة الإسترلينى، وزيادة وارداتها من بريطانيا. فى مقابل الإفراج عن المبالغ التى لم يشملها اتفاق ١٩٥١ من أرصدة مصر الإسترلينية، كذلك كان لهذا الربط أكبر الأثر فى قبول الجانب المصرى فى مباحثاته مع البعثة التجارية البريطانية فى أوائل عام ١٩٥٥ بفتح السوق المصرية أمام التجارة البريطانية فى مقابل الإفراج عن أرصدة مصر الإسترلينية، وفى النهاية تأكيد اتفاق الأرصدة الأخير (١٩٥٥) على تسوية أرصدة مصر المجمدة بشكل نهائى، فى مقابل تخليها عن الإجراءات التى كانت قد اتخذتها لإعاقة الاستيراد من بريطانيا وفى مقدمتها إلغاء نظامى رخص الاستيراد، وحق الاستيراد[٨٩].

* * *

هكذا شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات عديدة لقطع خيوط تبعية مصر الاقتصادية لبريطانيا، والتى نسجت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بدءاً من انضمام مصر إلى صندوق النقد الدولى (١٩٤٥)، ومروراً بالإعلان عن خروجها من منطقة الإسترلينى (١٩٤٧) وتحويل عملتها عن قاعدة الإسترلينى، بتغيير غطائها النقدى (١٩٤٨)، ثم تحويل البنك الأهلى المصرى إلى بنك مركزى (١٩٥١)، فى الوقت الذى خاضت فيه مصر مع بريطانيا عدة مفاوضات – شاقة فى معظمها – لتسوية الأرصدة الإسترلينية، حتى انتهى الأمر فى سنة ١٩٥١ إلى اتفاق تم تعديله فى سنة ١٩٥٥، وبموجبه وضع جدول زمنى للإفراج عما تبقى لمصر من أرصدة، وينتهى بنهاية عام ١٩٦٣.

وإذا كانت هذه المحاولات قد أخرجت مصر وعملتها من دائرة الإسترلينى فإن هذا لم يكن إلا خروجاً شكليا بعد أن نجحت بريطانيا فى تجميد أرصدة مصر لديها، والإفراج عن مبالغ صغيرة منها على فترات، كان من شأنها الإبقاء على العلاقة بين الجنيهين المصرى والإنجليزى بعد أن ظل معظم غطاء الجنيه المصرى مقوما بالإسترلينى المجمد بلندن، وكذلك الاحتفاظ بمصر من الناحية العملية داخل منطقة الإسترلينى بعد أن حالت بريطانيا بينها وبين الحصول على مبالغ ضخمة من أرصدتها قابلة للتحويل

تمكنها من الانقلاب على أسواق المنطقة، وبخاصة السوق البريطانية. وإن كان هذا لا يمنع نجاح محاولات مصر مع مطلع الخمسينيات فى تنويع أسواق صادراتها، وكذلك مصادر وارداتها بدرجة أثرت فى حجم المبادلات التجارية بين مصر وبريطانيا بصفة خاصة، وبين مصر ومنطقة الإسترلينى بصفة عامة.

هوامش الفصل الثالث

١- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ١ ، يناير ١٩٤٧، "استقلالنا الاقتصادى" ص٦٥؛ وعدد ٢، فبراير ١٩٤٧ ، "الاستقلال الاقتصادى صنو الاستقلال السياسى"، ص ١٣٧.

٢- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، ٢٩ أبريل ١٩٤٧" تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٨/٤٧، ص ١٧٧٣.

٣- جمال الدين سعيد: اقتصاديات مصر، ص ٥١، محمد دويدار: المرجع السابق، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

٤- جاد لبيب، المرجع السابق، ص ص ١٩٨-١٩٩.

٥- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ١٠ ديسمبر ١٩٤٧ "الخروج من كتلة الإسترلينى، ص ١٢٣٢؛ مجلة مصر المالية، عدد ٨٤، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية" ص ٣١، زكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص١١١.

٦- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٩ نوفمبر ١٩٤٧ "أزمة النقد المصرى" هلال الببلاوى ص ص ١١٠٣-١١٠٤؛ مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١١، عدد ١٣٥، أكتوبر ١٩٤٧ "عودة مصر إلى منطقة الإسترلينى ؟ " ص ٦

٧- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٩ نوفمبر ١٩٤٧ "هل يكفى الخروج من كتلة الإسترلينى لتحقيق استقلال مصر المالى" أحمد عنان، ص ص ١١٣١-١١٣٢.

٨- F.O, 371/ 69219, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p1.

٩- الأهرام ، ١٩٤٧/٧/٤ "تعليق الصحف الإنجليزية".

١٠-نفس المصدر، ١٩٤٧/٧/٦ "لماذا خرجت مصر من منطقة الإسترلينى".

١١- مجموعة ملاحق الانعقاد ٢٢ لمجلس الشيوخ، ملحق ١٥٥، جلسة ١٩ مايو ١٩٤٧ "تقرير لجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ٤٧- ١٩٤٨ المالية، ص ٥٠٦، وملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب ١٩٤٧/٤/٢٩" ص ١٠٧٦.

١٢- محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٢٥٢.

١٣- مصطفى السقاف: المرجع السابق، ص ١٢٣، جاد لبيب: المرجع السابق، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

١٤- ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ لمجلس الشيوخ، ١٧ يولية ١٩٥١ "ملحق ٤٠١" تقرير لجنة المالية..." ص ٢٨٤٦.

١٥- الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٢٥، ١٥ مارس ١٩٥٢ "الغلاء أسبابه ووسائل مكافحته" محمد على رفعت، ص ٢٦، مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٩ نوفمبر ١٩٤٧ "هل

يكفى الخروج من كتلة الإسترلينى لتحقيق استقلال مصر المالى، أحمد عنانى، ص ١١٢٨.

١٦- ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ لمجلس الشيوخ، ١٧ يولية ١٩٥١ "ملحق ٤٠١" تقرير لجنة المالية..." ص ٢٨٤٦، مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٣ مارس ١٩٤٨، السياسة المالية العامة للدولة..." ص ٣٤٥.

١٧- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٢ فبراير ١٩٤٧ "الاستقلال الاقتصادى صنو الاستقلال السياسى" ص ١٣٧، وعدد ٣ مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر.." عبد المجيد الرمالى، ص ٢٧٩، نفس المصدر، سنة ١٥، عدد ٧، أغسطس / سبتمبر ١٩٥٠ "الحالة الاقتصادية العامة، وتصنيع البلاد.." ص ٨٨٧، الأهرام، ١٩٤٧/٧/٦.

١٨- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٩، نوفمبر ١٩٤٧ "هل يكفى الخروج من كتلة الإسترلينى لتحقيق استقلال مصر المالى" أحمد عنان، ص ١١٢٧.

١٩- نفس المصدر، سنة ١٥، عدد ٧ ، أغسطس / سبتمبر ١٩٥٠ "الحالة الاقتصادية العامة وتصنيع مصر..." ص ٨٨٧؛ زكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص ١٠٢.

٢٠- فؤاد المرسى: المرجع السابق، ص ٤١، ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ لمجلس الشيوخ، ١٧ يولية ١٩٥١، ملحق ٤٠١، تقرير لجنة المالية، ص ٢٨٤٦.

٢١- فؤاد المرسى: المرجع السابق، ص ٤١.

٢٢- محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

٢٣- مضبطة الجلسة ٣١ لمجلس الشيوخ، ٢٥ يونية ١٩٤٥، ص ص ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١.

٢٤- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، من ١٦-٢٧ يونية، ٢-٤ يولية ١٩٤٥ "تقرير لجنة الشئون المالية للسنة المالية ١٩٤٦/٤٥"، ص ١١٤١.

٢٥- F.O, 371/ 69129, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p4.

ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، ٢٩ أبريل ١٩٤٧ "تقرير لجنة الشئون المالية.." ص ١٠٧٧، زكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص ص ٦٨-٦٩، ٨٩-٩٠ .

٢٦- الأهرام، ١٩٤٧/٦/٢٦ "حول الأرصدة الإسترلينية".

٢٧- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٨، عدد ٣ ، مارس ١٩٤٧ "الأرصدة الإسترلينية" محمد مصطفى، ص ص ٢٨٠-٢٨١، زكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص ص ٨٦-٨٧؛ سنى اللقانى: الأرصدة الإسترلينية، دار الفصول، القاهرة "بدون تاريخ" ص ٢٠.

٢٨- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٢، عدد ٣، سنة ١٩٤٩، ص ١٢٧.

٢٩- نفس المصدر، مجلد ٣، عدد ١، سنة ١٩٥٠، مجلة مصر المالية، عدد ٣٨، ١٦ أكتوبر ١٩٤٩ "هل أرصدتنا الإسترلينية فى خطر ؟" ص ٤.

٣٠- مجلة مصر المالية، عدد ٧٨، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية وهل تحل مشكلتها قريبا ؟ " ص ١١.

٣١- F.O, 371/ 80408, Telegram No. 4, from cairo to f.o , 3rd Jan 1950, p1.

٣٢- فادية سراج الدين: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

٣٣- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١١، عدد ١٣٢، يوليو ١٩٤٧ "الأرصدة المتجمدة " ص٩.

٣٤- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٣، مارس ١٩٤٧ "الأرصدة الإسترلينية " محمد مصطفى، ص ٢٨١؛ مصطفى السقاف: المرجع السابق، ص ١٦٠.

٣٥- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٢، فبراير ١٩٤٧ "الأرصدة الإسترلينية "محمد على الغتيت" ص ١٨٦.

٣٦- نفس المصدر، سنة ١٢، عدد ٣، مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر قبل إنجلترا" عبد المجيد الرمالى، ص ٢٧٥، الأهرام ١٩٤٧/٦/١٢ "مباحثات الأرصدة الإسترلينية بلندن".

٣٧- الأهرام ١٩٤٧/٦/١١ الأرصدة الإسترلينية الأمل فى عقد اتفاق مؤقت، سنى اللقانى: المرجع السابق، ص ٢١.

٣٨- مجلة مصر المالية، سنة ١، عدد ٣٨، ١٦ أكتوبر ١٩٤٩ "هل يعنى مستر تشرشل ما يقول ؟" ص ٣، نفس المصدر، هل أرصدتنا الإسترلينية فى خطر؟، ص ٤.

٣٩- F.O, 371/ 53355, Extracts from a speech by the secretary for overseas trade, 7th nov 1946, p 2.

٤٠- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١١، عدد ١٢٨، مارس ١٩٤٧ "الأرصدة الإسترلينية" ص ٨.

٤١- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٣، مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر قبل إنجلترا " عبد المجيد الرمالى، ص ٢٧٥.

٤٢- الأهرام، ١٩٤٧/٧/٦ "بيان ضاف عن اتفاق الأرصدة الإسترلينية".

٤٣- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٧ "تقرير لجنة الشؤون المالية ... " ص ١٧٧٦.

٤٤- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٣، مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر..." عبد المجيد الرمالى، ص ص٢٧٥-٢٧٦.

٤٥- نفس المصدر، سنة ١١، عدد ١، يناير ١٩٤٦ "البعثة التجارية البريطانية" ص ٣٤.

٤٦- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، ١٩٤٧/٤/٢٩ "تقرير لجنة الشؤون المالية" ص ١٠٧٧.

٤٧- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٣، مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر قبل إنجلترا " عبد المجيد الرمالى، ص ٢٧٦.

٤٨- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١١، عدد ١، يناير ١٩٤٦ "رد مكرم عبيد على مزاعم البعثة التجارية البريطانية" ص ص ٣٢-٣٤؛ مجلة مصر المالية، عدد ١٧، ٢٤ أبريل ١٩٤٩ "حول مشكلة الأرصدة ومطالب مصر" البيلى بك يقول، ص ٦.

٤٩- ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس النواب، ١٩٤٧/٤/٢٩ "تقرير لجنة الشؤون المالية.." ص ١٠٧٦ .

٥٠- نفس المصدر، ص ١٠٧٧.

٥١- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٢ ، فبراير ١٩٤٧ "الأرصدة الإسترلينية" محمد على الغتيت، ص ١٨٨، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٢، عدد ١، سنة ١٩٤٩، ص ٦٦، بول فان زيلاند: ص ص ٢٩ – ٣٢ .

٥٢- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٣ ، مارس ١٩٤٧ "ديون الإسترلينى التى لمصر قبل إنجلترا " عبد المجيد الرمالى، ص ٢٧٨.

٥٣- الأهرام، ١٩٤٧/٦/٧.

٥٤- نفس المصدر، أول يولية ١٩٤٧، مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٧، أغسطس/ سبتمبر ١٩٤٧ "حول اتفاقية الاسترلينى بين مصر وانجلترا "محمد على رفعت، ص ص ٨٦٢-٨٦٣.

٥٥- الأهرام، ١٩٤٧/٧/٦، عدد ١٩٤٧/٧/٣ "رأى الدوائر والصحف فى لندن"، و ١٩٤٧/٧/٤.

٥٦- مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص ٥٨-٦٠.

٥٧- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١١، عدد ١٣٢، يوليو ١٩٤٧ "الاتفاق المصرى الإنجليزى بشأن الأرصدة الإسترلينية" ص ص ٦-٧.

٥٨- الأهرام، ١٩٤٧/٧/٦ "بيان ضاف عن اتفاق الأرصدة الإسترلينية".

٥٩-الأهرام، ١٩٤٧/٧/٣ ، ١٩٤٧/٧/٤.

٦٠- F.O, 371/ 69129, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p4.

٦١- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٥، عدد ٧، أغسطس/ سبتمبر ١٩٥٠ "تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٩٤٩" ص ٧٨٧، مجلة مصر المالية، عدد ٨٤، ١٧ ديسمبر ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية" ص ٣١، وعدد ١٠١، ١٢ أغسطس ١٩٥١ "تجارتنا الخارجية" كما يصفها تقرير مدير عام الجمارك المصرية، ص ٨، مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٦، عدد ١٩٠، يوليو ١٩٥٢ "الأرصدة الإسترلينية" أحمد بك سليم" ص ص ١٨-١٩، Cumber batch A.N, op, Cit, p 3.

٦٢- مجلة مصر المالية، عدد ٨٤، ١٧ ديسمبر ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية" ص٣١، Cumber Batch, A.N, op, cit, p 3.

٦٣- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤، عدد ٢، ١٩٥١ "اتفاقية الإسترلينى" ص ٨.

٦٤- الاقتصاد والمحاسبة، العدد ١٠، أول أغسطس ١٩٥١ "النص الكامل لاتفاقيات الإسترلينى" ص ص ١٦-١٧،

F.O, 371/96845, no. 18572, Egypt, Annual Review, From 1951, from Mr. Crewel to edem, 3rd July 1952, p 8.

٦٥- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤، عدد ٢، سنة ١٩٥١ "اتفاقية الإسترلينى، ص ٨٩، نفس المصدر، مجلد ١٢، عدد ١، ١٩٥٩، ص ٢.

٦٦- الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٢، إبريل ١٩٥١، ص ٢، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١، عدد ٢ ، سنة ١٩٤٨، ص ٦٦ ، نفس المصدر، مجلد ٤، عدد ١، ١٩٥١، ص ٢ .

٦٧- الأهرام، ١٩٥٥/٨/٣١ "حل مسألة الأرصدة حلا نهائيا"، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١٢، عدد ١، ١٩٥٩، ص ٢.

٦٨- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤، عدد ٣، سنة ١٩٥١، ص ١٩٠.

٦٩- حتى نهاية عام ١٩٤٧ بلغت السندات البريطانية حوالى ١٢٨ مليون جنيه من جملة غطاء البنكنوت البالغة ١٤٥ مليون، وحوالى ١٢٢ فى سنة ١٩٤٨ من ١٦١ مليون، ثم ١٢١ مليون من ١٩١ مليون فى نهاية ١٩٥٠ و ٩٨ مليون من ١٩٥ مليون فى يونيو ١٩٥١، إرجع إلى: ملحق مضبطة الجلسة ١٩ لمجلس النواب، ١٤ مارس ١٩٤٩ "تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية الدولة للسنة ٤٩/١٩٥٠" ص ٦٦٣، ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ لمجلس الشيوخ، ١٧ يولية ١٩٥١، ملحق ٤٠١ "تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية الدولة،... " ص ٢٨٤٦؛ مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٣، مارس ١٩٤٨ "السياسة المالية العامة للدولة" ص ٣٤٥.

٧٠- جاد لبيب: المرجع السابق، ص ٢٠٦، مجلة غرفة الإسكندرية، عدد ١٥٧، سنة ١٣، أكتوبر ١٩٤٩ "مؤتمر واشنطن وتخفيض قيمة الجنيه الإسترلينى ومركز الجنيه المصرى" ص ٧.

٧١- مجموعة ملاحق الانعقاد العادى (٢٢) لمجلس الشيوخ، ١٩٤٦/١١/١٤-١٩٤٧/٧/١٠، ملحق ١٥٥، جلسة ١٩ مايو ١٩٤٧، تقرير لجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٤٨/٤٧، ص ٥٠٧؛ مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٢ ، نوفمبر ١٩٤٧ "هل يكفى الخروج من كتلة الإسترلينى لتحقيق استقلال مصر المالى " أحمد عنان، ص ١١٣١.

٧٢- جاد لبيب: المرجع السابق، ص ٢١١، الأهرام، ١٩٥٥/٨/٣١، "حل مسألة الأرصدة حلا نهائيا".

٧٣- F.O, 371/69186, Economic policy towards Egypt, report by the overseas negatiations committee, Dec. 1948, p 4; Radwan, Samir, op, Cit, p 202;

الأهرام ، ١٩٤٧/٧/٢

٧٤- F.O, 371/ 102788, Meeting with the Anglo- Egyptian chanber of commerce on 21 st Jan 1953, to discuss trade with Egypt, p 4.

٧٥- الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٧٥، ١٥ إبريل ١٩٥٤ "قسط الأرصدة الإسترلينية" ص ٢، مضبطة الجلسة ٢٥ لمجلس النواب، ٢١ مايو ١٩٥٠ "تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية ١٩٥٠-١٩٥١"، ص ٥.

٧٦- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٣، عدد ١٥٢، مايو ١٩٤٩ "استعراض الاتفاقات المالية الثلاثة بين مصر وانجلترا "، مذكرة وزارة الخارجية المصرية، ص ٤٧.

٧٧- مجلة مصر المالية، سنة ٢، عدد ٧٨، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية. وهل تحل مشكلتها قريبا ؟ " ص ١١

٧٨- Tignor: Decolonization, p 503.

٧٩- F.O, 371/ 69186, Economic Policy Towards Egypt, report by the overseas negotiations committee, Dec. 1948, p 18.

٨٠- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٨، أكتوبر سنة ١٩٤٧ "حول وقف تحويل الإسترلينى إلى دولارات" عبد المجيد الرمالى، ص ص ٩٩١-٩٩٢.

٨١- F.O, 371/ 69219, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p1.

٨٢- زكى أحمد عطا: المرجع السابق، ص ١١٤، مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٢، عدد ١٣٨، مارس ١٩٤٨ "مصر والعملات الصعبة "عبد الحكيم الرفاعى، ص ١٧، مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٣، مارس ١٩٤٨ "السياسة المالية العامة للدولة..." ص ص ٣٤٢-٣٤٣.

٨٣- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١، عدد إبريل ١٩٤٨ "الاتفاق المالى الجديد مع المملكة المتحدة "، ص ١٤، مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٣، عدد ١٥٢، مايو ١٩٤٩ " استعراض الاتفاقات المالية الثلاث..." ص ص ٤٧-٤٨، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ١٠، أول أغسطس ١٩٥١" النص الكامل لاتفاقيات الإسترلينى" ص ص ١٦-١٨، ملحق مضبطة الجلسة ٢٧ لمجلس الشيوخ، ١٧ يولية ١٩٥١، ملحق ٤٠١ "لجنة المالية "، ص ص ٢٨٤٥-٢٨٤٦.

٨٤- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١٢، عدد ١، ١٩٥٩، ص ٢، مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٣، عدد ١٥٢، مايو ١٩٤٩ "استعراض الاتفاقات المالية الثلاثة بين مصر وإنجلترا.." ص ٤٨.

٨٥- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ١، سنة ١٩٥٠، ص ٣٣ ؛ مجلة مصر المالية، سنة ٢ ، عدد ٧٨، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٠ "الأرصدة الإسترلينية" ص ١١، نفس المصدر "مشكلة الأرصدة الإسترلينية... " ص ٥.

٨٦- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٢، عدد ٣، سنة ١٩٤٩، ص ١٣٠، Cumber batch, A.N: op, cit, p 3.

٨٧- F.O, 371/ 69219, Egypt, Annual Economic Report, 1949, pp 4-5.

٨٨- Ibid 371/ 102788, Meeting with the anglo- Egyptian chamber of commerce on 21 st Jan 1953, To discuss trade with Egypt, p 5.

٨٩-فادية سراج الدين: المرجع السابق، ص ص ٢٧١-٢٧٥، ٢٧٨.

الفصل الرابع

الاستثمارات البريطانية في مصر
١٩٤٥ - ١٩٥٦م

الفصل الرابع

الاستثمارات البريطانية في مصر

١٩٤٥ - ١٩٥٦م

في أعقاب الاحتلال البريطاني تحولت مصر إلى واحدة من أهم مناطق الاستثمار خارج أوربا جذبًا لرأس المال الأجنبي، بعد أن بدا أن قوات الاحتلال ستوفر الحماية للأجانب ومشروعاتهم في مصر، فوق الحماية التي كانت توفرها الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلفة، والتي جعلت الأجانب يتمتعون بامتيازات ضريبية وقضائية، ربما فاقت تلك التي كانوا يتمتعون بها في بلدانهم الأصلية بعد أن أصبحوا بمنأى عن أية ضرائب مباشرة – باستثناء ضريبتي الأطيان والمباني – وأخرجوا من تحت ولاية القضاء المصري، وأصبحوا لا يمثلون إلا أمام محاكم خاصة قنصلية كانت أم مختلطة[١]. هذا في الوقت الذي توفرت فيه الضمانة لعمليات رأس المال الأجنبي الإقراضية بتحول الأرض إلى سلعة، وانتشر الوعي الاقتصادي في مصر بقبول أدوات الائتمان المعروفة في أوربا كالكمبيالات والشيكات والبنكنوت، ووضع حد لفوضى تعدد العملات المتداولة، وتحديد قيمة الجنيه المصري على أساس الذهب [٢].

لهذا شهدت فترة ما بعد الاحتلال وحتى الحرب العالمية الأولى زيادة واضحة في رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر، حتى أن ما ساهم منه فى الشركات المساهمة العاملة في مصر ارتفع من ٦ ملايين جنيه في عام ١٨٨٣م إلى حوالي ٣١ مليون في ١٨٩٧م ثم ٩٢ مليون في ١٩١٤م، وهي مبالغ شكلت نسبة ٩٠,٩٪ و٩٤,٢٪ و٩٢٪ على التوالي من جملة رأس مال الشركات المساهمة العاملة في مصر، والذي بلغ ٦,٦مليون جنيه مصري في عام ١٨٨٣م و٣٢,٨ مليون في عام ١٨٩٧ ثم ١٠٠ مليون جنيه في ١٩١٤م[٣].

وقد كان رأس المال البريطاني من رؤوس الأموال الأجنبية التي كان لها التفوق في مصر، وبخاصة بعد احتلالها عسكريًا في سنة ١٨٨٢م، وتأكيد السيطرة السياسية عليها، وقد نظر البريطانيون إليها باعتبارها

مستعمرة إقليمية فريدة تخضع الأعمال المالية فيها للاعتبارات السياسية والعسكرية، بعد أن قدرتها المؤسسة العسكرية والسياسية في بريطانيا لموقعها الاستراتيجي، على الرغم من وجود نشاط مالي وتجاري أوربي حقيقي فيها، بعد أن اعتبرها الأوربيون ثانى أهم منطقة استثمار وتجارة أوربية خارج أوربا بعد جنوب أفريقيا[٤].

لهذا تدفق رأس المال البريطاني على مصر بكثرة، لدرجة أن رجال الأعمال البريطانيين ساهموا في سنة ١٩٠٢ بتأسيس ٢٧ شركة استثمارية في مصر من مجموع الشركات الأجنبية التي أسسها الأجانب في ذات السنة والبالغة ٤٥ شركة بنسبة ٦٠٪، وقد بلغت نسبة رأس المال البريطاني إلى مجموع رأس المال الأجنبي لهذه الشركات حوالي ٥٢,٢٪، بعد أن بلغ رأس المال البريطاني ٩٩,٧٧,٠٠٠ جنيه مصري من جملة رأس مال الشركات الأجنبية والبالغ ١٩,١٠٨,٨٩٣ جنيهاً مصرياً[٥].

ولا يعني هذا أن بريطانيا استخدمت سيطرتها السياسية على مصر منذ وقت مبكر لتحويلها إلى مجال لاستثمار رؤوس الأموال البريطانية وحدها، بل ظلت السوق المصرية مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية الأخرى، ولاسيما الفرنسية والبلجيكية، التى زادت في العقد الأول من القرن العشرين بدرجة ملموسة، حتى وصلت الاستثمارات الفرنسية في الشركات العاملة في مصر عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حوالي ٤٦,٣ مليون جنيه، والبلجيكية ١٤,٣ مليون جنيه، والإنجليزية ٣٠,٣ مليون جنيه بنسب جاءت على التوالي ٥٠,٣٪ و١٥,٥٪ و٣٢,٩٪[٦].

وإذا كان رأس المال البريطاني في أعقاب الحرب الأولى قد بدأ يأخذ طريقه إلى مصر في مبالغ لا يعتد بها، فإن ثلاثينيات القرن العشرين بدأت تشهد مزيدًا من تدفق رأس المال البريطاني على مصر، بعد أن تطلعت الشركات الصناعية البريطانية إلى تحقيق أرباح ضخمة في مصر (وفي أجزاء من العالم وجهت إليها استثمارات مماثلة) عندما وجدت في مصر مستثمرين أبدوا استعدادهم للمشاركة في إقامة مشروعات استثمارية بالدخل – مثل طلعت حرب ومجموعته ممن سعوا لدى مجموعة برادفورد لإقامة مشروع معها – خاصة بعد أن توفرت للصناعة المصرية الحماية مع استقلال مصر المالي سنة ١٩٣٠م، وإنجازها لتعريفتها الجمركية على الرغم

من أنها جاءت في البداية معتدلة لا تزيد عن ١٥٪. وتعد شركة كاليكو الإنجليزية لصناعة الغزل والنسيج من الشركات التي اتخذت في الثلاثينات قرارًا بنقل جزء من مشروعاتها إلى مصر كثاني اختبار لها للاستثمار في الخارج بعد إنشائها مصنعاً بالصين في العشرينات. وقد جاء هذا القرار تحت ضغط الظروف التي كانت تمر بها صناعة النسيج البريطانية في ظل أزمة الكساد العالمي، والتي أدت بكثير من شركاتها في لانكشير إلى الإغلاق[٧].

لهذا ازداد رأس المال البريطاني في مصر من ٣٢ مليون جنيه في أوائل الثلاثينات (والذي كان يمثل ٣٩,٥٪ من جملة رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر عندئذ والبالغ ٨١ مليون جنيه مصري) إلى ما يقرب من ٤٥ مليون جنيه في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٨م) وبنسبة بلغت ٤٥٪ من رأس المال الأجنبي الذي كان يعمل في مصر عندئذ والبالغ ١٠٠ مليون جنيه[٨]، مما يعني أن معظم الزيادة في الاستثمارات الأجنبية بمصر منذ مطلع الثلاثينات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية جاءت في الاستثمارات البريطانية.

لكن تغير الظروف السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية أثر في سوق الاستثمارات المصرية بدرجة جعلت رجال الأعمال البريطانيين يفقدون الثقة بها، حتى أنهم ذهبوا إلى أن مصر أصبحت لا تعد منطقة جذب استثماري ضخم كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية، هذا في الوقت الذي دعا فيه أحد البريطانيين المشرفين على مصالح إحدى شركات النسيج البريطانية في مصر السيد تي . سي. فيشر T. C. Fisher شركته إلى تصفية أعمالها كاملة في مصر أو التراجع عن إجراء توسعات فيها – شركة البيضا " برادفورد " – بعد أن أبدى تخوفه في تقرير كان قد أعده من إمكانية اندلاع ثورات اجتماعية في مصر، وتغير سياسة الحكومة إزاء حماية الصناعة، وخطر تجريد الملكيات أو فرض ضرائب جزائية على الاستثمارات الأجنبية في الوقت الذي كان يواجه فيه إنتاج الشركة – صباغي البيضا – منافسة قوية في الأسواق العربية إما من صناعة النسيج في هذه الدول، أو من تدفق المنسوجات الأوروبية على أسواقها ولاسيما النوعيات الإيطالية[٩].

ويعود مبعث فقدان ثقة رجال الأعمال البريطانيين بسوق الاستثمارات

المصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالأساس إلى توتر العلاقات السياسية المصرية البريطانية، وتصاعد جذوة الحركة الوطنية، ومطالبتها بتقليص حجم رأس المال الأجنبي، وتحديد نشاطاته في السوق المصرية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي كضرورة أساسية لتحقيق الاستقلال السياسي، مما أصاب سوق المال والأعمال في مصر بالفزع والاضطراب، لاسيما بعد أن بعثت هذه الظروف بعض الشك في نفوس رجال الأعمال الوطنيين حيال نقل استثماراتهم من قطاع الزراعة(١٠).

وقد ساعد على بث الفزع والاضطراب الذي اعترى سوق المال والأعمال في مصر إلغاء الامتيازات الأجنبية (بموجب مؤتمر مونترو ١٩٣٧م) والمحاكم المختلطة بعد فترة انتقال تمتد حتى أكتوبر ١٩٤٩م، وما نتج عن ذلك من إعفاء الأجانب من امتيازاتهم السياسية والقانونية والضريبية، واتجاه حركة التشريع الضريبي في مصر بعد الحرب نحو تنويع الضرائب وزيادتها، حتى زادت في سنوات قليلة بعد الحرب بنسبة تراوحت ما بين ١٢٪ و١٣٪ على الأملاك المنقولة والأرباح التجارية والصناعية(١١).

ومما زاد من الفزع والاضطراب بين رجال الأعمال البريطانيين تخوفهم من أن تتعرض مشروعاتهم الاستثمارية في مصر للمصادرة والتأميم، لاسيما بعد أممت الحكومة في سنة ١٩٤٧م شركة النور في القاهرة، وارتفاع الأصوات المطالبة بإلغاء امتيازات نفطية كانت قد حصلت عليها شركات أجنبية(١٢)، وإقدام الحكومة المصرية مع اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨م إلى فرض رقابة على عددٍ من المؤسسات الصناعية، وكذا تصدير النقد والسندات المالية ثم مصادرتها لعدد من الشركات المالية اليهودية في مصر. وإذا كانت معظم هذه الإجراءات قد ألغيت في سنة ٤٩/١٩٥٠م، فإن أصداءها ظلت تحول بين المستثمرين البريطانيين والأجانب وبين تحريك مزيد من استثماراتهم نحو مصر(١٣).

هذا في الوقت الذي ساد فيه اتجاه مدفوع بتزايد الشعور الوطني لعرقلة سبل التعاون الاقتصادي الأنجلو مصري، والحد من مشاركة الشركات البريطانية في تنمية الصناعة المصرية، وذلك باتخاذ تدابير " شاقة " لتمصير رأس المال والأعضاء والمدراء، وجعل منح تأشيرات الدخول وتصاريح

الإقامة للبريطانيين في غاية الصعوبة(١٤).

وقد تجلى هذا الاتجاه في قانون الشركات الذي جاء انعكاسًا لطموح فئات من كبار الرأسماليين المصريين الذين حققوا أرباحًا ضخمة في ظل الحرب، ثم تطلعوا إلى تشغيلها في مجالات اقتصادية غير تقليدية كان يهيمن عليها رأس المال الأجنبي، والذى حاولوا عدم الصدام معه، بل الالتفاف حوله والتعايش معه. وقد نجحت هذه الفئة في أن تقدم للبرلمان مشروع قانون بتنظيم الشركات، يقضي بألا يقل رأس المال المصري في أية شركة عن ٥١٪، ونسبة الموظفين المصريين عن ٧٥٪ والعمال عن ٩٠٪ ونسبة المرتبات عن ٦٥٪ للموظفين المصريين و٨٠٪ للعمال منهم. كذلك وضع المشروع حدًا أقصى للعضوية بمجالس إدارة الشركات، والحيل بين الوزراء وبينها قبل انقضاء ثلاثة أعوام على تركهم العمل الوزاري، مع إعفاء الشركات التي أسست قبل القانون المقترح من نسبة رأس المال المصري التي يوجبها، حتى تنتهي مدتها، ثم يراعى الالتزام بالنسبة عند التجديد(١٥).

وقد أثارت مسودة هذا المشروع، التي وضعت في وزارة التجارة، كثيراً من الاحتجاجات سواء من جانب كبار رجال المال المصريين المرتبطين بالاستعمار أمثال محمد أحمد فرغلي، أو الدوائر المالية البريطانية، أو حتى الحكومة المصرية التي كان يرأسها إسماعيل صدقي باشا الذي أعلن من البداية معارضته للمشروع، حتى أن حكومته راحت تعمل بمجرد الإعلان عن المشروع لا لتعطيل النظر فيه بالبرلمان فحسب، بل لوأده عندما اعتزمت تقديم مشروع بديل له إلى البرلمان، أعد بشكل مستقل في وزارة العدل، بيد أن هذا المشروع لم يقدم إلى البرلمان، كما أن مشروع القانون الذي أعد في وزارة التجارة لم يناقش في البرلمان قبل استقالة وزارة صدقي في ديسمبر ١٩٤٦م(١٦).

أما الدوائر البريطانية فقد أثار مشروع القانون امتعاضها وهجومها عليه، بعد أن اعتبرت أنه ما جاء إلا ليعمل – على طول الخط – على اعتراض سبل تأسيس شركات مالية أنجلو مصرية، وإنشاء فروع مصرية للشركات البريطانية(١٧)، وأنه لن يضر بالرأسماليين الأجانب فحسب، بل سيلحق أكبر الضرر بالمصريين، لاسيما أن كثيرًا من الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر أخذت تفكر في الانتقال منها إلى بلاد أخرى، ومن ثم فإن

نتائجه ستكون عكسية طالما اتجه إلى عرقلة تشغيل الاستثمارات الأجنبية في مصر، هذا في الوقت الذي راح فيه البريطانيون يعملون على إحياء مشروع المعاهدة التجارية الإنجليزية المصرية، الذي كانت قد أعدته السفارة البريطانية بالقاهرة عام ١٩٣٨م وجَمُد باندلاع الحرب، وإدخال تعديلات عليه تلزم الحكومة المصرية بالتراجع عن طرح أي مشروع قانون للشركات، والحصول لرعايا المملكة المتحدة على حق دخول مصر والإقامة فيها، في مقابل إعطاء الرعايا المصريين نفس الحقوق في المملكة المتحدة[١٨].

كذلك اهتمت الغرفة التجارية البريطانية في مصر بدراسة مشروع قانون الشركات وأعدت تقريرًا وافيًا عنه أظهرت فيه آثاره السلبية على مشاركة رأس المال الأجنبي في الميدان الاقتصادي بسبب القيود التي يفرضها والتي ستضر بلا شك بالمصالح المصرية على مر الزمن، وفي النهاية طالبت الغرفة بإعادة النظر في مشروع القانون وتقويمه[١٩].

وبينما كان المشروع يواجه بهجوم حاد من قبل الدوائر المالية والسياسية البريطانية، وكبار رجال الأعمال المصريين الذين لهم مصالح مع الرأسماليين الأجانب، فقد كان هناك من يدافع عنه ويعتبره عملاً وطنيًا سيحد من تسلل رأس المال الأجنبي وسيطرته الاقتصادية فالسياسية، كما أن إقراره سيساعد على توجيه رأس المال الأجنبي نحو المشروعات الإنتاجية التي ستفيد الاقتصاد المصري، وإفساح المجال أمام رأس المال المصري، والعمالة المصرية للعمل بالسوق المحلية، هذا في الوقت الذي أكد فيه المدافعون عنه على أن إقراره والعمل به لا يعني التضييق على الأجانب في مصر، لأن الحكومة المصرية مشغولة بفتح الباب أمام الأجانب للحصول على الجنسية المصرية، وأنها أعدت مشروعًا بهذا الشأن في طريقه إلى البرلمان بعد أن درسه مجلس الدولة، يجيز منح الجنسية المصرية للأجانب الذين ولدوا في مصر وعملوا بها بضع سنين[٢٠].

وعلى الرغم من كل ما أثير حول مشروع قانون الشركات، ومحاولات تعطيله أو وأده، فقد قدم إلى البرلمان الذي أقره فجأة في أغسطس ١٩٤٧م، وبدون أية تحسينات أو تعديلات عليه، وذلك لوجود جناح قوي داخل البرلمان مؤيد له، قاده صاحب الاقتراح عطا عفيفي الذى استطاع أن يدافع عنه بقوة، ثم بدأ العمل بالقانون بعد ثلاثة أشهر من إقراره في البرلمان[٢١].

وكما أثار مشروع قانون الشركات ضجة حال الإعلان عنه، فقد أصبح تطبيقه بعد تمريره من البرلمان مثار جدل بين الشركات الأجنبية – بما فيها الإنجليزية – والحكومة المصرية، لاسيما الشركات متعددة الجنسيات، كشركة قناة السويس التي قاتلت الحكومة البريطانية حتى لا يشملها القانون، بدعوى أنها شركة منفعة دولية ذات أهمية كبيرة لكل القوى البحرية[٢٢].

كذلك عارضت الشركة الإنجليزية المصرية للبترول وبشدة السماح للمصريين بامتلاك أغلبية أسهمها، حتى تحولت إلى شركة مساهمة مصرية، ونقلت مركزها في سنة ١٩٤٩م إلى القاهرة، وتعهدت بأن تعقد بها كل اجتماعاتها بدلاً من لندن بعد أن تبدل أعضاء مجلس إدارتها تمامًا[٢٣].

وعلى الرغم من معارضة بعض الشركات لتطبيق القانون فإن أغلبها أذعن لتدابيره، وراح رجال الأعمال الأجانب يعملون لتوفيق أوضاعهم معه عندما طالبوا بتأجيل تطبيق المادة الخامسة من القانون لفترة، والتي تحدد نسبة الموظفين المصريين بالشركات وأجورهم، حتى يسمح للشركات بالاستعانة بعدد من الخبراء الأجانب الذين ليس بالإمكان تعويضهم من المصريين لبعض الوقت[٢٤].

هذا في الوقت الذي حمل فيه البريطانيون القانون وبالتحديد مادته السادسة – التي تقضي بامتلاك المصريين ٥١٪ من رأس مال الشركة – مسئولية التوقف التام للاستثمارات من خارج مصر منذ العمل به، حتى أن عدد ورأس مال الشركات التي تأسست في سنتي ١٩٤٩م و١٩٥٠م قد انخفضا مقارنة بمثيليهما قبل الحرب؛ وذلك لاستمرار تحفظ رأس المال الخارجي للاستثمار في المشروعات الجديدة بسبب قانون الشركات، والصعوبات التي أصبحت تواجه المشروعات الصناعية في مصر بسبب المنافسة الأجنبية، لاسيما بعد أن ارتفعت تكاليف الإنتاج المحلي بارتفاع تكاليف المواد الخام التي أصبحت تستورد فى معظمها من الخارج، والعمالة الأقل مهارة، هذا على الرغم من رخص العمالة المصرية نسبيًا قياسًا بالمستويات الأوربية، وارتفاع الرسوم الجمركية المصرية[٢٥].

ولا يعود إحجام المستثمرين البريطانيين والأجانب عن تحريك رؤوس أموالهم نحو مصر بعد إقرار قانون الشركات إلى تأكيده على حق أصحاب

رأس المال المحلي في امتلاك ٥١٪ من رأس مال الشركات فحسب، بل لأنه بموجب هذا القانون حدث انفصام متزايد بين الملكية والإشراف عليها أو إدارتها، وعدم توافر الضمانات الكافية بالقانون لحماية حقوق المساهمين، في الوقت الذي وفر فيه صلاحيات ضخمة للذين يتولون إدارة المشروعات نيابة عن حملة أسهمها، وازدحمت فيه – بموجب القانون – مجالس إدارة الشركات بالأعضاء الذين يتلقون مخصصات مالية ضخمة، ولا يقدمون عملاً يقابلها، خصوصاً أن كثيرين منهم انشغلوا في عضوية أكثر من شركة في وقت واحد، لهذا أحجم المستثمرون الأجانب عن المجازفة بأموالهم في مشروعات لا يمارسون عليها أي نفوذ فعلي(٢٦).

ومن القوانين الأخرى المعوقة للاستثمارات الأجنبية – ولاسيما البريطانية – في مصر بعد الحرب العالمية الثانية قانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨م، والذي جاء هو الآخر تحت ضغط الاتجاهات الوطنية التي كانت تحث الحكومة المصرية على فرض نوع من السيطرة على صناعة النفط التي كانت بعيدة عنها منذ منتصف العشرينات، خاصة بعد أن استخدمت شركات النفط الغربية وضعها الاحتكاري للسيطرة على الدولة، فعندما طالبت الدولة الشركة الإنجليزية المصرية للبترول بحقها في معاينة معامل التكرير رفضت الشركة بدعوى أن العمليات التي تجرى بها سرية لهذا جاء قانون المناجم والمحاجر ليعزز سلطة الدولة على نفطها، عندما قصر منح عقود التعدين والامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول على الشركات المصرية المسجلة، وذلك بعد قانون الشركات الذي كان يقضي بامتلاك المصريين ٥١٪ من رأس مال الشركات الجديدة و٤٠٪ من المدراء(٢٧). هذا في الوقت الذي فرض فيه قانون المناجم والمحاجر على شركات النفط التي كانت تعمل بموجب امتيازات سابقة بالتوقف عن تصدير أي كميات من النفط إلا بعد سد حاجة السوق المحلية، وهذا ما اعتبرته شركات النفط الأمريكية والبريطانية – أهم الشركات العاملة في حقل النفط عندئذ – تدخلاً سافرًا من قبل الحكومة المصرية في شئونها، سيؤثر في أنشطتها التصديرية. ولما كان هذا القانون يعطي الحكومة المصرية فرصة لمراقبة نشاط شركات البترول والتدخل فيه بشكل يفقدها قدرًا كبيرًا من سلطتها الإدارية، لهذا أعلنت شركات النفط العاملة في مصر احتجاجها على القانون وطالبت بتعديل بعض مواده، وعندما غضت الحكومة المصرية

الطرف عن مطالب هذه الشركات، بل وأقدمت على فرض ضرائب عليها بأثر رجعي، وتحديد أسعار البيع لنفطها، اتجهت إحدى الشركات – ستاندرد أويل أوف إيجيبت – العاملة في مجال النفط بمصر إلى وقف أعمال التنقيب عن البترول، في الوقت الذي لوحت فيه شركات أخرى بإمكانية وقف أنشطتها الخاصة بإنتاج النفط، وقصرها على الاتجار فيه(٢٨).

وخلاف قانوني الشركات والتعدين اللذين أثارا مخاوف المستثمرين الأجانب لاسيما البريطانيين منهم بدرجة دفعتهم إلى الامتناع عن تحريك أموالهم نحو مصر، كانت مصر قد شهدت في أعقاب الحرب دعوات لحرمان الأجانب من تملك الأراضي الزراعية، والتي تبلورت في مشروع القانون الذي قدمه عبدالرحمن الرفاعي لمجلس الشيوخ في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م، والذي أقره بالإجماع في جلسة ١٢ فبراير ١٩٥١م، ليمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية، وإن كان قد أبقى عل استمرار تملكهم للأراضي التي بيدهم(٢٩).

ولم تتأثر الاستثمارات الأجنبية بما فيها البريطانية في مصر بمجموعة القوانين التي صدرت تحت ضغط الاتجاهات الوطنية لتنظيم تأسيس الشركات بما يسمح لرأس المال الوطني بالسيطرة عليها، وتعزيز سلطة الدولة على نفطها، والحد من تملك الأجانب للأراضي الزراعية فحسب، بل تأثرت كذلك بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية بشأن تأشيرات دخول الأجانب وإقامتهم بمصر، حيث قامت في أعقاب الحرب بإلغاء كل تأشيرات الإقامة الدائمة للأجانب في مصر، واستخدمت هذا الحق في خلق صعوبات أمام دخول وإقامة رجال الأعمال البريطانيين الذين يرغبون في الاستقرار بمصر للاشتغال بالأعمال المالية. ولما كان البريطانيون يرون أن العمل بهذا النظام قد أعاق إلى حد كبير التعاون الاقتصادي الإنجليزي المصري، ولأهمية تسهيل إجراءات دخول البريطانيين إلى مصر وخروجهم منها، وإقامتهم بها، لخدمة تطلعات بريطانيا في تأسيس عدة مكاتب إقليمية للشرق الوسط بمصر لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فقد تبادل البريطانيون مع المصريين الرأي للتوصل إلى آلية لمنح تأشيرات دخول وإقامة للبريطانيين الذين يرغبون في السفر إلى مصر للأعمال المالية، بيد أن الطرفين لم يحسما هذا الأمر بسبب اختلاف مواقفهما بشأنه، فبينما كان البريطانيون يطالبون بإعطاء حق الإقامة الكاملة أو الدائمة للبريطانيين الذين

أقاموا بمصر خمس سنوات، تمسك المصريون بإعطاء هذا الحق لمن أقام عشر سنوات، هذا علاوة على تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول لرجال الأعمال البريطانيين وغيرهم من الأجانب(٣٠). ولتمسك الجانب المصري بموقفه فقد ساد اتجاه بين الأجانب للحصول على الجنسية المصرية كإحدى الطرق التي تهيأوا بها للوقائع السياسية الجديدة في مصر(٣١)، حتى بعد أن صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠م والذي حدد الشروط التي تمنح على أساسها الجنسية المصرية للأجانب(٣٢).

هذا في الوقت الذي بدأ المصريون يتجهون بعيدًا عن المملكة المتحدة للتعاقد مع شركات لتنفيذ الأعمال العامة الضخمة، دونما اكتراث بالعطاءات الأقل التي تقدمها شركات بريطانية، حتى أنهم قدموا مشروع توليد الطاقة الكهربائية بأسوان لشركة سويدية وسويسرية، على الرغم من انخفاض العطاء البريطاني. وقد اعترف البريطانيون بأن هذه ليست المرة الوحيدة التي كانت فيها العطاءات البريطانية أكثر انخفاضًا ولم تقبل(٣٣).

كذلك أثارت الإضرابات العمالية المتزايدة في مصر بعد الحرب وبخاصة في سنتي ١٩٤٦م و١٩٤٨م مخاوف رجال الأعمال البريطانيين بدرجة جعلتهم يترددون في تحريك رؤوس أموالهم نحو مصر لإنشاء مشروعات جديدة أو حتى توسيع القائم منها، لأن تطور قانون العمل لصالح العمال بسرعة إبان الحرب وبعدها(٣٤)، وتردي العلاقة بين العمال والإدارة أكسب إضراباتهم عنفًا وإطالة أثرت بشكل حقيقي في دخول الشركات، حتى أن إضرابات سنة ١٩٤٨م أحدثت تراجعًا بنسبة ٤١٪ في إنتاج الغزل؛ بسبب تقليل عدد ساعات العمل اليومي من إحدى عشرة ساعة إلى ثماني ساعات، ونزاعات العمال المتكررة، وتعطيلهم للآلات على نحو منتظم يوميًا لمدة نصف ساعة. وقد بلغ تأثير هذه الممارسات العمالية في دخول الشركات حدًا دفع مجلس إدارة إحدى شركات النسيج البريطانية في مصر – طاليكو – إلى تحميل الحكومة المصرية مسئولية الاضطرابات العمالية، وعدم فعالية العمالة، بعد أن طالبت الشركات بقبول نسبة كبيرة من المصريين ليس فقط في قوة العمل المنظمة، بل وفي المراكز التقنية والإدارية، وذلك بموجب قانون الشركات(٣٥).

* * *

وإذا كانت سوق الاستثمارات المصرية قد شهدت اتجاهًا في أعقاب الحرب لتغليب الاستثمارات المصرية على مثيلاتها الأجنبية وبخاصة البريطانية، لإنهاء سيطرتها على الاقتصاد المصري أو على الأقل تخفيفها، بما يحقق للبلاد استقلالها التام إذا ما أعيد النظر في معاهدة ١٩٣٦م بما يؤدي إلى الجلاء ووحدة وادي النيل، فإن هذا الاتجاه سرعان ما تغير قبل نهاية الأربعينيات مع تصاعد حدة أزمة مصر الاجتماعية، وتعليق حلها على إجراء تنمية زراعية، وصناعية، تتطلب استثمارات هائلة يعجز رأس المال المحلي عن توفيرها.

لهذا ارتفعت الأصوات المنادية بتهيئة المناخ في سوق الاستثمارات المصرية لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بالسعي تدريجيًا وفي حذر لتذليل مختلف العوائق التي أبعدتها عن مصر، وبخاصة القوانين التي وضعت مؤخرًا في مصر – قانون الشركات وقانون التعدين – لعرقلة تدفق رأس المال الأجنبي، والتي لا يعني تعديلها النيل من استقلال البلاد الاقتصادي لأن " هناك بلاداً ليست أقل ... " من مصر " ... حرصًا على استقلالها قد فتحت أبوابها ... لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ابتغاء علاج مشاكلها الأهلية "[٣٦].

وقد كانت هناك استجابة لهذه الدعوات باتجاه الحكومة المصرية مع مطلع الخمسينيات لإعادة النظر في قانون الشركات الذي كان ما يزال موضع احتجاج رجال الأعمال الأجانب، وأدخلت بالفعل على القانون تعديلات أقرها مجلس الدولة، لكن لم يصدر بها قانون إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م[٣٧].

وإجراء تعديلات على قانون الشركات بعد قيام ثورة يوليو بشهور معدودة جاء في إطار اهتمام النظام الجديد بتوفير المناخ المطمئن لرجال الأعمال الأجانب لإرسال أموالهم إلى مصر للمساهمة في إجراء تنمية اقتصادية تعيد التوازن إلى قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة، وبشكل يمكن النظام من التغلب على مشاكل الفقر بالداخل، والحد من الاعتماد على الخارج، وقطع رباط التبعية الذي كان يربط الاقتصاد المصري بالسوق الرأسمالية العالمية، والخروج من عملية التخلف التاريخية التي نسجت خيوطها منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لهذا راح نظام يوليو منذ البداية يؤكد من خلال التصريحات والأحاديث التي انطلقت عبر الصحف والاجتماعات العامة على العمل لإشاعة جو من الثقة والاستقرار بين المستثمرين الأجانب، وذلك بالتخلص من الإجراءات التي تعترض تشغيل رأس المال الأجنبي في مشروعات مصرية، وكذا القيود المفروضة على دخول رجال الأعمال الأجانب إلى مصر والانتقال بينها وبين غيرها من أسواق المنطقة. ثم تجاوز نظام يوليو بعد فترة وجيزة مرحلة التصريحات والشعارات والبيانات إلى مرحلة الإجراءات العملية لجذب رأس المال الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية التي أقدم عليها منذ بدايته، والتي كان من أولوياتها استكمال تصنيع مصر، وذلك باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي كان يعتقد بأنها كفيلة بإعادة الثقة إلى رجال الأعمال الأجانب للعمل بالسوق المصرية.

وجاء في مقدمة هذه الإجراءات تعديل الانتقادات الكثيرة التي وجهت لقانون الشركات بما يسمح بمنح إعفاءات ضريبية على الأرباح التجارية والصناعية للمشروعات الاستثمارية التي يوافق النظام على إقامتها، وخفض نسبة رأس المال الذي يجب أن يتملكه المصريون بالشركات من ٥١٪ إلى ٤٩٪، حتى تتاح للمستثمرين الأجانب الفرصة للسيطرة على معظم رأس مال الشركات العاملة في مصر، وإعادة السيطرة عليها للمساهمين على حساب الصلاحيات التي كانت قد منحت للمديرين بموجب قانون الشركات[٣٨].

وكما أدخل نظام يوليو تعديلات على قانون الشركات بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢م، فقد أدخل تعديلات على قانون المناجم والمحاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨م أدت إلى التخلي عن البند الذي كان يقضي بوقف منح امتيازات التنقيب عن النفط واستغلاله على شركات مساهمة مصرية مؤسسة كانت أو تحت التأسيس، مما يفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للدخول في منافسة مع الشركات المصرية على قدم المساواة. وقد جاءت هذه الخطوة لإدراك نظام يوليو أهمية استغلال ثروات البلاد الطبيعية استغلالاً أوفى[٣٩].

وكما أهتم كان نظام يوليو بتعديل القوانين المعوقة للاستثمارات الأجنبية في مصر والتي صدرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستهدفت رؤوس الأموال البريطانية تحديدًا، فقد اهتم أيضاً بوضع قوانين أخرى توفر للمستثمرين الأجانب تسهيلات لإعادة نقل الأرباح والأصول إلى

الخارج عندما أقر القانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣م بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج في حدود ١٠٪ من رأس المال المستثمر سنويًا، وبالعملة الأصلية التي دخل مصر بها، وإذا زادت الأرباح في إحدى السنوات عن ١٠٪ من رأس المال ترحل الزيادة لحساب السنوات التي تقل أرباحها عن هذه النسبة، كذلك سمح القانون بتحويل الأرباح إلى الخارج بأكثر من ١٠٪ من قيمة رأس المال المستثمر ولكن في حدود ما تحتاجه الاستثمارات من عملات أجنبية. علاوة على ذلك أجاز القانون إعادة تحويل رأس المال الأجنبي بعد مرور خمس سنوات على استثماره ولكن في حدود خمس القيمة المسجلة سنويًا، وبنفس العملة وبسعر التحويل، مما يعني إعادة تحويله بالكامل في خلال عشر سنوات من الاستثمار، كذلك أجاز القانون إعادة رؤوس الأموال الأجنبية في بحر سنة من دخولها وعلى خمسة أقساط إذا حالت دون استثمارها عقبات عملية، هذا إلى جانب مسائل أخرى تضمنها القانون لصالح رجال الأعمال الأجانب، كتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة[٤٠].

هذا في الوقت الذي أقدم فيه نظام يوليو على إنشاء لجنة للاستثمار الأجنبي بوزارة التجارة والصناعة تمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد، والمجلس الدائم للإنتاج، والبنك المركزي، لتقوم بإمداد المستثمرين الأجانب بالمعلومات الاستثمارية التي يحتاجونها، وتقدير المجالات الاقتصادية التي يتمتع رأس المال الأجنبي المستثمر فيها بالامتيازات التي توفرها قوانين الاستثمار التي أقرها نظام يوليو[٤١].

وفي إطار اهتمام نظام يوليو بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر جاء القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥م ليخول للشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة الأجنبية، الحق في التحول إلى شركات مساهمة مصرية دون الحاجة إلى إجراءات تأسيس جديدة، هذا في الوقت الذي تقرر فيه خفض قيمة السهم من أربعة جنيهات إلى جنيهين، وذلك بموجب القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤[٤٢]، لجذب صغار المستثمرين.

كذلك اتجه نظام يوليو إلى وضع حد للاضطرابات العمالية، بعد أن اعتبر الإضرابات بما فيها العمالية عملاً غير مشروع بعد الحوادث التي وقعت في كفر الدوار في ١٤ أغسطس ١٩٥٢م، ووضع النقابات العمالية

تحت سيطرة الدولة مما وضع حدًا لإضرابات العمال التي سببت خسائر ضخمة لأصحاب رؤوس الأموال في الأربعينيات، لم تؤد بهم إلى التراجع عن إنشاء مشروعات استثمارية جديدة في مصر فحسب، بل والتوقف عن توسيع وتجديد القائم منها(٤٣).

هكذا اتخذ نظام يوليو مجموعة إجراءات كان من شأنها خلق مناخ جيد للاستثمار في مصر يبعث الطمأنينة في نفوس رجال الأعمال الأجانب، بما فيهم البريطانيين وحكوماتهم، لتحريك استثماراتهم إلى مصر، والمشاركة في مشروعات التنمية التي شرع فيها النظام منذ البداية، على الرغم من صغر سن قادته وتصريحاتهم المبهمة عن العدالة الاجتماعية والمضادة لرأس المال الأجنبي والاحتكاري(٤٤).

بيد أن هذه الإجراءات لم تغر بسهولة رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها البريطانية بالتوجه إلى مصر بعد الثورة، ولهذا ظل تدفق رأس المال الأجنبي على مصر بين عامي ١٩٥٢م و١٩٥٦م تافهًا، حتى أن جملة رؤوس الأموال الأجنبية الجديدة التي استثمرت في مصر فيما بين عامي ١٩٥٣م – ١٩٥٦م لم تتجاوز ٦ ملايين جنيه(٤٥).

وتراجع رؤوس الأموال الأجنبية عن العمل بمجالات الاستثمار المصرية بعد ثورة يوليو رغم قوانين الاستثمار المشجعة يعود لظروف مصر السياسية والاقتصادية التي لم تكن لتشجع رجال الأعمال الأجانب ودولهم على تحريك رؤوس أموالهم إلى مصر.

فعلى الرغم من نجاح الضباط الأحرار في الوصول إلى السلطة، وتغيير نظام الحكم، فإن الجو السياسي في مصر في أعقاب الثورة ظل لا يبعث على التفاؤل المؤدي إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مصر، وذلك لتسلم الضباط زمام السلطة إثر سنوات من الاضطراب الداخلي، ودخولهم ولمدة عامين بعد الثورة في صراع مع الجماعات السياسية الأخرى لتثبيت دعائم الحكم، والذي انتهى بهدم الزعامات السياسية السابقة، وأفراد الصفوة السياسية التي كانت تساندها ممن كانوا يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بكبار رجال الأعمال الأجانب الذين كانوا يسيطرون على قطاعات الاقتصاد المصري(٤٦).

وقد أثار عدم الاستقرار السياسي في مصر، وتصفية الصفوة السياسية السابقة بالإبعاد أو الاعتقال أو العزل السياسي، ثم الهجوم على الملكيات،

مخاوف رجال الأعمال الأجانب من العمل في سوق الاستثمارات المصرية، وزاد من هذه المخاوف انتهاج نظام يوليو سياسة خارجية كان متوقعًا أن تؤدي إلى التدخل العسكري المباشر ضده من جانب إنجلترا وفرنسا، وذلك بحدوث نوع من التقارب بينه وبين دول الكتلة الشرقية بعد صفقة الأسلحة التشيكية التي مولها الاتحاد السوفيتي، رغم اهتمام النظام بتطهير الثورة من العناصر اليسارية، واعتقال العناصر الشيوعية حتى يدفع عن نفسه الاتهام بالميول الاشتراكية[٤٧].

كذلك كان للخلاف السياسي بين مصر وإنجلترا دور في إصابة سوق الاستثمارات المصرية بحالة من الاضطراب والفزع الذي حال دون إقدام الممولين الأجانب ولاسيما البريطانيين على توظيف أموالهم في مصر، وإن كان هذا الموقف قد تغير إلى نوع من الإقدام بعد توقيع اتفاقية الجلاء.

كذلك كانت لممارسات نظام يوليو الاقتصادية العملية أكبر الأثر في إثارة شكوك رجال الأعمال الأجانب في النظام، ومدى التزامه بتصريحاته وإجراءاته لحماية أموالهم، وذلك لقناعتهم بأن مجموعة العسكر التي تقوم على رأس النظام تشكلت عقليتها في بيئة الثلاثينات الراديكالية التي كان فيها الأجانب مزدرين حتى في الطرقات بحكم هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري[٤٨].

فبعد الثورة مباشرة فاجأ النظام رجال الأعمال الأجانب بقانون الإصلاح الزراعي الذي اعتبروه مقدمة لمهاجمة الملكيات الخاصة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن رجال الثورة راحوا يتحدثون بعد الإصلاح الزراعي عن تصفية الرأسمالية المستغلة، والاحتكارات المقترنة في أذهانهم بالاستعمار، واستغلال ودائع البنوك في مشروعات التنمية حتى لو عارض ذلك أصحابها، ثم إقدام نظام يوليو على مصادرة بعض الشركات المساهمة كشركة السكر التي صفيت في عام ١٩٥٥م[٤٩].

وعندما أدرك نظام ثورة يوليو فشل محاولاته في حث رجال الأعمال الأجانب وحكوماتهم على تحريك رؤوس أموالهم إلى مصر لدعم عملية التنمية التي كان يتوقف على نجاحها تحقيق الاستقرار السياسي، واستمرار النظام، بل واتجاه الرأسمالية العالمية إلى التآمر على عملية التنمية بفرضها حصاراً اقتصادياً على نظام يوليو، وسحب تمويلها لمشروع السد العالي، وما

ترتب على ذلك من تأميم قناة السويس، وتوجيه أوامرها لأجنحتها الداخلية – لاسيما البنوك التي توقفت عن تمويل محصول القطن – بتخريبه من الداخل، ثم تحركها لتدمير النموذج المصري بعمل عسكري شاركت فيه إسرائيل إلى جانب إنجلترا وفرنسا – العدوان الثلاثي – قرر النظام الدخول في مواجهة مع الرأسمالية العالمية بصفة عامة والإنجليزية بصفة خاصة، عندما قرر تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية واليهودية بعد أن فرض عليها الحراسة في نوفمبر ١٩٥٦ – بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦م – وهذا الإجراء يعد منعطفًا في تاريخ مصر الاقتصادي باعتباره قد أكمل تقويض السيطرة الاقتصادية لرأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري وبخاصة رأس المال البريطاني(٥٠) الذي شكل معظم الاستثمارات في مصر، حتى أنه طبقًا لتقديرات لجنة التعويضات الأجنبية Foreign Compensation Commission وجد أن قيمة أصول الشركات والأموال الخاصة البريطانية التي أممت بعد العدوان الثلاثي بلغت ٦٥,٦ مليون جنيه، بينما صودرت ١٣٠ مليون جنيه أخرى. وإجمالاً فإن ١٢٠ شركة بريطانية تم تمصيرها و٣٨٠ أخرى تمت مصادرتها(٥١).

ويبدو أن الدوائر المالية البريطانية كانت لا تستبعد إقدام نظام يوليو على إجراء مصادرات لأملاك الأجانب وفي مقدمتهم البريطانيون، ليس بسبب العدوان الثلاثي على مصر فحسب، بل لأن الجو العام كان يشير إلى ذلك، لأن المفاوضات الطويلة والشاقة الأنجلو – مصرية والتي امتدت من ١٩٤٦م وحتى ١٩٥٤م قوت المعارضة القومية لكل أشكال السيطرة الأجنبية الاقتصادية والسياسية، مما جعل التأميم للممتلكات البريطانية والأجنبية متوقعًا في أية لحظة، خاصة بعد أن تعالت التهديدات بالمقاطعة الاقتصادية والمصادرات التي استخدمت بالفعل في بعض الأوقات كرد فعل لطبيعة العلاقات الأنجلو – مصرية في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية(٥٢).

مجالات توظيف رؤوس الأموال البريطانية في مصر :

قبل أن نتناول أهم مجالات الاستثمار التي اهتمت رؤوس الأموال البريطانية بالعمل فيها ننوه إلى أن رأس المال البريطاني مارس نشاطًا رأسماليًا منظمًا في مجالات الاستثمار المصرية المختلفة – الزراعية، والصناعية، والتجارية – من خلال شركات لا تدل هويتها على جنسية

رؤوس أموالها، نظرًا لوجود شركات حملت الجنسية الإنجليزية لكونها مسجلة في لندن، في حين لا تُمتلك معظم أسهمها بلندن أو المملكة المتحدة، في الوقت الذي وجدت فيه شركات أخرى سجلت في مصر وحملت الجنسية المصرية وجاء رأسمالها في معظمه بريطانيًا.

وقد شهدت سوق الاستثمارات المصرية وجود عددٍ من الشركات الإنجليزية التي سجلت في لندن لتتمتع بمزايا قانون الشركات البريطاني الذي لم يكن أقل صرامة من القانون المصري فحسب، بل كان يساعد على جذب الاستثمارات، لاسيما أنه أقر بعدم تثبيت الحد الأدنى لقيمة السهم، في الوقت الذي كانت قيمة السهم في مصر لا تقل عن أربعة جنيهات مصرية، مما خلق صعوبة في جذب صغار المستثمرين(٥٣).

وعندما اتجهت الشركات البريطانية المسجلة في لندن إلى العمل في مصر بحصولها على امتيازات معينة، وتسويق أسهمها في بورصة القاهرة (التي نشطت في أثناء القرن العشرين) أقدم المستثمرون المقيمون في مصر والذين كانوا في معظمهم من الأقليات الأجنبية المحلية على امتلاك أغلب أسهم هذه الشركات، ثم تحويل هيمنتهم على أسهمها إلى حق إداري في نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد أن تجاوز ما يُمتلك من أسهم هذه الشركات في مصر ما يمتلك منها في المملكة المتحدة بكثير. فالشركة المصرية للملح والصودا عندما كان رأسمالها عند التأسيس في سنة ١٨٩٩م حوالي ٦٠٠,٠٠٠ جنيه لم يكتتب الإنجليز فيها إلا بما قيمته ٥٥,٠٠٠ جنيه بنسبة ٩,١٪ فقط من رأس مال الشركة، وعندما ازداد رأسمالها عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ١,٢٦٠,٠٠٠ جنيه مصري، لتصبح واحدة من الشركات الصناعية ذات الثقل الرأسمالي في مصر، ظلت معظم أسهمها مملوكة في مصر، بعد أن توقف ما امتلك من أسهمها في إنجلترا عند ٥٦,٠٩٥ سهمًا من جملة أسهمها البالغة ١,٠٥٨,٠٩٠ سهمًا بنسبة ٥,٣٪ فقط، في حين أن باقي الأسهم امتلكها في مصر مساهمون مصريون أو على الأقل ممن حملوا الجنسية المصرية، وربما كان هذا وراء إقدام الشركة في إبريل ١٩٥٦م على تحويل نفسها – ولو شكليًا – إلى شركة مساهمة مصرية. ونفس الوضع ينسحب على شركة الفنادق المصرية المحدودة Egyptian Hotels Limited والتي سجلت في لندن في حين كان معظم رأسمالها مملوكًا في مصر، حيث لم يمتلك في بريطانيا سوى ٦,٧٩٩ سهمًا

من جملـة أسـهمها البالغـة ٤٨٨,٧٣٦ سـهمًا فـي سـنة ١٩٤٦م بنسـبة ١,٤٪ فقط. كذلك لم يمتلك في بريطانيا سوى ١٤,٥٢٣ سهمًا من جملة أسهم شركة الدلتا للأراضي والاستثمار Egyptian Delta Land and Investment Co المسجلة في لندن والبالغـة ٤٨٠,٢٧٥ سـهمًا بنسـبة ٣٪ فقـط من جملـة الأسهم[٥٤].

والجدير بالذكر أن الشركات الإنجليزية المسجلة في لندن والتـي ظلـت تعمل في مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى تأميمها أو مصادرتهـا، بـل وتمصيرها في منتصف الخمسينيات، بعد العدوان الثلاثـي، قد تأسست قبـل الحرب العالمية الثانية، حتى أن تواريخ تأسيس بعضهـا يعـود إلـى النصـف الثاني من القرن التاسع عشر، وإن كان عدد كبير منها قـد تأسـس فـي مطلـع القرن العشرين وظـل يعمـل بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وحتـى منتصـف الخمسينيات رغم ما طـرأ عليـه مـن تغيير فـي العـدد ورأس المـال، هـذا مـا يوضحه البيان التالي:

(بيان بتطور عدد الشركات البريطانية " المسجلة في لندن " ورأسمالها بالجنبية المصري)

السنة	إجمالي عدد الشركات ورأسمالها		الشركات الإنجليزية			الشركات المصرية		
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	٪	العدد	رأس المال	٪
يونيـــه ١٩٤٥	٣٤٧	٦٩,٠٦٢,٨٨٧	٢٧	٨,١٨٦,٩٩٢	١١,٩	٣١١	٥٧,٨٧٥,٨٩٥	٨٣,٨
يونيـــه ١٩٤٦	٣٧٥	٧٨,٢٩٧,٣٥٦	٢٦	٨,٣١٢,٩٢٧	١٠,٦	٣٤٠	٦٨,٧٤٦,٨٧١	٨٧,٨
يونيه ١٩٥٠/٤٩	٤٧٨	١١٦,٢٥٥,٩٩٩	٢٦	٨,٩٦٨,٤٩٢	٧,٧	٤٤٥	١٠٦,٠٤٢,٤٩٨	٩١,٢
يونيـــه ١٩٥٣	٥٠٦	١٤٧,٢٧٣,٤٦٦	٢٤	١١,٠٨٩,٣٢٩	٧,٥	٤٧٥	١٣٤,٩٣٦,٦٧٨	٩١,٦

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيـــه ١٩٤٥م، ص ص ١٠٨٢ – ١٠٨٣، نفـس المصـدر، يونيـه ١٩٥٠/٤٩م، ص ص ١١٤٠-١٤٤١، نفـس المصـدر، يونيـه ١٩٥٣م، ص ٥٩٠.

من البيان نجد أن عدد الشركات الإنجليزية المسجلة في لندن قد تراجع من ٢٧ شركة في سنة١٩٤٥ إلي ٢٤ شركة في سنة١٩٥٣، نظراً لتعرض ثلاث شركات للتصفية، منها "شركة نستورجانا كليس الزراعية والتجارية ليمتد" والتي تأسست في سنة١٩٠٩ وعملت في تجارة الأراضي الزراعية وإستصلاحها حتى صفيت في سنة١٩٤٨، و" شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد" التي تأسست في سنة١٩٠٧ وعملت في استخراج وتجارة الملح حتى صفيت في سنة١٩٥٠، ثم " شركة الكنتوار المصري للأقطان" التي صفيت في مارس ١٩٥٤، بعد أن عملت في تجارة القطن منذ تأسيسها في سنة ١٩٢٦م(٥٥).

وكما تراجع عدد الشركات الإنجليزية المسجلة في لندن، فقد انخفضت نسبة رأسمالها إلي جملة رأس مال الشركات العاملة في مصر في المدة من ١٩٤٥ حتى١٩٥٣ من ١١,٩٪ في سنة ١٩٤٥م إلى ٧,٥٪ في سنة ١٩٥٣م، علي الرغم من ارتفاع رأس مال الشركات الإنجليزية من أكثر من ٨ ملايين جنيه مصري في سنة ١٩٤٥م إلى ١١ مليون في سنة ١٩٥٣م، نظرًا لأن هذه الزيادة لم تتعاش مع الزيادة في رأس مال الشركات العاملة في مصر، والتي جاءت في معظمها بالشركات المصرية، فبينما زادت نسبة رأس مال الشركات العاملة في مصر في سنة ١٩٥٣م عنها في سنة ١٩٤٥م بنسبة ١١٣٪، لم يزد رأس مال الشركات البريطانية إلا بنسبة ٣٧,٥٪، في حين زاد رأس مال الشركات المصرية بنسبة ١٣٢,٨٪، مما أدى إلى ارتفاع نسبة رأسمالها إلى جملة رأس مال الشركات العاملة في مصر من ٨٣,٨٪ في ١٩٤٥م إلى ٩١,٦٪ في ١٩٥٣م، وذلك بعد أن تزايد إقبال رجال الأعمال المصريين على استثمار رؤوس أموالهم في مجالات الاستثمار غير التقليدية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى أنهم اكتتبوا في رأس مال الشركات المساهمة الجديدة التي تأسست في ١٩٤٦/٤٥م بـ ٢,٦٦٧ مليون جنيه من جملة رأسمالها البالغ ٢,٨٨٤ مليون بنسبة ٩٢,٥٪، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٤,٨٪ في الشركات التي تأسست فى ١٩٥٤/٥٣م عندما بلغت الاستثمارات المصرية ٣,١٧٩ مليون جنيه من جملة رأسمالها البالغ ٣,٣٥٣ جنيه، أما المساهمات الأخرى فى رأس مال هذه الشركات فكانت من نصيب رجال الأعمال الأجانب الذين يقيمون في مصر، أما غير المقيمين فجاءت مساهمتهم متواضعة لأبعد الحدود حتى أنها لم تتجاوز طوال النصف الثاني

من الأربعينات ٢,٠٪ من جملة رأس مال الشركات التي تأسست حديثًا، وإن كانت قد ارتفعت إلى ١,٩٪ من رأس مال الشركات الجديدة التي تأسست في ١٩٥٤/٥٣م[٥٦]. ربما بتأثير قوانين الاستثمار التي بدأ نظام يوليو يعلن عنها قبل نهاية عام ١٩٥٢م.

وإلى جانب الاستثمارات البريطانية في الشركات التي سجلت في لندن وحملت الجنسية الإنجليزية، فقد عمل رأس المال البريطاني في مصر من خلال شركات حملت الجنسية المصرية، إما منفردًا بتأسيسها، وإما مشتركًا في تأسيسها مع رؤوس أموال أخرى مصرية أو فرنسية أو بلجيكية أو حتى يونانية، فيما يمكن أن يسمى بالشركات متعددة الجنسيات، حيث شارك مع الرأسمالية المصرية – على سبيل المثال – في تأسيس شركة صباغي البيضا، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، كما شارك مع رأس المال الفرنسي في تأسيس البنك العثماني الإمبراطوري Imperial Ottoman Bank والبنك العقاري، وشركة السكر المصرية، فضلاً عن شركة قناة السويس، في الوقت الذي شارك فيه رأس المال اليوناني في تأسيس بنك أيونيان Ionian Bank ، وشركة كاريا الصناعة وسائل الإطفاء بالإسكندرية، وكذلك رأس المال الفرنسي واليوناني في بنك الأراضي المصري[٥٧].

وقد جرت الاستثمارات البريطانية في مصر وفق نمط استعماري للاستثمار، اهتم أساسًا بتحويل مصر إلى إحدى مناطق الاستثمار المنتجة للمواد الأولية، في إطار السوق الرأسمالية العالمية، واستنزاف فوائضها الاقتصادية باستمرار لصالح رأس المال المسيطر والمهيمن عليها سياسيا واقتصاديًا، ولهذا اهتمت معظم رؤوس الأموال البريطانية بالعمل في مجال الأراضي الزراعية استصلاحًا واستغلالاً، وتجميع الأموال (من خلال البنوك وأجهزة الرهن وشركات التأمين) واستغلال المرافق العامة، والتجارة الخارجية.

الاستثمارات البريطانية في مجال الأراضي :

يعد مجال استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها واحدًا من أهم مجالات الاستثمار المصرية التي استهوت رأس المال البريطاني بعد انتهاء عصر الإقراض الحكومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،

باعتباره من أفضلها أرباحًا وضمانًا، خاصة بعد أن تحولت الأرض الزراعية في مصر إلى سلعة، وأصبحت قابلة للتداول. وزاد من إقدام رأس المال البريطاني على هذا المجال اتجاه سياسة الاحتلال الاقتصادية في مصر نحو تعزيز تخصص مصر في إنتاج القطن، وتحويلها إلى إحدى وحدات السوق الرأسمالية البريطانية المتخصصة في إنتاج القطن لتغذية مراكز تصنيع النسيج بلا نكشير.

لهذا تأسست شركات استثمار برأس مال بريطاني للعمل في مجال الأراضي، وبحصر ما كان يعمل منها في مصر بعد الحرب العالمية الثانية وجد أن هناك ما لا يقل عن تسع شركات للأراضي بريطانية، منها شركة صفيت في سنة ١٩٤٨م – شركة نستور جاناكليس – في حين ظلت الشركات الثماني الأخرى تعمل حتى منتصف الخمسينيات. وقد تأسست كل هذه الشركات قبل الحرب العالمية الأولى، وإن كان معظمها قد تأسس في العقد الأول من القرن العشرين، حيث تأسست خمس شركات من إجمالي عدد الشركات التسع، في حين تأسست شركة واحدة في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، أما الشركات الثلاث الأخرى فتأسست في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. والملاحظ أن ثلثي شركات الأراضي الإنجليزية العاملة في مصر سجلت في لندن وحملت الجنسية الإنجليزية. وتعد شركة مساهمة البحيرة التي تأسست في سنة ١٨٨١م كشركة مساهمة مصرية من أقدم هذه الشركات، وأكثرها نشاطًا ورأسمالًا[٥٨].

وهذه الشركة وغيرها من شركات الأراضي البريطانية العاملة في مصر انحصرت وظيفتها الأساسية في شراء الأراضي البور وإصلاحها بإقامة وسائل الري والصرف المختلفة عليها، ثم استثمارها إما ببيعها في إقطاعيات كبيرة لكبار الملاك في معظم الأحوال، أو بتأجيرها في قطع صغيرة للفلاحين الذين قد يتمكنون من شراء المساحات المؤجرة لهم من هذه الشركات على أقساط امتدت إلى خمسة وعشرين عامًا[٥٩].

وقد ارتبط عمل شركات الأراضي الإنجليزية في مصر بمناطق امتياز محددة، وقد بلغ هذا الارتباط حدًّ أن بعض هذه الشركات تسمت بالمناطق التي تأسست للعمل فيها، حيث ارتبط عمل شركة مساهمة البحيرة أساسًا باستصلاح أراضي إقليم البحيرة واستغلالها، وإن كان هذا النشاط قد امتد إلى إدارة واستغلال أراضي شركة سيدي سالم بعد أن عجزت عن تسديد ديونها

إلى أن تمكنت من استرداد أراضيها وممتلكاتها، بعد أن تغلبت على هذه الديون وأخذت تديرها بشكل مباشر بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أنها راحت تعمل على تحسين أوضاع أهالي منطقة سيدي سالم ليس ببيع الأراضي أو تأجيرها لهم فحسب، بل بتزويد مستشفى المنطقة الأميري بمياه الشرب، والمساهمة في إنشاء مركز صحي لعلاج مرضى الناحية. كذلك ارتبط عمل شركة أبي قير ليمتد بتجفيف البحيرة التي تسمت باسمها، واستصلاحها وبيعها في مساحات مختلفة للملاك على اختلاف مستوياتهم، وإن كان نشاطها قد امتد إلى بحيرة البرلس التي امتلكت مساحات كبيرة من أراضيها(٦٠).

وكان من بين شركات الأراضي الإنجليزية شركات توزع نشاطها ما بين عمليات استصلاح الأراضي واستغلالها، وممارسة أنشطة عقارية مختلفة بالمدن المصرية من خلال القيام بأعمال الشراء والبيع والتشييد والإيجار للعقارات، منها شركة الدلتا المصرية للأراضي والاستثمار المحدودة، Egyptian Delta Land & Investment Co Ltd، والشركة الزراعية المصرية المحدودة The Egyptian Agricultural Co Ltd، في الوقت الذي وجدت فيه شركات بريطانية ركزت نشاطها بالأساس في امتلاك العمارات واستغلالها في بعض المدن المصرية، منها شركة الإسكندرية لاستغلال العقارات Alexandria Exchange Co Ltd (٦١). كما وجدت شركات جمع نشاطها بين الاستغلال الزراعي وصناعة بعض المواد الغذائية، منها شركة نستور جناكليس، التي تركز نشاطها منذ تأسيسها (١٩٠٥) في صناعة وتجارة السجاير، حتى حولته إلى الاستغلال الزراعي في سنة ١٩٣٤م، والذي قامت إلى جانبه منذ سنة ١٩٤٤م بصناعة المربات وحفظ الفاكهة(٦٢).

وعلى الرغم من ارتباط نشاط شركات الأراضي البريطانية في مصر – كغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال – بارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية، وإقبال كبار الملاك على شراء الأراضي وتداولها، فإن نشاطها لم يتأثر في أعقاب الحرب باتجاه كبار الملاك إلى تحريك فوائضهم الزراعية نحو مجالات الاستثمار غير التقليدية في الزراعة والصناعة، وإن كان قد تأثر بصدور قانون الإصلاح الزراعي. ومع ذلك ظل رأس مال معظم شركات الأراضي البريطانية متسمًا بالثبات طوال فترة الدراسة،

باستثناء حالتين فقط، قل في إحداها وزاد في الأخرى، فبينما هبط رأس مال الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضي إلى أكثر من ٣٠٪ في النصف الأول من الخمسينيات عنه في النصف الثاني من الأربعينيات، فقد ارتفع رأس مال شركة سيدي سالم في النصف الأول من الخمسينيات عنه في سنة ١٩٤٨م بنسبة ٢٩,٨٪[٦٣].

وبينما اتسم رأس مال معظم شركات الأراضي البريطانية العاملة في مصر بالثبات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، فإن أرباحها لم تكن كذلك، بل تقلبت من سنة لأخرى، في الوقت الذي اتجهت فيه بالنسبة لمعظم الشركات إلى الانخفاض، والبيان التالي يوضح اتجاهات الأرباح لبعض هذه الشركات في فترة الدراسة :

بيان بأرباح بعض شركات الأراضي البريطانية

صافي الأرباح بالجنيهات المصرية

الشركة	١٩٤٥	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٤
شركة مساهمة البحيرة	٩٧,٦٩٠	٩٨,٧٦٢	١٠٦,٦٦٠	٤٥,١٧٣	٣٢,٣٥٢
شركة أبو قير ليمتد	٢٦,٤٥٦	٤١,٦٥٩	٤٣,١٥٨	٢٤,٧٢٦	٢٨,٦٥٤
الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضي	٤٤,٩٣٠	٦٠,٢٤٩	٨٧,٥٧٠	٢٣,٠٦٤	
الشركة الإنجليزية البلجيكية بالقطر المصري	١١,١٧٤	١٦,٣٥٩	٢٠,٢٣٧	٢٣,٢٤٩	
شركة سيدي سالم المصرية	١٥,٩٤٣	١٧,٧٩٨	٢٥,٩٨٠	٣,٤١٦	

<u>المصدر</u> : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر، يونيه ١٩٥٠/٤٩ ص ص ١١٠، ١٣٣، ١٩٩، ٢٠٢؛ نفس المصدر يونيه ١٩٥٤/٥٣م، ص ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٨١، ٨٢.

من البيان نجد أن أرباح شركات الأراضي البريطانية أخذت في الازدياد في أعقاب الحرب تدريجيًا حتى بلغت في مطلع الخمسينيات أعلى زيادة لها بعد الحرب، عندما حققت إحدى الشركات (الشركة الإنجليزية

المصرية لتجزئة الأراضي) في سنة ١٩٥٠م زيادة في الأرباح بنسبة ٩٤,٩٪ عنها في سنة ١٩٤٥م، كذلك زادت أرباح الشركة الإنجليزية البلجيكية بأكثر من ٨٠٪، في حين لم تصل الزيادة في أرباح شركة مساهمة البحيرة ١٠٪ عنها في سنة ١٩٤٥م، أما الشركتان الأخريان، فقد زادت أرباحها بنسبة ٦٣٪، وتعزى هذه الزيادة في الأرباح إلى ارتفاع إنتاجية لأراضي بعد الحرب، والتغلب على مشكلة استيراد الأسمدة، وارتفاع أسعار القطن بدرجة ساعدت على رواج حركة بيع الأراضي، وتسديد أقساطها(٦٤).

لكن بصدور قانون الإصلاح الزراعي، وتحديد الملكيات الكبيرة، وتوقف كبار الملاك عن شراء الأراضي وتداولها، انتكست سوق الأراضي بدرجة أثرت في نشاط شركات الأراضي، حيث تراجعت أرباحها بسرعة عن مستوى ما بعد الحرب مباشرة، لدرجة أن الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضي التى حققت أرباحاً في سنة ١٩٥٠م تزيد عن مثيلاتها في سنة ١٩٤٥م بحوالي ٩٥٪، انخفضت أرباحها في سنة ١٩٥٣م عنها في سنة ١٩٤٥م بنسبة ٤٨,٧٪، كذلك انخفضت أرباح شركة مساهمة البحيرة في سنة ١٩٥٤م عنها في سنة ١٩٥٠م بنسبة ٦٩,٧٪، وشركة أبو قير ليمتد بنسبة ٣٣,٦٪ عن نفس المدة، أما شركة سيدي سالم فقد هبطت أرباحها في سنة ١٩٥٣ عنها في سنة ١٩٥١م بنسبة ٨٦,٩٪، في حين كانت الشركة الإنجليزية البلجيكية بالقطر المصري الشركة الوحيدة من بين شركات الأراضي التي حققت أرباحاً بعد الإصلاح الزراعي، فقد ازدادت أرباحها في سنة ١٩٥٣م عنها في سنة ١٩٥٠ بنسبة ١٤,٩٪، ويعزى هذا إلى امتداد نشاطها إلى المجال العقاري والاتجار في العمارات السكنية الذي أصبح من أكثر مجالات الاستثمار تحقيقا للأرباح في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك حافظت كل الشركات التي عملت فيه على تحقيق أرباح مرتفعة، حيث ارتفعت أرباح شركة الإسكندرية لاستغلال العقارات في سنة ١٩٥٣م بنسبة ٨٨,٦٪ عنها في سنة ١٩٤٥م، بعد أن كانت هذه الزيادة في سنة ١٩٤٩م حوالي ٣٥,٥٪(٦٥).

ولما كان توفير مستلزمات البناء – من أسمنت وجبس وجير ومصيص وحجر الجير وغيرها – قد ارتبط بالعمل في المجال العقاري، فقد اهتم رأس المال البريطاني بالمساهمة في تأسيس شركات لتصنيع مستلزمات البناء والاتجار فيها، منها شركة أسمنت بورتلاند حلوان التي كانت مساهمة

رأس المال البريطاني فيها عند التأسيس لا تتعدى ٧,٥٪ من جملة رأسمالها الذي كان في معظمه بلجيكيًا، لكن عندما بدأ رأسمالها في الازدياد منذ سنة ١٩٣٦م أصبح معظم رأسمالها إنجليزيًا، بعد أن استأثرت " شركة تنل بورتلاند ليمتد " الإنجليزية بمعظم الزيادة في رأس مال الشركة، والذي ازداد من ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عند التأسيس إلى ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٩م، ثم ١,٢٣٧,٥٠٠ جنيه في سنة ١٩٥٣م. وقد حققت هذه الشركة – التي أصبحت من الشركات البريطانية الكبيرة ذات النفوذ في مصر بعد الحرب – أرباحًا تمشت مع الزيادة في رأس مالها، فبعد أن كانت أرباحها تمثل ١٩,٢٪ من رأسمالها في ١٩٤٥/٤٤م ارتفعت إلى ٢٠,٤٪ في ١٩٤٨/٤٧م، ثم ٢٣٪ في سنة ١٩٥٢/٥١ (٦٦).

الاستثمارات البريطانية في مجال تجميع الأموال :

وكما واصل رأس المال البريطاني العمل في مجال استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات من خلال شركات تأسست كلها قبل الحرب العالمية الثانية، فقد أبقى على العمل في مشروعات تجميع الأموال في السوق المصرية من خلال البنوك على اختلاف نوعياتها، وشركات التأمين التي تأسست كلها قبل الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تواجه منافسة قوية في مصر بعد الحرب من جانب المشروعات المصرية والأجنبية على حد سواء.

وقد بدأ رأس المال البريطاني العمل في مشروعات تجميع الأموال بمصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من خلال العمل على تكوين قطاع مصرفي يتحرك بما يتفق مع الدور الذي تقرر أن يلعبه الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية التي كانت تهيمن بريطانيا على معظمها، خاصة بعد أن أصبحت مصر هدفًا لمطامع بريطانيا الاستعمارية، ومحطة في طريقها إلى الهند، واتساع نطاق تجارة مصر الخارجية مع بريطانيا، حتى أصبحت مصدرًا مهماً من مصادر إمدادها بالمواد الأولية الزراعية وعلى رأسها القطن، وسوقًا لمنتجاتها السلعية. وقد تجلى هذا الاتساع في المبادلات التجارية المصرية البريطانية، في ازدياد قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا من ٣ ملايين جنيه في سنة ١٨٥٤م إلى ٨ مليون في سنة ١٨٦١، ثم زيادة وارداتها من إنجلترا تبعًا لذلك(٦٧)،

حتى انفردت إنجلترا بتوريد ٤٤٪ من جملة واردات مصر في تلك الفترة[٦٨].

لهذا شهدت خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر إنشاء عدة بنوك تجارية إنجليزية – البنك المصري "١٨٥٦"، بنك أيونيان المحدود "١٨٦٢" ، البنك الإمبراطوري العثماني "١٨٦٣"، الإنجليزي المصري "١٨٦٥"– وعند نهاية القرن التاسع عشر "١٨٩٨" تأسس البنك الأهلي المصري، ثم تأسست بعد ذلك عدة بنوك برأس مال إنجليزي إلا أن معظمها عجز عن تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تأثر بها الاقتصاد المصري، ولهذا تعرض عدد من هذه البنوك للتصفية أو الاندماج في بنوك أخرى لتنبثق عنها بنوك أقوى تكون قادرة على مواجهة الأزمات، وحماية مصالح بريطانيا الاقتصادية في مصر فعندما عجز البنك المصري عن الصمود أمام أزمة ١٩٠٧م تمت تصفيته على يد البنك الأهلي المصري بعد أن توقف عن الدفع سنة ١٩١١م، وبعد الحرب العالمية الأولى وتحديداً في ١٩٢٥/١٩٢٦م اندمجت ثلاثة بنوك بريطانية – البنك الإنجليزي المصري، وبنك كولونيال، وبنك جنوب أفريقيا الأهلي – معًا وكونت بنك باركليز برأس مال بلغ عشرة ملايين جنيه إسترليني، كذلك اندمج بنك كوكس وشركاهم Co & Cox مع بنك غرب إفريقيا البريطاني في بنك لويدز سنة ١٩٢٣م، لكن عدم قدرة البنك على إدارتهما في مصر، وتحقيقه خسائر، حملته على بيع مصالحه في مصر إلى البنك الأهلي المصري[٦٩].

وكانت النتيجة أن انحصرت البنوك التجارية البريطانية في مصر عند بداية الحرب العالمية الثانية في خمسة بنوك فقط، ثلاثة منها – بنك أيونيان، البنك العثماني، البنك الأهلي المصري– يعود تأسيسها إلى القرن التاسع عشر، وقد نجحت في تجاوز أزمة ١٩٠٧م الاقتصادية، وظروف الحرب العالمية الأولى، أما البنكان الآخران فأحدهما أنشئ عام ١٩٢٥م نتيجة دمج عدة بنوك بريطانية متعثرة في مصر، وهو بنك باركليز، أما البنك الخامس – البنك التجاري للشرق الأدنى – والذي يعد من أحدث البنوك البريطانية تأسيسًا فقد أنشئ في سنة ١٩٢٦م ليمارس مختلف الأعمال البنكية داخل مصر[٧٠].

وقد نجحت هذه البنوك البريطانية الخمسة في الصمود أمام التحديات

التي ترتبت على أزمة الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية، وواصلت عملها بعد الحرب، وقد ساعدها على هذا الصمود استنادها إلى مراكز رئيسية قوية تقدم لها العون عند الملمات، فبنك باركليز مثلاً كان مدعومًا بالقوة المالية لبنك باركليز المحدود في لندن، والذي بلغ رأس ماله عند نهاية الحرب ١٥,٨٥٨,٢١٧ جنيهاً إنجليزياً، ومدخراته ١١,٢٥ مليون جنيه، وودائعه ٩١٧,٧٧٥,٥٦٠ جنيهاً(٧١).

وإذا كانت البنوك البريطانية الخمسة، قد واصلت عملها في أعقاب الحرب، إلا أنها بدأت تتعرض للتمصير الواحد تلو الآخر مع مطلع الخمسينيات، وتحويل البنك الأهلي المصري في سنة ١٩٥١م إلى بنك مركزي، ولما حاول مقاومة عملية التنمية الاقتصادية، وأن يكون أداة لتوجيه مصر كلها، وحارسًا لعملية الاستغلال الاستعماري البريطاني، عاجلته الثورة بتغيير مجلس إدارته في عام ١٩٥٥م، ثم بتمصيره في عام ١٩٥٧م، في الوقت الذي تقرر فيه تصفية البنوك البريطانية عقب العدوان الثلاثي، بعد فرض الحراسة عليها في نوفمبر ١٩٥٦م ، وانتقال أصولها وخصومها إلى بنوك مصرية قائمة وأخرى أنشئت لهذا الغرض. فانتقلت أصول بنك باركليز وخصومه إلى بنك الإسكندرية، كما انتقلت أصول البنك العثماني، وبنك أيونيان وخصومهما إلى بنك الجمهورية، أما البنك التجاري للشرق الأدنى فلم يسمع عنه عند تصفية البنوك الإنجليزية عقب العدوان الثلاثي، ويبدو أنه صفى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م(٧٢).

وقد كانت البنوك التجارية الإنجليزية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى فرض الحراسة عليها من أكثر البنوك انتشارًا في المجتمع المصري، بعد حرص معظمها على إنشاء فروع لها بعيدًا عن العاصمة حتى امتدت إلى الريف، وبخاصة في الوجه القبلي، وذلك للحد من مركزية نشاطها، وخفض الضغط على مكاتبها الرئيسية(٧٣)، وكسر سياسة البنوك الدائمة في البلاد المتخلفة، والتي تمحورت حول الإبقاء على مراكزها في العواصم والمدن الكبرى وعدم المغامرة بالعمل في الريف.

وقد جاء بنك باركليز في مقدمة البنوك الأجنبية العاملة في مصر التي كانت لها فروع في أنحاء مصر، وإن كان بنك مصر قد تقدم عليه في هذا الشأن، فبينما كان له في بداية الخمسينيات حوالي ٥٢ فرعًا بأنحاء مصر،

كان لبنك باركليز ٣٣ فرعًا[٧٤] وصلت إلى ٤٥ فرعًا عند التأميم، أكثر من نصفها بمصر العليا[٧٥]. وقد جاء بعد بنك باركليز من حيث الانتشار " البنك العثماني " البريطاني الذي كان له في بداية عام ١٩٥٢م حوالي ١٢ فرعًا منها الكثير بالريف. أما فروع بنك أيونيان فقد كانت في منتصف الخمسينيات حوالي ثمانية فروع[٧٦].

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد نشاط البنوك التجارية البريطانية في مصر متوقفا على تمويل تجارة القطن من خلال استمرار ارتباطها بمراكزها الرئيسية في الخارج، والتي كانت تحول لها الأموال سنويًا مع حلول موسم القطن، بل امتد هذا النشاط إلى تلقي الودائع وإعادة تشغيلها، حتى في تدبير احتياجات القوات البريطانية في مصر في أوقات الأزمات.

فبنك باركليز الذي كانت تعد مصر واحدة من أهم مناطقه الاستثمارية لعب دورًا كبيرًا في تمويل محصول القطن أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وفي تلقي الودائع التي زادت بشكل دراماتيكي، حتى أن حسابات ودائع فرع القاهرة زادت من ٥,٦٠٠ حساب عند بداية الحرب إلى ٧٢,٦٠٠ حساب بعدها، كما أن ديونه بلغت قيمتها عند تأميمه ٣٨,٧٥ مليون جنيه منها ١٦,٧٥ مليون جنيه سلف، ٧,٥ ملايين سندات خزانة، و٣,٥ ملايين أسهم حكومة مصرية، ونقد قيمته ٨ ملايين جنيه، مما جعل له نفوذاً قوياً في الاقتصاد المصري هذا في الوقت الذي قام فيه بدور في خدمة قوات الاحتلال في مصر عندما تدخل لتوفير النقد للقوات البريطانية التي تركزت في منطقة القناة أثناء توتر العلاقات المصرية البريطانية[٧٧]، مما يعني أن البنوك التجارية البريطانية التي عملت في مصر حتى فرض الحراسة عليها في سنة ١٩٥٦م ظلت ملتزمة بنمط الاستثمار الاستعماري الذي استهدف نقل الفائض الاقتصادي إلى الخارج، ودعم هيمنة بريطانيا الاقتصادية، بل والعسكرية على مصر.

وكما اهتم رأس المال البريطاني في مصر بتأسيس بنوك تجارية، فقد اتجه إلى تأسيس بنوك متخصصة للإقراض العقاري والزراعي منفردًا بها أو مشتركًا مع غيره من رؤوس الأموال الأجنبية، وإن كانت مشاركة رأس المال البريطاني في تأسيس بنوك الإقراض العقاري والزراعي قد تأخرت

إلى بدايات القرن العشرين، عندما تأسس في سنة ١٩٠٢م برأس مال إنجليزي البنك الزراعي المصري الذي صفي في سنة ١٩٣٦م، وفي سنة ١٩٠٥م تأسس بنك الأراضي المصري برأس مال مختلط إنجليزي فرنسي يوناني، ثم تأسست في سنة ١٩٠٨م شركة الرهن العقاري المصري(٧٨).

وقد ارتبط إنشاء هذه البنوك بازدياد أهمية القطن في الاقتصاد المصري، وتنفيذ مشروعات الري والنقل، وإقبال الأثرياء والشركات العقارية على شراء الأراضي واستصلاحها، ومن ثم الاتجاه إلى الاقتراض من البنوك المتخصصة بضمان الأرض الزراعية التي أصبحت عرضة للنزع وفاءً للدين، بعد أن ضمنت المحاكم المختلطة للدائن الحق في بيع الأراضي المرهونة، ثم إقرار حق الملكية الفردية للأراضي الخراجية في أواخر القرن التاسع عشر(٧٩).

وإذا كان نشاط بنوك الإقراض العقاري والزراعي قد ازدهر في فترة ما بين الحربين بدرجة فجرت أزمة الديون العقارية في الثلاثينات، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية، ونقص الواردات، وكثرة مصروفات قوات الحلفاء، وارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، لم تساعد في تسديد أقساط الديون لهذه البنوك في حينها فحسب، بل وقللت من الإقدام على الاقتراض من هذه البنوك لشراء مزيد من الأراضي، بعد أن ارتفعت أسعارها بدرجة غير متوقعة(٨٠).

وزاد من تراجع نشاط هذه البنوك في أعقاب الحرب تغير السلوك الاستثماري لكبار ملاك الأراضي، وشروعهم في توجيه استثماراتهم خارج الأرض بحثًا عن أرباح أفضل في الصناعة التي أصبحت فرص الاستثمار فيها أكثر جذبًا من أي مجال آخر للأرباح التي تراكمت إبان الحرب، بعد أن أنتجت العمليات التضخمية المصاحبة للحرب أرباحاً ضخمة في التصنيع، في الوقت الذي انخفضت فيه أرباح الاستثمار الزراعي بعد الحرب بسبب العوائق التي وضعت أمام استيراد الأسمدة، وتصدير الأقطان على الرغم من ارتفاع أسعارها(٨١).

لهذا انخفضت في سنوات ما بعد الحرب قيمة السلف المضمونة برهن عقاري التي تقدمها بنوك الإقراض العقاري والزراعي البريطانية، حيث انخفضت قيمة السلف التي قدمها بنك الأراضي المصري من ٥,٣٧٧,٧٩٠

جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٣٩م إلى ٣,٠٩٦,٨٥٤ جنيهاً في سنة ١٩٤٥، ثم ٢,٥٢٧,٨١٥ جنيهاً في سنة ١٩٤٩، و٢,٣٦١,٨٦٦ جنيهاً في سنة ١٩٥٢م، و٢,١١٢,٨٧٤ جنيهاً في سنة ١٩٥٣م[٨٢].

وفي إطار اهتمام رأس المال البريطاني بالعمل في مجال تجميع الأموال، أقدم رجال الأعمال البريطانيين على تأسيس شركات للتأمين في مصر جاءت في الغالب كفروع صغيرة لشركات رئيسية في لندن، وذلك لتوفير الحماية للاستثمارات البريطانية في مصر، ودعمها، لاسيما بعد الاحتلال البريطاني لمصر[٨٣].

وقد تواصلت الاستثمارات البريطانية في تأسيس شركات التأمين بمصر حتى أصبح لبريطانيا في بداية الخمسينيات ٤٢ شركة من جملة شركات التأمين المسجلة في مصر والبالغة ٨٦ شركة بنسبة ٤٨,٨٪[٨٤]. وفي سنة ١٩٥٥م تراجعت هذه النسبة إلى ٤٤,٤٪ على الرغم من زيادة عدد الشركات البريطانية إلى ٦٠ شركة، نظراً لأن مجموع شركات التأمين في هذه السنة زاد إلى ١٣٥ شركة[٨٥].

وقد كان معظم الشركات البريطانية العاملة في مجال التأمين بمصر، فروعاً لشركات رئيسية كبرى تأسست في تواريخ سابقة على إنشائها لفروعها بمصر، حتى أن شركات التأمين البريطانية الثماني عشرة التي سجلت في مصر سنة ١٩٤١م، وظلت تعمل حتى منتصف الخمسينيات، كانت فروعاً لشركات أم يعود تأسيس بعضها إلى القرن الثامن عشر، في حين أن غالبيتها تأسس في القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين[٨٦]، في الوقت الذي لم نسمع فيه إلا عن تأسيس شركة واحدة للتأمين برأس مال بريطاني في معظمه بعد الحرب العالمية الثانية عرفت " بشركة النيل للتأمين"، والتي كانت واحدة من شركات التأمين التي تأسست في مصر وحملت الجنسية المصرية على الرغم من اكتتاب رجال الأعمال البريطانيين في معظم أسهمها، والتي شاركهم فيها مجموعة من المستثمرين الذين حملوا جنسيات مختلفة منها الجنسية المصرية . وتأتي شركة التأمين الأهلية المصرية في مقدمة هذا النوع من الشركات، والتي انتشرت فروعها بأنحاء مصر بعد الحرب، ثم شركة الإسكندرية للتأمين و"شركة الإسكندرية للتأمين على الحياة "، ثم " شركة النيل للتأمين " التي أسستها شركة " رويلي للتأمين

المحدودة " الإنجليزية، والتي امتلكت وحدها ٩٠٠ سهم من جملة أسهمها البالغة ١٢٤٠ سهمًا، أما باقي الأسهم فقد اكتتب فيها عدد من المساهمين الإنجليز والفرنسيين واليونانيين ثم المصريين بنسب محدودة(٨٧).

وعلى الرغم من ازدياد نشاط شركات التأمين البريطانية العاملة بمصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن عددًا منها قد خفض رأسماله بعد الحرب عنه عند التأسيس، بدرجة لا تتماشى مع ما أصبحت تحققه من أرباح. والبيان التالي يتتبع تطور رأس مال أهم شركات التأمين التي كان لرأس المال البريطاني فيها الغلبة :

تطور رأس مال بعض شركات التأمين بالجنيهات المصرية

الشركة	سنة التأسيس	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٥٤
شركة التأمين الأهلية المصرية	١٩٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٠٧,٥٠٠	١٠٧,٥٠٠	١٠٧,٥٠٠
شركة الإسكندرية للتأمين	١٩٢٨	٣٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
شركة الشرق للتأمين على الحياة	١٩٣١	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
شركة الإسكندرية للتأمين على الحياة	١٩٣٩	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
شركة النيل للتأمين	١٩٤٧		٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠م ص ص ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٥٢، نفس المصدر، يونيه ٥٣/١٩٥٤م، ص ص ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠.

L'Informateur Financier Et Commercial : op, cit, pp 115, 117, 118, 128, 131.

من البيان نجد أن رأس مال بعض شركات التأمين التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني ظل ثابتًا طوال فترة الدراسة على مستوى ما بعد الحرب مباشرة، في حين أن شركات أخرى أخذ رأس مالها في الانخفاض مع نهاية الأربعينيات بنسب كبيرة تراوحت ما بين ٤٥٪ و٧٥٪، حيث انخفض رأس مال شركة التأمين الأهلية المصرية منذ ١٩٤٩م عنه بعد الحرب مباشرة بنسبة ٤٥٪ ، كذلك هبط رأس مال شركة الإسكندرية للتأمين بنسبة ٥٠٪، أما شركة النيل للتأمين والتي كانت تعد أحدث شركات التأمين إنشاءً في مصر فقد انخفض رأسمالها في سنة ١٩٥٣م بنسبة ٧٥٪ عنه عند التأسيس.

ورغم هبوط رأس مال معظم شركات التأمين المتعددة الجنسيات والتي يهيمن رأس المال البريطاني عليها، فإن الأرباح التي حققتها لم تتراجع بنفس نسبة التراجع في رأسمالها، وهذا ما يوضحه البيان التالي :

بيان بصافي أرباح بعض شركات التأمين التي خفضت رأسمالها

(بالجنيهات المصرية)

السنة	التأمين الأهلية المصرية	الإسكندرية للتأمين	النيل للتأمين
١٩٤٥	٢٤,٧٥٤	٨٦,٦٣٧	–
١٩٤٧	٢٧,٤١٧	١١١,٦٨٩	–
١٩٤٩	٣١,٩٦٧	٤٨,١٦٢	٢,٧٤٩
١٩٥٢	٥٣,٢١٤	٥٨,٠٢١	١٣,٥٦٠
١٩٥٣	٦٧,٣٤٣	٨١,٤٢٨	١١,٣٩٤

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر، يونيه ٤٩/١٩٥٠م ص ص ٧٤٠، ٧٤٦، ٧٥٣، نفس المصدر ، يونيه ١٩٥٤/٥٣م ص ص ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٠.

من البيان نجد أن شركات التأمين التي خفضت رؤوس أموالها لم تتأثر أرباحها الصافية بهذا التخفيض، بل ظلت في ارتفاع ملحوظ حتى أن شركة التأمين الأهلية المصرية التي خفضت رأس مالها مع نهاية الأربعينيات

بحوالي ٤٥٪ ارتفعت أرباحها في سنة ١٩٥٣م بحوالي ١٧٢٪ عنها في سنة ١٩٤٥م، كذلك ارتفعت أرباح شركة النيل للتأمين في سنة ١٩٥٣م عنها في سنة ١٩٤٩م بنسبة ٣١٤,٤٪ رغم انخفاض رأسمالها في سنة ١٩٥٣م عنه في سنة ١٩٤٩م بنسبة ٧٥٪. أما الشركة الوحيدة التي خفضت رأسمالها وانخفضت أرباحها فهي شركة الإسكندرية للتأمين، ومع ذلك لم يكن الانخفاض في الأرباح بنفس نسبة الانخفاض في رأس المال، فبينما انخفض رأسمالها بين ١٩٤٧م و١٩٥٣م بنسبة ٥٠٪ انخفضت الأرباح بحوالي ٢٧٪ فقط.

وهكذا حققت شركات التأمين البريطانية العاملة في مصر بعد الحرب العالمية الثانية أرباحًا ضخمة آلت على نفسها ألا تعيد استثمارها في مصر، بعد أن حرصت على نقل أرباحها سنويًا إلى الخارج دون أن تستثمر شيئا يذكر منها في مصر، على الرغم من أنها كانت لا تمتلك رأس مال مدفوع يذكر في مصر، حتى أنه في سنة ١٩٥٤م كان مجموع أصول شركات التأمين الأجنبية، التي كانت في معظمها بريطانية، والبالغة ١٢٣ شركة من ١٣٥ شركة هي مجموع شركات التأمين العاملة في مصر نحو عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين البالغة ٣٨ مليونًا من الجنيهات المصرية[٨٨].

وبذلك تكون الاستثمارات البريطانية في مجال التأمين قد لعبت دورًا مهمًا في نقل جزء من فائض مصر الاقتصادي إلى الخارج بقدر ما عملت على توفير مناخ آمن ساعد على جذب الاستثمارات البريطانية إلى مصر، وشجع رجال الأعمال البريطانيين على ولوج مجالات الاستثمار المصرية المختلفة.

ولهذا كانت شركات التأمين البريطانية في مقدمة الأملاك الإنجليزية التي وضعت تحت الحراسة بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦م، عقب العدوان الثلاثي على مصر، ثم تمصيرها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧م، الذي ألزم شركات التأمين التي تزاول عملها في مصر أن تكون مصرية صميمة في رأس مالها، وفي إدارتها، وأعطى مهلة لا تتعدى خمس سنوات للشركات القائمة لاستيفاء أحكامه، وتوفيق أوضاعها معه[٨٩].

الاستثمارات البريطانية في مجال المرافق والخدمات :

يعد مجال استغلال المرافق والخدمات أحد المجالات الاستثمارية المصرية التي حرص رأس المال الأجنبي على العمل فيها، وإن كانت إسهامات رجال الأعمال البريطانيين في تأسيس الشركات العاملة في هذا المجال قد جاءت محدودة بالنسبة للاستثمارات الفرنسية والبلجيكية.

والجدير بالذكر أن الشركات البريطانية لاستغلال المرافق والخدمات التي ظلت تعمل في مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات تأسس معظمها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ففي مجال تزويد المدن المصرية بالمياه وتوزيعها تأسست شركة مياه الإسكندرية ليمتد بلندن في سنة ١٨٧٩م كشركة إنجليزية تقوم على شراء وامتلاك كافة الأعمال الموجودة الخاصة بتوريد مياه الشرب في مدينة الإسكندرية، والتي كانت تمتلكها الشركة المدنية لمياه الإسكندرية الفرنسية، لتحل محلها في تزويد مدينة الإسكندرية بالمياه الصالحة للشرب، وظلت شركة مياه الإسكندرية، كشركة إنجليزية، تدار من لندن حتى تم تمصيرها بعد فرض الحراسة عليها بعد العدوان الثلاثي على مصر(٩٠).

وقد ظل رأس مال الشركة طوال فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات ثابتًا عند ٨٤٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، في حين أن أرباحها الصافية تفاوتت ما بين الارتفاع والهبوط بعد الحرب، حيث أخذت في الارتفاع الملحوظ منذ عام ١٩٤٩م، ثم عاودت الهبوط منذ ١٩٥٢م إلا أنها لم تعد إلى مستوى ما بعد الحرب. والبيان التالي يوضح تطور صافي أرباح الشركة في سنوات ما بعد الحرب بالجنيهات الإنجليزية :

السنة	صافي الأرباح	السنة	صافي الأرباح
١٩٤٥	١٦٤,٤٠٩	١٩٥٠	٢٣٧,٦٩١
١٩٤٦	١٧٠,٤٥٧	١٩٥١	٢٣١,٠٦٤
١٩٤٧	١٦١,١٥٣	١٩٥٢	١٨٧,٢٥٢
١٩٤٨	١٤٥,٩٧٨	١٩٥٣	١٧٥,٤٨٢
١٩٤٩	١٨٣,١٢١		

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ١٩٥٠/٤٩م، ص ٣٤٣، نفس المصدر يونيه ١٩٥٤/٥٣م، ص ١٤٠.

L'Informateur Financier Et Commercial : op, cit, pp 534 - 534.

من البيان نجد أن صافي أرباح شركة مياه الإسكندرية قد ارتفع في سنة ١٩٤٦م عن مثيله في سنة ١٩٤٥م بنسبة ٣,٧٪، لكن هذه الأرباح سرعان ما انخفضت في السنتين التاليتين حتى أنها تراجعت في سنة ١٩٤٨م بحوالي ١١٪ عن مثيلتها في سنة ١٩٤٥م، لكن هذا التراجع تحول إلى ارتفاع في السنة التالية ١٩٤٩م، حيث زادت الأرباح الصافية للشركة بحوالي ١١,٤٪ عن مثيلتها في سنة ١٩٤٥م، ثم تواصلت الزيادة في الأرباح بعد ذلك، حتى بلغت ذروة ارتفاعها بعد الحرب في سنة ١٩٥٠م، عندما ارتفعت عن مثيلتها في سنة ١٩٤٥م بحوالي ٤٤,٦٪، ثم تراجعت هذه الأرباح بعد ذلك إلا أنها ظلت في سنة ١٩٥٣م تفوق مثيلتها في سنة ١٩٤٥ بحوالي ٦,٧٪.

وتعد شركة " ترام الإسكندرية والرملة ليمتد" Alexandria & Ramleh Railway Co. ltd من الشركات الإنجليزية الأخرى التي عملت في مجال المرافق والخدمات، وقد تأسست هذه الشركة بلندن في سنة ١٨٨٣م، لشراء عدة امتيازات بمدينة الإسكندرية تمكنها من تشغيل خطوط للنقل بالمدينة. وإذا كانت الشركة قد حققت أرباحًا طوال سنوات عملها، لاسيما إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، لتزايد الخدمات التي قدمتها للأفراد والسلطات العسكرية، فإن هذه الأرباح سرعان ما أخذت في التراجع تدريجيًا بعد الحرب، خاصة بعد أن دخلت خطوط شركة ترام الإسكندرية البلجيكية التي كانت تديرها الشركة داخل المدينة في دور التصفية، ودخولها في خلاف مع بلدية الإسكندرية بسببها لم ينته إلا بوضع الشركة تحت الحراسة في سنة ١٩٥٦م، هذا في الوقت الذي واجهت فيه الشركة منافسة قوية داخل المدينة من النقل بالأتوبيس، رغم تأسيسها في سنة ١٩٣٨م شركة الإسكندرية للنقل، وتعلقيها آمالاً كبيرة عليها في حل بعض مشاكل النقل بالمدينة، والحلول محل الترام فيها بعد ذلك بصورة تدريجية[٩١].

فرغم احتفاظ الشركة برأس مال ثابت طوال فترة ما بعد الحرب بلغ ٣٦٥,٦٢٥ جنيهاً حتى منتصف الخمسينيات، فإن أرباحها الصافية أخذت في التراجع بعد الحرب، وإن بدا التراجع واضحًا مع مطلع الخمسينيات، وهذا ما

يوضحه البيان التالي :

تطور صافي أرباح شركة ترام الإسكندرية والرملة ليمتد

" بالجنيهات المصرية "

السنة	صافي الأرباح	السنة	صافي الأرباح
١٩٤٥/٤٤	٧٦,٧٩٣	١٩٥٠/٤٩	٢٧,٣٣٤
١٩٤٦/٤٥	٧٤,٨٨١	١٩٥١/٥٠	٢٧,٢١١
١٩٤٧/٤٦	٦٧,٢٥٧	١٩٥٢/٥١	٢٣,٨٤٠
١٩٤٨/٤٧	٦٦,٦٢٨	١٩٥٣/٥٢	٥,٥٧٧
١٩٤٩/٤٨	٤١,٤٨٧	١٩٥٤/٥٣	٠,٦٥٨

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص ٢٦٧، نفس المصدر ١٩٥٤/٥٣م، ص١١٢.

L'Informateur Financier Et Commercial : op, cit, pp 481-482.

وتشير أرقام البيان إلى الهبوط المستمر في الأرباح الصافية لشركة "ترام الإسكندرية والرملة ليمتد الإنجليزية"، والذي بدا أكثر وضوحًا مع مطلع الخمسينيات، حيث هبطت أرباح الشركة في سنة ١٩٥٠/٤٩م عنها في سنة ١٩٤٥/٤٤م بنسبة ٦٤,٤٪، ثم زادت نسبة الهبوط في الأرباح في سنة ١٩٥٣/٥٢م إلى ٩٢,٧٪ عنها في ١٩٤٥/٤٤م، اما في سنة ١٩٥٤/٥٣ فقد تراجعت الأرباح حتى أصبحت لا تمثل ١٪ منها بعد الحرب. وربما كانت المنافسة الشديدة التي أصبحت تواجهها الشركة من النقل بالسيارات في أعقاب الحرب، وتراجع أرباحها بهذا الشكل، كانا وراء إقدامها في سنة ١٩٥٠م على العمل بمجالات استثمار أخرى، عندما أقدمت على تأسيس مشروع لسبك المعادن، وآخر لإنتاج الثلج وتوزيعه، وإنشاء مخازن للتبريد وتخزين الخضروات وغيرها، والتي ظلت تمارسها حتى وضعت تحت الحراسة في سنة ١٩٥٦م(٩٢).

وكما اهتم رأس المال البريطاني بالمشاركة في إنشاء شركات للنقل

داخل المدن المصرية المهمة، وبخاصة الإسكندرية التي كانت تعد واحدة من أهم مناطق تركز الأجانب في مصر ، فقد شارك في تأسيس شركات السكك الحديدية، لإقامة شبكة من الخطوط الحديدية التي تساعد على نقل الحاصلات الزراعية المصرية وفي مقدمتها القطن من داخل البلاد إلى موانى التصدير، وإنعاش النشاط الاقتصادي والعمراني في البلاد.

وتعد شركة سكك حديد الدلتا المصرية ليمتد الإنجليزية واحدة من أهم شركات السكك الحديدية الأجنبية التي عملت في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى مطلع الخمسينيات، وقد تأسست الشركة بلندن في عام ١٨٩٧م برأس مال مدفوع بلغ ٢٨٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، لشراء أصول شركة السكة الحديدية المصرية الزراعية الإنجليزية، والقيام بجميع تعهداتها والتزاماتها، ولتتضامن مع شركات مماثلة أخرى من أجل الحصول على امتيازات لغشيان مصر بوجهيا البحري والقبلي بشبكة من خطوط السكك الحديدية، ومع ذلك لم يتجاوز نشاط الشركة في مطلع الخمسينيات، وبعد أكثر من نصف قرن من إنشائها، خمس مديريات بالوجه البحري- البحيرة، الغربية، القليوبية، الشرقية، الفؤادية – أنشئت بها حوالي ٩٠٤ كيلو مترات من خطوط السكك الحديدية التي أصبحت الحركة عليها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تواجه منافسة قوية من السيارات، دفعت الشركة في النصف الثاني من الثلاثينيات إلى إنشاء شبكة من المواصلات البرية بواسطة السيارات في ثلاث من المديريات الخمس التي تسير فيها خطوطها الحديدية، كي لا تتأثر أرباحها بهذه المنافسة، وذلك عندما أقدمت في سنة ١٩٣٨م على إنشاء شركتي " أتوبيس البحيرة والغربية " و" السيارات المتحدة " لتقوم الأولى بكافة عمليات نقل الركاب والحيوانات والبضائع بالسيارات في مديريتي البحيرة والغربية، ولتقوم الثانية بنفس العمليات في مديريتي الشرقية والدقهلية[٩٣].

وعلى الرغم من زيادة رأس مال الشركة – سكك حديد الدلتا المصرية – من ٢٨٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عند التأسيس إلى ١,١٥٠,٧٨٠ جنيها في مطلع الخمسينيات[٩٤]، بنسبة ٣١١٪، فقد وضعت تحت الحراسة في ٤ أغسطس ١٩٥٢م، وتكونت إدارة حكومية مؤقتة لإدارة مرافقها لحساب الشركة، وذلك بسبب التلاعب في أموالها، ثم تقرر في ٣ يونيه ١٩٥٣م إسقاط الالتزام الممنوح لها، وإدارتها بمعرفة مصلحة السكك الحديدية

المصريــة، حتــى بيعهــا بــالمزاد وأيلولتهــا للحكومــة المصريــة فــي ١٩٥٥/١٠/٥[٩٥]، وبذلك تكون شـركة سكك حديد الدلتا المصرية الشركة الإنجليزية الوحيدة التي وضعت تحت الحراسة، واتخذت إجراءات تصفيتها قبل العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦م.

وقد امتدت الاستثمارات البريطانية في مجال المرافق والخدمات إلى قطاع الملاحة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تأسيس عدة شركات للنقل البحري والنهري احتكرت كل أعمال النقل الداخلي للركاب والبضائع بين مديريات مصر في الجنوب والشمال، وبخاصة نقل الحاصلات الزراعية، ولاسيما القطن، من داخل البلاد إلى الموانئ المصرية، وعلى رأسها الإسكندرية، هذا في الوقت الذي احتكرت فيه إحدى شركات الملاحة الإنجليزية معظم عمليات نقل تجارة مصر الخارجية، باعتبارها أحد أهم شركات الملاحة الأجنبية التي اتخذت من مصر مركزًا لنشاطها.

ويعود تأسيس شركات الملاحة الإنجليزية التي استمرت في القيام على عمليات الملاحة الداخلية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية إلى أواخر القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، ومن أقدمها شركة الأنجلو أمريكان نايل The Anglo – American Nile Company التي تأسست في سنة ١٨٩٩م، وتركز نشاطها منذ ذلك الوقت في الملاحة النيلية، وكافة الأعمال المتعلقة بها، وبعد ذلك بخمسة أعوام (في سنة ١٩٠٤م) تأسست شركة قناة المنزلة والملاحة The Menzaleh Canal & Navigation Co. ،وإذا كانت الشركتان السابقتان قد تأسستا في القاهرة، وحملتا الجنسية المصرية، فإن سنة ١٩٢٧م شهدت تأسيس شركة إنجليزية ثالثة في لندن عرفت بشركة قنال المنزلة والملاحة " شبنج" ليمتد كفرع لشركة قنال المنزلة والملاحة التي كانت تعمل في مصر منذ ١٩٠٤م[٩٦].

وإذا كانت الشركتان اللتان تأسستا للقيام بأعمال الملاحة في بحيرة المنزلة قد امتد نشاطهما الملاحي إلى النيل والقنوات الأخرى داخل مصر للقيام على نقل الركاب والبضائع والبريد، وكذلك بناء الفنادق والشون، فإن شركة الأنجلو أمريكان نايل التي ركزت كل نشاطها في الملاحة النيلية قد كثفت كل استثماراتها في بناء واستغلال الفنادق القائمة والعائمة على النهر التي أقامتها على ضفافه من القاهرة إلى أسوان ومع ذلك تأثر نشاط

الشركات الإنجليزية الثلاث للملاحة الداخلية في مصر بظروف الحرب العالمية الثانية، حيث أدت الحرب وضعف حركة الوارد إلى موانى مدن القناة لاسيما بور سعيد إلى تأثر نشاط شركتي الملاحة الإنجليزيتين العاملتين على خطوط الملاحة الداخلية في بحيرة المنزلة، كذلك تأثر نشاط شركة الأنجلو أمريكان في نهر النيل بضعف حركة التجارة والسياحة، وقد تواصل التراجع في نشاطها في أعقاب الحرب بسبب القيود العالمية التي فرضت على تداول النقد(٩٧)، ولهذا أخذ صافي أرباح هذهالشركة في التراجع بعد الحرب من ٣٠,٥٥٢ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٦/٤٥م إلى ١٩,٦٦٤ جنيهاً في ١٩٤٩/٤٨م، ثم ٨٩٤ جنيهاً في ١٩٥٣/٥٢م، وإن كان قد ارتفع في سنة ١٩٥٤/٥٣م إلى ٩,١٥١ جنيهاً مصرياً، فإنه لم يمثل إلا ٣٠٪ منها في سنة ١٩٤٦/٤٥م، في حين ارتفع رأسمالها في ١٩٤٦/٤٥م من ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصري في أعقاب الحرب إلى ٢٢٦,٠٠٠ جنيه في النصف الأول من الخمسينيات(٩٨).

ولم يكن وضع شركتي الملاحة الإنجليزيتين في بحيرة المنزلة أفضل حالاً بعد الحرب من مثيلاتها في النيل، حيث أخذت أوضاعهما تسوء تدريجيًا في أعقاب الحرب بسبب تزايد منافسة النقل بالسيارات حتى أنهما بدأتا تحققان خسائر مع مطلع الخمسينيات بعد فترة ثبات نسبي لصافي الأرباح في النصف الثاني من الأربعينيات، فبعد أن كانت شركة قناة المنزلة والملاحة " شبنج " ليمتد تحقق أرباحًا تجاوزت خمسة آلاف جنيه مصري بعد الحرب العالمية الثانية، إذا بها تمنى بخسائر مع مطلع الخمسينات، رغم ثبات رأس مالها عند ٢٥,٥٤٥ جنيهاً مصرياً طول فترة الدراسة، كذلك تراجعت أرباح شركة قنال المنزلة والملاحة من ٤,٠٨٣ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥٠م إلى ١,٣٤٠ جنيهاً في سنة ١٩٥٣م(٩٩).

أما شركة بواخر البوستة الخديوية The Khedivial Mail Line التي تحولت شكلاً في سنة ١٩٣٧م إلى شركة مساهمة مصرية، فقد ظلت طوال فترة الدراسة تقوم بجميع العمليات الملاحية والنقل البحري في مصر والخارج، بعد أن تجاوزت الظروف الصعبة التي مرت بها إبان الحرب العالمية الثانية نتيجة توقف معظم خطوطها الملاحية، وغرق بعض سفنها، وعاودت العمل على بواخرها التي بلغت في بداية الخمسينيات سبع بواخر بعد أن ازداد رأسمالها من ١٠٠,٠٠٠ جنيه عند التأسيس إلى ٣٩٩,٩٩٦

جنيهاً مصرياً بعد الحرب العالمية الثانية[١٠٠].

ولما كانت الاتصالات السلكية واللاسلكية من الخدمات المطلوبة للاستثمارات فى مصر ومنطقة الشرق الأوسط فقد اهتم رأس المال البريطانى بالعمل في هذا المجال منذ النصف الثان من القرن التاسع عشر من خلال شركات عديدة تعرضت فيما بين الحربين العالميتين إما للتصفية أو الدمج في "شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية " لتقوم داخل مصر على إدارة الاتصالات التلغرافية والتليفونية التجارية، وكذلك الاتصالات بين مصر وغيرها من الدول الأجنبية. وقد بدأت الشركة أعمالها برأس مال بلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري، ارتفع بعد ذلك تدريجيًا حتى وصل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه قبل نهاية عشرينات القرن العشرين، وظل هكذا حتى منتصف الخمسينيات. وعلى الرغم من ثبات رأس مال الشركة بعد الحرب العالمية الثانية فإن أرباحها تراجعت حتى وصلت إلى ١٨,٦٪ من رأس مال الشركة في سنة ١٩٤٩م بعد أن كانت قد بلغت ٦٠,٥٪ في سنة ١٩٤٥م و٣٨,٥٪ في سنة ١٩٤٧م، ويعزى هذا التراجع إلى هبوط عدد المكالمات المارة بخطوطها، وخفض قيمة الجنيه المصري في سبتمبر سنة ١٩٤٩م، وزيادة قيمة الفرنك الذهبي الذي كانت تحسب على أساسه الأجور التلغرافية الدولية، ثم توحيد وتخفيض الأجور التلغرافية بموجب قرارات المؤتمرات الدولية[١٠١].

هذا فى الوقت الذي أسست فيه شركة تلغراف رويتر الإنجليزية فرعًا لها بمصر تولى نقل الأخبار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين مصر والعالم، وبخاصة أسعار العملات والسلع الاستراتيجية في أسواق المال العالمية بما فيها السوق البريطانية، وبشكل أفاد سوق الاستثمارات المصرية[١٠٢].

ولم يفت رأس المال البريطاني العمل في مجال الخدمات الفندقية بمصر، حتى أنه أسس بلندن في سنة ١٨٩٧م " شركة الفنادق المصرية المحدودة " التي ظلت تقوم حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين بكل الأعمال الفندقية من خلال فندق سميراميس الذي كانت تمتلكه، وأربعة فنادق أخرى قامت بتأجيرها من " شركة فنادق مصر الكبرى" (شبرد، كونتننتال سافوى، حلوان الكبير، ميناهاوس). وعلى الرغم من تأسيس هذه الشركة بلندن، كشركة إنجليزية، فإن ما كان يمتلك من أسهمها بلندن لم يتجاوز

١,٤٪، ولهذا كانت واحدة من الشركات العديدة التي سجلت في المملكة المتحدة، وكانت مصرية تمويلاً وإدارة ، حتى أن مجلسها تضمن بين مدرائه رجال أعمال محليين أمثال كاسترو Leon Castro ، وجوزيف كافوري، وكان رئيسها المقاول البلجيكي الشهير بارون إدوارد امبين Baron Edouard Empain . وقد ازداد رأس مال هذه الشركة بعد الحرب العالمية الثانية إلى ٦١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني في مقابل ٣٦٤,٧٨٩ جنيها في سنة ١٩٣٠م، ومع ذلك هبطت أرباحها إلى جملة رأس المال من ٢٢,٦٪ في سنة ١٩٤٥م إلى ١١,٩٪ في سنة ١٩٥٠م ثم ١٠,١٪ في ١٩٥٣/٥٢م وحوالي ١٦٪ في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٥م[١٠٣]، بسبب تأثر الحركة السياحية في مصر بحالة الاضطراب السياسي والعنف المتصاعد بعد الحرب.

الاستثمارات البريطانية في مجال التجارة :

اهتم رأس المال البريطاني منذ تدفقه على مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالعمل في مجال التجارة بمصر ليحسم مع غيره من رؤوس الأموال الأجنبية دمج مصر في السوق الرأسمالية العالمية وبخاصة البريطانية، ونقل فائضها إلى الخارج، وذلك من خلال شركات تأسست إما بلندن أو القاهرة، ومن ثم توزعت ما بين شركات جنسيتها إنجليزية وأخرى مصرية، عملت إما في مجال التجارة الخارجية أو الداخلية، وهي شركات في مجملها تأسست قبل الحرب العالمية الثانية، حتى أن بعضها يعود في تأسيسه إلى نهاية القرن التاسع عشر، وظلت تعمل بعد الحرب العالمية الثانية حتى فرض الحراسة عليها وتمصيرها بعد العدوان الثلاثي على مصر.

والشركات البريطانية التي عملت في مجال تجارة مصر الخارجية مارس بعضها كل العمليات المتصلة بها من تصدير واستيراد لجميع السلع، وأعمال التوكيلات والنقل، كشركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد التي تأسست في لندن ١٩٠٨م[١٠٤]، وشركة البحر الأبيض المتوسط لعموم التجارة التي تأسست بمصر في سنة ١٩٢٠م برأسمال بلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري، ساهم فيه رجال الأعمال البريطانيين بحوالي ٩٤٪ [١٠٥].

هذا في الوقت الذي تخصصت فيه شركات بريطانية في تجارة القطن

وما اتصل به من إعداد وتجهيز وتخزين، وهي من أكبر الشركات التجارية البريطانية في مصر. والبيان التالي يتتبع تاريخ تأسيس وجنسية ونشاط أهم هذه الشركات :

الشركة	التأسيس	الجنسية	النشاط
شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد	١٩٠٥	إنجليزية	شراء وبيع الأقطان وحلجها وكبسها
الإسكندرية التجارية	١٩٢٣	مصرية (٩٥٪ من رأسمالها إنجليزي)	تصدير الأقطان
الكنتوار المصري للأقطان	١٩٢٦	مصرية (٥١٪ من رأسمالها إنجليزي)	تجارة الأقطان وتصديرها مع الحاصلات الأخرى والاستيراد
أنجلو كونتننتال للأقطان	١٩٢٩	مصرية (معظم رأسمالها إنجليزي)	تجارة الأقطان وتصديرها والبذرة.
الشرق الأدنى للمراجعة ليمتد	١٩٢٩	إنجليزية	الإيداع والتخزين والنقل والتصدير
المخازن المصرية نظام إيداع	١٩٣١	مصرية (٧٣٪ من رأسمالها إنجليزي)	التخزين والشحن والتفريغ والتغليف والتصدير

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٣٥٥، ٧٥٨، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٩٥، مرفت صبحي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١.

من البيان نجد أن الشركتين اللتين تأسستا في إنجلترا (حلاجي الأقطان المصرية، والشرق الأدنى للمراجعة) وظلتا تعملان بعد الحرب العالمية الثانية قد تركز نشاطهما في العمليات التي اتصلت بالاتجار في القطن بالداخل، وإعداده وتجهيزه، وتخزينه بل وشحنه وتصديره إلى الخارج. أما الشركات الأربع الأخرى التي تأسست في مصر، وساهم المستثمرون البريطانيون بمعظم رأسمالها حتى أن هذه المساهمة بلغت في إحدى الشركات (شركة الإسكندرية التجارية) ٩٥٪ من جملة رأس المال، فقد تركز نشاط إحداها (المخازن المصرية نظام إيداع) في الأعمال الجمركية من شحن وتوزيع وتخليص وتخزين وتصدير، أما الشركات الثلاث الأخرى فقد توزع نشاطها ما بين الاتجار في الأقطان، وتصديرها مع غيرها من

الحاصلات الأخرى، وإن كانت شركة الكنتوار المصري للأقطان قد انفردت بالقيام بعمليات الاستيراد علاوة على ذلك.

وقد لوحظ على هذه الشركات ثبات رأسمالها طوال فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات باستثناء شركة الشرق الأدنى للمراجعة ليمتد التي ارتفع رأسمالها من ١١,٧٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٤٧ إلى ١٤,٦٢٥ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٨م، ثم استمرت على هذا المستوى حتى منتصف الخمسينيات(١٠٥). ومع ذلك كانت الشركة الوحيدة من بين الشركات البريطانية العاملة في تجارة القطن وما اتصل به من حلج وكبس وإيداع وتخزين، التي أخذت أرباحها في التراجع بعد الحرب حتى حققت خسائر كبيرة في سنة ١٩٥٣م. والبيان التالي يوضح التغير الذي طرأ على صافي أرباح بعض الشركات البريطانية التي كانت تعمل في تجارة وتصدير الأقطان بالجنيه المصري :

السنة	حلاجي الأقطان المصرية ليمتد	الشرق الأدنى للمراجعة	أنجلو كونتننتال للأقطان
١٩٤٥	٢٧,٨٥٨	٩,٤٠٣	٤,٣٣٧
١٩٤٧	٢٢,٦٦٦	١,٤٢٤	١١,٢٥٦
١٩٤٩	٢٧,٩١٠	٤٤	١٩,٤٧٤
١٩٥١	٤١,٢٧١	٨٧٨	٤٩,٢٦٧
١٩٥٣	٣٨,٢١٧	٣,٦٢٠ خسائر	١٢,٢٦٥

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٣٥٦، ٧٧٠، ٨٦٨، نفس المصدر ، ٥٣/١٩٥٤م : ص ص ١٤٥، ٣٦٨، ٤٢٨.

من البيان نجد أن شركة الشرق الأدنى للمراجعة ليمتد ظلت أرباحها فى التراجع في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى حققت خسائر في سنة ١٩٥٣م، أما الشركتان الأخريان فقد ارتفعت أرباحهما طوال فترة الدراسة، وإن كانت الأرباح الصافية لشركة أنجلو كونتننتال للأقطان قد جاءت مذهلة لاسيما بعد أن وصلت ٤٩,٢٦٧ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥١م في مقابل ٤,٣٣٧ جنيهاً في سنة ١٩٤٥م.

وكما واصلت الاستثمارات البريطانية عملها في تجارة مصر الخارجية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من خلال الشركات التي توزع نشاطها بين عمليات التصدير والاستيراد، وتصدير الأقطان المصرية وإعدادها وتجهيزها، وكذلك أعمال التخزين والإيداع والشحن والتفريغ، فقد واصلت الشركات البريطانية التي عملت في مجال التجارة الداخلية عملها بعد الحرب العالمية الثانية؛

حيث واصلت شركة الأسواق المصرية ليمتد The Egyptian Markets Limited التي تأسست في لندن ١٨٩م نشاطها في مصر، والذي تجلى في استغلال أسواقها الخاصة التي بلغت ٨٢ سوقا في نهاية ١٩٤٩م ثم ٩٢ في بداية ١٩٥٣م، بعد أن رفضت الحكومة قبيل الحرب العالمية الثانية تمديد عقد استغلالها للأسواق الحكومية الذى بعد أن انتهت مدته في آخر عام ١٩٣٨م، هذا علاوة على حصولها على توكيلات لتوزيع كثير من السلع، ومع ذلك هبطت أرباح الشركة في فترة ما بعد الحرب تدريجيًا، حتى أنها انخفضت في سنة ١٩٥٣ بنسبة ٢٠٠٪ عنها في سنة ١٩٤٥م، بعد أن وصلت هذه الأرباح ٣,٦٤٦ جنيهاً مصرياً في مقابل ١٠,٩٢٣ جنيه مصري في ١٩٤٥م ثم ٧,٦٢٢ جنيهاً مصرياً في ١٩٥١م. هذا في الوقت الذي انخفض فيه رأس مال الشركة من ١٧٥,٠٠٠ جنيه إسترليني في سنة ١٩٣٨م إلى ٢٢,٣٣٧ جنيهاً بعد الحرب العالمية الثانية بنسبة ٦٨٣,٥٪(١٠٦).

وفي مجال تجارة الملابس والأزياء والخردوات، واصلت شركة سليم وسمعان صيدناوي الإنجليزية – التي تأسست في سنة ١٩٠٧م – عملها في السوق المصرية بعد الحرب من خلال فروعها المنتشرة في مصر، وإذا كان رأسمالها قد ازداد بعد الحرب من ٢٠٩,٦٢٥ جنيهاً مصرياً إلى ٦٢٨,٨٧٥ جنيهاً بنسبة زيادة بلغت ٢٠٠٪ فإن أرباحها الصافية انخفضت من ١٩٥,٨٣٥ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٦م إلى ١٦٧,٥٢٩ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥٠م، ثم ٥٤,٣٩٦ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥٣م، بنسبة هبوط بلغت ٢٦٠٪ في سنة ١٩٥٣م عنها في سنة ١٩٤٥(١٠٧).

أيضًا واصلت شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد الإنجليزية التي تأسست في لندن ١٩٠٨م عملها في كل الأعمال التجارية، وبخاصة المأكولات المحفوظة، ومواد الزينة، والمنتجات الكيماوية، وربما كان هذا

وراء مساهمتها بنصيب كبير في رأس مال الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة، وكذلك شركة الصناعات المصرية للكيمائيات والعقاقير الطبية، وشركة الإسكندرية الصناعية ليمتد(١٠٨).

الاستثمارات البريطانية في قطاع الصناعة :

لما كان دمج مصر في السوق الرأسمالية العالمية يقتضي إصابة قطاع الصناعة المصرية بالضمور، وتنمية قطاع الزراعة على أوسع نطاق، بشكل يحوّل مصر إلى بلد منتج للمواد الأولية الزراعية التي تحتاجها السوق الرأسمالية العالمية، وأيضاً إلى سوق كبيرة للمنتجات السلعية التي تنتج في الخارج، لهذا نأت الاستثمارات البريطانية في مصر عن العمل في المجالات الصناعية التي من شأنها إحداث توازن لقطاعات الاقتصاد المصري المختلفة، والعمل بالمجالات التي تخدم مصالح السوق الرأسمالية العالمية بصفة عامة، والسوق البريطانية بصفة خاصة، عندما تركزت معظم هذه الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، والكيماوية، ثم الغزل والنسيج بعد أن توافرت لهذه الصناعة الحماية الجمركية في مصر منذ مطلع الثلاثينيات، في الوقت الذي كانت تواجه فيه صعوبات بإنجلترا بسبب أزمة الكساد العالمي.

ويعد استخراج النفط من المجالات الصناعية التي اهتم رأس المال البريطاني بالعمل فيها منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين، عندما تأسست الشركة الإنجليزية المصرية لحقول النفط المحدودة .The Co Ltd Anglo- Egyptian Oilfields في لندن ١٩١١م، وحصلت على امتياز للتنقيب عن النفط في مصر قبل الحرب العالمية الأولى بتدخل من اللورد كتشنر – قنصل بريطانيا العام في مصر عندئذ – الذي كان تواقًا إلى ترسيخ السيطرة البريطانية على موارد مصر النفطية. وقد أتاح الحصول على هذا الامتياز المبكر للشركة الإنجليزية المصرية لحقول النفط أن تكون أول شركة أجنبية للنفط تعمل في مصر، وأن تكون بعد ذلك أحد أهم شركتين – الأخرى الأمريكية سوكوني فاكيوم – Socony Vacuum – أجنبيتين سيطرتا على عمليات التنقيب عن البترول وتكريره، وتوزيع النقط والمنتجات النفطية في مصر، حتى أن الشركة الإنجليزية المصرية لم تستأثر بإنتاج ثلثى نفط مصر حتى سنة ١٩٥٦م فحسب، بل انفردت بتكرير كميات

ضخمة منه في السويس، في الوقت الذي طورت فيه شبكات تسويقه بدرجة جعلتها تسيطر على توزيع المنتجات النفطية في مصر من خلال فرع شركة شل(١٠٩).

وهذه الشركة هي بالأساس فرع Royal Dutch Shell oil التي كانت أصولها تقدر في أواخر الأربعينيات بما يتراوح بين ٥٠٠ مليون و٦٠٠ مليون جنيه إنجليزي، وتجاوزت أرباحها السنوية في سنة ١٩٥٠م الـ ٢٠٠ مليون جنيه(١١٠).

وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠,٠٠٧ جنيهات إنجليزية عند التأسيس (١٩١١)، وفي العام التالي زاد إلى مليون، ثم إلى ١,٨٠٨,٠٠٠ جنيه إنجليزي في سنة ١٩٢٠م، واستمر كذلك حتى منتصف الخمسينيات، وكان نصيب مصر منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي(١١١) بنسبة ٥,٥٪، لم تؤثر في هيمنة Royal Dutch – Shell Oil على الشركة، حتى بعد أن حولت الشركة نفسها تحت ضغط ارتفاع التيار الوطني إلى شركة مساهمة مصرية، نظرًا لأن الغالبية العظمى من أسهمها ظلت مملوكة للشركة الأصلية(١١٢).

وقد كان لتضاعف رأس مال الشركة أثر في تزايد أرباحها بعد الحرب العالمية الثانية من ٨٨٦,٤٦٠ جنيهاً إسترلينياً في سنة ١٩٤٥م إلى ١,٨٧٢,٥٥٨ جنيهاً إسترلينياً في سنة ١٩٥٠م، ثم ٢,٧٩١,٧١٨ جنيهاً في سنة ١٩٥٣م(١١٣)، والتي يعود تحقيقها إلى احتكار الشركة لإنتاج معظم النفط وتوزيعه، وقد يكون هذا الاحتكار وراء اتجاه الحكومة منذ سنة ١٩٥٤م إلى كسر سياسة الشركة الإنجليزية المصرية لاحتكار التنقيب عن البترول المصري، وإنتاجه وتوزيعه، وذلك بالتفاوض على منح امتيازات جديدة للتنقيب عن النفط في سيناء، والصحراء الغربية والشرقية، مع أربعة تجمعات نفطية جديدة(١١٤).

وفي الوقت الذي احتكرت فيه شركة بريطانية معظم إنتاج النفط المصري وتوزيعه، كانت هناك أكثر من شركة إنجليزية تعمل في مجال استخراج المعادن، منها شركة الفوسفات المصرية ليمتد The Egyptian phosphate Co ltd، وشركة مناجم سينا ليمتد The Sinai Mining Co ltd، وشركة المناجم الإنجليزية المصرية Anglo Egyptian Mining

Co. ، ثم شركة سبك المعادن " سابقا شيفيلد للسبك " Smelting Co. "Egypt"

وإذا كانت الشركتان الأوليان قد تأسستا في لندن في سنة ١٩١٠م و١٩١٣م على التوالي، وحملتا الجنسية الإنجليزية، وظلت مراكزهما الرئيسية والإدارية هناك طوال فترة عملهما بمصر في استغلال مناجم الفوسفات للأولى، والبحث عن المنجنيز للثانية، فإن شركتي " سبك المعادن" و"المناجم الإنجليزية المصرية " اللتين تأسستا في مصر كشركتين مساهمتين مصريتين في سنتي ١٩٣٧م و١٩٣٩م على التوالي، تركز عملهما في البحث عن المناجم في مصر، وتصدير المواد المعدنية إما خامًا، أو بعد تحويلها جزئيًا أو كليًا إلى معادن. وقد امتلك رجال الأعمال البريطانيين معظم رأس مال هاتين الشركتين اللتين امتلك أسهمهما مجموعة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة، حيث بلغت نسبة رأس المال البريطاني إلى جملة رأس مال الشركتين على التولي ٦٥٪ و٥٢٪، إذ امتلك المساهمون البريطانيون ٦٥٠ سهمًا من جملة أسهم الشركة الأولى البالغة ١٠٠٠ سهم، كما امتلكوا ٢٦٠٠ سهم من جملة أسهم الشركة الثانية والبالغة ٥٠٠٠ سهم[١١٥].

وقد لوحظ تضاعف رأس مال بعض الشركات الإنجليزية العاملة في مجال استخراج المعادن في مصر بعد الحرب العالمية الثانية عنه عند التأسيس، فى حين تراجع رأس مال بعضها الآخر، وهذا ما سيوضحه البيان التالي :

" رأس المال بالجنيهات المصرية "

الشركة	تطور رأس المال		
	عند التأسيس	١٩٤٧	١٩٥٣
الفوسفات المصرية ليمتد	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
مناجم سينا ليمتد	٢٣٥,٧٦٩	٧٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
سبك المعادن " مصر "	٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
المناجم الإنجليزية المصرية	٢٥,٠٠٠	٤٨,١٠٠	٦٠,٠٠٠

المصدر : إحصاء الشركات العاملة في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص ص ٥٩٩، ٩٩٥، ١٠٠٠، ١٠٠٤؛ إحصاء الشركات العاملة في مصر ١٩٥٤/٥٣م ص ص ٢٧٢، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٦.

وتشير الأرقام الواردة بالبيان إلى أن هناك شركتين بريطانيتين للتعدين في مصر قد تضاعف رأسمالهما بعد الحرب العالمية الثانية عنه عند التأسيس، وشركة واحدة اتسم رأسمالها بالثبات، في حين انخفض رأس مال الشركة الأخرى بدرجة ملحوظة، ومع ذلك فإن الشركتين الأخيرتين حققتا أرباحًا طوال فترة ما بعد الحرب، في حين أن الشركتين اللتين ازداد رأسمالهما لم تحققا أرباحًا تتماشى مع الزيادة في رأسمالهما فحسب، بل إن إحداهما "شركة المناجم الإنجليزية المصرية" حققت خسائر في معظم سنوات ما بعد الحرب، وإذا كانت قد حققت أرباحًا في سنة ما فإنها أرباح هزيلة بالنسبة للأرباح التي كانت تحققها الشركات الأخرى العاملة معها في ذات المجال، وهذا ما يمكن متابعته من الجدول التالي :

صافي أرباح شركات التعدين

الشركة	صافي الأرباح				ملاحظات
	١٩٤٧	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٣	
الفوسفات المصرية ليمتد	٣٨,٧١٥	١٩,٩٣٤	٨٥,٩٧٦	٤٨,٩٤٥	بالجنيه الإسترليني
مناجم سينا ليمتد	٤٠,٢٣٠	١٥٥,٩٦٧	٤٦٠,٦٥٨	٣٨١,٠٨٨	بالجنيه الاسترليني
سبك المعادن	٥٩,٠٠٠	٨٠,٠١٣	١٤٣,٥٦٣	١,٢٢٦	بالجنيه المصري
المناجم الإنجليزية المصرية	–	–	–	٥٣٠	بالجنيه المصرى

المصدر: إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٥٩٩، ٩٩٦، ١٠٠٤، ١٠١٤، إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٥٣/١٩٥٤م ، ص ص ٢٧٢، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٦.

من البيان نجد أن شركة مناجم سينا، التي انخفض رأسمالها بعد الحرب، كانت من أكثر شركات التعدين البريطانية العاملة في مصر تحقيقًا للأرباح، والتى وصلت إلى ٤٦٠,٦٥٨ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥١م و٣٨١,٠٨٨ جنيهاً في سنة ١٩٥٣م، في مقابل ٤٠,٢٣٠ جنيهاً في سنة ١٩٤٧م، وفي المقابل كانت شركة المناجم الإنجليزية المصرية التي ازداد رأسمالها بعد الحرب هى الشركة الوحيدة التي لم تحقق أرباحًا إلا في سنة

١٩٥٣م وفي حدود ٥٣٠ جنيه مصرياً. أما شركة " سبك المعادن " فقد ازدادت أرباحها تدريجيًا وبما يتماشى مع الزيادة التي طرأت على رأسمالها، لكن بعد أن وصلت هذه الزيادة إلى ١٤٣,٥٦٣ جنيهاً مصرياً في سنة ١٩٥١م في مقابل ٥٩,٥٥٥ جنيهاً في سنة ١٩٤٧م عادت فهبطت إلى ١,٢٢٦ جنيهاً في سنة ١٩٥٣م، في حين أن شركة الفوسفات المصرية ليمتد تقلبت أرباحها بعد الحرب، وإن كانت قد ازدادت مع مطلع الخمسينيات عنها في أعقاب الحرب، حتى وصلت في سنة ١٩٥١م إلى حوالي ٨٥,٩٧٦ جنيهاً إسترلينياً في مقابل ٣٨,٧١٥ جنيهاً في سنة ١٩٤٧م. وإذا كانت هذه الأرباح قد انخفضت بعد ذلك عنها في سنة ١٩٥١م فإنها ظلت تفوق مستوى ما بعد الحرب بكثير، حتى أنها ظلت مرتفعة في سنة ١٩٥٣م عن مثيلتها في سنة ١٩٤٧م بنسبة ٢٦,٤٪.

وكما عملت عدة شركات بريطانية في مجال التعدين، فقد وجدت ثلاث شركات أخرى عملت باستخراج الملح والزيوت والنطرون وإنتاج الصودا الكاوية بعد الحرب العالمية الثانية، يعود تأسيسها إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث شهدت سنة ١٨٩٩م تأسيس شركتي " الملح والصودا المصرية ليمتد " و" ملح بورسعيد ليمتد " في لندن، لتقوم الأولى باستخراج الملح والنطرون من ملاحات المكس، ومنطقة وادي النطرون، ولتقوم الثانية باستغلال ملاحات بورسعيد. وفي سنة ١٩٠٧م اتفقت الشركتان على تأسيس شركة ثالثة بلندن لمباشرة بيع الملح الذي ينتجانه داخل القطر المصري، عرفت بشركة " الملح المتحدة المصرية ليمتد "[١١٦]، والتي ساعدت الشركتين بعد ذلك في جعل صناعة استخراج الملح وتنقيته حكرًا على الاستثمارات البريطانية لأكثر من نصف قرن من الزمان، في الوقت الذي مدت فيه نشاطها إلى استخراج المنتجات الكيماوية والطبية من مياه البحار، واستخراج الزيوت النباتية وتكريرها، وصناعة الصابون والكسب[١١٧].

وقد بلغت أهمية الشركات البريطانية العاملة في استخراج الملح والنطرون بمصر، بعد الحرب العالمية الثانية، حد أن شركة الملح والصودا المصرية ليمتد كانت لا تعد من أقوى شركات الاستثمار البريطانية في مجال استخراج الملح والنطرون والزيوت في مصر فحسب، بل كانت تعد واحدة من أهم الشركات الصناعية ذات الثقل الرأسمالي في مصر حتى سنة

١٩٥٦م، بعد أن ازداد رأسمالها من ٥٨٦,٥٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٣٩م إلى ١,٠٣٢,٢٢٣م جنيهاً في أعقاب الحرب، ثم ١,٤١٣,٦١٨ جنيها في سنة ١٩٥٦م، في الوقت الذي ظلت تسيطر فيه على ٧٠٪ من جملة رأس مال شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد التي لم يطرأ أي تغيير على رأسمالها منذ تأسيسها، نظرًا لمشاركتها بـ٢١٠,٠٠٠سهم من مجموع أسهم الشركة البالغة ٣٠٠,٠٠٠ سهم ، تاركة الـ ٩٠,٠٠٠ سهم الأخرى لشركة ملح بورسعيد ليمتد التي توقف رأسمالها في أعقاب الحرب عند ٣٩,٠٠٠ جنيه مصري، في مقابل ٤٥,٠٠٠ جنيه عند التأسيس[١١٨].

وإذا كانت شركة الملح والصودا المصرية قد حولت نفسها في إبريل ١٩٥٦م وقبل العدوان الثلاثي إلى شركة مساهمة مصرية، فإن هذا التحويل كان شكليًا، لأن الشركة كانت شبه متمصرة عند بداية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت أكثر تمصيرًا في أعقابها بعد أن أصبح ما يمتلك من رأسمالها في إنجلترا لا يمثل إلا ٩,٢٪ عند نهاية الحرب، و٥,٣٪ في سنة ١٩٤٩م، حيث بلغ ما كان يمتلك من رأسمالها البالغ ٥٨٥,٠٠٠ جنيه مصري في إنجلترا بعد الحرب حوالي ٥٣,٦٢٥ جنيهًا فقط، وفي سنة ١٩٤٩م أصبح ما يمتلك من جملة أسهم الشركة البالغة ١,٠٥٨,٠٩٠ سهمًا في إنجلترا لا يتعدى ٥٦,٠٩٥ سهمًا. هذا علاوة على أن كل مدرائها، وحتى رئيس مجلس إدارتها البريطاني- Al Fred Lian - كانوا ممن يقيمون في مصر، في الوقت الذي أصبح فيه المصريون يمثلون بشكل جيد في مجلس إدارتها أمثال حسين فهمي، وعلى أمين يحيي، وحافظ عفيفي، وإسماعيل صدقي، وأصلان قطاوي[١١٩].

الاستثمارات البريطانية في صناعة المنسوجات :

تعد صناعة المنسوجات المصرية من المجالات التي اهتمت الاستثمارات البريطانية بالعمل فيها منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما أسس مستثمرون بريطانيون " الشركة المصرية الإنجليزية للغزل والنسيج "، بيد أن المنافسة الحادة التي واجهتها هذه الشركة في غياب الحماية الجمركية دفعتها إلى تصفية أعمالها في سنة ١٩١١م، وبيع أصولها لشركة الغزل الأهلية المصرية التي تأسست في سنة ١٩١٢م برأس مال متعدد الجنسيات

انجليزى، يوناني، سويسري، مصري[١٢٠].

وعندما تأثرت صناعة المنسوجات البريطانية بأزمة الكساد العالمي التي امتدت حتى منتصف الثلاثينات، في الوقت الذي كانت تعاني فيه منتجاتها في السوق المصرية من منافسة النوعيات اليابانية والإيطالية والألمانية، وكذلك التعريفة الجمركية الحمائية على المنسوجات، اتجهت بعض شركات صناعة النسيج البريطانية إلى التغلب على المشكلات التي كانت تواجه تسويق منتجاتها في مصر، بالقفز فوق حواجز التعريفات الجمركية، وإقامة مشروعات بريطانية – مصرية مشتركة في مصر، بدأتها هذا شركة " كاليكو برينترز اسوسييشن" جماعة طباعي كاليكو " التي كانت واحدة من أكبر شركات مانشستر، والتي اشتركت مع الشركة الأهلية للغزل والنسيج في عام ١٩٣٤م في تأسيس "الشركة المصرية لصناعة المنسوجات"[١٢١].

وقد دفع النجاح الذي حققته كاليكو منافستها الرئيسية شركة برادفورد دايزر اسوسييشن "جماعة صباغي برادفورد" لأن تحذو حذوها للاستفادة من التعريفات الجمركية الحمائية المصرية بتصنيع المنسوجات في مصر، وقد نجحت في تأسيس شركة صباغي البيضا، وشركة الغزل والنسيج الرفيع كشركتين مساهمتين في مصر بعد مفاوضات مع بنك مصر انتهت إلى اتفاق ضمن تقسيمًا للعمل بين لانكشير، وبنك مصر، عندما قضى بأن تتولى شركة بنك مصر بالمحلة الكبرى غزل ونسج المنسوجات السميكة " الشعبية " في حين تتولى شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار تصنيع المنسوجات الرفيعة، وتتولى صباغى البيضا التجهيز النهائي لها، مما أدى إلى اقتصار صناعة النسيج في أكبر وحدة إنتاجية بالمحلة الكبرى على إنتاج المنسوجات الشعبية تحت ضغط لانكشير، التي دخلت شريكًا في صناعة المنسوجات الرفيعة، وصارت سيدًا على صناعة التجهيز المصرية[١٢٢]، خاصة أن رأس المال البريطاني ساهم في شركة صباغي البيضا بحوالي ٧٥٪ من رأسمالها، في الوقت الذي بلغت فيه مساهمته فى رأس مال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ٥٠٪[١٢٣]. وإذا كان رأس مال هذه الشركة قد توقف عند ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري طوال فترة الدراسة في مقابل ٨٠,٠٠٠ جنيه عند التأسيس، فإن رأسمال شركة صباغي البيضا قد تضاعف في فترة ما بعد الحرب من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عند نهاية الحرب إلى ١,٠٠٠,٠٠٠

جنيه في النصف الأول من الخمسينيات في مقابل ٦٧,٢٨٠ جنيها عند التأسيس[١٢٤]، وهذه الزيادة تعزى إلى موافقة مجلس إدارة شركة براد فورد على إجراء توسعات في الشركة انتهت بتشييد أكثر من مصنع لها قبل نهاية الأربعينيات، كان إحدها بمثابة إعادة تركيب لمصنع إنجليزي تخصص في تصنيع الأقطان السوداء التي تحتاجها أسواق الشرق الأوسط، للوفاء بحاجة النساء في المنطقة، على الرغم من وجود اتجاه في مصر ومنطقة الشرق الأوسط لارتداء الموضة الأوربية[١٢٥].

وإذا كانت هاتان الشركتان قد حققتا أرباحًا مرتفعة في فترة الحرب العالمية الثانية بسبب ظروف الحرب، واشتداد الطلب على الإنتاج المحلي من المنسوجات في ظل غياب المنافسة الأجنبية، فإن هذه الأرباح قد تراجعت بشكل مستمر بعد الحرب، على الأقل بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المنسوجات، التي تراجعت نسبة صافي أرباحها إلى رأس المال من ٥٣٪ في آخر سنى الحرب حتى وصلت إلى ٢٤٪ في ١٩٥٤/٥٣م، بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٨٪ في ١٩٥٢/٥١م. أما شركة صباغي البيضا فبعد أن حققت أرباحاً صافية إلى جملة رأس المال بلغت نسبتها ٨٠٪ في آخر سنى الحرب، هبطت هذه النسبة تدريجيًا حتى وصلت إلى ٢٥٪ في ١٩٥٢/٥١م، ثم عاودت ارتفاعها بعد ذلك حتى وصلت ٦٣٪ في ١٩٥٦/٥٥م، وذلك لسيطرتها على نوعية المنسوجات القطنية عالية الجودة والتي زادت من إنتاجها بزيادة الطلب عليها. وعلى الرغم من هذه الأرباح فإن رجال الأعمال البريطانيين الذين ركزوا استثماراتهم في صناعة المنسوجات بمصر بدأوا مع أوائل الخمسينيات، وتزايد الإحساس بخطر مواصلة العمل في مصر يفكرون في الانسحاب من السوق المصرية، حتى أن اتحاد صباغي براد فورد اتجه إلى تصفية مراكزه في مصر، عندما حول حصة كبيرة من أسهمه في شركة صباغي البيضا إلى شركة مصر للغزل والنسيج، كذلك حاولت شركة كاليكو التخلص من حصتها بالشركة المصرية لصناعة المنسوجات التي أصبحت تنظر إليها كاستثمار سيئ، لكن هذه المحاولات أحبطت بعجز الشركة عن إيجاد مشتر لأصولها، ثم تمصير رأس المال البريطاني في مصر بعد العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦[١٢٦].

الاستثمارات البريطانية في الصناعات الكيمائية والدوائية :

يعود اهتمام رجال الأعمال البريطانيين بالعمل في الصناعات الكيمائية والدوائية إلى نهاية الربع الأول من القرن العشرين، عندما ساهم بعض رجال الأعمال البريطانيين مع مجموعة من رجال الأعمال الإيطاليين والمتمصرين في إنشاء الشركة المساهمة المصرية للأسمدة الكيماوية في سنة ١٩٢٥م برأس مال قدره ٤٠,٠٠٠ جنيه مصري. وبعد أقل من عشر سنوات من ذلك أقدمت شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية الإنجليزية (في ١٩٣٤م) على تأسيس فرع لها بذات الاسم، ليقوم بكافة الأعمال الخاصة بصناعة المنتجات الكيماوية بجميع أنواعها، وتجارتها، وكذلك الألوان ومواد التلوين، وقد امتلكت الشركة الأم كل أسهم فرعها بمصر باستثناء ٤٠٠ سهم سمحت لبعض رجال الأعمال البريطانيين بامتلاكها[١٢٧].

وقبل نهاية الثلاثينات وتحديدًا في مارس ١٩٣٨م تأسست في لندن برأس مال بلغ ٢,٠٠٠ جنيه إسترليني شركة الإسكندرية الصناعية ليمتد، لتقوم على صناعة الروائح العطرية وأدوات الزينة، كذلك أسست شركة الصناعات المصرية للكيميائيات والعقاقير الطبية الإنجليزية في سنة ١٩٤١م فرعًا لها في مصر، لصناعة وتجارة وتوريد وتصدير وشراء وبيع العقاقير الطبية والكيميائية ومنتجات الصيدليات والكحول والزيت والصابون والأنبذة والمشروبات الروحية والروائح العطرية[١٢٨].

وهذه الشركات الثلاث ظلت تعمل بعد الحرب العالمية الثانية حتى فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م، وإذا كانت شركتا الصناعات الكيماوية الإمبراطورية والإسكندرية الصناعية ليمتد، لم يطرأ على رأسماليهما أية زيادة بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات، فقد ازداد رأس مال شركة الصناعات المصرية للكيميائيات والعقاقير الطبية من ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عند التأسيس إلى ٤٨,٧٥٠ جنيها عند نهاية الحرب، ثم ٥٨,٥٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٩م وحتى نهاية فترة الدراسة، ومع ذلك كانت من أكثر الشركات العاملة في هذا المجال خسائر منذ سنة ١٩٤٩ وحتى فرض الحراسة عليها، بعد أن حققت أرباحاً بلغت ١٢,٥٪ من رأس مالها في ١٩٤٦/٤٥م و١١,٣٪ في ١٩٤٧/٤٦م، ثم ١١,٨٪ في ١٩٤٨/٤٧[١٢٩]. أما الشركتان اللتان احتفظتا برأسمالهما ثابتًا

طوال فترة الدراسة فقد حققتا أرباحًا مرتفعة لم تتناسب مع حجم رأسمالهما، وهذا ما نلحظه في البيان التالي :

نسبة صافي الأرباح إلى جملة رأس المال (بالجنيهات المصرية)

السنة	الصناعات الكيماوية الإمبراطورية			الإسكندرية الصناعية ليمتد		
	رأس المال	صافي الأرباح	٪	رأس المال	صافي الأرباح	٪
١٩٤٥	١٢٥,٠٠٠	٢٢٨,٧٠٩	١٨٣	١١,٧٠٠	–	–
١٩٤٧	١٢٥,٠٠٠	٢٦٢,٠٣٠	٢١٠	١١,٧٠٠	–	–
١٩٤٩	١٢٥,٠٠٠	٢٨٥,٧٠٧	٢٢٨	١١,٧٠٠	٠,٨٣٩	٧,٢
١٩٥١	١٢٥,٠٠٠	١٠٢,٤٥٨	٨٢	١١,٧٠٠	١,٨٦٦	١٥,٩
١٩٥٣	١٢٥,٠٠٠	–	–	١١,٧٠٠	٣,٩٣٩	٣٣,٧

المصدر : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص ص ٦٥٦، ٦٢٠، وعام ١٩٥٤/٥٣م ص ص ٢٩٧، ٢٨٩.

من البيان نجد أن شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية التي كانت من أقل الشركات البريطانية الثلاث رأسمالاً، كانت من أكثرها تحقيقًا للأرباح قياسًا برأسمالها، حتى أن هذه الأرباح تجاوزت في بعض السنوات (١٩٤٧-١٩٤٩) ضعفي رأسمالها. أما شركة الإسكندرية الصناعية فبعد أن منيت بخسائر بعد الحرب، بدأت منذ عام ١٩٤٩م فى تحقيق مكاسب وأرباح صافية ارتفعت تدريجيًا حتى وصلت إلى ٣٣,٧٪ من رأس المال في سنة ١٩٥٣م بعد أن كانت في حدود ٧,٢٪ في سنة ١٩٤٩م.

الاستثمارات البريطانية وصناعة الأدخنة :

امتدت الاستثمارات البريطانية في مصر إلى صناعة الأدخنة والسجاير منذ أواخر القرن التاسع عشر، وتجلى هذا في قيام الشركة الإنجليزية الأمريكية للدخان والسجاير بالإشراف على تسع شركات أجنبية لصناعة السجاير في مصر، وفي سنة ١٩٢٧م اندمجت هذه الشركات بما فيها الشركة الإنجليزية الأمريكية في الشركة الشرقية للدخان " ايسترن كومباني" التي كانت قد تأسست في سنة ١٩٢٠م برأس مال بريطاني في

معظمه – باعتبار أن المستثمرين البريطانيين امتلكوا ٥٠٠٠ سهم من جملة أسهمها البالغة ٦٢٥٠ سهمًا بنسبة ٨٠٪ من جملة رأس المال – للعمل في أي مجال استثماري بمصر تحقق من روائه أرباحا، وعندما اندمجت في هذه الشركة بعض الشركات المهتمة بتصنيع السجاير في مصر تركز نشاطها الرئيسي في صناعة السجاير والأدخنة. وقد ارتفع رأسمال هذه الشركة بشكل تدريجي في أعقاب الحرب حتى وصل إلى أربعة ملايين جنيه مصري في سنة ١٩٤٨م، بعد أن كان ٢,٤٠٠ مليون في سنة ١٩٤٥م، وهذا ما جعل الشركة تعد واحدة من أكبر الشركات الأجنبية العاملة بمصر في صناعة الأدخنة والسجاير، خاصة أنها حققت أرباحا جيدة في فترة ما بعد الحرب، أخذت في الازدياد من وقت لآخر حتى وصلت إلى ٣٤,٦٪ من رأس مال الشركة في ١٩٥٣/٥٢م، في مقابل ٢٣,٨٪ في سنة ١٩٤٦/٤٥م[١٣٠].

وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية محاولات للحد من هيمنة رأس المال الأجنبي، ولاسيما البريطاني، على سوق الاستثمارات المصرية، بما يفتح المجال أمام رؤوس الأموال المصرية للعمل بمجالات الاستثمار غير التقليدية التي كان يسيطر عليها رأس المال الأجنبي، وإذا كانت الإجراءات التي اتخذت رسميًا للحد من انفراد رأس المال الأجنبي بمجالات الاستثمار المختلفة قد نجحت مع تغير ظروف مصر السياسية في إثارة مخاوف رجال الأعمال البريطانيين من زيادة مشروعاتهم الاستثمارية أو حتى توسيعها في مصر فإن هذه الإجراءات سرعان ما أعيد النظر فيها، بل والتراجع عنها، مع مطلع الخمسينيات، بعد أن بدت حاجة مصر الملحة إلى الاستثمارات الأجنبية لدعم مشروعها التنموي الذي كانت رؤوس الأموال المحلية عاجزة عن تمويله.

لهذا أقر نظام يوليو ١٩٥٢م مجموعة إجراءات كان يرى أن من شأنها تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الانتقال إلى مصر، بيد أن الأمور قد تغيرت، ولم يعد بمقدور رؤوس الأموال الأجنبية معاودة التدفق على مصر بنفس مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولهذا لم تشهد فترة ما بعد الحرب الثانية وحتى منتصف الخمسينيات تدفقا يذكر لرأس المال البريطاني على مصر بقدر ما شهدت تصفية عدة شركات بريطانية، وخفض رأس مال شركات أخرى، في الوقت الذي ازدادت فيه رؤوس أموال بعض الشركات، والتي جاءت في معظم الأحوال، بسبب إعادة استثمار الأرباح التي أصبح

من الصعوبة بمكان نقلها إلى خارج مصر في ظل الرقابة التي فرضتها الدولة على النقد والاستيراد.

وفيما عدا ذلك ظلت الاستثمارات البريطانية تعمل من خلال شركات مساهمة إنجليزية ومصرية في مجالات استثمارية محددة بمصر، والتي جاءت في إطار النمط الاستعماري للاستثمار – الأراضي والعقارات، تجميع الأموال، المرافق والخدمات، وبعض الصناعات الاستخراجية والاستهلاكية – والتي كان العمل فيها يبقى على تبعية مصر للسوق الرأسمالية البريطانية، وإيجاد فرص لتشغيل رؤوس الأموال البريطانية في مصر، وبما يحافظ على استمرار تمويل مصر لبريطانيا بالمواد الأولية وبخاصة القطن.

ومع ذلك ساعدت الاستثمارات البريطانية في مصر، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على إدخال التقنيات الحديثة إلى قطاع الزراعة والصناعة وهذا ما تجلى فى استخدام شركات الأراضي الإنجليزية لأحدث آلات الري والزراعة والاستصلاح في دوائرها، واتجاه الشركات الصناعية البريطانية، ولاسيما المصنعة للمنسوجات، إلى إنشاء فروع لها بمصر زودت بأحدث الآلات لتكون مراكز رئيسية في الإنتاج والتوزيع لها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط. هذا في الوقت الذي ساهمت فيه رؤوس الأموال الأجنبية، وبخاصة البلجيكية، في وضع اللبنات الأولى لبنية مصر الأساسية، وذلك من خلال العمل على تحديث قطاع المرافق والخدمات، كذلك ساهمت الاستثمارات البريطانية في مصر مع غيرها من الاستثمارات الأجنبية في إيجاد مجتمع طبقي اتجه نحو التحول الرأسمالي، بعد أن تعلم المصريون درسًا عمليًا في طرائق التثمير المالي، على الرغم من اتجاه معظم أصحاب الثروة في مصر إلى إيداع مدخراتهم في البنوك التجارية الأجنبية التي كانت توظف الجزء الأكبر من أرصدتها في الخارج.

هوامش الفصل الرابع

(١) Deeb, Marius : The Socio Economic Role of The Local Foreign Minorities in Modern Egypt, 1805-1961 Int. J. Middle East Studies VOL 9, 1978, pp.15-16.

حسين خلاف : النظام الضرائبي في الخمسين سنة الأخيرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ص ٤١-٤٢.

(٢) علي الجرتيلي : تطور النظام المصرفي، ص٢٠٥.

(٣) أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤م، ص ص ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٤٦؛

شارل عيسوي : المرجع السابق ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٤) Tignor; Decolonization, p.479.

(٥) أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٦) Crouchley, A.E. The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo 1939, p.72.

شارل عيسوي : المرجع السابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) Tignor : Egyptian Textiles, pp.19, 65.

(٨) Issawi, Charles : Egypt At Mid-Century pp.206-210

(٩) Tignor : Egyptian Textiles, pp.66-71.

(١٠) الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٨٢، أول ستمبر ١٩٥٤ " بوادر الاستقرار " عبدالله فكري أباظة، ص١.

Tignor : Decolonization. P. 478.

(١١) F.O.371/69129, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p.3;

شارل عيسوي : المرجع السابق، ص ١٥٦؛ حسين خلاف : النظام الضرائبي، ص ص ٤٦، ٥٠، ٥٥؛

السعيد مصطفى السعيد، تطور التشريع الجنائي في الخمسين سنة الأخيرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-

١٩٥٩، ص٥١٣، مجلة مصر المالية، عدد ١٦، ١٧، إبريل ١٩٤٩، تقرير الغرفة التجارية البريطانية في مصر، ص٧، وعدد ٧٧، ١٠ سبتمبر ١٩٥٠ " رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها في مصر" ص١٨؛ نبيل عبد الحميد سيد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ٢٠، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧، ١١٨، ١١٩ .

(١٢) جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٣٢٣

(١٣) Cumberatch, A.N. : Op. Cit., pp.1-2.

(١٤) F.O.371/63008, Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946 form Campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p.1.

(١٥) طارق البشري : المرجع السابق، ص١٩٠، ملحق مضبطة الجلسة ٢٦ لمجلس لنواب (١٩/٢٧ يويه). (٢/٤ يوليو ١٩٤٥) تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية ١٩٤٦/٤٥م ص ص ١١١٠-١١١١.

(١٦) F.O.371/63008, Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946 form Campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p.2.

طارق البشري : المرجع السابق ص ص ١٩٠ – ١٩١.

(١٧) F.O. 371/53355, Comercial Relations, 1946, pp.1-2.

(١٨) طارق البشري : المجع السابق : ص ص ١٩١-١٩٢.

(١٩) مجلة غرفة الإسكندرية، ١٠ ، عدد ١١٧، ١١٨، إبريل ومايو ١٩٤٦م " تقرير الغرفة التجارية البريطانية عن سنة ١٩٤٥م، ص ٣٧.

(٢٠) طارق البشري : المرجع السابق، ص ص ١٩٢، ٢٠٣.

(٢١) F.O.371/63008, Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946 form Campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p.2.

مجلة غرفة الإسكندرية، السنة ١٢، عدد ١٤٠، مايو ١٩٤٨م " حالة مصر الاقتصادية في ١٩٤٧م " تقرير الغرفة التجارية البريطانية في مصر، ص٨ ".

(٢٢) Tignor : Decolonization, p.490.

(٢٣) Tignor : Egyptian Textiles, p.97.

(٢٤) Cumberbatch, A.N.: Op.cit.,p.18.

(٢٥) Ibid, pp.5-6,. 18,56.

(٢٦) ساتريك أوبريان : المرجع السابق، ص١٠٠؛ مجلة غرفة الإسكندرية، السنة ١٤، عدد ١٦٥، يونيه ١٩٥٠، ص٣٦٩.

(٢٧) Tignor: Egyptian Textiles, p.96.

(٢٨) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، ص ص ١٦٨-١٦٩.

(٢٩) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، صص ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣.

(٣٠) F.O.371/53355, Commercial Relations, 1946, p.2, Cumberbatch, A.N.: Op.Cit., p.18;

مجلة غرفة الاسكندرية، سه١٤، عدد ١٦٥، يونيه ١٩٥٠، ص٣٦.

(٣١) Deeb, Marius : Op.Cit.,p.21.

(٣٢) Cumberbatch, A.N. : Op.Cit.p.18.

(٣٣) F.O.371/69219, Annual Economic (A) Report on Egypt, 1949 Egypt, p.1; Ibid, 371/69186, Economic Policy Towards Egypt, Report by The overseas Negotiations Committe, Dec 1948, p.7.

(٣٤) روبرت مابرو : المرجع السابق ص ص١١٧، ١٧٥، ١٧٦.

(٣٥) Tignor, Egyptian Textiles, p.67.

(٣٦) ملحق مضبطة جلسة ١٤ مارس ١٩٤٩ لمجلس النواب تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع ميزانية ٤٩/١٩٥٠م، ص ٦٦٠، / مجلة غرفة الإسكندرية، ١٤، عدد ١٦٣، إبريل ١٩٥٠ " الشؤون المالية والاقتصادية في مصر في نظر ثلاثة من كبار أقطاب المال والاقتصاد المصريين؛ ص٦٤، طارق البشري، المرجع السابق، ص٢٠٣؛

نبيل عبدالحميد : المرجع السابق ، ص ص ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤.

(٣٧) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ص١٨٣.

(٣٨) Tignor, Op.cit., p.203.

(٣٩) البنك الأهلي المصـــري، النشـرة الاقتصـاديـة، مجلـد ٦، عـدد ١، ١٩٥٣م، ص ص ٥١-٥٢.

(٤٠) عبدالمنعم البيـه : اسـتثمار رءوس الأمـوال الأجنبيـة فـي مصـر، مجلـة الاقتصـاد والتجـارة للبحـوث العلميـة السـنة ٢ ، عـدد ١ ، سـنة ١٩٥٤م، ص ص٤٣-٦٤؛ الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٥٠، أول إبريل ١٩٥٣م، ص٢٣؛

البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية، مجلد ٦ ، عدد ١ ، ١٩٥٣م، ص٤٨.

(٤١) الاقتصاد والمحاسبة، عدد ٥٠ أول إبريل ١٩٥٣م " تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر " ص٦.

(٤٢) باتريك أوبريان : المرجـع السـابق، ص١٠٠؛ حسـين خـلاف : النظـام الضـرائبـي، ص٥٥.

(٤٣) روبرت مابرو : المرجع السابق، ص١٧٦.

(٤٤) Tignor : Egyptian Textiles, p.105.

(٤٥) شريف حسن قاسم : دور ؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصـادي فـي مصـر خـلال ١٩٥٢-١٩٧٧م، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٩م، ص٢٧٨.

(٤٦) باتريك أوبريان : المرجع السابق، ص٢٧٢.

(٤٧) نفس المرجع : ص ص ٩٤، ١٠٩.

(٤٨) Tignor : Egyptian Textiles, p.105-106.

(٤٩) بـاتريك أوبريـان : المرجـع السـابق، ص ص ١٠٥-١٠٦-١٥٠، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩١؛ شـريف حسـن قاسـم : المرجـع السـابق، ص ٢٧٠؛ علـي الجريتلـي : خمسـة وعشـرون عامًـا دراسـة تحليليـة للسياسـات الاقتصاديـة فـي مصـر ١٩٥٢-١٩٧٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م، ص ص ٧٧-٧٨.

(٥٠) شارل عيسوي : المرجع السابق، ص ١٥٦؛

Tignor : Egyptian Textiles, p.84.

(٥١) Tignor : Decolonization , pp 480 –481 .

(٥٢) Ibid, p.504; Tignor : Egyptian Textiles, p.82.

(٥٣) Tignor : Egyptian Textiles, p.84.

(٥٤) Ibid, pp.85.86.

(٥٥) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ١٩٥١/١٩٥٢م، ص٥٣٠، نفس المصدر، ١٩٥٣/١٩٥٤م ص ص ٥٢٨-٥٢٩.

(٥٦) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ١٩٤٦م، ص١١٢٨-١١٣٣، نفس المصدر، ١٩٤٩/١٩٥٠م ص ص ١٠١٤-١٠٦٧، نفس المصدر يونيه ٥٣/١٩٥٤م ص ص ٥٢٤-٥٢٧.

(٥٧) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق ، ص ص ١٨٥، ٢١٤، ٣٠٨

Tignor : Egyptian Textiles, p.88.

(٥٨) ملحق (١).

(٥٩) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢م، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديد، القاهرة ١٩٧٥م ص٨٣.

(٦٠) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠، ص ص ١٠٨، ١٢٣، ١٣٢.

(٦١) نفس المصدر، ص ص ١٥٤-١٥٥، ١٨٤-١٨٥، ٢١٢، ٢١٤.

(٦٢) نفس المصدر، ص١٤٠.

(٦٣) ملحق (١)

(٦٤) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠م، ص١٢٣.

(٦٥) نفس المصدر، ص ص ١٥٤-١٥٥، ٢١٢-٢١٤، نفس المصدر، يونيه ٥٣/١٩٥٤م، ص ص ٦٠، ٧٦.

(٦٦) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٣٩٢-٣٩٣، نفس المصدر يونيه ٥٣/١٩٥٤م ص ١٦١.

(٦٧) علي الجريتلي : تطور النظام المصرفي، ص ص ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٦.

(٦٨) أحمد الشربيني : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ١٩٩٥م ص٣٨٤.

(٦٩) L'Informateur Financier Et Commercial : Annuaire Des Sociétés

Egyptiennes Par Action, 26émé Edition, Alexandrie, 1955, pp.59, 63, 66, 90;

علـى الجريتلـى : تطـور النظـام المصرفــي : ص ص ٢٢٠-٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧-٢٣٩،

Tignor : Egyptian Textiles, p.92.

(٧٠) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٧١) Tignor : Egyptian Textiles, p.92.

(٧٢) علي الجريتلي : تطور النظام المصرفي، ص ص ٢٧٧، ٢٧٩؛ نبيل عبدالحميد : المرجع السابق ص ص ٢٧٩-٢٨٠؛ فؤاد المرسي : لمرجع السابق ص٤٨،

(٧٣) البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية، مجلد ٥ عدد ١ سنة ١٩٥٢م ص٢٥.

(٧٤) البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية، مجلد ٥ عدد ١، سنة ١٩٥٢م ص٢٥.

(٧٥) L'Informateur Financier Et Commercial : Op.Cit., p.63; Tignor Decolonization, p.481.

(٧٦) البنـك الأهلـي المصـــري : النشـرة الاقتصاديــة، مجلـد ٥ عـدد ١، سـنة ١٩٥٢م ص٢٥-٢٦، L'Informateur Financier et Commercial: Op.Cit., p.90

(٧٧) Tignor : Egyptian Textiles, p.92-93.

(٧٨) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٧، ٣٠٨ - ٣٠٩، ١٧-٣١٨.

(٧٩) علي الجريتلي : تطور النظام الصرفي، ص٢٣٦.

(٨٠) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ٣١٥.

(٨١) Radwan, Samir : Op.Cit, pp.142, 149.

(٨٢) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٤٩/١٩٥٠م ص ٢٧؛ نفس المصدر يونيه ١٩٥٤/٥٣، ص٩.

(٨٣) على أحمد الشافعي : بحث عن التأمين في الخمسين سنة الأخيرة في الجمهورية العربية المتحدة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخميسي ١٩٠٩-١٩٥٩م، مطابع شركة الإعلانات الشرقية القاهرة ١٩٦٠م، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٨٤) Issawi, Charles : Egypt At Mid-Century, p.213.

(٨٥) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، مجلد ١١، عدد ١، ١٩٥٨م، التأمين في مصر ١٩٥٥/٥٣م، ص٤٦.

(٨٦) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٢٥٠.

(٨٧) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٣٣٢-٣٣٣، ٣٣٤-٣٣٥.

(٨٨) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، مجلد ١٠، عدد ١٩٥٧م، ص ٤٧.

(٨٩) علي أحمد الشافعي : المرجع السابق، ص ص ١٧٧، ١٧٩.

(٩٠) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيه ١٩٥٠/٤٩م ص ص ٣٤٠-٣٤١؛ نبيل عبدالحميد : المرجع السابق ، ص٣٨٢.

(٩١) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٣٥٥ – ٣٥٦، ٣٦١؛ إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ١٩٥٠/٤٩، ٢٦٦.

(٩٢) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٩٣) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص ص ٢٤١، ٢٢٥، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٩٤) أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ، ص٣٥٣.

(٩٥) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٤/٥٣م، ص٥٠٩.

(٩٦) مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص٢٣٤-٢٣٥.

إحصاء الشركة المساهمة في مصر ١٩٥٠/١٩٤٩م ص ٣٠٥.

L'Iformateur Financier Et Commercial : Op. Cit., p.525.

(٩٧) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص ٣٠٦-٣٠٦ ؛مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص ٢٣٣، ٢٣٥.

(٩٨) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص٣٠٧، نفس المصدر، ١٩٥٤/٥٣م ص١٢٣.

(٩٩) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص٣٠٩، نفس المصدر ١٩٥٤/٥٣م ص ١٢٤.

(١٠٠) نفس المصدر لسنة ٤٩/١٩٥٠م ص ص ٢٩٢-٢٩٤ ؛ نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص٣٦٤-٣٦٥

L'Informateur Financier et Commercial : Op. Cit, pp.522-523.

(١٠١) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

(١٠٢) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

(١٠٣) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠، ص ص ٩٧٦-٩٧٨، نفس المصدر يونيه ٥٣-١٩٥٤م ص ٤٨٩.

Tignor : Egyptian Textiles, pp.85-86.

L'Informateur Financier Et Commercial : Op.Cit., pp.540-543.

(١٠٤) إحصاء الشركات المساهمة في مصر يونيه ٤٩/١٩٥٠، ص ٩٥٧.

(١٠٥) نفس المصدر، ص٨٩٠ ؛ مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٢١٨؛ إحصاء الشركات المساهمة فى مصر ٤٩/١٩٥٠م ص ص٣٥٦،٧٥٨، ٧٦٩، ٧٩٥، ٨٦٧، ٨٧٥، وعام ٥٣/١٩٥٤م ص١٤٥، ٣٦٨، ٤٢٨، ٥١٤.

(١٠٦) إحصاء الشركات المساهمة فى مصر ٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٨٦٢-٨٦٣، وعام ٥٣/١٩٥٤م ص٤٢٥

(١٠٧) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠، ص ص ٧٩٨-٧٩٩، نفس المصدر، يونيه ٥٣/١٩٥٤، ص٣٨٦.

(١٠٨) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٥٣/١٩٥٤م ص٤٧٦.

(١٠٩) Tignor : Egyptian Textiles, pp.94-95.

(١١٠) Tignor : Decoloization, p.481.

(١١١) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠، ص ص ٩٩٣-٩٩٤، نفس المصدر يونيه ٥٣/١٩٥٤، ص٤٩٦.

(١١٢) Tignor : Decolonization, p.481.

(١١٣)إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ٤٩/١٩٥٠، ص ص ٩٩٤، نفس المصدر، يونيه ٥٣/١٩٥٤، ٤٩٦.

(١١٤) Tignor : Egyptian Textiles, p.98.

(١١٥) إحصاء اشركات المساهمة في مصر عام ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٩٩٥، ١٠٠٣، ١٠١٠.

مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص ٢٥/-٢٥٩.

(١١٦) إحصاء الشركات المساهمة في مصر ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٤٩٧، ٥٠٠-٥٠١، ٥٠٤.

L'Informateur Financier Et Commercial : Op. Cit, pp.627, 691.

(١١٧) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٤.

(١١٨) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٤٩٧-٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٤. نفس المصدر، يونيه، ١٩٥٤/٥٣م، ص ص ٢٣-٢٢٤؛ مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ص٢٦٢.

(١١٩) Tignor : Egyptian Textiles, pp.84-85.

(١٢٠) نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص١٦٨.

(١٢١) اريك دافيز : مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث " تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١" ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١٦٩-١٧٠؛ نبيل عبدالحميد : المرجع السابق، ص١٦٩.

(١٢٢) فؤاد المرسي : المرجع السابق، ص٥٢ ؛ مرفت صبحي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا،ص ٢٥٤.

(١٢٣) مرفت صبحي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ص٢٥٢ – ٢٥٤.

(١٢٤) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٥٥٨، ٦٣٢، نفس المصدر يونيه ١٩٥٤/٥٣م، ص ص ٢٤٩، ٢٩٦.

(١٢٥) Tignor : Egyptian Textiles, p. 72,77.

(١٢٦) Ibid., p.64.

(١٢٧) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩م، ص٦٥٤؛ نبيل عبدالحميد، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(١٢٨) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها في مصر ١٩٥٠/٤٩، ص ٦٣٤.

(١٢٩) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها فـي مصـر ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٢١٩، ٦٣٠، ٦٥٥؛ نفس المصـــدر، يونيـــه، ١٩٥٤/٥٣م، ص ص ٢٨٩، ٢٩٧ – ٢٩٨.

(١٣٠) إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها فـي مصـر ١٩٥٠/٤٩، ص ص ٦٧٢ – ٦٧٤، نفـس المصـــدر يونيـــه ١٩٥٤/٥٣م، ص٣١٦؛ مرفـــت صبحـــي : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص٢٦٣.

الفصل الخامس

هيكل التجارة المصرية البريطانية
١٩٤٥-١٩٥٦

الفصل الخامس

هيكل التجارة المصرية البريطانية

١٩٤٥-١٩٥٦

بنهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات التجارية المصرية البريطانية، ارتبطت بتغييرات طرأت على هيكل تجارة مصر الخارجية، ومست تركيبتها، وتوزيعها الجغرافي، مع اتجاه الدولة المصرية فى أعقاب الحرب إلى تنويع أسواق صادراتها، ومصادر وارداتها، كما ارتبطت بالتغير النسبى فى تركيبة تجارة مصر الخارجية بما يتماشى مع المرحلة الاقتصادية والاجتماعية التى كانت تمر بها مصر عندئذ.

وكانت بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية تعد الشريك التجارى الرئيسى لمصر على الرغم من انخفاض حصتها إلى جملة تجارة مصر الخارجية فى فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩-١٩٣٩) إلى ٣٩,٤٪ من الصادرات و ٢٥,٣٪ من الواردات، فى مقابل ٤٣٪ و ٣٧٪ على التوالى فى سنة ١٩١٣ و ٦٧,٢٪ و ٩٥,٤٪ على التوالى فى سنة ١٨٨٠[١].

وإذا كانت سنوات الحرب العالمية الثانية تعد فترة استثنائية فى تاريخ العلاقات التجارية المصرية البريطانية، فإن سنوات ما بعد الحرب بدأت تشهد تراجعاً فى نصيب بريطانيا بتجارة مصر الخارجية، وما ارتبط به من تغيرات جوهرية فى القيمة النسبية لبعض نوعيات الواردات المصرية من بريطانيا، وكذلك الصادرات المصرية إليها، حتى اختفت سلع أو كادت من قائمة المبادلات بين البلدين، فى حين أدرجت نوعيات جديدة فيها، فى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة بعضها إلى أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب.

وبقراءة أرقام الصادرات المصرية إلى بريطانيا ونسبها إلى جملة صادرات مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، لوحظ أن قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا فاقت مثيلاتها قبل الحرب، باستثناء سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ التى تأثرت فيهما المبادلات التجارية بين البلدين بتوتر العلاقات السياسية بينهما، بل وقطعها لمدة عام ونصف ابتداءً من يونيو ١٩٥٢[٢]، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا فى

سنة ١٩٥٢ حوالى ٦,٤٠٠ ملايين جنيه مصرى، بنسبة ٤,٤٪ من جملة الصادرات المصرية، فى حين بلغت ٧,٨٧١ ملايين جنيه فى سنة ١٩٥٥ بنسبة ٥,٧٪، فى مقابل ٩,٤٣٦ ملايين جنيه فى سنة ١٩٣٨ بنسبة ٣٢,٩٪[٣].

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا فى معظم سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عنها فى أواخر الثلاثينات فإن نسبتها إلى جملة الصادرات المصرية هبطت عما كانت عليه قبل الحرب، فعندما بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا فى سنة ١٩٤٨ حوالى ٤١,٢٤٨ مليون جنيه مصرى، و ٢٣,٥٩٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩، و ٣٨,٥٧٢ مليون فى سنة ١٩٥١، بنسبة زيادة عنها قبل الحرب بلغت على التوالى ٣٣٧٪، و ١٥٠٪، و ٣٠٨٪، فإنها لم تمثل سوى ٢٩,٣٪ ، و ١٧,٣٪ ، و ١٩,٢٪ على التوالى من جملة الصادرات المصرية، فى مقابل ٣٢,٩٪ فى أواخر الثلاثينات بما قيمته ٩,٤٣٦ ملايين جنيه مصرى من الصادرات المصرية.

وهذا التراجع فى نصيب بريطانيا من جملة الصادرات المصرية يؤكد ضعف مركزها فى تجارة الصادر المصرية، وتنازلها عن موقع الصدارة بقائمة الدول المستوردة من مصر لأول مرة فى تاريخ العلاقات التجارية المصرية البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر، حتى أنها أصبحت لا تحتفظ بهذا المركز إلا لبعض السنوات المتقطعة (١٩٤٦، ١٩٤٨، ١٩٥٠، ١٩٥١) فى حين تخلت عنه لسنوات أخرى، معظمها مع مطلع الخمسينيات، لتتناوب عليه دول أخرى كالهند وفرنسا، وقد بلغ هذا التخلى حد أنها ابتعدت عنه كثيراً فى بعض السنوات، وإلى ما دون المركز الخامس، بل وأحياناً العاشر، حيث تراجعت إلى المركز السادس فى سنة ١٩٥٢ بقائمة الدول المستوردة من مصر عندما بلغت نسبة ما حصلت عليه من الصادرات المصرية ٤,٤٪، كما تراجعت بذات القائمة إلى ما دون المركز العاشر فى سنة ١٩٥٥ عندما بلغ نصيبها من الصادرات المصرية ٥,٧٪[٤].

وقد ارتبط التقلب فى قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا، بدرجة أدت إلى هبوط حصتها إلى جملة الصادرات المصرية والتأثير فى مركزها بتجارة الصادر المصرية، بالتقلب فى مشترواتها من الأقطان المصرية، ففى السنتين اللتين انخفضت فيهما قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا بدرجة

أبعدتها عن مركز الصدارة فى تجارة الصادر المصرية -١٩٥٢ و ١٩٥٥- لم تتعد مشترواتها فيهما من الأقطان المصرية ما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات المصرية، وبنسبة بلغت ٣,٣٪ في سنة ١٩٥٢ و ٤٪ فى سنة ١٩٥٥ من جملة صادرات الأقطان المصرية(٥).

وفى المقابل كان لارتفاع نصيب بريطانيا فى صادرات الأقطان المصرية أثر كبير فى زيادة حصتها إلى جملة الصادرات المصرية، ومعاودة احتلال مركز الصدارة بقائمة الدول المستوردة من مصر، فعندما بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا ٤١,٢٤٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٨ كانت بريطانيا قد اشترت من الأقطان المصرية بما قيمته ٣٩,٢ مليون جنيه بنسبة ٩٥,١٪ من جملة الصادرات المصرية إليها، كذلك كان لشرائها أقطاناً من مصر بما قيمته ٣٥,٢مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ أثر كبير فى زيادة حصتها من الصادرات المصرية إلى ٣٨,٥٧٢ مليون جنيه، والتى كانت الأقطان تمثل ٩١,٣٪ منها(٦).

ومما زاد من تقلب حصص بريطانيا فى الصادرات المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتفاع أسعار القطن المصرى الذى كان ما يزال يشكل معظم الصادرات المصرية، واتجاه الحكومة البريطانية إلى تقليص مشترواتها منه لخفض العجز فى ميزانها التجارى، لاسيما مع الدول التى تداينها كمصر، فى الوقت الذى اهتمت فيه الحكومة المصرية بتوسيع وتنويع أسواقها الخارجية من خلال عقد اتفاقات الدفع والتجارة مع البلاد المختلفة(٧).

وكما ازدادت قيمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا فى معظم سنوات ما بعد الحرب عن مثيلاتها قبل الحرب، فقد ازدادت قيمة واردات مصر من بريطانيا حتى أنها تجاوزت الأربعين مليوناً من الجنيهات المصرية فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١، والـ ٣٦ مليونا فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩، أما باقى السنوات فتقلبت ما بين ١٧,٣٨٠ مليون جنيه و ٢٩,٤٩٢ مليون جنيه، باستثناء سنة ١٩٤٥ التى بلغت فيها ١١ مليوناً إلا قليلاً، وذلك فى مقابل ٨,٤٢١ ملايين جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨، مما يعنى أن قيمة واردات مصر من بريطانيا ازدادت عنها قبل الحرب بـ ٣٣١٪ فى سنة ١٩٤٨، و ٣٥١ ٪ فى سنة ١٩٤٩، و ٣٩٠,٤٪ فى سنة ١٩٥٠ ، و ٣٩٧,٩٪ فى سنة ١٩٥١، ومع ذلك ظلت نسبة الواردات من بريطانيا إلى جملة الواردات

المصرية أقل منها قبل الحرب – باستثناء سنة ١٩٤٦ حيث بلغت ٣٠٪ – وبخاصة مع مطلع الخمسينيات حتى أنها هبطت فى سنة ١٩٥٣ إلى ما دون الـ ١٠٪، فى مقابل ٢٢,٨٪ قبل الحرب(٨).

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الواردات من بريطانيا إلى جملة الواردات المصرية، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عنها فى نهاية الثلاثينات، فقد ظلت بريطانيا تحتفظ بمكانتها كأكبر مورد إلى مصر فى معظم سنوات الدراسة، ولكن بنسب اختلفت فى منتصف الخمسينيات عنها فى النصف الثانى من الأربعينيات.

وقد احتفظت انجلترا بمركز المورد الأول لمصر فى أعقاب الحرب مباشرة، وتحديداً فى سنة ١٩٤٦ بنسبة ٣٠٪ من جملة وارداتها، عندما وردت إليها ٢٦٠,٠٠٠ طن من السلع قيمتها ٢٤,٩٥٣ مليون جنيه مصرى، فى مقابل ١٠٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٥ قيمتها ١٠,٩٥٥ ملايين جنيه بنسبة ١٨,٤٪ من جملة الواردات، وحوالى ٢٣٪ فى سنة ١٩٣٨، وبذلك تكون قيمة الواردات من بريطانيا فى ١٩٤٦ قد بلغت أكثر من ضعف مثيلتها فى سنة ١٩٤٥، وثلاثة أضعاف مثيلتها فى سنة ١٩٣٨(٩).

كما حافظت انجلترا على صدارتها لقائمة الدول المصدرة لمصر منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٠، على الرغم من عدم إسهامها بحصة فى الواردات المصرية تتناسب مع الزيادة الكبيرة فى مقدارها منذ ١٩٤٧، بسبب شدة المنافسة الأوربية، وكذلك الأمريكية، التى بدأت تواجه بها فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية لأول مرة(١٠). فبينما ازدادت قيمة الواردات المصرية فى سنة١٩٤٧ عنها فى ١٩٤٦ بما يقدر بـ ١٩,٢١٦ مليون جنيه مصرى بنسبة زيادة بلغت ٢٣٪، فقد انخفضت قيمة الواردات من بريطانيا بحوالى ١,٩١٢ مليون جنيه مصرى بنسبة نقص بلغت ٧,٧٪، مما أدى إلى تراجع نسبة ما وردته بريطانيا إلى جملة الواردات المصرية من ٣٠٪ فى سنة ١٩٤٦ إلى ٢٢,٢٪ فى سنة ١٩٤٧.

وعلى الرغم من ازدياد قيمة ما استوردته مصر من انجلترا فى سنة ١٩٤٨ بـ ١١,٣٤٠ مليون جنيه عنها فى سنة ١٩٤٦ بنسبة زيادة بلغت ٤٥,٤٪، فإن نسبة الواردات من بريطانيا إلى جملة الواردات لم تشكل إلا ٢١,٥٪ فى سنة ١٩٤٨، و١٩,١٪ فى سنة ١٩٥٠، رغم ازدياد قيمة

الواردات من بريطانيا إلى ٤١,٣٠٠ مليون جنية، بزيادة بلغت ١٦,٣٤٧ مليون جنيه عنها في سنة ١٩٤٦، بنسبة ٦٥,٥٪[١١]. ومع ذلك احتفظت بريطانيا بمركزها المعتاد كمورد رئيسي إلى مصر، وإن كان هذا التراجع في نسبة ما أصبح يستورد منها إلى جملة الواردات المصرية يعني أنها أصبحت لا تحقق بعد الحرب ولو إنجازات صغيرة في مواجهة المنافسة المتزايدة من الدول الموردة الرئيسية الأخرى إلى مصر، والتي أخذت تتضاعف قيم واردات مصر منها في أعقاب الحرب[١٢].

وإذا كانت قيمة الواردات البريطانية إلى مصر قد فاقت في سنة ١٩٥١ مثيلتها في سنة ١٩٥٠ عندما بلغت ٤١,٩٢٧ مليون جنيه مصرى، فإن نسبة ما استورد منها إلى جملة الواردات المصرية قد هبط من ١٩,١٪ إلى ١٤,٩٪، لأن الزيادة في قيمة الواردات البريطانية جاءت أقل بكثير منها لقيمة واردات مصر الكلية على الرغم من حرص الحكومة المصرية على زيادة وارداتها من بريطانيا حتى تتمكن من تحويل المبالغ المسحوبة من الأرصدة الاسترلينية إلى سلع وخدمات تفتقر إليها البلاد[١٣]. فبينما ازدادت قيمة واردات مصر الكلية في سنة ١٩٥١ عنها في سنة ١٩٥٠ بحوالى ٦٤,٢٤٦ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٨٪، لم تزد قيمة الواردات البريطانية فيها إلا بـ ٦٢٧ جنيهاً مصرياً بنسبة ١,٥٪. وإذا كانت قيمة الوردات المصرية قد هبطت في سنة ١٩٥٢ عنها في سنة ١٩٥١ بـ ٥٤,١٤٣ مليون جنيه مصرى بنسبة ١٩,٣٪، وفي سنة ١٩٥٣ بـ ١٠٢,٩٣٤ مليون جنيه بنسبة ٣٦,٨٪، فإن قيمة الواردات المصرية من بريطانيا هبطت في سنة ١٩٥٢ عنها في سنة ١٩٥١ بـ ١٢,٤٣٥ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٧٪، وفي ١٩٥٣ بحوالى ٢٤,٥٤٧ جنيه مصرى بنسبة ٥٨,٥٪، وبنسبة هبوط فاقت بكثير نسبة الهبوط في واردات مصر الكلية وبخاصة في سنة ١٩٥٣، مما أدى إلى تراجع نصيب بريطانيا في الواردات المصرية من ١٩,١٪ في سنة ١٩٥٠ إلى ١٤,٩٪ في سنة ١٩٥١ و ١٣,٤٪ في سنة ١٩٥٢ ثم ٩,٩٪ في سنة ١٩٥٣[١٤]، وذلك بسبب توتر علاقات مصر السياسية مع بريطانيا على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وأحداث القناة في أواخر سنة ١٩٥١، واتجاه الحكومة المصرية منذ يونيو ١٩٥٢ إلى الحد من الشراء من منطقة الاسترليني التي كانت تفتقر إلى عملتها[١٥].

وقد أدى التراجع الواضح في نصيب بريطانيا إلى جملة الواردات

المصرية من ١٩٥١ وحتى ١٩٥٣ إلى تخليها عن مركزها كمورد رئيسى لمصر لأول مرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، للولايات المتحدة الأمريكية، التى احتلته بعد أن زودت مصر بـ ٢٣,٣٪ من جملة وارداتها فى سنة ١٩٥١ ، و ١٦,٣٪ فى سنة ١٩٥٢، ثم ١٥,٧٪ فى سنة ١٩٥٣[١٦].

ثم عاودت واردات مصر من بريطانيا ارتفاعها فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ عنها فى سنة ١٩٥٣ بشكل جعلها تسترد صدارتها لقائمة الدول الموردة لمصر وان كانت بنسبة لم تتجاوز ١٣ ٪ إلى جملة الواردات المصرية ، وذلك بعد ان ارتفعت قيمة واردات مصر من بريطانيا فى سنة ١٩٥٤ عنها فى سنة ١٩٥٣ بحوالى ٣,٤٩٩ ملايين جنيه بنسبة زيادة ٢٠٪، فى حين هبطت قيمة واردات مصر الكلية بنسبة ٩,٥٪، ثم ارتفاع قيمة الواردات من بريطانيا فى ١٩٥٥ عنها فى ١٩٥٣ بحوالى ٦,٢٠٨ ملايين جنية بنسبة زيادة ٣٥,٧٪، فى الوقت الذى لم ترتفع فيه قيمة واردات مصر الكلية إلا بنسبة ٣,٣٪[١٧]. وتعزى الزيادة فى قيمة الواردات من بريطانيا فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ إلى توفر مبالغ ضخمة من الإسترلينى لدى الحكومة المصرية مكنتها من زيادة مشترواتها من بريطانيا، فى الوقت الذى تعهدت فيه وزارة المالية المصرية بتخفيف القيود على الاستيراد من منطقة الإسترلينى، والتخلى عن السيطرة على واردات الآلات من المملكة المتحدة، والعودة إلى إنعاش التجارة التقليدية فى المنسوجات والسيارات. وقد ساعد على توفر هذه المبالغ لدى الحكومة المصرية، إقبال شركات لانكشير على شراء كميات كبيرة من القطن المصرى، وإفراج الحكومة البريطانية عن ١٥ مليون جنيه إسترلينى من أصول مصر الإسترلينية المجمدة فى لندن. والتى أدى الإفراج عنها إلى امتلاك مصر ٣٣ مليون جنيه للشراء من منطقة الإسترلينى[١٨].

هكذا تقلبت قيمة الواردات المصرية من بريطانيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومالت نسبتها إلى جملة الواردات المصرية إلى الانخفاض بشكل أفقد بريطانيا مركز الصدارة بين الدول الموردة لمصر لثلاث سنوات فى بداية الخمسينيات بيد ان هذه التقلبات جاءت من حيث القيمة والنسبة إلى جملة الواردات أقل حدة منها بالنسبة للصادرات المصرية لبريطانيا، مما جعل الميزان التجارى بين البلدين حتى منتصف الخمسينيات فى صالح بريطانيا باستثناء سنة ١٩٤٨ التى جاء فيها لصالح مصر بـ ٤,٩٥٥ ملايين

جنيه مصرى[١٩]، لإقدام بريطانيا على شراء كميات كبيرة من الأقطان المصرية رغم ارتفاع أسعارها، للوفاء بالاحتياجات الضرورية لصناعة المنسوجات البريطانية، والتى كان لا يمكن تدبيرها بعيداً عن مصر، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات بريطانيا العسكرية فى مصر بشكل هائل، فى الوقت الذى وضعت فيه الحكومة المصرية قيوداً على الواردات البريطانية[٢٠].

أما ميل الميزان التجارى بين مصر وبريطانيا لصالح الأخيرة فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فيعزى إلى سياسة بريطانيا التجارية فى أعقاب الحرب، واتجاهها إلى الحد من الاستيراد من الدول الدائنة لها كمصر حتى لا تتفاقم مشكلة الأرصدة الاسترلينية، وذلك تحت ضغط ظروفها الاقتصادية الصعبة بعد الحرب، وتراجعها عن شراء الأقطان المصرية من وقت لآخر بسبب ارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة، واستخدام التوقف عن شرائه أداة للضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مصالح سياسية، واقتصادية، وهذا ما تجلى فى تراجع مقدار وقيمة واردات بريطانيا من الأقطان المصرية مع بداية الخمسينيات على أثر توتر العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا، بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإحجام انجلترا عن شراء الأقطان المصرية[٢١].

وقد ارتبط التقلب الذى طرأ على نصيب بريطانيا فى تجارة مصر الخارجية، وتأثيره فى ميزانها التجارى مع مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بالتغيرات الهيكلية لتجارة مصر الخارجية فى فترة ما بعد الحرب، وما ترتب عليها من تأثير فى هيكل التجارة المصرية مع بريطانيا لم يؤد إلى تغيير نوعيتها بشكل حاسم بقدر ما أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لبعض نوعيات الصادرات المصرية إلى بريطانيا، وكذلك بعض نوعيات الورادات المصرية من بريطانيا، وكذا تراجع الأهمية النسبية لنوعيات أخرى كانت قبل الحرب تتمتع بنسبة كبيرة فى قائمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا، وكذا بقائمة الواردات منها، وإن كانت حصة بريطانيا إلى جملة نوعيات الصادرات والورادات المصرية، قد تراجعت بشكل ملحوظ، وبخاصة مع بداية الخمسينيات بدرجة أضعفت مركزها فى تجارة مصر الخارجية.

هيكل الصادرات المصرية إلى بريطانيا

حافظت الصادرات المصرية إلى بريطانيا على نوعيتها التقليدية المعروفة منذ القرن التاسع عشر، والتى جاءت فى معظمها من الحاصلات الزراعية، وفى مقدمتها القطن، مع ازدياد الأهمية النسبية لصادرات بعض الموارد المعدنية والسلع المصنوعة.

صادرات القطن فى العلاقات المصرية البريطانية فى أعقاب الحرب

ظل القطن يلعب دوراً محورياً بعد الحرب العالمية الثانية فى الصادرات المصرية، والاقتصاد المصرى معاً، على الرغم من انخفاض الكميات التى اصبحت تصدرها مصر فى معظم سنوات ما بعد الحرب عن مثيلاتها فى أواخر الثلاثينات، والتى أثر ارتفاع اسعاره فى زيادة قيمة صادراته إلى جملة الصادرات المصرية، حتى أن ما صدر منه فى سنة ١٩٤٥ كان حوالى ٤,١ ملايين قنطار، مثلت قيمتها ٧٥٪ من قيمة الصادرات المصرية، فى مقابل ٧,٩ ملايين قنطار قبل الحرب لم تمثل إلا ٧٢,٤٪ من قيمة الصادرات المصرية، وعندما وصل مقدار الأقطان المصدرة فى سنة ١٩٤٩ حوالى ٨ ملايين قنطار ارتفعت نسبة صادرات القطن إلى جملة الصادرات المصرية إلى ٧٩,٦٪، ثم إلى ٨٨,١٪ فى سنة ١٩٥٠ عندما وصلت كمية الأقطان المصدرة إلى ٨,٦ ملايين قنطار، وحتى عندما تراجعت مقادير الأقطان المصدرة فى سنة ١٩٥٥ إلى ٦,٤ ملايين قنطار، فإنها مثلت ٧٧,٦٪ من جملة الصادرات المصرية[٢٢].

لهذا ظل القطن يشكل معظم الصادرات المصرية إلى بريطانيا، رغم تراجع نسبة ما حصلت عليه من صادرات الأقطان المصرية فى معظم سنوات ما بعد الحرب عنها فى نهاية الثلاثينات، وإذا كانت نسبة ما حصلت عليه بريطانيا إلى جملة صادرات مصر من الأقطان فى سنة ١٩٤٥ قد فاق مثيلتها فى سنة ١٩٣٨ فإن ذلك يعزى إلى انتهاء الحرب، واختفاء الأخطار التى كانت تهدد حركة الملاحة، وإسراع بريطانيا فى تشغيل مصانعها، وتمويلها بكميات من الأقطان المصرية عالية الجودة لهذا ارتفعت حصة بريطانيا إلى جملة صادرات مصر من الأقطان فى سنة ١٩٤٥ إلى ٤١,٥٪ فى مقابل ٣٠,٤٪ فى سنة ١٩٣٨، وإن كانت كمية الأقطان التى صدرت إلى بريطانيا فى سنة ١٩٤٥ قد جاءت أقل منها فى سنة ١٩٣٨ بنسبة

٢٩,٢٪، فإن قيمتها زادت عليها بنسبة ٧٢,١٪[٢٣]، لبلوغ أسعار القطن بعد الحرب ثلاثة أضعاف مثيلاتها فى أواخر الثلاثينات[٢٤].

وارتفاع أسعار الأقطان المصرية بعد الحرب خاصة بعد أن تدخلت الحكومة برفعها فى سنة ١٩٤٦ بنسبة ١٠٪ عنها فى سنة ١٩٤٥ تزامن مع تراجع الطلب عليها، بتوقف ألمانيا واليابان عن شرائها، وانخفاض الطلب عليها من جانب عدد من الدول الأوربية التى كان نشاطها الصناعى بعد الحرب ما يزال محدوداً[٢٥]، بسبب الصعوبات الناجمة عن النقص الحاد فى الفحم ونوعيات الوقود الأخرى، وصعوبات النقل، والتى كان التغلب عليها يحتاج إلى بعض الوقت[٢٦].

هذا فى الوقت الذى خرجت فيه صناعة الغزل والنسيج البريطانية من الحرب فى حالة من الوهن بعد أن دمرت معظم مصانعها، وأصبح ما بقى منها عاجزاً عن خوض المنافسة الحادة بعد الحرب، مما حدا بالحكومة البريطانية إلى التدخل لمساعدتها فى استعادة طاقتها الإنتاجية، بإعادة تجديدها وتوفير احتياجاتها من العمالة والوقود، ثم السيطرة على شراء الأقطان من الخارج وتوزيعها على أصحاب شركات النسيج فى الداخل، لضبط ميزان المدفوعات، والبحث عن الأقطان الأرخص ثمناً، حتى لو لم تلق قبول صناع النسيج، وهذا ما اقتضى اقفالها لبورصة العقود بليفربول فى سنة ١٩٤٦ إلى أجل غير مسمى، على الرغم من معارضة دوائر القطن بلانكشير لهذه السياسة[٢٧].

وسيطرة الحكومة البريطانية على كل عمليات استيراد الأقطان بعد الحرب العالمية الثانية أدت بها إلى الوقوف خارج سوق الأقطان المصرية، لاسيما مع استمرار ارتفاع أسعارها، واكتفائها بما لديها من الأقطان المخزونة التى جمعتها أثناء الحرب لتغطية حاجتها العاجلة من الأقطان بأسعار أرخص من مثيلاتها بعد الحرب[٢٨].

وقد كان المخزون القطنى الذى تراكم فى مصر لحساب بريطانيا يفيض عن حاجة مصانعها، حتى أن الحكومة البريطانية فكرت فى بيعه بالأسواق الخارجية بأسعار ما بعد الحرب المرضية إلى حد كبير[٢٩]، بيد أنها تراجعت عن فكرة إعادة بيع الأقطان المصرية خارج اراضيها حتى لا يتهمها المصريون بسرقة أسواقهم، فى وقت كانت العلاقات السياسية بينهما

لا تسمح لحكومة البلدين بمناقشة الموضوع، خاصة أنها اشترت هذه الأقطان بأسعار زهيدة، وأن إقدامها على بيعها بأسعار أقل مما هى عليه بعد الحرب سيمكنها من تحقيق أرباح بقدر ما سيؤثر فى فرص تسويق الأقطان المصرية فى فترة ما بعد الحرب الحرجة(٣٠).

وبينما كان لدى الحكومة البريطانية مخزون يفيض على حاجتها من الأقطان المصرية، والتى وضعت قيوداً على استيرادها، كان مخزون مصر من الأقطان قد تزايد من ٣/٤ مليون قنطار فى أغسطس ١٩٣٩ إلى ١/٤ ١١ مليون فى أغسطس ١٩٤٥ ثم ١٢ مليونا فى نهاية فبراير ١٩٤٦ بدرجة دفعت الحكومة المصرية إلى مهاجمة سياسة الحكومة البريطانية لشراء الأقطان المصرية، ومطالبتها بإعادة فتح بورصة ليفربول التى تخدم المستهلكين، وإلغاء القيود المفروضة على استيراد الأقطان، وشراء جزء كبير من احتياجاتها القطنية من النوعيات المصرية(٣١). هذا فى الوقت الذى أرسلت فيه بعثات إلى عدة دول أوربية بما فيها إنجلترا وأمريكا واليابان لدراسة أسواقها، والوقوف على إمكانياتها لزيادة مشترواتها من الأقطان المصرية(٣٢).

وبينما كان المصريون يبحثون فى أعقاب الحرب عن فرص لتسويق المخزون من أقطانهم، كان البريطانيون مقتنعين بأن مشكلة مصر القطنية ما هى إلا مشكلة أنجلو-مصرية ذات أبعاد سياسية(٣٣)، حتى أن مسئولاً بريطانياً ذهب إلى أنه ما لم تشتر الحكومة البريطانية معظم الأقطان المصرية، وتعود إلى نظام شراء ما قبل الحرب لها، ستحدث أزمة سياسية لا تستطيع تحمل تبعاتها(٣٤).

وقد تكون هذه القناعة وراء تحرك المسئولين البريطانيين لطرح حلول على الحكومة المصرية تساعدها فى التخلص من مخزونها القطنى الضخم، وبخاصة أقطان الكرنك، التى رأوا أن مشكلة القطن المصرى تكمن فيها، باعتبارها من أكثر نوعياته تكدساً، وإنتاجاً، بل وارتفاعاً فى الأسعار. ولما كان المسئولون البريطانيون يرون بأنه من غير المحتمل أن تتخلص مصر من مخزونها القطنى "وبخاصة الكرنك" ما لم تخسر كثيراً، فقد علقوا حل المشكلة على اتخاذ الحكومة المصرية سلسلة من الإجراءات الصارمة لخفض المساحات المزروعة بالقطن، وفى مقدمتها المساحات المخصصة لنوعية الكرنك، والنزول بأسعاره بشكل حاد(٣٥)، وذلك بالعمل على خفض

تكاليف إنتاجه من خلال خفض إيجارات الأراضي المزروعة بالأقطان، وإلغاء الضرائب المفروضة على صادراته[٣٦].

هذا فى الوقت الذى أبدت فيه الحكومة البريطانية استعدادها لبذل كل ما فى وسعها من جهود لتوفير وسائل شحن القطن المصرى إلى الخارج[٣٧]، وإرسال هيئة من التقنيين البريطانيين المؤهلين إلى مصر للتعاون مع هيئة مماثلة من المصريين لبحث أفضل السياسات المستقبلية لزراعة القطن فى مصر وتسويقه[٣٨].

كذلك سمحت الحكومة البريطانية لمصر بالخروج على قواعد المعاملات التجارية لمنطقة الإسترلينى حتى تعطيها فرصة للتخلص مما لديها من أقطان مخزونة، عندما أجازت لها وضع نظام لتبادل السلع مع البلاد الأخرى داخل المنطقة وخارجها، بموجبه تستطيع مصر استيراد بضائع من هذه الدول تدفع قيمتها بالأقطان المصرية كما أجازت لها مقايضة الأقطان ببضائع الدول التى لا يمكنها الدفع بالطريقة المصرفية التى كانت تتم بها المعاملات التجارية بين دول المنطقة والدول الخارجة عنها[٣٩].

والجدير بالذكر أن الحلول التى طرحها البريطانيون لحل مشكلة الأقطان المصرية المتراكمة ابتعدت عما يلزم الحكومة البريطانية بالتوسع فى مشترواتها منها ، ومن ثم جاءت هذه الحلول متمشية مع خطة إحجامها عن شراء الأقطان المصرية طالما ظلت أسعارها مرتفعة، بدعوى أن شرائها أقطاناً مصرية فى سنة ١٩٤٦ تفوق احتياجاتها سيؤثر فى مشترواتها منها فى السنوات القادمة، كما أنها إذا استخدمت نفوذها لدى الحكومة المصرية لشراء هذه الأقطان بأسعار أقل فى هذه الظروف فإنها ستواجه بانتقادات معادية من المصريين[٤٠].

وإذا كانت بريطانيا قد لوحت للمصريين بإمكانية زيادة مشترواتها من أقطانهم مستقبلاً، بعد أن تستهلك جزءاً مما لديها من الأقطان المخزونة، فإنها سرعان ما تراجعت عن تلويحاتها، وتوقفت عن شراء أقطان موسم ١٩٤٧، بعد أن أعلنت مصر عن خروجها من منطقة الإسترلينى، وفرضها قيوداً على العملة بما فيها الاسترلينى، وتعقد المسألة السياسية المصرية البريطانية، بعد أن قرر المصريون عرض قضيتهم على مجلس الأمن، فى الوقت الذى كان يمر فيه تسويق القطن المصرى بأزمة سببها تفشى وباء الكوليرا فى

مصر، وامتناع السفن عن نقله من الموانى المصرية إلى الأسواق الخارجية خوفاً من أن يكون حاملاً للجراثيم حتى أواخر سنة ١٩٤٧ [٤١].

لهذا تراجع نصيب بريطانيا من صادرات مصر القطنية فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ عنها قبل الحرب، حتى أن نصيبها منها فى سنة ١٩٤٦ لم يتجاوز ١,٥ مليون قنطار، بنسبة ٢٦,٣٪ من جملة صادرات مصر من القطن، ثم انخفض فى سنة ١٩٤٧ إلى ١,٢ مليون قنطار بنسبة ١٧,٧٪، وعلى الرغم من انخفاض حصة بريطانيا إلى جملة صادرات مصر من القطن فى سنة ١٩٤٧ عنها فى سنة ١٩٤٦، فإن قيمة ما صدر إلى إنجلترا فى سنة ١٩٤٧ بلغت ١١ مليون جنيه فى مقابل ١٠,٢ مليون جنيه[٤٢]، بسبب ارتفاع أسعار القطن فى أواخر سنة ١٩٤٧، حتى أن قنطار الكرنك ارتفع سعره بما يتراوح بين ٤٧ و ٥١ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً، كذلك ارتفعت أسعار النوعيات متوسطة التيلة (الاشمونى والزاجورة) من ٣٩ إلى ٥٠ دولار، ثم واصلت الأسعار ارتفاعها بشكل حاد فى أوائل ١٩٤٨، حتى وصل سعر قنطار الكرنك لأكثر من ١١٠ دولارات، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار النوعيات الأخرى إلى ٩٠ دولاراً بنسبة زيادة عن أسعار أواخر ١٩٤٧ بلغت ٨٣٪ و ٨٠٪ على التوالى. وهذه الزيادة فى أسعار القطن فى أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ تعود إلى تزامن اشتداد حدة أعمال المضاربة مع ازدياد الطلب على القطن المصرى فى الخارج، ولاسيما من جانب الدول التى بدأت تنشط فيها صناعة النسيج بعد الحرب، ولم تتوافر لديها أرصدة دولارية تمكنها من شراء احتياجاتها من الأقطان الأمريكية، حتى دول غرب أوربا التى شملها مشروع مارشال، بما فيها فرنسا وإنجلترا، وكذلك تزايد صفقات المقايضة التى أجرتها الحكومة المصرية مع الاتحاد السوفيتى على الأقطان المصرية[٤٣].

كذلك ساهم فى ارتفاع أسعار القطن المصرى فى سنة ١٩٤٨ الثبات النسبى فى أسعار القطن الأمريكية[٤٤]، وعدم رضوخ الحكومة المصرية لمطالب الحكومة البريطانية بطرح كميات كبيرة من أقطان الكرنك بالسوق، وإسقاط ضريبة الصادر عن الأقطان[٤٥].

ولما أدركت الحكومة البريطانية أن ارتفاع أسعار القطن المصرى إلى هذا الحد سيزيد من تكاليف ما تحتاجه من أقطان مصرية فى سنة ١٩٤٨ من ٢٦ مليون جنيه إلى ما يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ مليون جنيه، وبما سيزيد من

أرصدة مصر الاسترلينية، ويصيب ميزان مدفوعاتها مع مصر بالخلل. أعلنت اللجنة البريطانية لشراء الأقطان في ١٩٤٨/٣/٢٧ عن وقفها شراء القطن المصرى لارتفاع أسعاره، والعمل على استبداله بنظيره الأمريكي(٤٦).

ولما كان قرار اللجنة ليس إلا مناورة لخفض أسعار الأقطان المصرية التى كانت بريطانيا لا تستطيع الاستغناء عنها – عندئذ على الأقل – طالما اهتمت بالمحافظة على شهرتها فى إنتاج أجود انواع المنسوجات، فقد واصلت الحكومة البريطانية ضغطها على الحكومة المصرية حتى تتعاون معها لخفض أسعار أقطانها، وذلك بالإفراج عن الأقطان المخزونة لديها، وطرحها بالأسواق، وإلغاء ضريبة الصادر التى فرضت فى إبريل ١٩٤٨ على القطن، وتسببت فى رفع أسعار القطن الذى أكرهت لجنة القطن الخام البريطانية Raw cotton commission على شرائه بأسعار تضخمية لتوفير احتياجات لانكشير الملحة من الأقطان. وفى إطار هذه الضغوط لوحت الحكومة البريطانية للمصريين بأنه ما لم يتعاونوا معها لخفض أسعار القطن، فإنها لن تضطر إلى خفض مشترواتها من الأقطان المصرية فحسب بل إنها ستتجه إلى البحث عن بدائل له من بين المواد الخام الأخرى التى تدخل فى صناعة المنسوجات، وتنمية زراعة أقطان مماثلة للقطن المصرى فى أماكن أخرى من العالم، واعتبرت أن نجاحها فى هذا سيعزز قدرتها على مساومة المصريين(٤٧).

وعندما تجاهلت الحكومة المصرية الضغوط التى مورست عليها من المسئولين البريطانيين لخفض أسعار القطن، اتجهت الحكومة البريطانية عمليا إلى خفض مشترواتها من الأقطان المصرية إلى أدنى حد ممكن فى سنة ١٩٤٩/٤٨، وذلك بالتوقف عن شراء الكميات التى كانت مقررة للتخزين منه، والتى قدرت بـ ١٠٠,٠٠٠ طن، وتركيز كل عمليات الشراء على الكميات المطلوبة بالفعل للاستهلاك، والتى قدرت بـ ١٣٠,٠٠٠ طن(٤٨)، حتى تتجنب عجزاً فى الميزان التجارى مع مصر قد يصل إلى ١٦,٩ مليون جنيه، كما ذهبت اللجنة البريطانية للمفاوضات الخارجية Overseas Negotiations Committee(٤٩).

هذا فى الوقت الذى أعلن فيه البريطانيون عن سعيهم للتحول عن الأقطان المصرية ما لم تهبط أسعارها إلى الحرير والأقطان الامريكية، لانخفاض أسعارها عنه، على الرغم من تخوفهم من أن يؤثر هذا التحول فى

توزيع منتجاتهم من المنسوجات بأسواق العملات الصعبة(٥٠).

كذلك اهتم البريطانيون بتشجيع زراعة أقطان بديلة للأقطان المصرية في أماكن أخرى في مقدمتها السودان الذى أصبحوا يحصلون منه على نصف أقطانه، والتي تطلعوا إلى زيادة إنتاجه منها بالتوسع في استخدام الأسمدة النتروجينية في الزراعة السودانية، واستكمال مشروع الرى لتوفير حصة ملائمة من المياه للسودان تساعد على التوسع في زراعة القطن(٥١).

ورغم الضجة التي أثارها البريطانيون حول ارتفاع اسعار القطن في سنة ١٩٤٨، وإعلانهم عدة مرات توقفهم عن شرائه، طالما ظلت أسعاره مرتفعة(٥٢)، في الوقت الذى واصلوا فيه البحث عن بديل له، فإن جملة صادرات الأقطان المصرية إلى بريطانيا في هذه السنة، فاقت مثيلاتها في سنة ١٩٤٧، بعد أن صدرت لها مصر حوالى ٢,٥ مليون قنطار قيمتها ٣٩,٢ مليون جنيه، في مقابل ١,٢ مليون قنطار قيمتها ١١ مليون جنيه في سنة ١٩٤٧، بزيادة بلغت ١,٣ مليون قنطار، وصلت نسبتها ١٠٨٪، وهذا ماجعل نصيب بريطانيا من الأقطان المصرية المصدرة في سنة ١٩٤٨ يرتفع إلى ٣٢,٥٪ في مقابل ١٧,٧٪ في سنة ١٩٤٧(٥٣).

ثم تراجعت مشتروات بريطانيا في سنة ١٩٤٩ من القطن المصرى عنها في سنة ١٩٤٨ بنسبة ٣٢٪، بعد أن توقف ما حصلت عليه من صادرات مصر القطنية عند ١,٧ مليون قنطار بلغت قيمتها ٢٢,٤ مليون جنيه، مثلت ٢١,٢٪ من جملة صادرات مصر القطنية في هذا العام(٥٤)، رغم هبوط أسعار القطن المصرى في سنة ١٩٤٩ عنها في ١٩٤٨، حتى بعد أن عاودت ارتفاعها بعد خفض قيمة الجنيه المصرى في ١٩ سبتمبر بنسبة ٣٠٪، وارتفاع أسعار الكرنك – الذى كان من أكثر الأصناف طلباً في الأسواق الخارجية – من ٥٩ ريالاً إلى ٧٨ ريالاً في نهاية ١٩٤٩(٥٥).

وعلى الرغم من تقلب أسعار الأقطان المصرية في سنة ١٩٥٠، واختلاف مستوياتها في نهاية السنة عن بدايتها بدرجة كبيرة، فقد ارتفعت حصة بريطانيا من صادرات القطن المصرى قيمة ومقداراً عنها في سنة ١٩٤٩ بنسبة زيادة بلغت على التوالى ١٧,٦٪ و ٥٩,٤٪، بعد أن اشترت بريطانيا مليونى قنطار قيمتها ٣٥,٧ مليون جنيه مصرى، في مقابل ١,٧ مليون قنطار قيمتها ٢٢,٤ مليون جنيه في سنة ١٩٤٩(٥٦).

والفارق الهائل فى قيمة صادرات القطن المصرى إلى بريطانيا فى سنة ١٩٥٠ عنها فى سنة ١٩٤٩ يعود إلى إرتفاع أسعار القطن بشكل حاد بعد اندلاع الحرب الكورية، حتى أن النوعيات طويلة التيلة من الأقطان المصرية ارتفعت أسعارها بنسبة ٥٠٪ فيما بين أول أكتوبر ١٩٥٠ وأوائل ١٩٥١ فى حين جاء الارتفاع فى النوعيات الأخرى بنسبة ٢٥٪[٥٧].

ويعزى هذا الارتفاع فى أسعار الأقطان المصرية مع اندلاع الحرب الكورية إلى التهافت على شراء الأقطان لتخزينها خوفاً من وقوع حرب عالمية ثالثة بسبب المسألة الكورية، فى وقت كان المحصول العالمى للقطن منخفضاً وبخاصة بعد ان اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقييد الحصص المخصصة للتصدير من أقطانها تقييداً شديداً لحماية المستهلك المحلى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار القطن خارج الولايات المتحدة إلى مستويات خيالية، وإثارة موجة من المضاربات، واندفاع جزء مهم من الطلب العالمى على الأقطان نحو الأقطان المصرية[٥٨] التى ارتفعت أسعارها بدرجة أدت إلى ارتفاع قيمة صادرات القطن فى سنة ١٩٥٠ عنها فى سنة ١٩٤٥ بنسبة ٤١,٢٪، فى حين لم ترتفع الكميات المصدرة إلا بنسبة ٧,٥٪[٥٩].

وعلى الرغم من استمرار الحرب الكورية فى سنة ١٩٥١، وتعدد أوجه الخلاف على كثير من المسائل السياسية المهمة بين الكتلتين الغربية والشرقية، واستمرار حالة القلق والخوف من اندلاع حرب جديدة، وبالتالى استمرار التكالب على تخزين الأقطان، فقد اتجهت الحكومة البريطانية إلى خفض مشترواتها من الأقطان المصرية التى كان الطلب عليها فى تراجع، بعد أن عملت الحكومة المصرية على الاستفادة من ارتفاع أسعار القطن إبان الحرب الكورية، وضاعفت ضريبة الصادر على القطن فى أول سبتمبر ١٩٥٠ وفى ٧ يناير ١٩٥١ حتى بلغت ثمانية جنيهات مصرية (١٨ دولاراً) للقنطار[٦٠].

ولا يعود خفض بريطانيا لمشترواتها من الأقطان المصرية فى سنة ١٩٥١ إلى ارتفاع أسعارها، بقدر ما يعود إلى توتر العلاقات السياسية المصرية البريطانية، بعد إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان من طرف واحد، واتجاه الحكومة البريطانية إلى الاستغناء عن معظم وارداتها من الأقطان المصرية، وتغطية النقص الناتج عن ذلك فى احتياجاتها من الأقطان البديلة التى اتسعت رقعة زراعتها فى الإمبراطورية

البريطانية وبخاصة فى السودان، الذى تجاوزت صادراته من الأقطان إلى بريطانيا فى الشهور العشرة الأولى من سنة ١٩٥١ ما صدرته مصر إليها، حتى أنه صدر إلى بريطانيا بما قيمته ٥٤,٤ مليون جنيه فى حين بلغت قيمة صادرات مصر إليها ٤١,٣ مليون جنيه[٦١]. لهذا تراجعت حصة بريطانيا إلى جملة صادرات مصر من القطن فى سنة ١٩٥١ عنها فى سنة ١٩٥٠ بنسبة ٥٠٪ فى المقدار و ١٠٪ فى القيمة، بعد أن توقف مقدار ما صدر إلى بريطانيا عند ١,٣ مليون قنطار قيمتها ٣٥,٢ مليون جنيه فى مقابل مليونى قنطار قيمتها ٣٥,٧ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٠[٦٢].

وفى الوقت الذى اتجهت فيه الحكومة البريطانية إلى الاستغناء عن معظم وارداتها من القطن المصرى بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وتصاعد أعمال العنف والكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ازدادت الضغوط على الحكومة المصرية لمقاطعة السوق البريطانية، مما أثار قلق دوائر صناعة النسيج فى بريطانيا التى تخوفت من أن يؤدى تأزم الموقف فى مصر إلى وقفها مع السودان تصدير أقطانهما إليها باعتبار أن مصر إن لم تكن أحد أهم أسواق المنسوجات القطنية البريطانية فى السنوات الأخيرة، فإنها تعد أحد المصادر الأساسية لإمداد لانكشير بالأقطان طويلة التيلة التى لا يمكن للسودان توفيرها ولهذا دعت هذه الدوائر إلى الفصل بين الخلافات السياسية المصرية البريطانية، وعلاقاتهما الاقتصادية، وإذا ما استحال هذا الفصل فلتتمسك بريطانيا بالسودان الذى أصبح ينتج كميات كبيرة من الأقطان الجيدة بمنطقة الجزيرة، والتى جعلته يعد أهم ممول لبريطانيا بالأقطان بعد الهند وباكستان، وان زيادة الواردات منه سيغنى بريطانيا ليس عن الأقطان المصرية فحسب، بل وعن الأقطان الامريكية التى تستورد بالدولار[٦٣].

ومع استمرار توتر العلاقات السياسية المصرية البريطانية فى سنة ١٩٥٢، بسبب استمرار حركة الكفاح المسلح وحريق القاهرة، وقطع العلاقات بين البلدين منذ يونيو ١٩٥٢ – ولمدة ١٨ شهراً – وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ودعمها لحركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة، ساءت العلاقات التجارية المصرية البريطانية، وتوقفت بريطانيا عن شراء الأقطان المصرية، حتى تساهم فى إنضاب موارد مصر من الإسترلينى من باب الضغط على حكومة الثورة بدعوى أن لجنة القطن الخام Raw Cotton

Commission لديها حصص كثيرة مـن معظـم نوعيـات القطـن المصـرى، وليس هناك مبرر تجارى لشراء المزيد منـه، ولأنهـا إذا أقدمـت علـى شـراء كميات – ولو محدودة – من الأقطان المصرية للتخزين فى سنة ١٩٥٢ فإنها ستجد صعوبة فى إلغاء طلبات شـراء الأقطـان الباكستـانية والبرازيليـة، كمـا أنها تفضل شراء حاجتها مـن الأقطـان السـودانية بـدلاً مـن المصريـة، وذلـك لرخص أسعارها عن تلك التى وضعتها الحكومة المصرية[٦٤]، خصوصاً بعد أن تدخلت لشراء كميات كبيرة من الأقطـان بأسـعار عاليـة مصطنعـة حملـت الميزانية خسائر باهظة، وذلك من أجل إعادة الثقة إلى السوق المصريـة بعد أن شهدت سلسلة من المضاربات الطائشة منذ سنة ١٩٥٠[٦٥].

لهذا توقف شراء بريطانيا من الأقطان المصريـة فـى سنة ١٩٥٢ عنـد ١٦٦,٣٠٦ قناطير، بنسبة ٣,٣٪ من جملة صادرات مصر القطنية فـى هـذه السنة، وهى نسبة أبعدت بريطانيا كثيراً عن مركزهـا بيـن الـدول المسـتوردة للأقطان المصرية، والتى نزلت بها إلـى المركـز الثـانى عشـر بقائمـة الـدول المستهلكة للأقطـان المصريـة[٦٦]، بعـد أن حـافظت علـى المركـز الأول بهـذه القائمة على الرغم من تراجع نسبة مـا حصلـت عليـه مـن صـادرات القطـن المصرى إلى جملة صادراته من عام لآخر بعد الحرب العالميـة الثانيـة، وإن كانت قد تبادلت مع الهند المواقع بـذات القائمـة فـى سـنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨، حيـث صعـدت الهنـد إلـى المركـز الاول، وتراجعـت بريطـانيـا إلــى المركــز الثانى[٦٧].

وعلى الرغم من عودة العلاقـات المصريـة البريطـانيـة فـى أوائـل عـام ١٩٥٤ بعد انقطاع امتد ١٨ شهراً، وتوقيع اتفاقية الجلاء بعد ذلك، وما حققته من استقرار سياسى أثر بشكل ملحوظ فـى المبـادلات التجاريـة بيـن البلديـن، فإن مقدار ما حصلت عليه بريطانيا من صادرات الأقطان المصرية فى سـنة ١٩٥٤ جـاء أقـل مـن ٤/٣ مليـون قنطـار بلغـت قيمتهـا ١١,٤ مليـون جنيـه مصرى، وفى سنة ١٩٥٥ تراجع هذا المقدار إلى حوالـى ٣٠٠,٠٠٠ قنطـار قيمتها ٤,٧ ملايين جنيه، وبهبوط عنه فى ١٩٥٤ بلغـت نسبته ٥٧,١٪ فـى المقدار و ٥٨,٨٪ فى القيمة، وهذا ما جعل نسبة ما حصلـت عليـه بريطـانيـا من صادرات الأقطان المصريـة فـى سنة ١٩٥٥ تصـل إلـى ٤٪ فـى مقـابل ١٠٪ فى سنة ١٩٥٤، وهما نسبتان كانتا غير جديرتين بتمكين بريطانيا مـن استرداد مركز الصدارة بقائمة الدول المستوردة للأقطـان المصريـة ، بـل إن

نسبة ما حصلت عليه من الأقطان المصرية فى سنة ١٩٥٥، هوت بها إلى ما بعد المركز العاشر بقائمة الدول المستوردة للأقطان المصرية، وهذا التراجع مهد لتضاؤل نصيب بريطانيا من صادرات مصر القطنية، بل ووصوله إلى درجة لا تذكر فى سنة ١٩٥٦/١٩٥٥[٦٨].

وقد ارتبط التراجع فى حصة بريطانيا من الأقطان المصرية عند منتصف الخمسينيات بالكساد الذى أصاب صناعة القطن بلانكشير، مع اشتداد حدة منافسة المنتجات الهندية واليابانية فى الأسواق العالمية منذ مطلع الخمسينيات، وازدياد مخزون انجلترا من القطن الخام، واتجاهها إلى شراء كميات كبيرة من أقطان السودان وشرق أفريقيا ونيجيريا[٦٩].

هكذا تراجعت حصة بريطانيا من صادرات القطن المصرى، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع أزمة بريطانيا المالية، وكساد صناعة النسيج، وتحكم الحكومة البريطانية فى استيراد الأقطان وتوزيعها على المصانع، وخصوصاً بعد ارتفاع أسعار الأقطان، ولاسيما النوعيات طويلة التيلة التى تنتجها مصر، والتى راحت تتوقف عن شرائها حيناً، وتحدد الكميات التى تستورد منها أحياناً أخرى، فى الوقت الذى راحت تبحث فيه عن بدائل لها بعد أن رفضت الحكومة المصرية الاستجابة لرغبة الحكومة البريطانية فى التعاون معها لخفض أسعار الأقطان المصرية، والتى كانت الحكومة المصرية تتحمل وحدها تبعاتها، وهذا ما أدى إلى انخفاض واردات بريطانيا تدريجياً من الأقطان المصرية حتى بلغت نسبة محدودة إلى جملة صادرات مصر من القطن مع مطلع الخمسينيات.

وقد تواصل التراجع فى نصيب بريطانيا إلى جملة صادرات مصر القطنية مع بداية الخمسينيات حتى تضاءل إلى حد كبير منتصفها، بسبب ازدياد التوتر فى العلاقات السياسية المصرية البريطانية، بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، فى أواخر ١٩٥١، وحريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢، وقطع العلاقات بين البلدين لمدة عام ونصف فى يونيو ١٩٥٢، ثم قيام ثورة يوليو ودعمها للكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال، وتقليص بريطانيا لمشترواتها من الأقطان المصرية لإنضاب موارد مصر الإسترلينية، خاصة بعد أن وجدت فى أقطان السودان وشرق أفريقيا ونيجيريا البديل الأرخص للقطن المصرى.

ومما لاشك فيه أن تراجع حصة بريطانيا من صادرات القطن المصرى

بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما مع مطلـع الخمسـينيات، قد مهـد الطريـق لتحقيق استقلال مصر الاقتصادى، وإنهاء علاقة التبعية الاقتصـادية لبريطانيـا بعد انتهاء مرحلـة الاعتمـاد المـتزايد فـى تصريـف الأقطـان المصريـة علـى السوق البريطانية، وهذا ما كانت تسعى إليه الدولة المصرية بعد الحرب مـن وراء عقد الاتفاقات الثنائيـة للتجـارة والدفـع، والسير قدمـاً فـى عقـد اتفاقـات المقايضة على الأقطان المصرية، لتنويع أسواق القطن المصـرى، والتخلـص من مخزونه بعيداً عن بريطانيا وبأسعار اقتصادية.

التقلبات فى نوعيات الصادرات الأخرى :

وكما شهدت فترة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة تراجعـاً فـى نصيـب بريطانيا من صادرات مصـر القطنية بمرور الوقت حتى بلغ درجة من التدنى فى القيمة والمقدار مع مطلع الخمسينيات أفقـدت بريطانيـا مركزهـا الرئيسـى بقائمة الدول المستهلكة للأقطان المصرية، والذى طالما احتفظت بـه منـذ أن بدأت مصر فـى تصدير أقطانهـا فـى القـرن التاسـع عشـر، فقد شـهدت ذات الفترة كذلـك التغيرات بقائمـة صـادرات النوعيـات المصريـة الأخـرى إلـى بريطانيا، والتى أدت إلى تراجع نصيب بريطانيا منهـا تدريجيـاً حتـى اختفـى بعضها أو كاد، فى الوقت الذى حـافظت فيـه نوعيـات أخـرى علـى وجودهـا بالقائمة، كما ظهرت نوعيات بها لم تكن معروفة من قبل، حيـث اختفـت مـن قائمة الصـادرات المصرية إلى بريطانيا بذرة القطن التى كانت بريطانيـا فـى مقدمة الدول المستوردة لها قبل الحرب العالمية الثانية، حتـى أنهـا اسـتوردت فى سنة ١٩٣٨ منها حوالى ٢,٥٣٨,٦٠٠ إردب بلغت قيمتها ١,٤٥٣,٢٠٠ جنيه مصـرى، فى حين بلغ نصيبها من صـادرات البـذرة المصريـة فـى سـنة ١٩٤٨ حوالى طن واحد هو جملة ما صدرتـه مصـر فـى هـذا العـام مـن هـذه النوعية[٧٠].

وبالإضـافة إلى بذرة القطن فقد اختفت مـن قائمـة الصـادرات المصريـة إلى بريطانيا الكميات المحدودة من القمح التى كانت تصدر إليها حتى الحرب العالمية الثانية، وكذلك البيض الذى بلغت قيمة ما صدر منه إلى بريطانيا فـى سنة ١٩٣٨ حوالى ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى. هذا عـلاوة علـى البـنزين الـذى بلغت وارداتهـا منـه فـى سـنة ١٩٣٨، ١,٦٦٦ طـن قيمتهـا ٩,٢١٨ جنيهـاً مصرياً، بنسبة ٧٧,٦٪ من جملة صادرات مصر منه[٧١].

هذا فى الوقت الذى تراجع فيه مقدار وقيمة بعض نوعيات الصادرات المصرية الأخرى إلى بريطانيا تدريجياً بعد الحرب حتى كادت أن تختفى فى أوائل الخمسينيات، ويأتى فى مقدمة هذه النوعيات زيت بذرة القطن الذى هبطت صادراته إلى بريطانيا من ١,٧٣٣ طن قيمتها ٣٢,٧٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ إلى حوالى ٨٠ كيلو جرام فى سنة ١٩٤٦ وإلى ما قيمته ستة جنيهات فى ١٩٥١، خاصة بعد أن توقف تصدير هذه النوعية إلى بريطانيا منذ سنة ١٩٤١ بسبب ظروف الشحن مع اندلاع الحرب، وزيادة الطلب عليها بالداخل لسد الاحتياجات المدنية والعسكرية. كذلك أخذت الصادرات المصرية إلى بريطانيا من السجاير فى التراجع حتى كادت أن تختفى مع بداية الخمسينيات، عندما بلغت جملة ما صدر إليها منها ٤٢٨ كيلو قيمتها ٧١٢ جنيها، فى مقابل ٧,٦٥٠ كيلو قيمتها ١٠,٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ و ٥,٩٠٠ كيلو جرام قيمتها ١٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٦[٧٢]. كذلك تراجع نصيب بريطانيا من صادرات مصر من الجلود والفراء ومصنوعاتها مما قيمته ٤٢,٣٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ إلى ٥,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٨[٧٣].

وبينما كانت بعض نوعيات الصادرات المصرية إلى بريطانيا قد اختفت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبعضها تراجعت قيمته ومقداره حتى اختفت أو كادت مع مطلع الخمسينيات، فقد ظهرت نوعيات جديدة بقائمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا، من بينها المنجنيز، وغزل القطن، حتى أن نصيبها من صادرات مصر من المنجنيز تضاعفت مع بداية الخمسينيات من ٤٣٥ طنا فى سنة ١٩٥١ إلى ٨١٣ طنا فى سنة ١٩٥٢ و ٢١,٩٥٢٥ طنا فى سنة ١٩٥٤ ثم ٢٤,٨٨٦ طنا فى سنة ١٩٥٥ [٧٤].

أما صادرات مصر من غزل القطن إلى بريطانيا، فقد ارتبط ظهورها وزيادتها بقائمة الصادرات إلى بريطانيا مع مطلع الخمسينيات، بتقدم صناعة الغزل والنسيج المصرية، وزيادة إنتاج مصر من الغزل – من ٣٢ ألف طن فى سنة ١٩٤٥ إلى ٥٣ ألفا فى سنة ١٩٥١ ثم ٧٣ ألفاً فى سنة ١٩٥٥ – بفضل مساندة الحكومة لهذه الصناعة بدرجة مكنتها من المنافسة فى السوق المصرية والخارجية، بعد أن وفرت لها الحماية اللازمة، وكذا الأقطان متوسطة التيلة بأسعار معتدلة، ولهذا وصلت صادرات مصر من الغزل فى سنة ١٩٥١ إلى ٩,٨٥١ طنا قيمتها ٦,٩٤٨ ملايين جنيه مصرى، بلغ

نصيب بريطانيا منها ١,٤٥٤ طن قيمتها ١,١٤٠ مليون جنيه مصرى، بنسبة بلغت ١٦,٤٪ من قيمة صادرات غزل القطن المصرى. وعلى الرغم من استمرار تصدير مصر لكميات من غزلها المصنوع من الأقطان المصرية غالية الثمن حتى منتصف الخمسينيات، فقد تراجع مقدار ما صدر منه إلى بريطانيا حتى وصل إلى ٨٥٥ طنا فى سنة ١٩٥٥ قيمتها ٣٣٩,٨٣٩ جنيها مصريا(٧٥).

كذلك شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة فى حصة بريطانيا من صادرات الأرز المصرى، خاصة بعد أن اتجهت الحكومة المصرية إلى جعله واحداً من أهم صادراتها الزراعية بعد القطن بالتوسع فى زراعته، واستخدام نوعيات منتقاة من تقاويه، واستنباط نوعيات جديدة منها، ثم خفض رسوم الصادر المفروضة عليه، وكذلك أسعار تراخيص تصديره، باعتباره من الحاصلات التى كان تصديرها يخضع لنظام التراخيص(٧٦).

لهذا ارتفعت قيمة صادرات مصر من الأرز إلى بريطانيا من ٦٠٠ جنيه فى نهاية الثلاثينات إلى ٧٩,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٧، ثم ٢٣٧,٢٤٢ جنيها فى سنة ١٩٥٤، و ١٧٧,٤١١ جنيه فى سنة ١٩٥٥. وعلى الرغم من ازدياد قيمة صادرات مصر من الأرز إلى بريطانيا فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ عنها فى سنة ١٩٤٧ بنسبة ٢٠٠٪ و ١٢٤,٦٪ على التوالى، فقد كانت لا تمثل إلا ٩,٦٪ و ٢,٣٪ على التوالى من صادرات مصر الكلية من الأرز، بعد أن توقف نصيب بريطانيا من صادراتها البالغة ٤٦,٣٩٢ طنا فى سنة ١٩٥٤ عند ٤,٤٦٧ طنا، ثم ٤,١١٧ طنا فى سنة ١٩٥٥ من مجموع صادرات مصر من الأرز البالغة ١٧٦,٤٦٤ طن(٧٧).

وبالإضافة إلى هذه السلع التى ارتفعت قيمتها بقائمة الصادرات إلى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد احتفظت القائمة بنوعيات كثيرة من الصادرات المصرية التى وجدت لها مكاناً بالسوق البريطانية قبل نهاية القرن التاسع عشر، وإن كانت مقاديرها وقيمها قد تراجعت وبخاصة مع بداية الخمسينيات بدرجة أدت إلى تضاؤل نصيب بريطانيا إلى جملة صادرات مصر منها.

ويعتبر البصل بنوعيه (الطازج والمجفف) من الصادرات المصرية التى احتفظت بمكانتها فى السوق البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، حتى

أنه جاء من حيث الأهمية بعد القطن بقائمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا، رغم المنافسة التى كان يواجهها بسوقها من جانب البصل الهولندى، والإسبانى، والإيطالى[٧٨]. والبيان التالى يوضح حجم صادرات البصل إلى بريطانيا ونسبتها إلى جملة صادرات البصل الكلية فى بعض سنوات الدراسة:

حصة بريطانيا إلى إجمالى صادرات البصل المصرى

السنة	إجمالى الصادرات المقدار بالطن	نصيب بريطانيا	
		المقدار بالطن	٪
١٩٣٨	١٤٣,٦١٨	٥٨,٨٤٤	٤١
١٩٤٦	٢٦٩,٧٦٧	٥٠,٧١٤	١٨,٨
١٩٤٨	١٠٦,٢٧٥	٤٤,٢٠٢	٤١,٦
١٩٥١	٨٣,٣٨٤	٤١,٥١٥	٤٩,٨
١٩٥٤	١٧٢,٢٦٦	٥٨,٩٧٢	٣٤,٢
١٩٥٥	١٧٦,٢٤٥	٥٣,١٨٠	٣٠,٢

المصدر: تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية فى سنوات، ١٩٤٧، ص ١٧٥، و١٩٤٨ ص ١٦٦، و١٩٥٢ ص٢٠١، و١٩٥٥ ص ١٨٩؛ مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ١٤٧.

وتشير الأرقام والنسب الواردة بالبيان إلى انفراد بريطانيا بمعظم صادرات مصر من البصل بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، وعلى الرغم من انخفاض كمية البصل المصدرة إليها فى هذه الفترة عن مثيلاتها قبل الحرب فإنها ظلت تستأثر بما تراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من جملة صادرات مصر من البصل، باستثناء سنة ١٩٤٦ التى هبطت فيها هذه النسبة إلى ١٨,٨٪ نظراً لازدياد صادرات البصل المصرى بدرجة كبيرة فاقت مثيلتها فى سنة ١٩٣٨ بنسبة ٨٧,٨٪، فى الوقت الذى انخفضت فيه حصة بريطانيا عنها قبل الحرب بنسبة ١٣,٨٪. وعلى الرغم من هبوط كميات البصل المصدرة إلى بريطانيا سنوياً بعد الحرب العالمية الثانية عن مستوى ما قبل الحرب – باستثناء سنة ١٩٥٤ – فإن قيمتها قد ارتفعت عنها

قبل الحرب بدرجة ملحوظة حتى أنها تجاوزت في سنة ١٩٥٢ ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٣٨ (بنسبة ١٠٨,٤٪)، في الوقت الذى انخفضت فيه الكميات المصدرة في هذه السنة عن مثيلاتها قبل الحرب بنسبة ٤٤,٢٪، فبينما كانت صادرات مصر من البصل الطازج إلى بريطانيا في سنة ١٩٣٨ والبالغة ٥٨,٨٤٤ طنا قدرت قيمتها بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، فقد بلغت قيمة ما صدر إلى بريطانيا من هذه النوعية في سنة ١٩٥٢ والبالغ ٣٢,٨٥٨ طنا حوالى ٨٣٥,٢١٢ جنيها مصريا[٧٩].

وخلاف البصل، واصلت مصر تصدير البطاطس إلى إنجلترا في أعقاب الحرب، حيث تقلبت من سنة لأخرى ما بين الارتفاع والهبوط بعد أن تضاعفت مقداراً وقيمة في أواخر الأربعينيات، فبعد أن ارتفعت صادراتها من ٢,٤٥٥ طناً قيمتها ١٤,٨٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٣٨ إلى ١٤,٣٠١ طن قيمتها ٤٢٤,٦٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٤٨، تراجعت إلى ٣٠٩ أطنان قيمتها ٨,١٨٠ جنيها في سنة ١٩٥٢. وإذا كانت صادرات البطاطس إلى بريطانيا قد عاودت ارتفاعها حتى وصلت في سنة ١٩٥٥ إلى ما يقرب من مستوى ما قبل الحرب فإن قيمتها بلغت ثلاثة أضعافها في سنة ١٩٣٨[٨٠].

كذلك شهدت فترة ما بعد الحرب زيادة في صادرات الكتان والقنب إلى بريطانيا التى كانت تعتبر من أهم أسواقه، حتى أن قيمة المصدر منهما إليها ارتفعت من ٤,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٣٨ إلى ٣٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٦ و ١٥٥,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٨ ثم ٤٤٥,٣١٧ جنيها في سنة ١٩٥١، وإذا كانت قد عاودت تراجعها اعتباراً من ١٩٥٢ فإنها لم تعد إلى مستوى ما قبل الحرب الذى ظلت تتجاوزه بنسبة ٣٧٢٪[٨١].

هكذا طرأ تغيير على هيكل الصادرات المصرية إلى بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تجلى في تراجع نصيب بريطانيا من الصادرات المصرية تدريجياً حتى بلغ درجة متواضعة في منتصف الخمسينيات، أفقدت بريطانيا مركز الصدارة بقائمة الدول المستوردة من مصر، وذلك بتراجع نصيبها من نوعيات الصادرات المصرية، وعلى رأسها القطن، الذى ظلت من أهم مستهلكيه على الرغم من انخفاض حصتها إلى جملة صادرات مصر منه، هذا في الوقت الذى تضاءل فيه نصيب بريطانيا من بعض نوعيات الصادر المصرية الأخرى حتى اختفى بعضها من قائمة

الصادرات أو كاد، فى الوقت الذى احتفظت فيه نوعيات أخرى بوجودها ومركزها بالقائمة مع نوعيات جديدة أدرجت بها بعد الحرب، وإن كانت حصة بريطانيا إلى جملة صادرات مصر منها قد تراجعت تدريجياً مع مطلع الخمسينيات حتى بلغت درجة محدودة فى منتصفها .

هيكل الواردات المصرية من بريطانيا :

وبينما كانت معظم نوعية الصادرات المصرية إلى بريطانيا قد غلب عليها الثبات، مع التراجع فى قيمتها وكمياتها بمرور الوقت بشكل أدى إلى اختفاء بعضها من قائمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا، وتدنى بعضها الآخر قيمة ومقداراً إلى درجة لا تكاد تذكر فى الوقت الذى ظهرت فيه نوعيات جديدة من الصادرات المصرية إلى بريطانيا، وأن كانت محدودة، فقد تغير هيكل الواردات المصرية من بريطانيا بتغير الأهمية النسبية لنوعياتها قيمة ومقداراً، وذلك طبقاً لأولويات المجتمع فى فترة ما بعد الحرب وحتى منتصف خمسينيات القرن العشرين.

فبعودة التجارة الدولية إلى حالتها الطبيعية مع انتهاء الحرب أخذ الإقبال يتزايد على استيراد بعض السلع الضرورية التى لم يكن بمقدور مصر إنتاجها، لتعويض النقص فى المخزون السلعى، والحفاظ على الإنجازات الصناعية التى تحققت ابان الحرب[٨٢]، والتى واصل نظام ثورة يوليو الاهتمام بتنميتها من خلال سياسة للتوسع الصناعى، واستخدام موارد البلاد المعطلة من الخامات المعدنية وغيرها، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية، وإنشاء صناعات جديدة تسهم – قدر الإمكان – فى سد حاجة السوق المحلية، والحفاظ على فائض مصر الاقتصادى بمنع تسرب العملات التى تدفع ثمناً للاستيراد من الخارج، وتوسيع نطاق التصدير من فائض الإنتاج المحلى[٨٣].

ولما كان الاهتمام باستكمال تصنيع مصر قد صاحبه توفير الحماية للمشروعات الصناعية ومنتجاتها بزيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الكمالية والاستهلاكية التى تنافس الإنتاج المحلى، وإعفاء السلع الإنتاجية من الرسوم الجمركية، وخفض الرسوم القيمية عليها[٨٤]. لهذا تغير هيكل الواردات المصرية بصفة عامة، وهيكل وارداتها من بريطانيا بصفة خاصة، باعتبارها كانت ما تزال أهم مصدر للواردات المصرية حتى منتصف

الخمسينيات، على الرغم من تراجع الوارد منها إلى جملة الواردات المصرية بدرجة أفقدتها مركز الصدارة بقائمة الدول الموردة لمصر فى معظم سنوات النصف الأول من الخمسينيات (١٩٥١-١٩٥٣)[٨٥].

فمع الاتجاه نحو استكمال تصنيع مصر، وتوفير الحماية للصناعة المحلية ومنتجاتها، تراجعت واردات السلع الاستهلاكية الا ما كان منها ضروريا للمجتمع ولا ينتج محليا بالقدر الكافى، بينما ارتفعت ورادات السلع الإنتاجية التى تزايد الطلب عليها فى بلد يتجه نحو التصنيع.

التراجع فى واردات المنسوجات:

تأتى المنسوجات، ولاسيما القطنية منها، فى مقدمة السلع التى تراجعت وارداتها من بريطانيا بشكل حاد بعد الحرب العالمية الثانية، فى ظل حالة الكساد التى أصابت صناعة النسيج البريطانية والتى جعلتها لا تسهم إلا بنسبة ٢٠٪ فى جملة صادرات بريطانيا بعد أن كانت تمثل ٥١٪ منها قبل الحرب، مما أفقد المنسوجات البريطانية المساحة الشاسعة التى كانت تشغلها بالسوق المصرية حتى نهاية الثلاثينات، وإن كانت قد فقدت نسبة منها فى ظل المنافسة الشديدة التى ووجهت بها فى هذه السوق من قبل اليابان وألمانيا وإيطاليا، حتى أنها بعد أن كانت تسيطر على توريد ٧١,٨٪ من احتياجات سوق المنسوجات المصرية فى عام ١٩٢٥ تراجعت إلى ٤٢٪ فى سنة ١٩٣٣، ثم ٢٧٪ فى سنة ١٩٣٨، فى الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة ما توردة اليابان وإيطاليا وألمانيا إلى جملة احتياجات السوق المصرية من المنسوجات إلى ٦٠,٤٪[٨٦].

وبينما كانت صناعة النسيج البريطانية تعانى من جراء الحرب، كانت صناعة المنسوجات المصرية تعد من أهم الصناعات التى تقدمت بشكل حقيقى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى أن عدد مغازلها الميكانيكية ارتفع من نحو ربع مليون فى سنة ١٩٣٨ إلى ٣٣٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٦، وما يقدر بـ ٦٠٠,٠٠٠ فى أوائل الخمسينيات، فى الوقت الذى ازداد فيه عدد أنواعها الميكانيكية إلى ١٥,٨٠٠ نول، هذا فضلاً عن الأنوال اليدوية التى ازدادت من ٣٤,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٦ إلى ٥٠,٠٠٠ فى أوائل الخمسينيات[٨٧]. مما أدى إلى زيادة الأقطان المستهلكة محلياً من ٥٨٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ إلى ما يتروا ح بين ١/٤ ١ و ١/٢ ١ مليون

قنطار في أوائل الخمسينيات[٨٨] ، ثم ١,٨٥١ مليون قنطار في سنة ١٩٥٥[٨٩]، وكذلك ازدياد إنتاج مصر من الغزل والنسيج بدرجة كبيرة توضحها الأرقام الواردة بالبيان التالي :

بيان بإنتاج مصر من الغزل والنسيج

السنة	الغزل بالطن	المنسوجات القطنية بالمليون متر مربع
١٩٣٨	٢٠,٧٠٠	٦٦,٢٥٠
١٩٤٥	٣٢,١٠٢	١٢٨,٥١٢
١٩٤٧	٣٢,٤٧٦	١٤٢,٦٣٠
١٩٤٩	٥٤,٣٠٠	
١٩٥١	٥٢,٨٠٠	٢١٠,٠٠٠
١٩٥٣	٥٩,٣٠٠	٢٣٣,٤٠٠
١٩٥٥	٧٣,١٠٠	٢٤٥,٧٠٠

المصدر: F.O 371/63004, Egypt, Import and Export trade: 1945 and 1946, from campbell to Bevin, 3rd july 1947, p4; Ibid, 371/69129, Egypt, Annual Report Economic 1949, p10; Tignor. L. Robert : Egptian textiles, p 116.

مما تقدم نجد أن إنتاج مصر من الغزل والنسيج أخذ في التزايد التدريجي بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن بدأ يتضاعف مع مطلع الخمسينيات. فبينما ازداد الغزل عنه في سنة ١٩٣٨ بنسبة ٥٦,٩٪ في سنة ١٩٤٧ و ٢٥٣,١٪ في سنة ١٩٥٥، فقد ازداد إنتاج المنسوجات القطنية بنسبة ١١٥٪ في سنة١٩٤٧ و ٢٧٠,٩٪ في سنة ١٩٥٥. وقد أثرت هذه الزيادة في واردات مصر من المنسوجات بصفة عامة، ووارداتها من المنسوجات البريطانية بصفة خاصة، وهذا ما يوضحه البيان التالي:

بيان بواردات مصر من المنسوجات القطنية ونصيب بريطانيا فيها

"المقدار بالطن – القيمة بالجنيهات المصرية"

السنة	اجمالى واردات المنسوجات		حصة بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	١٦,٩٥٩	٢,٨٢٨,١٠٠	٣,٩٢٣	٦٥٣,٢٠٠	٢٣,١
١٩٤٦	٢,٤٦٩	٢,٧٠٨,٢٥٠		٢٩٧,٠٠٠	١١
١٩٤٧	٣,٠٠٠	٤,٠٨٣,٤٠٠	١,٢٦٧	٢٣٢,٩٠٠	٥,٧
١٩٥١	٣,٨٧٨	٥,٠٧٨,٠٠٧	٥٦٠	٧٠٤,٢٤٩	١٣,٩
١٩٥٢	٢,٦٩٨	٣,٢٣٠,٥٤٥	٢٦٤	٤٨٧,٩٣٧	١٥,١
١٩٥٤	١,٠٧١	١,٥١٥,٤٢٣	٩٨	١٣١,٦٥٣	٨,٧
١٩٥٥	١,٠٧٧	١,٢٠٤,٢٩٥	١٠٠	١٤٦,٥٤٥	١٢,٢

المصدر : F.O 371/63004, Egypt, Import and Export : Trade 1945 and 1946, from Campbell to Bevin, 3rd July 1947, p 3;

مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٧، ص ص ١١٢، ١١٤-١١٩، وتقرير عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٢، ص ص ١١٨-١٢٠، وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ١٢٠-١٢٢.

ويتضح من هذا البيان أن واردات مصر من المنسوجات قد انخفضت بعد الحرب العالمية الثانية فى مقدارها عنها فى أواخر الثلاثينات بكثير، حتى أنها وصلت ذروة ارتفاعها فى أعقاب الحرب فى سنة ١٩٥١ إلى ٣,٨٧٨ طنا ثم ١,٠٧٧ طنا فى سنة ١٩٥٥، فى مقابل ١٦,٩٥٩ طنا فى سنة ١٩٣٨ بنسبة هبوط عنها قبل الحرب بلغت فى سنة ١٩٥١ حوالى ٧٧٪ ثم ٩٣,٦٪ فى سنة ١٩٥٥، ومع ذلك ارتفعت قيمة واردات المنسوجات فى الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٢ عن مثيلتها قبل الحرب بنسبة كبيرة وصلت بسبب ارتفاع الأسعار فى سنة ١٩٥١ إلى ٥,٠٧٨,٠٠٧ جنيها مصريا فى مقابل ٢,٨٢٨,١٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٨ بزيادة ٢,٢٤٩,٩٠٧ جنيهات بلغت نسبتها ٤٤,٣٪ رغم هبوط مقدار الوارد بنسبة ٧٧٪. بعد ذلك توالى الهبوط

فى قيمة واردات مصر من المنسوجات البريطانية وبشكل حاد بعد سنة ١٩٥٢، وإن كان بنسبة أقل منها فى المقدار، فبينما بلغ مقدار ما استوردته مصر من منسوجات فى سنة ١٩٥٥ حوالى ١,٠٧٧ طناً فى مقابل ١٦,٩٥٩ طناً فى سنة ١٩٣٨ بنسبة هبوط بلغت ٩٣,٦٪، كانت قيمة وارداتها من المنسوجات فى سنة ١٩٥٥ قد بلغت ١,٢٠٤,٢٩٥ جنيهاً فى مقابل ٢,٨٢٨,١٠٠ جنيه مصرى بنسبة هبوط بلغت ٥٧,٤٪.

ولما كانت انجلترا قد انفردت بتوريد ما يقرب من ربع (٢٣٪) احتياجات مصر من المنسوجات القطنية قبل الحرب العالمية الثانية، لذا كانت فى مقدمة الدول المصنعة للمنسوجات التى انخفضت واردات مصر من منسوجاتها بعد الحرب، وبدرجة فاقت الهبوط فى إجمالى واردات مصر من المنسوجات، مما أدى إلى تراجع نسبة الوارد من المنسوجات القطنية البريطانية إلى جملة واردات مصر من المنسوجات إلى ما يتراوح بين ٦٪ و ١٥٪ (كحد أقصى لم تصله إلا فى سنة ١٩٥٢)، وذلك بسبب الزيادة المستمرة فى الرسوم الجمركية المفروضة على جميع أنواع المنسوجات، والقيود التى فرضت على استيرادها وبخاصة النوعيات التى كانت تنتج بدول منطقة الإسترلينى[٩٠].

ولم يكن حظ المنسوجات الصوفية الإنجليزية من الاستهلاك فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية أفضل بكثير من المنسوجات القطنية الإنجليزية، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب تراجعاً ملموساً فى مقدار واردات مصر من المنسوجات الصوفية بصفة عامة والبريطانية بصفة خاصة، وهذا ما يوضحه البيان التالى:

بيان بواردات مصر من المنسوجات الصوفية ونصيب بريطانيا فيها

"المقدار بالطن والقيمة بالجنيهات المصرية"

السنة	إجمالى واردات المنسوجات الصوفية		حصة بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	١٦٥٠	٨٦٣,٠٠٠	٨٤٥	٤٤٣,٨٠٠	٥١,٤
١٩٤٦	١,٠١٩	١,٨٠٢,٢٥٠	٥٧٨	٩٠٨,٤٠٠	٥٠,٤
١٩٤٧	١,٤٣٦	٣,٣٧٧,٢٠٠	٥٠١	٨٧٩,١٠٠	٢٦,٠
١٩٥١	١,٩٨٩	٥,٥٦٩,٦٠٧	١,٢٠١	٤,٠٤٧,٣٩٤	٧٢,٧
١٩٥٢	١,٢٠٠	٣,٦٣٧,٦٧٥	٨٢٣	٢,٨٨٤,٥٣٢	٧٩,٣
١٩٥٤	٠,٥٧٨	١,٧٩٣,٧٨٣	١٠٢	٢٨١,٠٨٣	١٥,٧
١٩٥٥	٦٤٤	١,٨٩٣,٨٦٠	٣٤٠	١,١٣٩,٤٩٤	٦٠,٠

المصدر: مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ص ١٠٦-١٠٧، وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١١٧؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص١١٩..

الارقام والنسب الواردة بالبيان تشير إلى انخفاض مقدار واردات مصر من المنسوجات الصوفية بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات عنها فى سنة ١٩٣٨ - باستثناء سنة ١٩٥١ حيث تجاوزتها بـ ٣٣٩ طنا بنسبة زيادة بلغت ٢٠,٥٪- وإن كان الهبوط قد بدا واضحاً بعد سنة ١٩٥٢، لكن الهبوط فى مقدار الوارد من المنسوجات الصوفية لم يصاحبه هبوط فى قيمتها التى تضاعفت عنها قبل الحرب، حتى فى السنوات التى هبط فيها مقدار الوارد إلى أدنى مستوى، ففى سنة ١٩٥٤التى هبط فيها مقدار الوارد من المنسوجات الصوفية عنه فى سنة ١٩٣٨ بحوالى ١,٠٦٣ طنا بنسبة هبوط بلغت ٦٤,٤٪، ارتفعت قيمتها بـ ٩٣٠,٧٨٣ جنيها بنسبة زيادة بلغت ١٠٨٪.

ويعود الانخفاض فى واردات مصر من المنسوجات الصوفية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تزايد الطلب عليها حتى بالبلاد التى تنتجها لتغطية حاجات الأسواق المحلية بعد فترة حرمان امتدت لسنوات الحرب، والقيود التى فرضتها الحكومة المصرية على الاستيراد، ورفع الرسوم الجمركية على واردات المنسوجات الصوفية لحماية الصناعة المحلية، حتى أنها رفعت فى عام ١٩٥٢ وحده مرتين (فى ٧ يناير و ٥ يونيه)، ثم تزايد الإنتاج المحلى من المنسوجات الصوفية من ٧٩٦ طنا فى سنة ١٩٤٨ إلى ١,١٨٤

طنا في سنة ١٩٤٩، ثم إلى ما يتراوح بين ١,٧٠٠ طن و ٢,٠٠٠ طن في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥[٩١].

ولما كانت بريطانيا قد انفردت بإمداد مصر بحوالى ٥١٪ من وارداتها من المنسوجات الصوفية قبل الحرب، لذا فقد تأثرت بالهبوط الذى طرأ على مقدار واردات مصر من تلك المنسوجات بعد الحرب، وإن ظلت تتمتع بتوريد معظم احتياجاتها منها فعلى الرغم من تراجع مقدار واردات مصر من المنسوجات الصوفية الإنجليزية من ٨٤٥ طنا فى سنة ١٩٣٨ إلى ٥٧٨ طنا فى سنة ١٩٤٦ و ١٠٢ طن فى سنة ١٩٥٤ ثم ارتفاعها ثانية إلى ٣٤٠ طنا فى سنة ١٩٥٥، فإن نسبتها إلى مقدار واردات مصر من المنسوجات الصوفية ارتفعت من ٥١,٢٪ قبل الحرب إلى ٥٦,٧٪ فى ١٩٤٦ و ٦٨,٦٪ فى سنة ١٩٥٢ ثم ٥٢,٨٪ فى سنة ١٩٥٥، على الرغم من انخفاضها فى بعض السنوات عن هذا المستوى، بل ومستوى ما قبل الحرب عندما وصلت إلى ٣٤,٩٪ فى سنة ١٩٤٧ و ١٧,٤٪ فى سنة ١٩٥٤. وعلى الرغم من تراجع المقادير التى استوردتها مصر من المنسوجات الصوفية بصفة عامة، ولاسيما النوعيات البريطانية، بعد الحرب العالمية الثانية عنها فى أواخر الثلاثينات، فإن قيمة واردات مصر منها قد تضاعفت عن مثيلاتها قبل الحرب بسبب ارتفاع الأسعار على المستوى العالمى، حتى أن قيمة واردات المنسوجات الصوفية البريطانية ارتفعت عنها فى سنة ١٩٣٨ بحوالى ١٠٤,٧ ٪ فى سنة ١٩٤٦ و ٥٥٠٪ فى سنة ١٩٥٢ ثم ١٥٦,٨٪ فى سنة ١٩٥٥، فى حين أن مقدار الوارد كان قد انخفض على التوالى بـ ٣١,٦٪ و ٢,٦٪ ثم ٥٩,٨٪. وإذا كان مقدار واردات المنسوجات الصوفية البريطانية قد ازداد فى سنة ١٩٥١ عنه فى سنة ١٩٣٨ بنسبة ٤٢,١٪، فإن قيمتها زادت بنسبة ٨١٢٪، وهذا ما جعل قيمة واردات مصر من المنسوجات الصوفية البريطانية إلى جملة وارداتها ترتفع من ٥٠,٤٪ فى سنة ١٩٤٦ إلى ٧٢,٧٪ فى سنة ١٩٥١ و ٧٩,٣٪ فى سنة ١٩٥٢ ثم ٦٠٪ فى سنة ١٩٥٥.

وإذا كانت بريطانيا قد احتفظت لنفسها بتوريد معظم حاجة مصر من المنسوجات الصوفية على الرغم من انخفاض مقدار الوارد منها عنه قبل الحرب العالمية الثانية، فإنها لم تتمتع بأولوية التوريد للغزل والمنسوجات الحريرية، والتى جاءت فى معظمها، وبخاصة نوعيات الحرير الطبيعى، من

ايطاليا والصين وفرنسا، أما حصة بريطانيا فقد جاءت محدودة، وفى معظمها من نوعيات الحرير الصناعى، والتى تراجعت هى الأخرى حتى وصلت إلى درجة لا تذكر عند منتصف الخمسينيات، وهذا ما يوضحه البيان التالى:

بيان بواردات مصر من غزل وأقمشة الحرير الصناعى وحصة بريطانيا فيها

(المقدار بالطن، القيمة بالجنيهات المصرية)

السنة	جملة الواردات		حصة بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	١,٩٩٩	٣٧٩,٩٠٠	١٣٩	٢٠,٥٠٠	٥,٣
١٩٤٦	٢,٢٢٢	٣,٧٠٩,٠٠٠	٤٣٧	٥٠١,٥٠٠	١٣,٥
١٩٤٧	٣,٢٧٩	٣,٨٢٧,٣٠٠	٤٣٠	٤٠٩,١٠٠	١٠,٧
١٩٥١	٢,١٢٦	٢,٨١٤,٩٨٤	٢٠٧	٢٨٧,٣٧١	١٠,٢
١٩٥٢	٠,٩١٨	١,٣٧٧,٩٨٣	٤٩	٨٨,٤٢٦	٦,٤
١٩٥٤	٠,٨٩٠	٧٨٩,٨٤٠	٦	٨,٠١٩	١,٠
١٩٥٥	١,٠٩٥	٧٠١,٣٤٣	١١	١٩,٤٧٢	٢,٨

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية، عام ١٩٤٧، ص ص ١٠٠، ١٠٣-١٠٤ ؛ وعام ١٩٥٢، ص ص ١١٤-١١٥، وعام ١٩٥٥، ص١١٥.

من البيان نجد أن واردات مصر من غزل وأقمشة الحرير الصناعى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد ازدادت عنها قبل الحرب قيمة ومقداراً، وإن كانت الزيادة فى القيمة قد جاءت متضاعفة بسبب ارتفاع أسعار هذه النوعية من السلع التى تعرضت معظم مصانعها فى العالم للتخريب والتعطل من جراء الحرب، فى وقت كانت صناعتها بمصر عاجزة عن سد معظم حاجات البلاد، مما أدى إلى استمرار الإقبال على استيرادها بأسعارها المرتفعة حتى بداية الخمسينيات[٩٢]، إلى أن بدأت واردات مصر من غزل وأقمشة الحرير الصناعى فى التراجع حتى وصلت فى سنتى ١٩٥٤ و١٩٥٥ إلى أقل من مستواها قبل الحرب فى المقدار، فى حين زادت قيمتها فى سنة ١٩٥٤ عنها فى سنة ١٩٣٨ بحوالى ٤٠٩٩٤٠ جنيها مصريا بزيادة بلغت نسبتها ١٠٧,٩٪، وفى سنة ١٩٥٥ بحوالى ٣٢١٤٤٣ جنيها بنسبة زيادة ٨٤,٦٪.

وبقدر ما تقلبت واردات مصر من غزل واقمشة الحرير الصناعى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، تقلبت وارداتها من بريطانيا لهذه النوعيات ما بين النصف الثانى من الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات. فبعد أن بدأت فى أعقاب الحرب بالارتفاع الملحوظ فى المقدار والقيمة من ١٣٩ طناً قيمتها ٢٠,٥٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ إلى ٤٣٧ طناً قيمتها ٥٠١,٥٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٦ بنسبة زيادة بلغت فى المقدار ٢١٤,٤٪ وفى القيمة ٢٤٠٥٪، أدت إلى ارتفاع قيمة واردات غزل وأقمشة الحرير الصناعى من بريطانيا إلى جملة واردات مصر منها إلى ١٣,٥ ٪ فى سنة ١٩٤٦ فى مقابل ٥,٣٪ فى سنة ١٩٣٨. وقد عاودت واردات مصر من غزل وأقمشة الحرير الصناعى الإنجليزي تراجعها مع نهاية الأربعينيات ومع مطلع الخمسينيات، وتجاوزت فى هبوطها مستوى ما قبل الحرب، حتى بلغت فى سنة ١٩٥٤ حوالى ستة أطنان فقط قيمتها ٨,٠١٩ جنيها مصريا، مثلت أقل من واحد بالمئة إلى جملة واردات مصر من غزل وأقمشة الحرير الصناعى، وإن كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٢,٨٪ فى سنة ١٩٥٥ بعد أن ازداد مقدار واردات مصر إلى أحد عشر طناً قيمتها ١٩,٤٧٢ جنيها مصريا، بعد اهتمام الحكومة المصرية بحماية صناعة الحرير الصناعى – التى كانت قد تحولت بسبب ظروف الحرب ونقص غزل الحرير إلى نسيج القطن – بفرض رسوم إضافية على الأقمشة الحريرية المستوردة، باعتبارها سلعة كمالية، بلغت ٢٠٪ فى سنة ١٩٤٩ وحدها[٩٣].

هكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تراجعاً فى واردات مصر من المنسوجات القطنية البريطانية فى القيمة والمقدار معاً، بدرجة أفقدت بريطانيا مركزها فى سوق المنسوجات القطنية المصرية والذى طالما حافظت عليه حتى الحرب العالمية الثانية، على الرغم من تراجع نسبة ما أصبحت توردە إلى جملة واردات مصر من المنسوجات إلى ٢٣,١٪ بدلاً من ٧١,٨٪ عند نهاية الربع الأول من القرن العشرين. هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه واردات مصر من المنسوجات الصوفية والحريرية البريطانية فى أعقاب الحرب فى المقدار والقيمة معاً، وبشكل أدى إلى ارتفاع نسبة ما أصبحت توردە بريطانيا إلى مصر منهما إلى جملة وارداتها من النوعيتين، حتى أن بريطانيا انفردت فى سنة ١٩٥٢ بتوريد أكثر من ٧٩٪ من جملة واردات مصر من المنسوجات الصوفية، كما أنها ظلت حتى نهاية

الأربعينيات تورد لمصر ما لا يقل عن ١٠٪ من جملة وارداتها من غزل وأقمشة الحرير الصناعي، لكن مع مطلع الخمسينيات واتجاه الحكومة المصرية لحماية صناعة النسيج المحلية، وازدياد المنافسة في السوق المصرية بدأ مقدار ما يستورد من بريطانيا من المنسوجات الصوفية والحريرية، في التراجع حتى وصل إلى كميات محدودة لاسيما بالنسبة للمنسوجات الحريرية. وإن ظلت بريطانيا تورد لمصر في سنة ١٩٥٥ حوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من المنسوجات الصوفية.

التقلب في واردات الحديد والصلب والآلات على اختلاف أنواعها:

كما تراجعت واردات مصر من المنسوجات البريطانية على اختلاف أنواعها بتراجع وارداتها من المنسوجات بشكل عام مع مطلع الخمسينيات، فقد هبطت حصة بريطانيا إلى جملة واردات مصر من الحديد والصلب. بعد أن تضاعفت في أعقاب الحرب حتى وصلت إلى درجة متواضعة من واردت مصر من الحديد والصلب في منتصف الخمسينيات، وهذا ما تشير إليه الأرقام والنسب الواردة بالبيان التالي:

واردات مصر من الحديد والصلب وحصة بريطانيا فيها

"المقدار بالطن والقيمة بالجنية المصرى"

السنة	جملة الواردات		حصة بريطانيا			
	المقدار	القيمة	المقدار	٪	القيمة	٪
١٩٣٨	١٩٥,٥٥٠	٢,٥١١,٣٠٠	٢٨,٣٠٠	١٤,٥	٤٣١,٥٠٠	١٧,٢
١٩٤٦	١٤٤,٣١٣	٤,٠٩٠,٥٥٠	٧٦,٩١٢	٥٣,٣	٢,١١٢,٨٥٠	٥١,٧
١٩٤٧	١٢٨,٦٨١	٥,٠٢١,١٥٠	٣٧,٨٠٧	٢٩,٤	١,٢٤٣,٢٠٠	٢٤,٨
١٩٥١	٢٦٤,٣٠٣	١٣,٢٠٢,٥٤٠	١٩,٩٨٤	٧,٦	١,٠٠٠,٣٤٠	٧,٦
١٩٥٢	١٩٠,٧٥٧	١٢,٥٦٢,٣٨٠	١٨,٣٦٣	٩,٦	١,١٣٥,٥٩٢	٩,٠
١٩٥٤	١٠٣,١٤٢	٤,٨٠٢,٩٧٥	٨,٤٦١	٨,٢	٥٢٤,٧٥٦	١٠,٩
١٩٥٥	١٨٣,٥١٩	٨,٨١٤,١٢٦	١٠,٨٥٢	٥,٩	٦٧٧,٤٩٣	٧,٦

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية اعوام، ١٩٤٧ ص ص ١٣٧-١٣٩، و١٩٥٢ ص ص ١٣٦-١٣٨، و١٩٥٥، ص ص ١٣٤-١٣٥.

ويتضح من هذا البيان أن واردات مصر من الحديد والصلب قد انخفض مقدارها في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف

الخمسينيات عن مثيلاتها قبل الحرب باستثناء سنة ١٩٥١، حيث ارتفعت بـ ٦٨,٧٥٣ طنا بنسبة زيادة بلغت ٢٦٪. أما قيمة واردات الحديد والصلب فقد تضاعفت حتى أن الزيادة فيها بلغت فى سنة ١٩٥١ حوالى ٤٢٥,٧٪ عن مثيلتها فى سنة ١٩٣٨، ويعزى هذا الارتفاع الهائل فى أسعار الحديد بعد الحرب بالسوق العالمية، إلى تزايد الطلب عليه لإصلاح ما دمرته الحرب ولاسيما من جانب الدول التى لا يتوفر لديها هذا المعدن، وقد واصلت مصر استيرادها للحديد بعد الحرب على الرغم من ارتفاع أسعاره لتوفير احتياجات استكمال البناء الصناعى، وتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية التى بدأت فى أواخر الخمسينيات، وتنفيذ مشروعات البناء، وتشييد المصانع والكبارى، ومستودعات النفط وآبار البترول، التى أقدم نظام ثورة يوليو على تنفيذها[٩٤].

وقد جاءت معظم واردات مصر من الحديد والصلب بعد الحرب مباشرة من بريطانيا التى انفردت فى سنة ١٩٤٦ بتوريد ٥٣,١٪ من احتياجات مصر من الحديد ثم ٢٩,٤٪ فى سنة ١٩٤٧، فى مقابل ١٤,٥٪ فى سنة ١٩٣٨. ويعزى توسع مصر فى استيراد الحديد من انجلترا فى أعقاب الحرب إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وارتباطمصر بمنطقة الإسترلينى، وتمتعها بإجراءات تسهيل المعاملات التجارية بين دول المنطقة، وربما مكن هذا مصر من الحصول على الحديد الإنجليزى بأسعار أقل منها فى أسواق الدول الأخرى، وهذا ما جعل قيمة واردات الحديد من انجلترا إلى جملة واردات مصر منه تقل نسبتها عن نسبة مقدار ما وردته إلى إجمالى واردات مصر من الحديد. ولكن بعد خروج مصر من منطقة الإسترلينى بدأت قيمة واردات مصر من الحديد الإنجليزى ترتفع إلى جملة وارداتها منه عنها بالنسبة لمقدار الوارد الذى تراجعت نسبته إلى جملة واردات مصر من ٢٩,٤٪ فى ١٩٤٧ إلى ٩,٦٪ فى سنة ١٩٥٢ ثم ٥,٩٪ فى سنة ١٩٥٥، فى حين أن نسبة قيمة واردات الحديد من بريطانيا إلى جملة واردات مصر جاءت على التوالى ٢٤,٨٪ و ٩,٠٪ ثم ٧,٦٪. وهذا التراجع فى واردات الحديد من بريطانيا مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات يرجع إلى زيادة الإنتاج المصرى من الحديد والصلب بعد أن بدأت صناعته فى العمل، من ٢٥,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٠ إلى ٣٢,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥١ ثم ٥٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥٢[٩٥].

وبينما كانت حصة بريطانيا إلى جملة واردات مصر من الحديد والصب قد تراجع مقدارها بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولاسيما مع بداية الخمسينيات عنها في أواخر الثلاثينات، فقد ارتفعت واردات مصر من الآلات البريطانية بعد الحرب على اختلاف نوعياتها، بعد أن تزايد الطلب عليها في مصر لتنمية قطاع الصناعة، وتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي، والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية، حيث أدى التوسع مع نهاية الحرب العالمية الثانية في بناء وتجهيز مصانع جديدة للغزل والنسيج، وإعادة تجديد المصانع التي أنهكها سوء الاستخدام إبان الحرب بسبب تزايد الضغط عليها، وتدني مستوى الصيانة في ظل نقص قطع الغيار[٩٦]، إلى ازدياد واردات مصر من آلات النسيج حتى أنها تضاعفت قيمة ومقداراً بعد الحرب مقارنة بمثيلاتها في أواخر الثلاثينات، ولما كانت انجلترا من الدول التي لها باع طويل في تصنيع وتشغيل آلات النسيج فقد احتلت المرتبة الأولى بين الدول التي استوردت منها مصر احتياجاتها من آلات النسيج. والبيان التالي يوضح مقدار وقيمة واردات مصر منها ونصيب بريطانيا فيها:

واردات آلات النسيج ونصيب بريطانيا فيها

المقدار بالطن والقيمة بالجنيهات المصرية

السنة	جملة الوارد من آلات النسيج		حصة بريطانيا			
	المقدار	القيمة	المقدار	٪	القيمة	٪
١٩٣٨	٣,٦٢٩	٢٠٥,٩٠٠	١,٣٨٠	٣٨	٩١,٤٠٠	٤٤,٤
١٩٤٦	٦,٢٧٥	١,١٣٨,٦٠٠	٥,٢٦٠	٨٣,٨	٨٨٩,٩٥٠	٧٨,٢
١٩٤٧	١١,٧٧٢	٢,٣٥٨,٦٠٠	٩,٣٨٠	٧٩,٧	١,٧٣١,٩٠٠	٧٣,٤
١٩٤٨	١٣,٧٥٠	٣,٠١٥,٧٠٠	٩,٠٧١	٦٦,٠	١,٦٣٧,٩٠٠	٥٤,٣
١٩٥١	٤,٨٩٩	١,٥٠٥,٨٩٤	١,٩٥٤	٣٩,٩	٤٣٩,٢٩١	٢٩,٢
١٩٥٢	٤,٨٩٣	٢,١١٢,٠٤٦	١,١٧٤	٢٤,٠	٣٨٧,١٠٠	١٨,٣
١٩٥٤	١٣,٤٣٨	١,٦٤٢,٧١٠	٦,٤٧٩	٤٨,٢	٥٠٥,٧٥١	٣٠,٨
١٩٥٥	١١٣,١٨٦	٤,٧٠٤,٩٤٥	١٦,٣٧٠	١٤,٥	٧٣٨,٥٨٣	١٥,٧

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية، عام ١٩٤٧، ص١٤٣، وعام ١٩٤٨، ص ص ١٣٤، ١٣٧؛ وعام ١٩٥٢، ص١٤٧، وعام ١٩٥٥، ص١٣٩.

ويتضح من هذا البيان أن واردات مصر من آلات النسيج بعد الحرب

العالمية الثانية قد تضاعفت مقداراً وقيمة تدريجياً حتى وصلت فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٣,٧٥٠ طناً قيمتها ٣,٠١٥,٧٠٠ جنيه مصرى، فى مقابل ٣,٦٢٩ طناً قيمتها ٢٠٥,٩٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٨ و ٦,٢٧٥ طناً قيمتها ١,١٣٨,٦٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٦، وبعد أن تراجعت واردات آلات النسيج فى أوائل الخمسينيات عن أعلى مستوى وصلت إليه فى سنة ١٩٤٨، عاودت ارتفاعها سريعاً حتى وصلت ١١٣,١٨٦ طناً قيمتها ٤,٧٠٤,٩٤٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٥٥، بعد أن كانت قد بلغت ١٣,٤٣٨ طناً قيمتها ١,٦٤٢,٧١٠ جنيهات مصرية فى سنة ١٩٥٤.

وقد انفردت بريطانيا بتوريد معظم احتياجات مصر من آلات النسيج بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرب منتصف الخمسينيات، وإن كانت نسبة الوارد منها إلى جملة واردات مصر من آلات النسيج قد هبطت تدريجياً مع بداية الخمسينيات حتى وصلت إلى ١٤,٥٪ من المقدار و ١٥,٧٪ من القيمة، بعد أن كانت قد وصلت فى سنة ١٩٤٦ إلى حوالى ٨٣,٨٪ من مقدار الوارد و ٧٨,٢٪ من قيمته، فى مقابل ٣٨٪ و ٤٤,٤٪ على التوالى فى سنة ١٩٣٨.

وقد احتفظت بريطانيا فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ بتوريد ثلثى احتياجات مصر من آلات النسيج، وأكثر من نصفها فى سنة ١٩٤٨. وإذا كان مقدار وقيمة ما وردته بعد ذلك قد تراجع حتى وصل إلى ١,١٧٤ طنا فى سنة ١٩٥٢ قيمتها ٣٨٧,١٠٠ جنيه مصرى، فإنها ظلت تمثل على التوالى ٢٤٪ و ١٨٪ من مقدار وقيمة واردات مصر من آلات النسيج فى هذه السنة.

ثم عاودت واردات مصر من آلات النسيج البريطانية ارتفاعها فى سنة ١٩٥٤ إلى ٦,٤٧٩طنا قيمتها ٥٠٥,٧٥١ جنيها مصريا بنسبة ٤٨,٢٪ و ٣٠,٨٪ على التوالى من مقدار وقيمة واردات مصر من آلات النسيج فى ذات السنة. وعلى الرغم من ارتفاعها فى سنة ١٩٥٥ إلى ١٦,٣٧٠ طنا قيمتها ٧٣٨,٥٨٣ جنيها، فإن نسبتها إلى جملة واردات مصر من آلات النسيج هبطت إلى ١٤,٥٪ من المقدار و ١٥,٧٪ من القيمة، لأن الزيادة فى مقدار وقيمة الوارد من بريطانيا جاءت أقل منها فى مقدار وقيمة واردات مصر من آلات النسيج فى هذه السنة، فبينما بلغت الزيادة فى واردات مصر من آلات النسيج فى سنة ١٩٥٥ حوالى ٩٩,٧٤٨ طناً عنها فى سنة ١٩٥٤

بنسبة زيادة بلغت ٧٤٢,٣٪، لم تزد واردات مصر من آلات النسيج البريطانية إلا بحوالى ٩,٨٩١ طنا بنسبة ١٥٢,٧٪.

وكما احتفظت بريطانيا بتوريد معظم احتياجات مصر من آلات النسيج بعد الحرب العالمية الثانية فقد استأثرت كذلك بمعظم وارداتها من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية التى ازداد الطلب عليها مع الاتجاه لتوسيع قاعدة مصر الصناعية[٩٧]، وهذا ما تؤكده الأرقام والنسب الواردة بالبيان التالى:

بيان بحصة بريطانيا إلى جملة واردات مصر من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية "المقدار بالطن، القيمة بالآف الجنيهات"

السنة	إجمالى الواردات		الوارد من بريطانيا			
	المقدار	القيمة	المقدار	٪	القيمة	٪
١٩٣٨	١,٠٥٩	١٣١,٩٠٠	١٤١	١٣,٣	٢١,٤٠٠	١٦,٢
١٩٤٦	٨٣٢	٢٢٥,٢٥٠	٦٣٦	٧٦,٤	١٦٠,٢٥٠	٧١,١
١٩٤٧	١,٢٠٧	٢٩٥,٢٠٠	٧٢٣	٥٩,٩	٢٠٠,٠٠٠	٦٧,٨
١٩٤٨	١,٨٩٨	٧١٦,٢٠٠	١,١٤٥	٦٠,٣	٣٨٣,٥٠٠	٥٣,٥
١٩٥١	١,٨١٦	٨٤٥,٦٢٤	٦٣٣	٣٤,٩	٢٥٢,٣٠٧	٢٩,٨
١٩٥٢	١,٧١٨	٩٩٣,٤٥٣	٤٦١	٢٦,٨	٢٠٢,٨٢٩	٢٠,٤
١٩٥٤	١,٣٣٨	٦٩٦,٨٧٠	٢٣١	١٧,٣	١١٨,٣٤٣	١٧,٠
١٩٥٥	٣,٨٨٤	١,٨٤٩,١٦٠	٢٢٣	٥,٧	١١٢,١١٩	٦,١

المصدر: تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية أعوام، ١٩٤٧، ص ص ١٤٦-١٤٧؛ و١٩٤٨، ص ص ١٣٨-١٣٩؛ و١٩٥٢ ص ص ١٤٨-١٤٩؛ و١٩٥٥ ص١٤٢.

ونستخلص من هذا البيان أن مقدار واردات مصر من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية، بعد أن تجاوز مستوى ما قبل الحرب فى سنة ١٩٤٧، أخذ فى الازدياد من ١,٢٠٧ أطنان فى سنة ١٩٤٧ إلى ١,٨٩٨ طنا فى سنة ١٩٤٨ ثم ٣,٨٨٤ طنا فى سنة ١٩٥٥، فى مقابل ١,٠٥٩ طنا فى سنة ١٩٣٨ بنسبة زيادة بلغت على التوالى ١٤٪ و ٧٩,٢٪ و ٢٦٦,٨٪ بعد هبوط فى سنة ١٩٤٦ عنها فى سنة ١٩٣٨ بلغت نسبته ٢١,٤٪. وقد ساهمت بريطانيا بمعظم واردات مصر من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية، وإن كانت نسبة الوارد منها إلى مقدار واردات مصر من هذه السلع قد تراجعت تدريجياً منذ أوائل الخمسينيات حتى وصلت فى سنة ١٩٥٥ إلى ٥,٧٪، بعد أن كانت قد بلغت ٧٦,٤٪ فى سنة

١٩٤٦ ثم ٦٠,٣٪ فى سنة ١٩٤٨، فى مقابل ١٣,٣٪ فى سنة ١٩٣٨.

كذلك ساهمت بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات بمعظم واردات مصر من الآلات الزراعية، التى ازداد الوارد منها فى أعقاب الحرب، مع الاتجاه نحو ميكنة الزراعة وتهافت الملاك على شرائها للتغلب على ارتفاع أجور العمالة الزراعية التى ازدادت بعد ذلك، بسبب اتجاه نسبة كبيرة منها إلى العمل بالمدن إبان الحرب، ثم الامتناع عن العودة إلى الريف بعد الحرب، ثم تزايد الطلب على استيراد الآلات الزراعية فى مطلع الخمسينيات مع اتجاه نظام ثورة يوليو إلى التوسع فى استصلاح الأراضى، والاهتمام بإقليم مديرية التحرير، وإنشاء التعاونيات الزراعية[٩٨]. وقد جاءت معظم واردات مصر من الآلات الزراعية من بريطانيا لما لها من شهرة فى تصنيعها، والبيان التالى يوضح تطور واردات مصر من الآلات الزراعية ونصيب بريطانيا فيها.

تطور واردات مصر من الآلات الزراعية ونصيب بريطانيا فيها
(المقدار بالطن ، القيمة بالجنيهات المصرية)

السنة	إجمالي الواردات		الوارد من بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	٥٢٠	٢٦,٩٥٠	١٧٤	٩,٨٠٠	٣٦,٤
١٩٤٦	٥٨٥	٥٨,٠٠٠	٤٩٤	٥٠,٣٥٠	٨٦,٨
١٩٤٧	٧٠٦	٨٩,٠٠٠	٤١٢	٥٤,٧٠٠	٦١,٥
١٩٤٨	١,٢١٥	١٥٧,٣٠٠	٦٦٨	٨٧,١٠٠	٥٥,٤
١٩٥١	١,٨٧٢	٣٤٣,٧٩٠	١,٢٤٧	١٧٣,٤٢٥	٥٠,٤
١٩٥٢	٤١٥	١٥٢,٧٠٨	٥٥٦	٩٤,٣٣٩	٦١,٨
١٩٥٤	٣,٥٢٦	١,٥٣٩,٥٦٨	٦١٢	٢٥٠,٩٣٧	١٦,٣
١٩٥٥	٨,٢٤٠	٣,٧٦٨,٥٥٠	٩٦١	٤١١,٥٥٤	١٠,٩

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية أعوام، ١٩٤٧ ص ص ١٤٣، ١٤٥، و١٩٤٨، ص ١٣٤، و١٩٥٢، ص١٤٥، و١٩٥٥ ص١٤٠.

وتشير الأرقام الواردة بالبيان إلى ازدياد واردات مصر من الآلات الزراعية على اختلاف أنواعها – جرارات، آلات درس، محركات رش المبيدات، آلات تفريط الذرة وغيرها – تدريجياً بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات، وإن بدت الزيادة فى واردات مصر منها فى النصف الأول من

الخمسينيات أكبر منها فى النصف الثانى من الأربعينيات، فبينما ازداد مقدار واردات مصر من الآلات الزراعية فى سنة ١٩٥١ عنها فى سنة ١٩٤٦ بـ ١,٣٥٢ طنا بنسبة زيادة بلغت ٢٢٠٪، فقد ازداد فى سنة ١٩٥٥ عنها فى سنة ١٩٥١ بـ ٦,٣٦٨ طن بزيادة بلغت نسبتها ٣٤٠٪. وعلاوة على ذلك جاءت الزيادة فى قيمة الوارد من الآلات الزراعية أضعاف مثيلاتها فى المقدار، باستثناء سنة ١٩٥٢ التى شهدت احداثاً سياسية متلاحقة أثرت فى واردات مصر من الآلات الزراعية.

وقد انفردت بريطانيا بمعظم واردات مصر من الآلات الزراعية، على الأقل حتى عام ١٩٥٢، لدرجة أن مقدار وقيمة واردات مصر من الآلات الزراعية الإنجليزية تضاعفت فى النصف الثانى من الأربعينيات عنها فى أواخر الثلاثينيات. فبعد أن كانت واردات مصر منها فى سنة ١٩٣٨ لا تتعدى طنا قيمتها ٩,٨٠٠ جنيه مصرى، بنسبة ٣٦,٤٪ من جملة وارداتها، ارتفعت إلى ٤٩٤ طنا قيمتها ٥٠,٣٥٠ جنيها مصريا بنسبة ٨٦,٨٪ إلى جملة واردات مصر من الآلات الزارعية. وتواصل الارتفاع فى مقدار وقيمة الوارد من تلك الآلات الإنجليزية حتى بلغ ٦٦٨ طنا بقيمة ٨٧,١٠٠ جنيه بنسبة ٥٥,٤٪ من مجمل واردات مصر منها فى سنة ١٩٤٨. وعلى الرغم من ارتفاع مقدار وقيمة الوارد من الالات الزراعية البريطانية فى سنة ١٩٥١ إلى ١,٢٤٧ طنا بقيمة ١٧٣,٤٢٥ جنيها مصريا، فإن نسبتها إلى جملة واردات مصر من تلك الآلات هبطت إلى ٥٠,٤٪، لأن الزيادة فى مقدار الوارد من الآلات الزراعية البريطانية لم تتماش مع الزيادة الهائلة فى واردات مصر الكلية من الآلات الزارعية، ونفس الشئ حدث فى سنتى ١٩٥٤ و ١٩٥٥، ولهذا تراجعت نسبة الوارد من الآلات الزراعية البريطانية إلى جملة واردات مصر منها على التوالى إلى ١٦,٣٪ و ١٠,٩٪ على الرغم من توريدها فى سنة ١٩٥٤ حوالى ٦,٢ طنا قيمتها ٢٥٠,٩٣٧ جنيها مصرياً و ٩٦١ طنا قيمتها ٤١١,٥٥٤ جنيها مصريا فى سنة ١٩٥٥. والعكس حدث فى سنة ١٩٥٢ حيث جاء التراجع فى واردات مصر الكلية من الآلات الزراعية أكثر منه بالنسبة للوارد من انجلترا، ولهذا ارتفعت نسبة واردات الآلات الزراعية الإنجليزية إلى جملة واردات مصر منها إلى ٦١,٨٪، على الرغم من أنها لم تورد فى تلك السنة الا ٥٥٦ طن قيمتها ٩٤,٣٩٩ جنيه مصرى.

ومن بين الآلات التى ازدادت واردات مصر منها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، واحتفظت بريطانيا بتوريد معظمها، آلات الطباعة، حتى أنها انفردت بتوريد ١١٣ طناً من جملة واردات مصر منها والبالغة ١٢٤ طناً بنسبة ٩١٪ فى سنة ١٩٤٦، فى مقابل ٣٨ طناً فى سنة ١٩٣٨ من جملة واردات مصر منها والبالغة ١٩٢ طناً بنسبة ١٩,٨٪، ثم ارتفعت واردات مصر من آلات الطباعة الإنجليزية فى سنة ١٩٤٧ إلى ١٦٨ طنا قيمتها ٨٥,٢٠٠ جنيه مصرى بنسبة ٧٢٪ من قيمة إجمالي واردات مصر من آلات الطباعة والبالغة ١١٧,٦٠٠ جنيه مصرى، والتى دفعت فى ٢٣٩ طنا. وإذا كانت نسبة واردات مصر من آلات الطباعة الإنجليزية قد تقلبت ما بين الارتفاع والهبوط إلى جملة واردات مصر من آلات الطباعة من ٤٦,٩٪ فى سنة ١٩٤٨ إلى ٣٣,٤٪ فى سنة ١٩٥١ ثم ٤١,٥٪ فى سنة ١٩٥٢، فإن نسبة الوارد منها إلى جملة واردات مصر من هذه الآلات هبط إلى ٢٠,٧٪ فى سنة ١٩٥٤ ثم ١٤,٥٪ فى سنة ١٩٥٥ [٩٩].

واردت السيارات والقاطرات:

أخذت واردات مصر من السيارات، ولاسيما المستخدم منها فى الركوب والنقل، تتزايد فى أعقاب الحرب مع زيادة استخدامها فى نقل البضائع والمحاصيل الزراعية، وارتفاع مستوى معيشة الأفراد بشكل دفعهم إلى زيادة استخدام السيارات الخاصة، رغم زيادة الرسوم الجمركية، وصعوبات استيرادها باعتبارها من الكماليات. ولما كانت مصر بعد الحرب لم تتوفر لديها الدولارات الأمريكية التى تمكنها من استيراد احتياجاتها من السيارات، بعيداً عن انجلترا، من الولايات المتحدة الأمريكية[١٠٠]، فقد احتفظت بريطانيا بتوريد حصة كبيرة من واردات مصر من سيارات النقل والركوب، والتى سيوضحها البيان التالى:

بيان بإجمالى واردات مصر من السيارات ونصيب بريطانيا فيها

"المقدار بالعدد، والقيمة بالجنيهات المصرية"

السنة	إجمالى واردات السيارات		الوارد من بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	٧,٩٤٢	١,٠٤٠,٦٠٠	٠,٦٦٥	١٢٧,٠٠٠	١٢,٢
١٩٤٦	٥,٠٢٣	١,٦٧٠,٢٠٠	١,٥٥٥	٥٥٩,٠٠٠	٣٣,٥
١٩٤٧	٨,٦٤٣	٣,١٣٩,٦٠٠	١,٦٩٣	٦١٦,٦٠٠٠	١٩,٦
١٩٤٨	١٠,٤٦٥	٤,٦٠٠,٢٠٠	٤,٣٦٤	١,٩٢٣,٨٥٠	٤١,٨
١٩٥١	١٠,٣٧٩	٥,٨٩٥,٨٣٨	١,٩١٦	٨٥١,٧٣٣	١٤,٤
١٩٥٢	٦,٣٤٦	٤,٢٩١,٤٣٦	٠,٩٩٢	٤٨٧,٢٣٩	١١,٤
١٩٥٤	٣,٨١٠	٢,٤٢١,٠٤٩	٠,٢٦٤	٧,١٣٠	٠,٣

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية أعوام، ١٩٤٧، ص ص ١٥٠-١٥١؛ و١٩٤٨ ، ص ص ١٤٣-١٤٤؛ و١٩٥٢، ص١٥٣؛ و١٩٥٥، ص٢٥٤.

ويتضح من هذا البيان أن مصر قد أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية واحدة من أهم أسواق السيارات الإنجليزية، والتى كانت قبل الحرب لا تجد مشترياً فى الأسواق المصرية إلا بمشقة فى ظل الهيمنة الأمريكية عليها(١٠١).

وقد أخذت واردات مصر من السيارات الإنجليزية تتضاعف فى أعقاب الحرب حتى أنها ارتفعت من ٦٦٥ سيارة قيمتها ١٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى بنسبة ١٢,٢٪ من جملة واردات مصر من السيارات فى سنة ١٩٣٨ إلى ١,٥٥٥ سيارة قيمتها ٥٥٩,٠٠٠ جنيه شكلت ٣٣,٥٪ من جملة السيارات التى استوردتها مصر فى سنة ١٩٤٦ وفى سنة ١٩٤٧ هبطت هذه النسبة إلى ١٩,٦٪ على الرغم من زيادة واردات السيارات الإنجليزية قيمة ومقداراً عنها فى السنوات السابقة، ولكن بنسبة زيادة أقل منها إلى جملة واردات مصر من السيارات، فبينما ارتفع إجمالى واردات مصر من السيارات فى سنة ١٩٤٧ عنه فى سنة ١٩٤٦ بحوالى ٣٦٢٠ سيارة بنسبة زيادة بلغت ٧٢,١٪، ارتفع عدد الوارد من انجلترا بـ ١٣٨ سيارة بنسبة ٨,٩٪، ولما ارتفع الوارد فى عدد وقيمة السيارات الإنجليزية فى سنة ١٩٤٨ عنه فى سنة ١٩٤٧ بنسبة فاقت الزيادة فى واردات مصر الكلية من السيارات، ارتفعت قيمة السيارات الإنجليزية إلى جملة واردات السيارات المصرية إلى ٤١,٧٪، وهى نسبة مكنت انجلترا من انتزاع المكانة الأولى التى كانت

تشغلها الولايات المتحدة فى سوق السيارات المصرية[١٠٢]، فبينما ازدادت واردات مصر من السيارات فى سنة ١٩٤٨ عنها فى ١٩٤٧ بحوالى ١٨٢٢ سيارة بنسبة زيادة بلغت ٢١,٢٪، فقد ازداد عدد الوارد من السيارات البريطانية بـ ٢٦٧١ سيارة بنسبة ١٥٧,٨٪.

ثم بدأت واردات مصر من السيارات الإنجليزية فى التراجع مع مطلع الخمسينيات، وبشكل فاق التراجع فى واردات مصر من السيارات بصفة عامة، حتى أن التراجع فى عدد السيارات البريطانية التى استوردتها مصر فى سنة ١٩٥١ بلغ ٢٤٤٨ سيارة بنسبة ٥٦,١٪ عنها فى سنة ١٩٤٨ ، فى حين ان التراجع فى إجمالى عدد السيارات المستوردة لم يتجاوز الـ ٨٦ سيارة بنسبة ٠,٨٪ ، وهذا ما جعل نسبة عدد الوارد من السيارات البريطانية إلى جملة واردات مصر من السيارات يتراجع من ٤١,٧٪ فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٨,٥٪ فى سنة ١٩٥١ ثم ٦,٩٪ فى سنة ١٩٥٤، وهذا ما ترتب عليه تراجع فى قيمة واردات السيارات الإنجليزية إلى جملة واردات مصر منها، من ٤١,٨٪ فى سنة ١٩٤٨ إلى ١٤,٤٪ فى سنة ١٩٥١، ثم أقل من نصف بالمئة فى سنة ١٩٥٤.

والتراجع الحاد فى واردات مصر من السيارات ولاسيما البريطانية مع مطلع الخمسينيات وتحديداً بعد ١٩٥١ يعزى إلى اتجاه نظام ثورة يوليو إلى حماية صناعة تجميع السيارات المصرية، بفرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات السيارات، وبخاصة سيارات الركوب. فى الوقت الذى أعفيت فيه هياكل السيارات من الرسوم، مما أدى إلى زيادة الوارد منها بدرجة ملموسة حتى بلغ فى سنة ١٩٥٥ حوالى ٢,٧٧٥ هيكلا فى مقابل ١,٢١١ هيكلاً فى سنة ١٩٥٤ بزيادة ١٥٦٤ هيكلا بلغت نسبتها ١٢٩٪[١٠٣].

وبالإضافة إلى مساهمة بريطانيا بتوريد جانب كبير من احتياجات سوق السيارات المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تقدمت الدول الموردة لقاطرات السكك الحديدية وعربات الفحم إلى مصر منذ نهاية الحرب وحتى مطلع الخمسينيات، بعد أن تطلعت مصر لزيادة وارداتها منهما، لتجديد شبكة السكك الحديدية، وتنفيذ بعض مشروعاتها، وإن كان مقدار الوارد منهما لم يصل إلى مستوى ما قبل الحرب. فبينما وردت بريطانيا إلى مصر ٢٧ قاطرة سكك حديد فى سنة ١٩٣٨ بنسبة ٥٧,٤٪ من مجموع وارداتها من القاطرات، فقد انخفض هذا العدد إلى ٦ قاطرات فى سنة

١٩٤٦ من مجموع واردات القاطرات البالغ ١١ قاطرة بنسبة ٥٤,٥٪، ولما ارتفع عدد القاطرات المستوردة في سنة ١٩٤٧ إلى ٢٦ قاطرة، قامت بريطانيا وحدها بتوريد ٢٣ قاطرة بنسبة ٨٨,٥٪، لكن هذه النسبة انخفضت في سنة ١٩٤٨ إلى ٣٤,٩٪ عندما توقف ما وردته إلى مصر من قاطرات عند ١٥ قاطرة من مجموع وارداتها من القاطرات البالغ ٤٣ قاطرة(١٠٤).

هذا في الوقت الذي بدأت تتزايد فيه نسبة ما أصبحت توردة بريطانيا إلى جملة واردات مصر من قاطرات الطرق في أعقاب الحرب، فبعد أن كانت قد وردت إلى مصر ٤٩ قاطرة من مجموع وارداتها البالغة ٣٣٤ قاطرة في سنة ١٩٣٨ بنسبة ١٤,٧٪، ارتفع هذا العدد في سنة ١٩٤٦ إلى ١٥١ قاطرة من مجموع واردات مصر والبالغ ٥٩٢ قاطرة بنسبة ٢٥,٥٪، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٨,٦٪ في سنة ١٩٤٧. بارتفاع عدد القاطرات التي وردتها بريطانيا إلى مصر حتى وصلت إلى ٣٥٢ قاطرة من مجموع عدد القاطرات التي استوردتها في هذه السنة والتي بلغت ٧٢٥ قاطرة. وعلى الرغم من زيادة عدد قاطرات الطرق المستوردة من بريطانيا في سنة ١٩٤٨ عنها في السنوات السابقة إلا أن نسبتها إلى جملة واردات مصر من قاطرات الطرق قد انخفضت عنها في سنة ١٩٤٧ إلى ٣٧٪، نظراً لتوقف ما استورد من بريطانيا في تلك السنة عند ٧٣٤ قاطرة من إجمالي واردات مصر من قاطرات الطرق البالغ ١,٨٨٤ قاطرة(١٠٥).

التراجع في واردات الفحم البريطاني :

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مصر تحولاً عن استخدام الفحم كوقود، واستبداله بالزيوت مع التوسع في استخدام الآلة، وتحويل السكك الحديدية وبعض الصناعات في الداخل إلى استخدام وقود الزيت خاصة بعد أن اهتم مركز تموين الشرق الأوسط بتحويل السكك الحديدية والمصانع في مصر تحويلاً يكاد يكون تاماً إبان الحرب من استخدام الفحم إلى الزيوت(١٠٦)، وبشكل مهد لانتقال مصر من بلد لوقود الفحم إلى بلد لوقود البترول(١٠٧).

لهذا ازدادت واردات مصر في أعقاب الحرب من منتجات البترول عنها في أواخر الثلاثينات بنسبة ٢٠٠٪، رغم زيادة الإنتاج المحلي منها، في الوقت الذي بدأت تتراجع فيه وارداتها من الفحم حتى أوشكت على الاختفاء

من قائمة الواردات، حيث هبطت من ١,١٣٠,٧٣٣ طنا سنة ١٩٣٣ إلى ١٤٢,٦٣٠ طنا في سنة ١٩٥٤، جاءت في معظمها لتموين السفن العابرة، وصناعة الحديد والصلب التي بدأت متواضعة في أواخر الأربعينيات، في حين ازداد استهلاك مصر لمنتجات البترول من ٤٣٢,٢٦٠ طنا في سنة ١٩٣٣ إلى ٣,٧١٤,٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٥ (١٠٨).

ولما كانت بريطانيا قد احتفظت لنفسها بتوريد معظم احتياجات مصر منالفحم حتى بداية الحرب العالمية الثانية، فقد تأثر مقدار الوارد منها بتراجع واردات مصر من الفحم بعد الحرب العالمية الثانية، وان ظلت تسهم بنسبة كبيرة فيها حتى منتصف الخمسينيات، باستثناء سنة ١٩٤٦ التي لم تمثل نسبة واردات الفحم من بريطانيا فيها إلى جملة واردات مصر منها سوى ١,٦٪، في مقابل ٧٨,٩٪ في سنة ١٩٣٨ بسبب أزمة الفحم التي كانت تمر بها بريطانيا في أعقاب الحرب، والتي دفعت الحكومة البريطانية إلى الحد من تصديره، حتى أنها لم تصدر إلى مصر منه في سنة ١٩٤٦ إلا ٤,٠١١ طنا في مقابل ١,٢٢١,٨٠٠ طن في سنة ١٩٣٨. وعندما ارتفعت واردات مصر من الفحم إلى ٣٦٤,٩٩٢ طنا قيمتها ١,٨٦٨,٣٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٤٨، ارتفع وارد الفحم البريطاني إلى ١٦٧,٦٨٠ طنا قيمتها ٧٧٧,٠٠٠ جنيه مصري بنسبة ٤١,٦٪ من جملة واردات مصر من الفحم، وهي نسبة جعلت بريطانيا تسترد مركز الصدارة بقائمة الدول الموردة للفحم إلى مصر بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد احتلته بعد الحرب(١٠٩) ، على الرغم من أن مقدار الفحم الوارد من بريطانيا في هذه السنة لم يتجاوز ١٤٪ منه في سنة ١٩٣٨.

ومع مطلع الخمسينيات أخذت واردات مصر من الفحم البريطاني في التراجع حتى بلغت في سنة ١٩٥٥ حوالي ٣٦,٥٧٨ طناً، قيمتها ٢١٠,٨٣٨ جنيهاً مصرياً، بنسبة ٣٣,٢٪ من إجمالي واردات مصر من الفحم في تلك السنة والبالغة ١٠٢,٤١١ طنا قيمتها ٦٣٤,٦٧٠ جنيهاً مصرياً(١١٠).

مواد الصباغة والدباغة :

أخذت واردات مصر من مواد الصباغة والدباغة البريطانية في أعقاب الحرب في الازدياد حتى احتكرت بريطانيا توريد معظم احتياجات مصر منها، وبخاصة أصباغ قطران الفحم، التي ارتفع مقدار ما وردته منها في

سنة ١٩٤٦ إلى حوالى ٤٠٠ طن من جملة واردات مصر منها والبالغة ٦١٥ طناً بنسبة ٦٥٪، فى مقابل ٧٢ طناً فى سنة ١٩٣٨ من جملة الواردات البالغة ٣٣٤ طناً بنسبة ٢١,٦٪. ثم أخذت نسبة ما وردته بريطانيا إلى جملة واردات مصر من أصباغ قطران الفحم فى التراجع إلى ٣٨,٨٪ فى سنة ١٩٤٨ ثم ١٥,٥٪ فى سنة ١٩٥٥، بعد أن هبطت الكميات التى وردتها بريطانيا إلى مصر من هذه الأصباغ إلى ٣٣١ طناً فى سنة ١٩٤٨ و ١٥٦ طناً فى سنة ١٩٥٥، من جملة واردات مصر التى بلغت على التوالى ٨٥٣ طناً و ١٠٠٤ أطنان[١١١].

أما الصودا الكاوية فقد انفردت بريطانيا بتوريد أكثر من ثلثى احتياجات مصر منها فى معظم سنوات الدراسة، والتى بدأت فى التزايد الهائل منذ سنة ١٩٤٨، بعد أن حافظت على مستوى متقارب لما قبل الحرب فى سنة ١٩٤٦، والتى استوردت فيها مصر من الصودا الكاوية ما مقداره ٣,٧٤٤ طنا قدمت منها بريطانيا ٣,٧٤٢ طناً بنسبة ٩٩,٩٪ ، فى مقابل ٤,١١٢ طناً فى سنة ١٩٣٨ ساهمت فيها بريطانيا بـ ٣,٩٧٣ طنا بنسبة ٩٦,٦٪.

وعلى الرغم من هبوط واردات مصر من الصودا الكاوية فى سنة ١٩٤٧ إلى ١,٥٦٩ طناً فقد احتفظت بريطانيا بتوريد ١,٤٦٠ طناً بنسبة ٩٣,١٪ ، ثم هبطت هذه النسبة إلى ٣٥,٢٪ فى سنة ١٩٤٨ رغم ازدياد مقدار ما وردته بريطانيا إلى ٤,٥٥٩ طناً، نظراً لارتفاع مقدار ما استوردته مصر إلى ١٢,٩٤٥ طناً من الصودا الكاوية، ثم تواصلت الزيادة فى واردات مصر من الصودا الكاوية الإنجليزية فى النصف الأول من الخمسينيات حتى وصلت إلى ١٤,٢٤٦ طناً فى سنة ١٩٥٤ ثم ١٧,٣٣٢ طناً فى سنة ١٩٥٥، بنسبة ٨٠,٤٪ و ٧١,١٪ على التوالى من إجمالى واردات مصر من الصودا الكاوية، والبالغة ١٧,٧٢٧ طناً فى سنة ١٩٥٤ ثم ٢٤,٣٧١ طناً فى سنة ١٩٥٥ [١١٢].

والزيادة الواضحة فى واردات الصودا الكاوية، والتى جاءت فى معظمها من بريطانيا، تعزى إلى كثرة استعمالها فى صناعات عديدة بدأت تنشط فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، كصناعة الصابون والورق والنشا والصباغة، هذا فضلاً عن صناعة النسيج والحرير الصناعى الذى ازدهرت صناعته مع مطلع الخمسينيات[١١٣].

السلع الاستهلاكية :

تعد الأدوية والعقاقير والأدوات الطبية من الواردات الاستهلاكية التى ارتفعت قيمة وارداتها بعد الحرب العالمية الثانية من ١,٩٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٥,٠٧١,٩٢١ جنيها فى منتصف الخمسينيات، بزيادة ٣,١١٧,٩٢١ جنيها، بلغت نسبتها ١٥٩,٦٪. واحتفظت بريطانيا لنفسها بتوريد معظمها، فبعد أن كان نصيبها فى واردات مصر من الأدوية والعقاقير والأدوات الطبية فى سنة ١٩٣٨– والبالغة قيمتها ٦٢٧,٠٠٠ جنيه مصرى – يصل إلى ما قيمته ١٥٨,٥٠٠ جنيه مصرى بنسبة ٢٥,٣٪، ارتفع فى سنة ١٩٤٦ إلى ١,٠٠٥,٣٠٠ جنيه من جملة واردات مصر من الأدوية والبالغة ١,٩٥٤,٠٠٠ جنيه بنسبة ٥١,٤٪. وإذا كانت قيمة واردات مصر من الأدوية والعقاقير والأدوات الطبية من بريطانيا قد ارتفعت إلى ١,٤٥١,٢٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٨، فإن نسبتها إلى جملة واردات مصر من الأدوية تراجعت إلى ٤٨,٤٪، نظراً لأن الزيادة فى قيمة الوارد من بريطانيا جاءت أقل منها فى قيمة واردات مصر من الأدوية الكلية والبالغة قيمتها ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وبخاصة مع اشتداد حاجة مصر إلى الأدوية بعد الحرب، وانتشار وباء الكوليرا. ورغم ارتفاع قيمة واردات مصر من الأدوية والعقاقير والأدوات الطبية منذ مطلع الخمسينيات، وبالذات المنتجات الطبية التركيبية، التى تزايد الطلب عليها مع التحول نحو تصنيع الأدوية محلياً، فقد تراجعت قيمة واردات هذه النوعيات من بريطانيا إلى ١,١٣٩,٢٣٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٥٥ من جملة واردات مصر من هذه النوعيات والبالغة ٥,٠٧١,٩٢١ جنيها مصريا، بنسبة ٢٢,٥٪، ومع ذلك حافظت بريطانيا بهذه النسبة على شغلها للمركز الأول بقائمة الدول الموردة للأدوية إلى مصر[١١٤].

وخلاف الأدوية والعقاقير والأدوات الطبية، كان هناك عدد من السلع الاستهلاكية يفوق الحصر تولت بريطانيا توريده إلى مصر بعد الحرب، وبكميات ومبالغ كبيرة، وإن كان مقدار وقيمة الوارد منها قد تراجع مع مطلع الخمسينيات حتى تضاءل فى منتصفها. وتأتى الأسماك المملحة والمدخنة على رأس هذه النوعية من السلع التى احتفظت بريطانيا بتوريد معظم احتياجات مصر منها منذ ان توقفت الحرب وحتى منتصف الخمسينيات، والبيان التالى يتابع تطور واردات مصر من الأسماك المملحة

والمدخنة، ونصيب بريطانيا فيها:

واردات مصر من الأسماك المملحة والمدخنة ونصيب بريطانيا فيها

"المقدار بالطن، والقيمة بالجنيهات المصرية"

السنة	جملة الواردات		حصة بريطانيا		
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	٪
١٩٣٨	٨,٣٦٧	١٨٢,٦٠٠	٣٥١٢	٤٩,٥٥٠	٢٧,١
١٩٤٦	٣,٨٤٦	٤٣٨,٤٠٠	٨٥٦	١٠٣,٠٥٠	٢٣,٥
١٩٤٧	٥,٥٢١	٧٣٥,٩٠٠	٢٨٨٩	٢١٩,٢٠٠	٢٩,٨
١٩٤٨	٥,٦٠٠	٦٣١,٣٠٠	١٨٧٠	١٤٧,٣٥٠	٢٣,٣
١٩٥٠			٣,٧٢٩	١٧٨,٩٦٧	
١٩٥١	١٤,٩٦٩	١,٠٧٩,٤٧٥	٣,٦٤٨	٢٢٥,٦٢٠	٢٠,٩
١٩٥٢	١٥,٦٠٤	١,١٦٣,١٦٤	٣,٠٦٣	٢١٣,٨٧٣	١٨,٤
١٩٥٤	٦,٤٩٤	٤٧٢,٧٣٠	٢,٦٢٨	١٧٣,٢٠٤	٣٦,٦
١٩٥٥	٥,١٠٠	٣٧٧,٩٩٨	٢,١٦٣	١٤٦,٤٠٦	٣٨,٧

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية أعوام، ١٩٤٧، ص١٨؛ و١٩٤٨، ص ص ١٦-١٨؛ و ١٩٥٢، ص ٣٣؛ و ١٩٥٥، ص ص ٣٧-٣٨.

من البيان نجد أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تراجعاً فى مقدار واردات مصر من الأسماك المملحة والمدخنة، باستثناء سنتى ١٩٥١ و١٩٥٢، اللتين تضاعفت فيهما مقادير الوارد منها عن مثيلاتها فى أواخر الثلاثينات، حتى أن الزيادة فيهما عنها فى سنة ١٩٣٨ بلغت على التوالى ٦,٦٠٢ طناً و ٧,٢٣٧ بنسبة زيادة بلغت ٧٨,٩٪ و ٨٦,٥٪ . لكن النقص فى مقدار الوارد من الأسماك المملحة والمدخنة فى معظم سنوات ما بعد الحرب وحتى منتصف الخمسينيات لم يصاحبه نقص فى قيمة الوارد منها، بل لوحظ تضاعفها حتى فى السنوات التى انخفض فيها مقدار الوارد إلى أدنى حد عنه فى أواخر الثلاثينات، فبينما انخفض مقدار الوارد من الأسماك المملحة والمدخنة فى سنة ١٩٤٦ عنه فى سنة ١٩٣٨ بـ ٤,٥٢١ طنا بنسبة نقص بلغت ٥٤٪، ارتفعت قيمته بـ ٢٥٥,٨٠٠ جنيه مصرى بنسبة زيادة ١٤٠٪.

لهذا تراجع مقدار ما استوردته مصر من الأسماك المملحة والمدخنة البريطانية منذ انتهاء الحرب وحتى منتصف الخمسينيات عنه فى أواخر

الثلاثينات، وإن كان قد تجاوزه بـ ٢١٧ طنا فى سنة ١٩٥٠ و ١٣٦ طنا فى سنة ١٩٥١ بنسبة زيادة بلغت فى ١٩٥١ حوالى ٣,٩٪ . أما قيمة واردات مصر من الأسماك المملحة الإنجليزية فقد تضاعفت فى أعقاب الحرب عنها فى نهاية الثلاثينات حتى أن مقدار الوارد منها فى سنة ١٩٤٦ والبالغ ٨٥٦ طن، والذى لا يمثل الا ٢٤,٤٪ من مقدار الوارد منها سنة ١٩٣٨ ارتفعت قيمته بنسبة ١٠٨٪ عنها فى سنة ١٩٣٨.

ومهما كان الأمر فقد احتفظت بريطانيا لنفسها بتوريد نسبة كبيرة من واردات مصر من الأسماك المملحة والمدخنة والتى جاءت فى معظمها من أسماك الرنجة، وإن اختلفت النسبة بين مقدار وقيمة ما وردته إلى جملة واردات مصر من هذه النوعيات، فبينما بلغ ما يمثله مقدار الوارد من الأسماك المملحة والمدخنة البريطانية إلى جملة واردات مصر منها حوالى ٢٢٪ فى سنة ١٩٤٦، فقد بلغت قيمته إلى جملة واردات مصر من الأسماك المملحة والمدخنة إلى ٢٣,٥٪، وفى العام التالى حدث عكس ذلك عندما ارتفع ما يمثله مقدار الوارد من بريطانيا إلى جملة واردات مصر من هذه النوعيات إلى ٥٢٪، فى حين كانت قيمته لا تمثل إلا ٢٩,٨٪ من جملة واردات مصر. وقد استمر هذا التباين بين ما يمثله مقدار وقيمة واردات الأسماك المملحة والمدخنة البريطانية إلى جملة واردات مصر منها حتى منتصف الخمسينيات، وان كانت حدته قد خفت مع مطلع الخمسينيات بعد أن أصبح الفارق بينهما فى حدود ٤٪ لصالح نسبة مقدار الوارد إلى جملة واردات مصر من الأسماك المملحة والمدخنة. ومهما كان هذا التباين، فقد ظلت بريطانيا تورد إلى مصر ما يتراوح بين ٢١٪ و ٣٩٪ من إجمالى قيمة وارداتها من الأسماك المملحة والمدخنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات باستثناء سنة ١٩٥٢؛ حيث هبطت هذه النسبة إلى ١٨,٤٪ فى مقابل ٢٧,١٪ فى سنة ١٩٣٨.

وخلاف الأسماك المملحة والمدخنة التى ظلت بريطانيا تحتفظ بتوريد نسبة كبيرة منها إلى جملة واردات مصر منها، وصلت فى بعض السنوات إلى أكثر من ثلثها، رغم انخفاض مقدار ما أصبحت توردها عنه قبل الحرب، فقد ساهمت بجزء كبير فى واردات مصر من الألبان ومنتجاتها، والمشروبات الروحية ولاسيما الويسكى، وكذا الأدخنة والشيكولاتة والشاى، والبيان التالى يتابع تطور قيمة ما وردته بريطانيا من هذه النوعيات إلى

مصر بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات.

بيان بقيمة واردات بعض السلع الاستهلاكية البريطانية

"القيمة بالجنيهات المصرية"

السلعة	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٥
السجاير	٩٨,٤٠٠	١,٢٠٢,٢٠٠	٨١٩,٠٠٠	٥٤٠,٣٨٠	١٤٧,١٩١	٨٨,٣٥٤
الشيكولاتة	٣٦,٨٠٠	٤٦,٦٠٠	١٤١,٠٠٠	٢١٧,٠٥٤	٥٦,٨٨٨	*١,٧١٣
الشاى	١٨,٣٠٠	١١,٤٠٠	١٥,٠٠٠	-	٢٤,٩٧٦	٩٨,٣٧٩
الويسكى	١٠١,١٠٠	٢٠٦,١٠٠	١٣٩,٢٠٠	١٤٩,٨٧٩	١٧٨,٣٩١	١٦٣,٢٧٩
الألبان ومنتجاتها	٣٧,٢٠٠	٨,٥٠٠	١٩,٤٠٠	-	٤٤,٧٩٩	٦٩,٠٨٧

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية اعوام ١٩٤٧، ص ص ٢٥-٢٦، ٤٠ — ٥٤، ٦١-٦٤، ٦٧؛ ١٩٤٨، ص ص ٢٠، ٥٥-٥٧، ٢١٢، ٢١٣ح و١٩٥٠، ص١٩١، و١٩٥٢، ص ص ٣٤-٣٤؛ و ١٩٥٣، ص ٢٧٠؛ و ١٩٥٥، ص ص ٤١-٤٢، ٧٣، ٢٥٢.

* هذا الرقم لسنة ١٩٥٤.

من البيان نجد أن قيم السلع الاستهلاكية المستوردة من بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات لم تسر فى اتجاه واحد، حيث اتجهت قيم واردات بعضها إلى الارتفاع بعد الحرب عنها فى أواخر الثلاثينات، وبعد فترة عاودت هبوطها التدريجي عن المستوى الذى وصلته بعد الحرب، حتى وصلت عند نهاية فترة الدراسة إلى مستوى أقل مما كانت عليه قبل الحرب، فى الوقت الذى جاءت فيه قيم واردات سلع أخرى بعد الحرب بمستوى أقل مما كانت عليه فى أواخر الثلاثينات، ثم أخذت فى الارتفاع التدريجى حتى تجاوزت مستوى ما قبل الحرب مع مطلع الخمسينيات.

فقد ارتفعت قيمة واردات مصر من السجاير البريطانية من ٩٨,٤٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ إلى ١,٢٠٢,٢٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٦ بزيادة ١,١٠٣,٨٠٠ جنيه مصرى بنسبة زيادة بلغت ١١٢٢٪ ، ثم أخذت بعد ذلك فى الهبوط التدريجي عن مستوى ما بعد الحرب مباشرة حتى وصلت فى سنة ١٩٥٥ إلى مستوى أقل مما كانت عليه قبل الحرب، عندما سجلت ٨٨,٣٥٤ جنيها مصريا فى مقابل ٩٨,٤٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٨.

ونفس الشئ ينطبق على واردات مصر من الشيكولاتة الإنجليزية التى

ارتفعت قيمة وارداتها فى أعقاب الحرب حتى وصلت ٤٦,٦٠٠ جنيه مصرى فى مقابل ٣٦,٨٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٣٨ بزيادة ٩,٨٠٠ جنيه بلغت نسبتها ٢٦,٦٪، ثم إلى ٢١٧,٥٠٤ جنيهات فى سنة ١٩٥٠ بزيادة عنها فى سنة ١٩٣٨ بلغت ١٨٠,٧٠٤ جنيهات بنسبة ٤٩١٪. ثم اخذت واردات مصر من الشيكولاتة البريطانية فى الهبوط التدريجى عن أعلى مستوى وصلت إليه فى سنة ١٩٥٠، حتى هبطت فى سنة ١٩٥٤ إلى ١,٧١٣ جنيها مصرياً فى مقابل ٣٦,٨٠٠ جنيه سنة ١٩٣٨.

كما تضاعفت قيمة واردات مصر من الويسكى البريطانى بعد الحرب عنها فى أواخر الثلاثينات عندما سجلت فى سنة ١٩٤٦ حوالى ٢٠٦,١٠٠ جنيه مصرى فى مقابل ١٠١,١٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٨ بزيادة ١٠٥,٠٠٠ جنيه، بلغت نسبتها ١٠٤٪ تقريباً، لكن هذه الزيادة الهائلة فى قيمة الوارد من الويسكى البريطانى فى أعقاب الحرب لم تستمر، حيث أخذت فى الهبوط التدريجى، والذى لم يؤد بها إلى الوصول لمستوى ما قبل الحرب، خاصة بعد أن نشطت صناعة المشروبات الروحية فى الداخل، واتجهت الدولة إلى حمايتها بفرض رسوم جمركية مرتفعة على وارداتها، وكذا استمرار تناقص استهلاكها بسبب ارتفاع الأسعار، وتزايد الوعى الدينى[١١٥]، ولهذا توقفت قيمة الوارد من الويسكى البريطانى فى سنة ١٩٥٥ عند ١٦٣,٢٧٩ جنيها مصريا بزيادة عنها قبل الحرب بلغت ٦٢,١٧٩ جنيها مصريا بنسبة ٦١,٥٪.

أما الشاى الوارد من بريطانيا فقد انخفضت قيمته فى سنة ١٩٤٦ عنها فى سنة ١٩٣٨ بنسبة ٣٧,٧٪ ، لكن مع بداية الخمسينيات أخذت فى الارتفاع حتى بلغت ٢٤,٩٧٦ جنيها مصريا فى سنة ١٩٥٢ ثم ٩٨,٣٧٩ جنيها فى سنة ١٩٥٥ بنسبة زيادة عنها قبل الحرب بلغت على التوالى ٣٦,٤٪ و ٤٣٧,٦٪.

كذلك انخفضت قيمة واردات الألبان الإنجليزية ومنتجاتها فى أعقاب الحرب مباشرة عنها فى أواخر الثلاثينات، لقلة المواد الغذائية فى انجلترا، والصعوبات المالية التى كانت تعوق استيرادها[١١٦].

لهذا هبطت قيمة واردات مصر من الألبان الإنجليزية ومنتجاتها، حتى وصلت إلى ٨,٥٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٦ فى مقابل ٣٧,٢٠٠ جنيه

مصري سنة ١٩٣٨، بنسبة هبوط بلغت ٧٧,٢٪ ثم أحدث بعد ذلك في الارتفاع حتى فاقت مستوى ما قبل الحرب في النصف الأول من الخمسينيات عندما بلغت ٤٤,٧٩٩ جنيها مصريا في سنة ١٩٥٢ ثم ٦٩,٠٨٧جنيها في سنة ١٩٥٥ بنسبة زيادة عنها في سنة ١٩٣٨ بلغت على التوالي ٢٠,٤٪ و ٨٥,٧٪.

هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة واردات مصر من الأسمنت الإنجليزي تدريجيا، حتى تجاوزت مثيلاتها قبل الحرب في سنة ١٩٤٨ عندما بلغت قيمتها ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري في مقابل ٢٢,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٨، ثم أخذت في التقلب بعد ذلك ما بين الارتفاع والهبوط حتى وصلت في سنة ١٩٥٤ إلى حوالي ٣٨,٦٧٧ جنيها، ويعزى الارتفاع في قيمة واردات الأسمنت الإنجليزي بعد الحرب العالمية الثانية إلى زيادة المقادير المستوردة منه للوفاء بحاجات حركة التشييد والبناء المتزايدة، وبخاصة تشييد المصانع والتجهيزات العسكرية في منطقة القناة للقوات البريطانية، ثم التوسع في إقامة المباني السكنية بالمدن المصرية(١١٧).

هكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات تغييرا في هيكل الواردات المصرية من بريطانيا، وإن لم يشمل نوعيتها، فقد شمل مقاديرها وقيمها إلى جملة الواردات المصرية، وبشكل غير الأهمية النسبية لبعض النوعيات بقائمة السلع الواردة من بريطانيا، حيث تغير موقع واردات المنسوجات بقائمة الواردات المصرية من بريطانيا، بعد أن هبطت نسبة الوارد منها – ولاسيما النوعيات القطنية – إلى جملة واردات مصر من المنسوجات، وكذلك كمية الوارد منها عنها قبل الحرب في ظل تزايد الإنتاج المحلي من المنسوجات، واتخاذ الحكومة المصرية إجراءات جمركية لوقف تدفق المنسوجات على السوق المصرية، في حين ازدادت الأهمية النسبية لواردات الآلات على اختلاف أنواعها، وكذا المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية، والتي زاد الطلب عليها بمواصلة الاهتمام باستكمال تصنيع مصر، وميكنة الزراعة المصرية.

إضافة إلى هذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هبوطا في مقادير الوارد من معظم – إن لم يكن كل السلع البريطانية، ولاسيما مع مطلع الخمسينيات، على الرغم من تضاعف قيمها عنها قبل الحرب، مما أثر في هبوط نسبة الوارد من بريطانيا إلى جملة الواردات المصرية بدرجة أدت

إلى اهتزاز مركز بريطانيا بقائمة الدول الموردة إلى مصر، بعد أن فقدت مركز الصدارة بها لعدة سنوات مع مطلع الخمسينيات لأول مرة فى تاريخ العلاقات التجارية المصرية البريطانية، وهذا ما ارتبط باتجاه الحكومة المصرية إلى العمل، بعد الحرب العالمية الثانية، لتنويع مصادر وارداتها، والحد من الاعتماد المتزايد على بريطانيا فى توريد معظم احتياجاتها، تمهيداً للتخلص من التبعية الاقتصادية لبريطانيا التى أصبح الفكاك منها أمراً ضرورياً لاستكمال استقلال مصر السياسى، والذى تحقق باتفاقية الجلاء ١٩٥٤ بعد مفاوضات شاقة بدأت عقب نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢.

هوامش الفصل الخامس

١- Issawi, Charles : Egypt in revolution, an Economic Analysis, Great Britian, 1963, p.39.

جاد لبيب، المرجع السابق، ص ٥٥.

٢- Tignor : Decolonization, p.501.

٣- ملحق (٥)

٤- نفس الملحق ، وملحق (٢)

٥- Cumberbatch, A.N. Op.Cit., p.23; F.O 371/63004, Annual Economic (A) Report on Egypt, 1946, from campbell to Bevin, 7 Aug 1947, p.2.

ملحق (٤) .

٦- ملحق (٢) وملحق (٤).

٧- لمزيد من التفاصيل : مجلة غرفة الاسكندرية سنة١١، عـــدد ١٣١، يونيـــو ١٩٤٧، تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٤٦، ص٧؛ مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣ ، وعـــدد ٩ نوفمبر ١٩٤٨، تجارة بريطانيا الخارجية وتطوراتها الأخيرة" محمد مصطفـــى ، ص ١٢٢٧، حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى، ص٣٥٥.

٨- ملحق ٥

٩- F.O. 371/63004, Egypt, Import and export trade 1945 and 1946, from campbell to Bevin, 3rd , july, 1947, p.1, Ibid, Annual Report on Egypt 1946, from Campbell to Bevin, 7 Economic (A) Aug 1947, pp. 2,5.

١٠- F. O. 371/69129, Egypt, Annual Economic Report, 1949, p.7.

١١- ملحق (٥)

١٢- Cumberbatch, A.N. : OP. Cit., pp. 31-32.

١٣-مجلس النواب، جلسة ١٥، ٢٨مارس ١٩٥٠ "بيان وزير المالية عن السياسة المالية والاقتصادية " ص ٢٨.

١٤- ملحق (٣).

١٥- F.O 371/102788, Meeting with the Anglo-Egyptian Chamber of Commerce on 21st Jan 1953, to discuss trade with Egypt, p.2; مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤، ص ٢٥١.

١٦-ملحق (٣)

١٧- ملحق (٥).

١٨- Tignor : Decolonization, pp. 501-502.

١٩- ملحق (٥)

٢٠- F.O 371/69186, Economic Policy Towards Egypt, Memorandum by The Chancellor of the Exchequer, 28th oct, 1948, p.1.

٢١- مجلة غرفة الاسكندرية، لسنة١٦، عدد ١٨٤، يناير ١٩٥٢ "تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥١" يوسف الغرياني ص٦.

٢٢- مجلة مصر المالية، سنة٣، عدد ١٠٢، ٢٦ اغسطس ١٩٥١، ص١٤؛ مجلة غرفة الاسكندرية سنة ١٠، عدد ١١٧، ١١٨ ابريل ومايو ١٩٤٦ "تجارة مصر الخارجية فى خلال عام ١٩٤٥" ص٢٥؛ البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، مجلد ٩، عدد ٢ سنة ١٩٥٦، ص ١٤٨،

Issawi, Charles: Egyptian Century, p.199. ملحق ٤،٥.

٢٣- ملحق (٤)

٢٤- F.O. 371/45963. From F.O to Ambassador Cairo, 12th July 1945, p1; Ibid, from Killearn to prime minister, 24th july 1945, p.2.

٢٥- Ibid, 371/63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, From Campbell to Bevin, 7 aug. 1947, p.7.

Ibid, 371/45963, from Killearn to prime minister, 24th July, 1945.-٢٦

مجلة غرفة الإسكندرية، سنة١٠، عدد ١٢٢، سبتمبر ١٩٤٦" ميزانيـــة السـنة القطنيـة المنصرمة"" ص٦.

٢٧-مجلة غرفة الاسكندرية، سنة ١٠، عدد ١١٧، ١١٨، ابريل ومايو ١٩٤٦ "الوقـــائع الاقتصادية الرئيسية فى مصر ..." ص ص ٢٧-٢٨، ٣٢-٣٣،

F.O 371/63002, Note at meeting held in the treasury yesterday afternoon, with the following present, 3rd April, 1947.

F.O 371/63002, from Cairo to f.O., 15th march 1947, Ibid, Note -٢٨
Atameeting held in the Treasury yesterday tafternoon, with the following present 3rd april 1947.

مجلة غرفة الاسكندرية، سنة ١٠، عدد ١١٧،١١٨، ابريل ومايو ١٩٤٦، ص٢٥.

٢٩- مجلة غرفة الإسكندرية، ســـنة١٠، عـــدد ١٢٠، يوليـــو ١٩٤٦ "الاتفــاق المـــالى الانجليزى/ الامريكي ومدى اهميته لمصر، ص٤٧ نفس المصدر، عـــدد ١٢٢، ســـبتمبر ١٩٤٦ "ميزانية السنة القطنية المنصرمة" ص٤٦

F.O.371/45963, from killearn to prime Minister, 24th July 1945; Ibid, 371/53345, Memorandom by British Embassy in Cairo, 4th March 1946.

F.O. 371/63002, from Cairo to Mr. Flett and Mr. Norman Young, -٣٠
p.1; Ibid, 371/45963, from Killearn to F.O., 5th July 1945, p.1.

Ibid, 371/53345. Memorandum by British Embassy in Cairo, 4th -٣١
March 1946.

Ibid, from Royal Egyptian Embassy to F.A., 8th July 1946, p.1; -٣٢
Ibid, from British Embassy in Cairo, 16th July, 1946, p.1.

Ibid 141/1136, Note by Financial Counsellor, British Embassy, -٣٣
Cairo, 20th March/1946, p.9.

Ibid 371/53346, From Johnson to Jones, 15 th Nov. 1946, p.2. -٣٤

Ibid, 371/53345, from Cairo to F.O., 11th sep. 1946; Ibid, -٣٥
Memorandum by British Embassy in Cairo, 4 th march 1946; Ibid from Brish Embassy in Cairo , 16 th July 1946 , p2 .

٣٦- Ibid, 371/45963, No 1492, form Killearn to F.O, 3 rd July 1945, pp.1-2.

٣٧- Ibid, 371/45964, Great Britian "Approval of Egypt" Demands Concerning Cotton, 24-9-1945 .

٣٨- Ibid, 371/53355, ANglo-Eyptian Trade. 1946, p.2.

٣٩- Ibid, 371/53245, No. 2, Note From Ministry of finance to the British Embassy, 7 Jan 1946.

٤٠- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١١، عدد ٦، يونية، يولية ١٩٤٦، ص ٧٩٧،

- F.O. 371/ 53345, from Cairo to F.O., 11 th Sep. 1946.

٤١- F.O. 371/69219, Egypt, Annual Report Economic, 1949, p1;

مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٢، عدد ٩ نوفمبر ١٩٤٧، ص ١٢٠٧؛ مصلحـــة الجمـــارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٧، ص ١٥٨.

٤٢- ملحق (٤).

٤٣- كانت المبالغ التى أقرها مشروع مارشال لدول غرب أوروبا والبالغة ٥١١ مليـون دولار، كانت لا تكفى إلا لشراء ثلاثة ملايين بالة تقريبا من الأقطان الأمريكية، وهى أقـل من أن تسد حاجة هذه الدول، لمزيد من التفاصيل. البنـــك الأهلـــى المصــــرى، النشـــرة الاقتصادية، مجلد ١، عدد ٣ سنة ١٩٤٨ ص ١٥١.

٤٤- مجلة غرفة القاهرة سنة ١٣، عدد ١٤، ٢ فبراير ١٩٤٩ "سياسة الحكومة الماليـــة فى بيان النقراشى باشا ص ٢٦٠.

٤٥- F.O. 371/69186, Economic Towards Egypt, Report by the overseas negotiations committee, Dec. 1948, p. 6.

٤٦- مجلة غرفة القاهرة، سنة ١٣، عدد ٤ إبريل ١٩٤٨، ص ٥٠٢؛ يوسف نحـــــاس: ص ٤٧٣.

- F.O. 371/69186, Economic policy towards Egypt, Report by the overseas negatiations committee, Dec. 1948, p. 6.

٤٧- F.O. 371/69186, Economic Policy towords Egypt, Report by the overseas negotiations committee, Dec. 1948, pp. 3,6, 12.

٤٨- Ibid, p. 3; Ibid, Appendix 11, possibilities of substitution for Egyptian cotton, p. 15.

٤٩- Ibid, 371/69186, Economic policy towards Egypt, memorandum by the chancellor of the Exchequer, 28 th Oct. 1948, p. 2.

٥٠- Ibid, Appendix 11, possibilities of substitution for Egyptian cotton, pp. 15-16.

٥١- Ibid 371/ 69186, Economic policy towards Egypt, Report by the overseas negotiations committee, Dec. 19 48, pp. 6-7.

٥٢- Ibid, p. 3.

٥٣- ملحق (٤).

٥٤- نفس الملحق.

٥٥- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٩، ص ٩٨، مضبطة الجلسة ١٥ لمجلس النواب، ٢٨ مارس ١٩٥٠، بيان وزير المالية عن السياسة المالية والاقتصادية" ص ٤٠.

٥٦- ملحق (٤).

٥٧- F.O. 371/ 96845, No. 18572, Egypt, Annual review for 1951, from Mr. Crewell to Mr. Eden, 3rd July 1952, p. 6.

٥٨- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ٤ سنة ١٩٥٠، ص ص٢٥٥، ٢٨٦-٢٨٨، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٥، ١٥ مايو ١٩٥١ "المركز الاحصائى العالمى للقطن" ص ١٠، حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، ص ص ٥٩-٦٠.

٥٩- ملحق (٤).

٦٠- F.O. 371/ 96845, No. 18572, Egypt, Annual review for 1950 from Mr. Crewell to Mr. Eden, 3rd July 1955, p. 6, Cumber batch, A.N: op, cit., p. 74.

٦١- الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٢٠ يناير ١٩٥٢، تجارة الشرق الأوسط مع بريطانيا ص ٨، البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ١، سنة ١٩٥٠، ص ١١٨.

٦٢- ملحق (٤).

٦٣- مجلة غرفة الإسكندرية، عدد ١٠٦، ٢١ أكتوبر ١٩٥١ "بعد إلغاء المعاهدة قلق الأوساط الصناعية فى لانكشير" ص ص ١١-١٢، يوسف النحاس: المرجع السابق، ص ٤٨٣.

٦٤- F.O. 371/102788, Meeting with the Angle- Egyptian chamber of commerce on 21 st. January 1952, to discuss trade with Egypt, pp. 1-3; tignor: Decolonization, p. 501.

٦٥- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية، سنة ١٩٥٢، ص ٧٤.

٦٦- نفس المصدر، ص ١٧٥.

٦٧- ملحق (٤).

٦٨- نفس الملحق.

٦٩- البنك الأهلي المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٥، عدد ١، سنة ١٩٥٥، ص ٥١، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية، سنة ١٩٥٥، ص ٢٥٠.

٧٠- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ص ١٧٢، ٢٤٢، نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ١٦٢.

٧١- نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ص ١٨١، ١٨٣، ١٩٧، مرفت صبحى: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا، ص ١٥٩.

٧٢- ملحق (٦).

٧٣- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ٢٤١، نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ٢١٧.

٧٤- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥١، ص ١٤٣، نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٨٢.

٧٥- نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية، سنة ١٩٤٨، ص ١٧١، نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٥، ص ١٨٥.

٧٦- ملحق (٦) ، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ١٨٦-١٨٧.

٧٧- مجلة غرفة الاسكندرية، سنة ١٠، عدد ١٢٠ يوليو ١٩٤٦، محصول البصل وصادراته" ص ٤٩ مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٨٩.

٧٨- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٧، ص ١٧٧، نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٥٢، ص ٢٠٢.

٧٩- ملحق (٦).

٨٠- نفس الملحق، مجلة مصر المالية، السنة الأولى، العدد ٢٧، ٣ يوليو ١٩٤٩، ص ١٧.

٨١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٥، عدد ٢، سنة ١٩٥٢، ص ١٠٢.

٨٢- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٣٦.

٨٣- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٩، عدد ٢، سنة ١٩٥٦، ص ١٤٥، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١٤٣،

Issawi, charles: Egypt in revolution, p. 40.

٨٤- ملحق (٣).

٨٥- Tignor; Egyptian textilies, pp. 18, 22

شارل عيسوى: المرجع السابق، ص ٦٩، إريك دفيز: المرجع السابق، ص ١٦٩.

٨٦- Cumberbatch, A.N. op, cit., p. 58 .

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية مجلد ٤، عدد ٢، سنة ١٩٥١ "صناعة المنسوجات القطنية فى مصر" ص ١٠٧؛ مجلة مصر المالية، سنة ٣ عدد ١٠٥، ١٧ أكتوبر ١٩٥١ "صناعة الغزل والنسيج" ص ١٠.

٨٧- مجلة غرفة الإسكندرية، سنة ١٢، عدد ١٤٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ "التوسع فى صناعة النسيج المصرية" ص ١٥.

Cumber batch, A.N. op, cit., p. 58.

٨٨- البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية، مجلد ٩، عدد ٢، سنة ١٩٥٦، ص ١٢٦.

٨٩- مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ص ١٠٩-١١١؛ نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٩٩.

٩٠- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ١٠٦، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١١٠؛ نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١١٦، Cumber Batch, A.N: Op., cit., p. 60.

٩١- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ١٠١.

٩٢- Cumber Batch, A.N. op, cit., p. 59.

٩٣- F.O. 371/69129, Egypt, Annual Economic Report, p. 1949 ، مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٤٧، ص ١٣٧؛ نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ١٣١-١٣٢.

٩٤- Issawi, charles: Egypt At Mid- century, p. 147.

٩٥- F.O. 371/ 53355, VI, Angle - Egyptian Trade 1946, p. 2,

مجلة مصر المالية، عدد ٧٨، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٠، التجارة بين مصر وانجلـــترا..." ص ١٢؛ مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٥٢، ص ١٤٣.

٩٦- Radwan, Samir: op., cit., pp. 49, 54; Richards, Alan: Egypt's Agricultural Development 1800-1980, Technical and social change, west view press, U.S.A. 1982, p. 174,

• المجلة الزراعية المصرية، سنة ٣٠، عدد ١، يناير - مارس ١٩٥٢ "تطور الزراعــة المصرية فى نصف قرن - بطرس باسيلى" ص ص ٨-٩.

٩٧- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٤٧ ص ص ١٤٣، ١٤٥؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ١٣٤؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١٤٥؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٥٥، ص ١٤٠.

٩٨- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١٩٥٢، وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٤٣.

٩٩- مجلة مصر المالية، عدد ٧٨، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٠ "التجارة بين مصر وانجلـــترا..." ص ١٢.

١٠٠- نفس المصدر ، والصفحة.

١٠١- مصلحة الجمارك المصرية "تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٥٥، ص ١٤٣.

١٠٢- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٤٧، ص ص ١٤٣-١٤٤؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨. ص ١٣٤، وتقرير عـــن تجـــارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ١٤٣.

١٠٣- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجيـــة عـــام ١٩٤٧، ص ص ١٤٣، ١٤٥؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ص ١٣٤، ١٣٦.

١٠٤- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤، عـدد ٢، سـنة ١٩٥١، ص ١٢٨، هليموت مايشر: المرجع السابق، ص ١٦٦.

١٠٥- F.O. 371/ 63004, Annual Economic (A) Report on Egypt from campbell to Bevin, 7 Aug. 1947, p. 2.

١٠٦- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤، عـدد ٢، سـنة ١٩٥١، ص ١٢٨، عبد المنعم القيسونى: المرجع السابق، ص ص ١٣٤، ١٣٧،

Tignor: Egyptian Textiles, p. 95.

١٠٧- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عـام ١٩٤٧، ص ص ٧٠-٧١؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ص ٦٣-٦٤.

١٠٨- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٨٠.

١٠٩- لمزيد من التفاصيل أرجع إلى: مصلحة الجمارك المصرية: تقريـر عـن تجـارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ص ٨١، ٨٣؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عـام ١٩٤٨، ص ٧٥؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٩٤.

١١٠- مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عـام ١٩٤٧، ص ص ٧٤، ٧٧؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ص ٦٨-٧١، وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٨٤.

١١١- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٨٤.

١١٢- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عـام ١٩٤٧، ص ص ٧٤، ٧٦؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ص ٦٨، ٧٠؛ وتقرير عـن تجـارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ٨٣، ٨٧، ٢٥٢.

١١٣- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٧١.

١١٤- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ٢٠.

١١٥- نفس المصدر: تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ٢٤٠؛ وتقريـر عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ٢١٦، وتقرير عن تجارة مصـر الخارجيـة عام ١٩٥١، ص ١٩٥، وتقرير عن تجارة مصـر الخارجيـة عـام ١٩٥٣، ص ٢٧٠؛ وتقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٤، ص ٢٣٥،

• F.O. 371/ 63004, Annual Economic (A) Report on Egypt 1946, from campbell to Bevin, 7 Aug. 1947. P. 10.

الخـــاتـــمة

إذا كانت مسألة احتفاظ بريطانيا بهيمنتها الاقتصادية على مصـــر فـــى أعقاب الحرب العالمية الثانية من أولويات السياسة البريطانية بعـــد الحـــرب، خاصة بعد أن أثبتت التجارب أهمية مصر للاستراتيجية البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط، وبعد أن أصبح أمر تغيير هذه الاستراتيجية بعد الحرب قائم، من استراتيجية تعتمد على الوجود العسكرى فى المقام الأول، إلى اســتراتيجية تعتمد على زيادة المصالح الاقتصادية للدولة المهيمنة بالدولة المســـتعمرة أو التابعة، بما يصيب اقتصاد الأخيرة بالترنح، والارتباط باقتصاد الدولـــة الأم أو المهيمنة.

لهذا اتجه رجال الأعمال البريطانيين فى مصر إلـــى الضغــط علـــى حكوماتهم من أجل حل المسألة السياسية المصرية، ولـــو بـــالجلاء وســحب القوات البريطانية من الأراضى المصرية بما فيها منطقـــة القنـــاة، وإفســـاح المجال أمامهم للسيطرة على الاقتصـــاد المصـــرى، وربطـــه بقـــوة بعجلـــة الاقتصاد البريطانى. هذا فى الوقت الذى تمسكت فيه الحكومـــة البريطانيـــة بوجود قواتها فى مصر، والاهتمام كذلك بمشروعات التنمية فيها بما يســـاعد على تحقيق الاستقرار، ومزيد من الارتباط بالاقتصاد البريطـــانى، وكذلـــك إرسال البعثات التجارية لدراسة سبل تعزيز العلاقات التجارية بين البلديـــن، ومحاولة تدعيمها باتفاقات تجارية،وذلك فى إطار مساعيها للخروج من حالـــة التردى التى كان يمر بها الاقتصاد البريطانى بعد الحرب.

ولما كانت ظروف مصر السياسية والاقتصادية قد تغيرت فى أعقـــاب الحرب، وبشكل يتعارض مع استمرار التطلعات البريطانية فى مصر، بســبب توتر العلاقات السياسية المصرية البريطانية، وتصاعد أعمال العنف والكفـــاح المسلح ضد قوات الاحتلال، وغيـــاب الاســـتقرار، وتزايـــد تدخـــل الدولـــة الحضرية فى إدارة وتوجيه الاقتصاد، وبخاصة تجارة مصر الخارجية، ثـــم تزايد المنافسة حول السوق المصرية التى ضاقت أمام بعـــض الســـلع التـــى أصبح ينتج منها بالداخل، فقد اتجهت بريطانيـــا إلـــى مقاومـــة المحـــاولات المصرية للفكاك من التبعية لبريطانيا، والتى بـــدأت بانضمـــام مصـــر إلـــى صندوق النقد الدولى، وخروجها من منطقة الإسترلينى، وإخراج عملتها عـــن

قاعدة الإسترليني، ثم بتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي، وذلك بتجميد أرصدة مصر الاسترلينية، وتعليق حلها على مفاوضات انتهت إلى عدة اتفاقات قصيرة المدى حتى نهاية الأربعينات، ثم اتفاقية طويلة المدى في سنة ١٩٥١، عدلت في سنة ١٩٥٥ بما يساعد على تسوية الأرصدة تماماً قبل نهاية ١٩٦٣. وقد أقرت كل هذه الاتفاقات مبدأ التجميد لأرصدة مصر الاسترلينية، والإفراج عنها مرحلياً وفي مبالغ محدودة وغير قابلة للتحويل، أبقت على مصر من الناحية العملية داخل منطقة الاسترليني، بعد أن عجزت عن استخدام المبالغ المفرج عنها في إقامة معاملات لها مع دول من خارج المنطقة، وبعد أن ظل الإسترليني المجمد يمثل معظم غطاء النقد المصري.

ومع ذلك تأثرت الاستثمارات البريطانية في مصر بالمناخ الذي ساد مصر بعد الحرب والمعادي للاستثمارات الأجنبية، ولاسيما البريطانية، بعد أن صدرت عدة قوانين مقيدة لها، من أهمها قانونا الشركات والتعدين. وإذا كان نظام يوليو ١٩٥٢ قد أعاد النظر في هذين القانونين، في الوقت الذي اتخذ فيه عدة إجراءات لطمأنة وتشجيع رجال الأعمال الأجانب على تحريك رؤوس أموالهم إلى مصر، إلا أن ممارساته العملية وتصريحاته المعادية لرأس المال والاحتكارات لم تشجعهم على العودة بأموالهم إلى مصر، حتى وقع العدوان الثلاثي في سنة ١٩٥٦ وأقدمت الدولة المصرية على فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية تمهيداً لتأميمها وتمصيرها بعد ذلك.

كذلك تأثر هيكل التجارة المصرية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بالمتغيرات السياسية والاقتصادية في مصر، مما أدى إلى تراجع نصيب بريطانيا من صادرات مصر ووارداتها بشكل أفقدها مركز الصدارة لعدة سنوات سواء بقائمة الدول المستوردة من مصر أو المصدرة إليها، كما تغيرت في هذه الفترة الأهمية النسبية لنوعيات تجارة مصر الخارجية مع بريطانيا. وإذا كانت صادرات القطن قد حافظت على مكانتها كأهم نوعيات الصادرات المصرية إلى بريطانيا، رغم تراجع نسبة ما أصبحت تحصل عليه إلى جملة صادرات مصر من القطن، فإن قائمة الصادرات المصرية إلى بريطانيا شهدت اختفاء بعض النوعيات كبذرة القطن، وظهور نوعيات أخرى كالمنجنيز وغزل القطن.

أما بالنسبة للواردات، فقد تراجعت الأهمية النسبية لواردات المنسوجات، ولاسيما القطنية، بقائمة الورادات من بريطانيا، في الوقت الذي

ازدادت فيه الأهميـــة النســبية لـــواردات الآلات والمولـــدات والمحركـــات الكهربائية، والتى تزايد الطلب عليها مع التوسع فى عملية التنمية، وبخاصـــة الصناعية.

وجاء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ليفرض متغـــيرا حاســـما على مسار العلاقات الاقتصادية المصرية – البريطانية فى مرحلة الاســـتقلال الوطنى الذى حققته مصر، وفى إطار الندية بدلا من التبعية، وهـــى مرحلـــة جديرة بدراسة أخرى.

الملاحق

ملحق (١)
بيان بتطور رأس مال شركات الأراضى
"بالجنيهات المصرية"

الشركة	سنة التأسيس	تطورات المال			
		١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥٣
مساهمة البحيرة	١٨٨١	٧٤٢٤٥٠	٧٤٢,٤٥٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
ابو قير ليمتد	١٨٨٨	٢٩٢,٥٠٠	٢٩٢,٥٠٠	٢٩٢,٥٠٠	٢٩٢,٥٠٠
المصرية الجديدة ليمتد	١٨٩٩	٣٦٥,٦٢٥			٣٦٥,٦٢٥
اراضى الدلتا المصرية والانفسمنت ليمتد	١٩٠٤	٤٨٢,٤٥٢	٤٨٢,٤٥٢		
الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى	١٩٠٥	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الإنجليزية البلجيكية بالقطر المصرى	١٩٠٦	٢١٩,٦٥٧	٢١٤,١٦٦	٢١٤,١٦٦	٢١٤,١٦٦
سيدى سالم المصرية	١٩٠٩	٢٦٨,٠٠٠	٢٤٠,٩٦٠	٣٤٣,٠٦٦	٣٤٣,٠٦٦
نستورجانا كليس	١٩٠٩	٥٨٤٧٥٦	–	–	–
الزراعية والتجارية ليمتد	١٩١١				٤٨,٧٥٠

المصدر : احصاء الشركات المساهمة فى مصـر ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ص ١٠٨-١٠٩، ١٢٣-١٢٤، ١٣١-١٣٣، ١٤٠-١٤١، ١٨٤-١٨٦، ١٩٧-١٩٨، ٢٠٠-٢٠١، ٢٣١؛ احصاء الشركات المساهمة فى مصر ١٩٥٣/١٩٥٤، ص ص ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٨١، ٨٢، ٨٨، ٩٧.

الملحق (٢)

بيان بقيم الصادرات إلى أهم البلاد ونسبتها إلى جملة الصادرات المصرية "القيمة بالآف الجنيهات"

الـدولـة	١٩٣٨ القيمة	١٩٣٨ %	١٩٤٦ القيمة	١٩٤٦ %	١٩٤٧ القيمة	١٩٤٧ %	١٩٤٨ القيمة	١٩٤٨ %	١٩٤٩ القيمة	١٩٤٩ %
بريطانيا	٩,٤٣٦	٣٢,٩	١١,١٢٤	١٦,١	١٢,٧٠٩	١٤,٧	٤١,٢٤٨	٢٩,٣	٢٣,٥٩٤	١٧,٣
الهند	١,٥٣٨	٥,٣	٨,٨٥٤	١٢,٨	١٤,٦٢٥	١٧,٠	٢٢,٤٠٦	١٥,٩	٢٧,٦١١	٢٠,٣
فرنسا	٢,٣١٨	٨,١	٥,٢٧٥	٧,٦	١٠,٧١٢	١٢,٤	١٤,١٨٣	١٠,٠	١٠,١٤١	٧,٤
إيطاليا	١,٧٤٥	٦,١	١,٠١٠	١,٥	١١,٩٩١	١٣,٩	٥,٢٩٥	٣,٧	١٠,٤١٦	٧,٦
الولايات المتحدة	٧٠٨	٢,٤	٥,٥٨٣	٨,١	٥,٧٧٠	٦,٨	٤,٤٥٦	٣,١	٣,٧٢١	٢,٧
تشيكوسلوفاكيا	٩٧١	٣,٣٠	٠,٩٤٩		٤,١٣٣	٤,٨	٣,٤١٤	٢,٤	٥,٧٧٥	٤,٢
الاتحاد السوفيتي	٠,٠٠٣	-	-		-	-	١٢,٠٦٦	٨,٥	٣,٦٩٢	٢,٩
ألمانيا الغربية والشرقية	٣,٦٢٠	١٢,٦	٠,٠٥٦		١,٧٤٩	٢,٠٠	١,٧٥٣	١,٢	٥,٤٢٧	٣,٩
مجموع قيمة الصادرات	٢٨,٥٨٧	١٠٠	**٦٨,٩٩		٨٥,٩٧٨	١٠٠	١٤٠,٧٤١	١٠٠	١٣٥,٨٧٥	١٠٠

الـدولـة	١٩٥٠ القيمة	١٩٥٠ %	١٩٥١ القيمة	١٩٥١ %	١٩٥٢ القيمة	١٩٥٢ %	١٩٥٣ القيمة	١٩٥٣ %	١٩٥٤ القيمة	١٩٥٤ %	١٩٥٥ القيمة	١٩٥٥ %
بريطانيا	٣٨,١٠٠	٢١,٧	٣٨,٥٧٢	١٩,٢	٦,٤٠٠	٤,٤٠	١٤,٧٨٦	١٠,٨	١٤,٣١٧	١٠,٤	٧,٨٧١	٥,٧
الهند	٢١,٩٠٠	١٢,٥	٢٩,٨٨٣	١٤,٨	١٣,٥٢٢	٩,٤	١٥,٩٤٣	١١,٧	١٨,٢٤٢	١٣,٢	١٢,٨٦١	٩,٣
فرنسا	١٤,٧٠٠	٨,٤	١٩,٧٣٥	٩,٨	١٨,١٦٢	١٢,٧	١٧,٩٨٠	١٣,٢	١٥,٨٤٢	١١,٥	١٢,٠٩١	٨,٧
إيطاليا	١٤,٩٠٠	٨,٥	١٦,١٦١	٨,٠	١٥,٥٤٦	١٠,٨	١٠,١٥٤	٧,٤	١٠,٤٣٤	٧,٥	٧,٤٢٤	٥,٤
الولايات المتحدة	١٥,٤٠٠	٨,٨٠	١٩,٥٠٧	٩,٧	١٦,٧٨٣	١١,٧	٥,٦٨٤	٤,١	٦,٢٨٩	٤,٦	٩,٠٤٣	٦,٥
تشيكوسلوفاكيا	-		٩,٥٢٤	٤,٧	٧,١٥٠	٥,٠	٣,٣٢٣	٤,٢	٦,٠٣٤	٤,٤٠	٨,٨٠٣	٦,٤
الاتحاد السوفيتي	٨,٨٠٠	٥,٠	٢,٥١٤	١,٢	١٠,٠٢٤	٧,٠	٤,١٤٢	٣,٠٠	١,٨٧١	١,٤	٧,٠١٨	٥,١
ألمانيا الغربية والشرقية	٥,٥٠٠	٣,١	٨,٦١٠	٤,٢	١١,٥١٧	٨,٠	١٠,١١٩	٧,٤	*١١,٣٩٢	٨,٢	*٧,٧٨٣	٥,٦
مجموع قيمة الصادرات	-١٧٥,٤٢٧		٢٠,٦٤٠	١٠٠	١٤٢,٨٥١	١٠٠	١٣٥,٨٦٣	١٠٠	**١٣٨,٢٧		**١٣٨,٣٨	

مصلحة الجمارك المصرية تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣، المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٩٥٤، ص ص ٢٦٨، ٢٦٩ ، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ص ٢٧٦، ٢٧٧،

نفس المصدر تقرير- عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، ص ص ٢٢٦-٢٢٩، نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ٢٣٦، ٢٤٠

Issawi, Charles: Egypt at mid Century, p.202.

* هذه القيمة لألمانيا الغربية فقط.

** هذا الرقم يشمل الصادرات وإعادة الصادرات.

الملحق (٣)

بيان بقيم الورادات إلى أهم البلاد ونسبتها إلى جملة الورادات المصرية "القيمة بالآف الجنيهات"

الدولة	١٩٣٨		١٩٤٦		١٩٤٧		١٩٤٨		١٩٤٩	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
بريطانيا	٨,٤٢١	٢٢,٨	٢٤,٩٥٣	٣٠	٢٣,٠٤١	٢٢,٢	٣٦,٢٩٣	٢١,٥	٣٧,٩٨٥	٢١,٣
الهند	٨٧٣	٢,٣	٢,٢٩١	٢,٨	٣,٩٨٤	٣,٨	٦,٣٩٨	٣,٧	٥,٠٢٧	٢,٨
فرنسا	١,٩٥٦	٥,١	٣,١٧٩	٣,٨	٦,٢٢٦	٦,٣	٨,٣٧٤	٤,٨	١٠,٤٨٨	٥,٨
ايطاليا	٣,٠٠٣	٨,١	٦,٠١٠	٧,٢	٩,١٨٩	٨,٨٠	١٥,٠٠٩	٨,٦	١٤,٩٢٩	٨,٣
الولايات المتحدة	٢,٤٥٦	٦,٦٠	٩,١١١	١٠,٩	١١,٦٠٨	١١,٢	١٢,٣٥٢	٧,١	١٤,٧٥٢	٨,٢
تشيكوسلوفاكيا	٥٧٧	١,٥	٠,١٧٧		١,٩٦٢	١,٨	٢,٢٧٦	١,٣	١,٦٢٧	٠,٩
الاتحاد السوفيتي	٤٨٠	١,٣	٠,١١٨		١,٥٠١	١,٤	١١,١٨٠	٦,٤	٦٦٥	٠,٣
المانيا الغربية والشرقية	٣,٩٨٥	١٠,٨	٠,٠١٣		١٢٨	٠,١	٣٣٥	٠,٢	٦٠١	٠,٣
مجموع قيمة الورادات	٣٦,٨٠٣		٨٣,٢٤٨		١٠٢,٤٦٤		١٧٢,٨٧٧		١٧٨,٢٢٩	

الدولة	١٩٥٠		١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣		١٩٥٤		١٩٥٥	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
بريطانيا	٤١,٣٠٠	١٩,١	٤١,٩٢٧	١٤,٩	٢٩,٤٩٢	١٣,٤	١٧,٣٨٠	٩.٩	٢٠,٨٧٩	١٣,٠	٢٣,٥٨٨	١٢,٩
الهند	٥,٦٠٠	٢,٦	٦,٢٤٢	١,٩	٤,٤٣١	٢,٠	٣,٦٤٤	٢,٠	٣,٩٥٦	٢,٥	٧,٢٧٤	٤,٠
فرنسا	٢٠,٨٠٠	٩,٦	٢٠,٢٨٢	٧,٢	١٤,٠٦٥	٦,٤	١٥,٤٤٠	٨.٨	١٦,١٨٦	١٠,١	١٥,٨٨٧	٨,٧
ايطاليا	١٥,٥٠٠	٧,٢	١٥,٦٦٥	٥,٦	١٢,٢٣٦	٥,٦	١٢,٥٠٩	٧,١	١٢,٦٥٥	٧,٩	١٤,٨٩٠	٨,١
الولايات المتحدة	١٢,٦٠٠	٥,٨	٩٥,١٤٩	٣٣,٣	٣٥,٨٤٢	١٦,٣	٢٧,٦٦٨	١٥,٧	١٧,٨٤١	١١,١	٢١,٨٤٩	١١,٩
تشيكوسلوفاكيا			٢,١٠١	٠,٨	٢,٥٩٦	١,١٠	٣,٢٥٨	١,٨	٢,٧٢٤	١,٧	٣,٧٣٣	٢,٠٠
الاتحاد السوفيتي	٥,٩٠٠	٢,٧	٧,٠٦٠	٢,٥	١٠,٨٤٠	٤,٩	٤,٢٤٩	٢,٤	٢,٣١٥	١,٤	٢,٣١٤	١,٣٠
المانيا الغربية والشرقية	٦,١٠٠	٢,٨	٩,٧٩٨	٣,٥	١٢,١٩٤	٥,٥٠	١٨,٣٨١	١٠,٤	*١٧,٨٩٨	١١,٢	١٩,١٨١	١٠,٥
مجموع قيمة الورادات	٢١٥,٦٨٩		٢٧٩,٩٤٤		٢٢٥,٨٠١		١٧٧,٠١٠		١٦٠,٢٧٨		١٨٢,٩٢٤	

* هذا الرقم خاص بالمانيا الغربية فقط.

مصلحة الجمارك المصرية تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣، المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٩٥٤، ص ص ٢٦٦- ٢٦٧ ، نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٩٥٦، ص ص ٢٣٦، ٢٣٧.

نفس المصدر تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧، المطبعة الأميرية القاهرة سنة ١٩٤٨، ص ص ٢٢٦،٢٢٨، نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص ص ٢٧٥ .

Issawi, Charles: Egypt at mid- Century, p.202.

الملحق (٤)

بيان بقيم ومقدار الصاردات القطنية لأهم البلدان المستوردة "المقدار بالمليون قنطار والقيمة بالمليون جنيه"

الدولة	١٩٣٨		١٩٤٥		١٩٤٦		١٩٤٧		١٩٤٨	
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
انجلترا	٢,٤	٦,١	١,٧	١٠,٥	١,٥	١٠,٢	١,٢	١١,٠	٢,٥	٣٩,٢
الهند	٠,٥	١,٤	١,٠	٨,٦	٠,٩	٨,٠	١,٤	١٢,٤	١,٢	١٩,٢
فرنسا	٠,٩	٢.٢	٠,٨	٧,١	٠,٦	٥,٠	١.١	١٠,٣	٠,٩	١٣,٤
ايطاليا	٠,٦	١,٦	٠,٠١	٠,١	١,٢	٩,٨	١,٣	١١,٧	٠,٤	٥,٠٠
الولايات المتحدة	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٢,٨	٠,٦	٥,٣	٠,٦	٥.٥	٠,٢	٤,٠٠
تشيكوسلوفاكيا					٠,١	١,٠	٠,٤	٤,٠	٠,٢	..٣٠
المانيا الغربية	١,٠	٢,٩			٠,٠٠٢	٠,٠٢	٠,٢	١,٧	٠,١	١,٧
اليابان					-	-	٠,٠٣	٠,٣	٠,١	١,٣
الاتحاد السوفيتي							-	-	١,٠٠	١٢,١
الجملة	٧,٩	٢١,٢	٤,١	٣٢,٢	٥,٧	٤٦,٢	٧,٥	٦٨,٣	٧,٧	١١٢,٣

الدولة	١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٣		١٩٥٤		١٩٥٥	
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
انجلترا	١,٧	٢٢,٤	٢,٠	٣٥,٧	١,٣	٣٥,٢	٠,٢	٤,٨	٠,٧	١٠,٢	٠,٧	١١,٤	٠,٣	٤,٧
الهند	١,٧٦	٢٣,٨	١.١	١٩,٣	١,٠	٢٩,٥	٠,٦	١٣,٤			١,٠	١٨,١	٠,٧	١٢,٨
فرنسا	٠,٦	٨,٧	٠,٧٦	١٣,٩	٠,٦٣	١٨,٦	١,٠	١٧,٨			٠,٩	١٥,٣	٠,٦	١١,١
ايطاليا	٠,٨	١٠,٢	٠,٨٤	١٤,١	٠,٦٠	١٥,٦	٠,٨	١٥,١			٠,٥	١٠,٠	٠,٣٩	٧,٠
الولايات المتحدة	٠,٢	٢,٨	٠,٨٣	١٤,٦	٠,٤٧	١٧,٩	٠,٥	١٥,٧			٠,٢٩	٥,٤	٠,٤١	٨,٠
تشيكوسلوفاكيا	٠,٤	٥,٧	٠,٢٠	٤,٠	٠,٢٨	٩,٥					٠,٣٠	٥,٧	٠,٥	٨,٦
المانيا الغربية	-	-			٠,٢٧	٨,٢	٠,٦	١٠,٦			٠,٦	٩.٩	٠,٣	٥,٣
اليابان	-	-			٠,٢٠	٥,٦	٠,٣	٥.٥			٠,٣	٦,٠	٠,٤	٧,٠
الاتحاد السوفيتي	٠,٣	٣,٧	٠,١	٨.٨	-	٠,٤٦	٠,٤	٩,٣			٠,١	١,٩	٠,٣	٥,٨
الجملة	٨,٠	١٠٦,١	٨,٦	١٤٩,٨	٥,٧	١٦٤,١	٦,٠	١٢٦,٤			٦,٤	١١٣,١	٦,٢	١٠٧,٤

المصدر :

مصلحة الجمارك المصرية، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ١٦٨-١٦٩

نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢، ص١٩١.

نفس المصدر، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٨، ص ١٥٠، ١٥٣.

F.O. 371/63004, Egypt, Import and Export trade 1945 and 1946

From Campbeel to Bevin, 3rd july 1947, p 4, Ibid 371/96957

From British Embassy in Cairo 30 th may 1952, p.4.

ملحق (٥)

تجارة مصر الخارجية ونصيب بريطانيا فيها

"القيمة بالآف الجنيهات المصرية"

السنة	الصادرات المصرية			الواردات المصرية		
	القيمة الكلية	نصيب بريطانيا	النسبة	القيمة الكلية	نصيب بريطانيا	النسبة
١٩٣٨	٢٨,٥٨٧	٩,٤٣٦	٣٢,٩	٣٦,٨٠٣	٨,٤٢١	٢٢,٨
١٩٤٥	٦٨,٩٩٣*	١١,٤١٥	١٦,٥	٦٠,٤٧٦	١٠,٩٥٥	١٨,١
١٩٤٦	٨٩,٨٣٦*	١١,١٢٤	١٢,٤	٨٣,٢٤٨	٢٤,٩٥٣	٣٠,٠
١٩٤٧	٨٥,٩٧٨	١٢,٧٠٩	١٤,٧	١٠٣,٩٠٣	٢٣,٠٤١	٢٢,٢
١٩٤٨	١٤٠,٧٤١	٤١,٢٤٨	٢٩,٣	١٧٢,٨٧٩	٣٦,٢٩٣	٢١,٥
١٩٤٩	١٣٥,٨٧٥	٢٣,٥٩٤	١٧,٣	١٧٨,٢٣٠	٣٧,٩٨٥	٢١,٣
١٩٥٠	١٧٥,٤٢٧*	٣٧,٩٠٠	٢١,٦	٢١٥,٦٩٨	٤١,٣٠٠	١٩,١
١٩٥١	٢٠٠,٦٤٠	٣٨,٥٧٢	١٩,٢	٢٧٩,٥٩٤	٤١,٩٢٧	١٤,٩
١٩٥٢	١٤٢,٨٥١	٦,٤٠٠	٤,٤٠	٢١٨,٧٧١	٢٩,٤٩٢	١٣,٤
١٩٥٣	١٣٥,٨٦٣	١٤,٧٨٦	١٠,٨	١٧٤,٣٩٧	١٧,٣٨٠	٩,٩٠
١٩٥٤	١٣٨,٢٧٣*	١٤,٤٩١	١٠,٥	١٦٠,٢٧٨	٢٠,٨٨١	١٣
١٩٥٥	١٣٨,٣٨٩*	٧,٨٧١	٥,٧	١٨٢,٩٢٣	٢٣,٥٨٨	١٢,٨

* هذه الأرقام شاملة إعادة التصدير

مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٨٤٧، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٨، ص ص ٢٢٣، ٢٣٠، تقرير عن تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٥٣، ص ص ٢٦٦-٢٦٩؛ تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ص ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٤٩.

F.O. 371/96957, From British Embassy in Cairo, 30th May 1952, p.2.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٤ ، عدد ١ سنة ١٩٥١، ص٤٣.

ملحق رقم (٦)

بيان بمقادير وقيم أهم الصادرات المصرية إلى بريطانيا

النوعيات	١٩٣٨		١٩٤٦		١٩٤٨		١٩٥١		١٩٥٢		١٩٥٤		١٩٥٥	
	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه	طن	جنيه
البصل (بأنواعه)	٥٨,٨٤٤	٤٠٠,٧٠٠	٥٠,٧١٤	٥٣١,٤٥٠	٤٤,٢٠٢	٩٣٢,٩٥٠	٤١,٥١٥	٧٦١,٩٧٦	٣٣,٤٧٠	٩٤٥,٥٧٦	٥٨,٩٧٢	٧٧٨,٤٠٧	٥٣,١٨٠	٨٤٧,٣٣٣
الارز	٥٠	٦٠٠		٥٧٩,٠٠٠**		٢,٢٠٠	٣,٤٤١	٧٠,١٩٤	٧٨٠	١٧,٦١٩	٤,٤٦٧	٢٣٧,٢٤٢	٤,١١٧	١٧٧,٤١١
البطاطس	٢,٤٥٥	١٤,٨٠٠	-		١٤,٣٠١	٤٢٤,٦٠٠		-	٠,٣٠٩	٨,١٨٠	١,٠١٦	١٩,٣٤٦	٢,٠٤٧	٤٥,٢٣٣
منجنيز		•					٤٣٥	٨,٩٤٤	٨١٣	٢٤,٠٠٤	٢١,٩٢٥	١١٣,٨٢١	٢٤,٨٨٦	١٣٢,٨٠٣
زيت بذرة القطن	١,٧٣٣	٣٢,٧٠٠	٨٠ك	٩-		٤٢,٠٠٠	-	٦	-	٢				
كسب بذرة القطن	٢٣٢,٨٣٢	٨٣٠,٥٠٠	٣,٢٦٠	١٩,٦٠٠			١,٥٤١	٢٨,٠٠٠	-	-	٢,٦٥٨	٧٤,٣٢١	١٧,١٥٢	٣٤٨,٤٧٨
سجاير (بالكيلو)	٧,٦٥٠	١٠,٩٠٠	٥,٩٠٠	١٠,٠٠		٠,٨٠٠	٥٢١ك	٨٧٢	٤٢٨ك	٧١٢				
غزل قطن							١,٤٥٤	١,١٣٩,٨٠٠	١٠	٧,٣٤٦	٨٦٨	٣٢٥,١٣٣	٨٥٥	٣٣٩,٨٣٩
نفاية واضلات	٢٨,٩٢٥	١٤١,٦٠٠	٤,٥٥٨	٣٩,٠٠٠										
خرق وكهنة	٦٨٩	٥,١٥٠	٢,٣٠٣	٦٣,٧٠٠		١٤٥,٠٠	١١,٩٩٩	٤٣٠,٣٢٩	٧,٤٩٤	١٤٨,٧٢٣	٩,٣٩٨	١٧٥,٧٥١	١٠,٢١٢	١٨٠,٦٥٥
الخامات المعدنية	٤٠,٧٠٠	٣٧,٦٠٠	١٥,٤٠٠	٢٦,٢٥٠		١٧٥,٠٠٠	١١	١٦,٧٨٧	٨	١٠,٧٢١				
كتان وقنب	٠,٠٧٥	٤,٠٠	١٩٩	٣٢,٤٠٠		١٥٥,٠٠٠	٢١٤٤	٤٤٥٣١٧	١,١٨٠	١٨٥,٦٤١	٠,٦٨٢	١٨٢,٦٩٥	٠,٨٨٤	١٤١,٦٢٣

* الطازج فقط

** هذا الرقم لسنة ١٩٤٧

المصدر : تقارير مصلحة الجمارك المصرية عن تجارة مصر الخارجية، أعوام ١٩٤٧ـــ ص ص ١٧٢،١٧٣،١٧٤، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١١، ٢٤١، وعام ١٩٤٨ ، ص ص ١٦٧-١٦٩، ٢١٧، وعام ١٩٥١ ، ص ص ١٦٤، ١٩٥، وعام ١٩٥٢؛ ص ص ١٩٢، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٤٤-٢٤٥؛ وعام ١٩٥٥، ص ص ٢١٣، ٢٥٤-٢٥٥

المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة :

Foreign Office, Political Correspondance:

F.O 371/102788-45267-45963-45964-53245-53345-53346-53352- 53355- 61114- 63002- 63004- 68041-69129- 69186- 80408- 80494- 96186- 96845.

F.O 141/1136- 1222- 1315- 1378- 978.

ب- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية غير المنشورة:

Colonial Office :

C.O 732/87/ 10 - 88/26.

٢- الوثائق المنشورة :

أ- وثائق باللغة الإنجليزية

1. Cumberbatch, A. N. C.B.E : Egypt "Economic and Commercial Conditions in Egypt, Oct 1951, London, 1952.

2. Foreign Relations of the United States

ب- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

(F.R.U.S) 1943, 1947, 1949.

3. L'Informateure Financier Et Commercial : Annuaire Des Sociétés Egyptiennes par Actions, 26eme Edition, Imprimerie Du Commerce, Alexandrie, 1955.

ب- *وثائق باللغة العربية:*

- البنك الأهلى المصرى: النشرة الاقتصادية ١٩٤٨-١٩٥٩.
- بول فان زيلاند : تقرير عن الأرصدة الاسترلينية، قدمه إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية فى ٣٠ أبريل ١٩٤٦، ترجمة صليب بطرس.
- مضابط مجلس النواب: ١٩٤٥-١٩٥٠.
- مضابط مجلس الشيوخ: ١٩٤٥-١٩٥١.
- وزارة المالية، مصلحة الجمارك المصرية: تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٤٦-١٩٥٥.
- وزارة المالية، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد: احصاء الشركات المساهمة التى يوجد استخدامها فى مصر يونية ١٩٤٦، يونية ١٩٥٠/٤٩، يونية ١٩٥٤/٥٣.

ثانياً: الدوريات:

- المجلة الزراعية المصرية ١٩٥٢.
- الاقتصاد والمحاسبة ١٩٥١ -١٩٥٤.
- الأهرام ١٩٤٧، ١٩٥٥.
- مجلة غرفة القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٩.
- مجلة غرفة الإسكندرية ١٩٤٥-١٩٥٢.
- مجلة مصر المالية ١٩٤٩-١٩٥٢.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢-١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

- مرفت صبحى غالى : العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ١٩٣٥-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩١.

رابعا: المراجع :

أولا: مراجع باللغة العربية :

١-أحمد الشربينى : تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ١٩٩٥.

٢- اريك دافيز : مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث، تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١، ترجمة سامى الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٥.

٣- أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط٢، الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٤.

٤- باتريك اوبريان: ثورة النظام الاقتصادى فى مصر، من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، ترجمة خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦٨.

٥- جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا، الانجلو المصرية، القاهرة (بدون).

٦- جاك بيرك: مصر الامبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

٧- جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ط١، لجنة البيان العربى، الاسكندرية ١٩٥٠.

٨- ـــــــــــــــ : التطور الاقتصادى فى مصر، ط١، مطابع رمسيس، الاسكندرية ١٩٥٤.

٩- حسين خلاف: النظام الضرائبى فى الخمسين سنة الأخيرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٦٠.

١٠- ــــــــــــــــ : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ط١، دار احياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢.

١١- خيرى طلعت : الاغتيالات والعنف السياسى فى مصر ١٨٨٢-١٩٥٢، جـ١، دار حراء، المنيا ١٩٩١.

١٢- رؤوف عباس: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.

١٣- ــــــــــــــــ : الطريق إلى الثورة فى" اربعون عاماً على ثورة يوليو " دراسة تاريخية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٢٣.

١٤- روبرت مابرو وأمر: التصنيع فى مصر ١٩٣٩-١٩٧٣، السياسة والآداء، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١.

١٥- زكى أحمد عطا: مشكلة الارصدة الاسترلينية، ط١، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، الاسكندرية ١٩٤٧.

١٦- سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧-١٩٥٢، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٨.

١٧- سنى اللقانى: الأرصدة الاسترلينية، دار الفصول، القاهرة "بدون"

١٨- شارل عيسوى: التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا، ترجمة سعد رحمى، دار الحداثة بيروت ١٩٨٥.

١٩- طارق البشرى : الحركة السياسة فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، ط٢، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٣.

٢٠- عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢،ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.

٢١- ـــــــــــــــ : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، ط٢، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٢.

٢٢- عبد الحكيم الرفاعى: الاتجاهات الاقتصادية فى الخمسين سنة الأخيرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع الاعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٦٠.

٢٣- عبد العظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الأولى، روز اليوسف، القاهرة ١٩٨٢.

٢٤- ـــــــــــــــ : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ج٢، الوطن العربى ، بيروت "بدون".

٢٥- عبد المنعم البية: استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر، مجلة الاقتصاد والتجارة، للبحوث العلمية السنة ٢، عدد١، ١٩٥٤.

٢٦- عبد المنعم القيسونى : بعض مظاهر التجارة الخارجية للاقليم الجنوبى فى نصف قرن، الجميعة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة١٩٦٠.

٢٧- على أحمد الشافعى : بحث عن التأمين فى الخمسين سنة الأخيرة فى الجمهورية العربية المتحدة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة١٩٦٠.

٢٨- على الجريتلى : تطور النظام المصرفى فى مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩، مطابع شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة١٩٦٠.

٢٩- ــــــــــــــ: خمسة وعشرون عاماً. دراسة تحليلة للسياسات الاقتصادية فى مصر، ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

٣٠- على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر "العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢، نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٦.

٣١- فادية سراج الدين: الأبعاد السياسة لاتفاقية الارصدة الاسترلينية ١٩٥٥، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ٦٤، يوليو ١٩٥٤.

٣٢- فؤاد المرسى: التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠.

٣٣- محمد جمال الدين المسدى وآخرون: مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة "بدون".

٣٤- محمد دويدار: الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٧٨.

٣٥- محمد زكى عبد القادر: اقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.

٣٦- محمد عبد الحميد احمد الحناوى: معركة الجلاء ووحدة وادى النيل ١٩٤٥-١٩٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ١٩٩٨.

٣٧- محمد فخرى محمد : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرية ١٩٥٢-١٩٧٦ : فى "الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

٣٨- مركز وثائق مصر المعاصر: اغتيال أمين عثمان، اشراف نبيل عبد الحميد وأخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.

٣٩- مرفت صبحى غالى : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٢-١٩٥٧، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٨.

٤٠- مصطفى الشفاف: الرقابة على النقد الاجنبى فى مصر، الطبعة الأولى، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤.

٤١- نبيل عبد الحميد سيد: النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

٤٢- هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢، دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٧.

٤٣- هليموت مايشر: مصر وعالم البحر المتوسط فى الحرب العالمية الثانية، دراسة لمركز تموين الشرق الأوسط "فى" مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩.

٤٤- يوسف نحاس: القطن فى خمسين عاما، دار النيل، القاهرة ١٩٥٤.

٤٥- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥.

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية

1- Bryson, A. Thomos: Seeds of Mideast Crisis, The United States Diplomatic Role in The Midd East During World War II, U.S.A 1981.

2- Crouchley, A.E. : The Investment of foreign capital in Egyptian companies and public Debt, Cairo 1939.

3- Cumbertbatch, A.N. : Egypt "Economic and Commercial Conditions in Egypt" Oct. 1951, London 1952.

4- Deeb, Marius : The Socio Economic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt, 1805-1961, Int.J. Middle East Studies, Vol. 9, 1978.

5- Issawi, Charles : Egypt At Mide-Century "An Economic Survey, London 1954.

6- ________ : Egypt Since 1800. A study in lop-sidded development, "in" The Journal of Economic History, March 1961.

7- _______ : Egypt in Revolution, An Economic Analysis, Great Britian, 1963.

8- Radwan, Samir : Capital Formation in Egyptian Industry or Agriculture 1882-1967, London 1974.

9- Richards, Alan : Egypt's Agricultural Development 1800-1980, Technical and Social Change, Westview Press U.S.A. 1982.

10- Tignor L. Robert : Decolonization and Business : The case of Egypt, The Journal of modern History, The University of Chicago Press, vol.59, Sep. 1987.

11- ________ : Egyptian Textiles and Britich Capital 1930-1956, American University, Cairo, 1989.

الفهـــرس